

جدليات المجتمع والدولة في تركيا

المؤسسة العسكرية والسياسة العامة



عقيل سعيد محفوض

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

جدليات المجتمع والدولة في تركيا

المؤسسة العسكرية والسياسة العامة

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2008

ISBN 978-9948-00-945-0

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

جدليات المجتمع والدولة في تركيا
المؤسسة العسكرية والسياسة العامة

عقيل سعيد محفوض

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

مقدمة

مايزال التناول العلمي للشؤون التركية قليلاً حتى مع الكتابات الكثيرة عن تركيا التي نشطت في العقدين الأخيرين، ذلك أن أكثر الدراسات تركز على تفاعلات تركيا الخارجية، وأما الدراسات عن السياسة العامة فمازال ناشئة. وتمثل دراسة **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** فرصة للتحقق من التصورات والمعطيات الشائعة والنمطية في الدراسات السياسية والأكاديمية عن تركيا في بيئة عولمية تشهد تجاذبات جادة بين قوى الاندماج – الانقسام، والخصوصية-الكونية، والدولة-اللادولة (ما دون الدولة)، والداخل- الخارج، بكيفية تتناول مفردات الوجود التركي فردياً وقومياً ودولتياً وعولمياً.

وقد شهدت تركيا المعاصرة منافسات وصراعات عديدة ومستمرة بين التكوينات الاجتماعية (الإثنية واللغوية والثقافية... إلخ)، ومنها ما كانت له تجليات وتمظهرات سياسية (وأمنية) مباشرة، بحيث اتخذ الصراع شكل حرب أهلية أو صراعات بين القوى المعارضة وبين النظام السياسي (الدولة) والقوى المتحالفة معه.

والواقع أن العنف المادي والعسكري المباشر كان، على ضخامته واتساعه، جزءاً يسيراً من العنف السياسي والرمزي بين مختلف الجماعات والتيارات السياسية والثقافية، ولكن بصورة خاصة بين الدولة و"أكرادها"، وبين الدولة من جهة وقوى اليسار من جهة أخرى، في حين أن التجاذبات مع القوى الإسلامية كانت ولاتزال "هامشية" من حيث التجلي السياسي والأمني.

وكانت المؤسسة العسكرية "قطب الرحى" في الوجود الاجتماعي والسياسي في تركيا، في حين كانت الدولة "موضوعاً" أو "هدفاً" للتنافس السياسي الداخلي، وليس سقفاً أو مظلة للعمل السياسي كما هو مفترض.

وتشهد تركيا "تجاذبات" مستمرة بين الجيش والسياسة لدرجة أن الأول لم يتخل عن الثانية إلا في فترات قصيرة جداً، بحيث أصبح استيلاء الجيش على السلطة هو "القاعـدة" والحكم المدني هو "الاستثناء".

ويعمل هذا الكتاب على تفحص الأسس التاريخية (الحَدَثية والتطورية) للدولة التركية، وأنماط القيم الحاكمة لها وللمجتمع، ومسألة التكوين المجتمعي، وطبيعة الدولة، ويتيح التعرف على دور المؤسسة العسكرية في صنع الدولة نفسها وصياغة نظامها السياسي والاجتماعي، وتكوين نمط قيم سياسي عن الهوية والحداثة والتاريخ والقومية والأسلمة والتغريب... إلخ. وينطلق من اعتبار الجيش ليس فقط دبابات وجنوداً يراقبون السياسة وقد يدبرون الانقلابات، وإنما هو أيضاً قوة اجتماعية وسياسية واقتصادية تهتم بالشأن العام "غير العسكري" ولديها برنامج تعمل من أجله. وإن دراسة دوره في السياسة العامة من خلال جدليات المجتمع والدولة تتيح معرفة الناظم الرئيسي للسلوك السياسي للدولة.

وقد شكل التكوين الاجتماعي والدولة ودور الجيش في السياسة العامة مادةً لعدد كبير من الدراسات والبحوث والمقالات والتعليقات، منذ بدايات القرن العشرين وحتى اليوم، ولكن التناول المتزايد والمتكرر للموضوع لم يزِد في معلوماتنا عنه، بل إن المؤسسة العسكرية التركية لم يتم تناولها من منظور علمي وبصورة كافية، وبقي نصيبها من البحوث أقل بكثير مما هو مطلوب أومتوقع.

وتتطلب المعرفة بدور المؤسسة العسكرية معرفة بالمؤسسة نفسها بآليات فعلها ودورها السياسي، بمعنى أن المطلوب هو مزيد من التركيز على سوسيولوجيا المؤسسة العسكرية بهدف الحصول على معارف وثيقة الصلة بموضوعها ومصدرها، ومن ثم تفكيك الغموض حول الجيش التركي أو الشؤون التركية لدى كثير من الباحثين في السياسة والعلاقات الدولية، وبخاصة أولئك المنتمون إلى الشرق الأوسط أو المهتمون به.

وتنهمك المؤسسة العسكرية التركية في السياسة العامة بصورة ديناميات نشطة، وليس انهماكها هذا رد فعل سياسياً أو طبقياً أو أيديولوجياً أو تآمرياً أو غيرها بصورة حتمية ودائمة، بل إنه أحياناً يعاكس ذلك من خلال تأكيد استقلالية نسبية عن القوى المجتمعية والمنافسات السياسية الداخلية، والتعبير عن رؤى سياسية وتوجهات أيديولوجية، ويندرج ذلك عموماً في سياق فهم ورؤية المؤسسة العسكرية لدورها الأمني الذي يتسع في حالة تركيا ليشمل السياسات العامة والعلاقات بين الدولة والمجتمع. ويرتبط ذلك، حسب نظرية التحديث، بالقواعد التنظيمية والسلوكية والثقافية والنفسية والتفاعلات الخارجية للمؤسسة العسكرية، بوصفها نخبة تحديثية لها قوامة على السياسة، كما يرتبط بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية، فضلاً عن تأثير النظام الرأسمالي العالمي الذي يدعم قوامة العسكر على السياسة في تركيا لأسباب عديدة؛ لعل أهمها أنها تلتزم بوضوح صارم ببناء دولة محكومة بالمبادئ الليبرالية الغربية، وتتطلع نحو الغرب كـ"مثال" في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ويسعى هذا الكتاب لمقاربة جدليات التكوين الاجتماعي والدولة والعلاقة بين الجيش والسياسة مقاربة نظرية أكاديمية، وبيان التطور التاريخي لدور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة في تركيا، وبحث التكوين الاجتماعي والتكوين الدولتي الجمهوري (والعثماني السابق) وموقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسي والسياسة العامة والجدليات المتأتية عن ذلك.

وتتعدد الفرضيات التي يقترحها الكتاب في سياق عمله على تحقيق الأهداف المذكورة سابقاً، على اعتبار أن الفرضية هي "اقتراح جواب على سؤال مطروح".[1] وهي استجابة مركزة تحاول صياغة علاقة بين واقعات ومؤشرات ذات دلالة في موضوع العلاقة بين الجيش والسياسة.

يشكل دور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة ظاهرة تاريخية وتطورية في تركيا لدرجة يمكن معها اعتباره "القوة المحركة" لفعاليتها السياسية والتاريخية، ويرتبط ذلك

بالتحديث السياسي والاجتماعي والدولتي، كما يتأسس على قابلية مجتمعية وثقافية تعتبر المؤسسة العسكرية هي ذروة المشروعية السياسية والعقلانية.

وتشكل المؤسسة العسكرية ذروة سياسية كبرى ولها أولوية أو قوامة على النظام السياسي والدولة، ذلك أنها هي التي أسست الدولة. وتشكل قوامة المؤسسة العسكرية في السياسة العامة ضمانة مركبة لتحقيق هدفين رئيسيين مرتبط أحدهما بالآخر، الأول هو الحفاظ على الدولة الجمهورية العلمانية، والثاني هو اعتبار الغرب "المرجعية" الحضارية الرئيسية لتركيا.

الفصل الأول

الإطـــار النظري: منهجـية الدراسـة

مثَّل تدخُّل الجيش في السياسة واحداً من أبرز مظاهر الحياة السياسية في تركيا، حيث تواترت الانقلابات العسكرية واستمرت تدخلات العسكر في السياسة، لدرجة أن الكلام عن تركيا يحيل مباشرة إلى المؤسسة العسكرية فيها، وهي إحالة تتطلب تفسيراً.

إن الكلام عن الجيش والسياسة في تركيا يحيل إلى "ميتافيزيقا" من نوع ما تخص دور الجيش في الوجود التاريخي للأتراك في طورَيهم العثماني والجمهوري، ويتعزز التفسير "الميتافيزيقي" أو "الميثولوجي" لدور الجيش في السياسة في القصص والحكايات والأساطير عن النشوء الإماري أو الدولتي الأول للعثمانيين، ومثله عن النشوء الجمهوري مع حركة مصطفى كمال أتاتورك في بدايات القرن العشرين.

المنهجية السوسيولوجية ودراسات الدولة

المنهجية السوسيولوجية

تركز المنهجية السوسيولوجية في هذا الكتاب على تقصي الإمكانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والديمغرافية، ومن ثم البحث في طبيعة التفاعلات الاجتماعية والاجتماعية السياسية وأنماط القيم الحاكمة لها. وتركز على المفردات التحليلية التالية: المجتمع البطريركي (الأبوي)، والمجتمع المدني، وجدليات التكوين الاجتماعي، والتجاذبات والمنافسات المجتمعية، سواء ما تعلق بالصراع السياسي أو الإثني أو الديني أو العلمنة أو الأسلمة أو التحديث.

الجدليات المجتمعية

ينطوي مفهوم الجدلية على معانٍ متعددة، كما أنه يحيل إلى اجتهادات فكرية وأيديولوجية متناقضة. ولكنه حسب ماركس يشير إلى حدس بالمستقبل وإلى قدرة الإنسان

(والمجتمعات) على المساهمة في التغيير.[2] ولكن العلوم السياسية تحاشت المفهوم بسبب الاستعمال السياسي الخاطئ أو التبسيطي، غير أن هذا الكتاب يستخدمه بمعناه التحليلي. ويعني الجدل هنا التداخل و"التورط المتبادل"، وفق جورج جورفيتش Georges Gurvitch، بين معطيات ورؤى واتجاهات مجتمعية تنطوي على احتمالات متعددة، وقد تكون متعاكسة تولد تحولات اجتماعية سلبية أو إيجابية ولكنها قابلة للتغيير.

وعلى هذا فإن "الجدليات المجتمعية" تركز على الواقع الاجتماعي باحتمالات مفتوحة على المستقبل تنشأ عن إرادة الناس والقوى المجتمعية ولكنها ليست مرهونة بها كلياً. وهكذا فإنها -بالاستعانة بجورفيتش- تشمل معاني:[3]

1. التكامل: لا ينفصل بعضها عن البعض وإنما تشكل كل واحدة جزءاً من كل.
2. التداخل: حيث تتشارك العناصر والمكونات المجتمعية.
3. "عدم اليقين": فهي غير قابلة للتعيين لكونها تنطوي على احتمالات السلب والإيجاب، والتنافر والتجاذب معاً.
4. "الاستقطاب": إذ تندمج الإمكانات والاحتمالات المتضادة في تفاعلات مستمرة مباشرة (كما في الجدل الهيجلي).
5. "التعاكس" أو "التناقض": إذ تتجلى بصور متعاكسة أو متناقضة.

وفي ضوء هذا المعنى المقترح لمفهوم "الجدليات المجتمعية"، وهو في الحقيقة مفهوم كلي للبحث يشمل "جدليات التكوين الاجتماعي" و"جدليات الدولة". وبصدد جدليات المجتمع في تركيا، فإننا نتناول الجدليات الخاصة بالتكوين الاجتماعي والهوية والاندماج والانقسام الإثني/ القومي واللغوي والمذهبي، ثم نركز على المسألة الكردية والإسلام السياسي والمسألة المذهبية/ الطائفية والعلمانية.

المجتمع البطريركي المحدث

المجتمع البطريركي، مقولة تحليلية ومبدأ تفسيري يشير إلى البنى الاجتماعية الكلية (المجتمع والدولة) والبنى الاجتماعية الجزئية (العائلة أو الشخصية الفردية).[4] إن المجتمع

البطريركي "الحديث" بوصفه بنية اجتماعية واقتصادية غير مستقرة وغير حديثة هـو نمـوذج أمثل للمجتمع المتخلف، وبخاصة أنه يعاني عجزاً عاماً ومستمراً، ويبـدو مستعـصياً عـلى التغيير/ التحديث من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، وفي جميع الميادين التـي تتطلب أعمالاً وإنجازات. ومع أنه يتحلى بجميـع مظـاهر الحداثـة، فهـو يفتقـر إلى القـوة الداخلية والوعي الذاتي. هذا المفهوم يحيل إلى خصائص ذكرناها بصورة جزئيـة ولكـن ذات دلالة كلية واضحة نفصلها لاحقاً.

المجتمع المدني

المجتمع المدني مقولة تفسيرية عامة، ولكنها تثير قدراً غـير يـسير مـن الارتبـاك بـسبب تعدد الآراء واختلاف مسارات التحليل وتوجهاته. ويثير مفهوم المجتمـع المـدني في الـشرق الأوسط وتركيـا قـدراً كبيراً من الجدال لدرجة يمكن معها اعتبـاره مفهوماً "غـير مفهـوم" إطلاقاً بل محاطاً بالالتباس والتحفظ والاتهام كونه، على ما يعتبره البعض، مفهوماً تسلل بشكـل تآمـري إلى الشـرق الأوسط والمنطقـة الإسلامية. وعلى الرغم من تأكيد عدد مـن الدارسين أن المجتمع المدني كان موجوداً تاريخياً في السياق الإقليمـي الإسـلامي،[5] فـإن سيرته الملتبسة ماتزال مسيطرة.[6] وعلى أي حال، فإن ثمة علاقة تلازم عضوي بين الدولة والمجتمع المدني (سواء أكانت علاقة تقارب أم تنافر أم استقلال)، تسعى الدولة خلال ذلـك لإخـضاعـه وإضـعاف اسـتقلاليته بمحاولتهـا إضـعاف روح الاعـتماد عـلى الـنفس والتضامن الاجتماعي، وهو ما يؤدي إلى ما يسميه خلدون النقيب "التوتر البنائي" بـين الدولة والمجتمع المدني.[7]

وإذا كان المجتمع المدني "قديماً" في الشرق الأوسط، على ما يقول الـبعض، فـإن ثمـة من يؤكد مقابل ذلك قدم واسـتمرار "نمـوذج الطاعـة" و"تـراكم الاسـتبداد" في تـاريخ الإقليم، حتى إن مفاهيم الحقوق والحريات العامة أتت مع المرحلـة الاسـتعمارية وكانـت مفروضة وأشبه بـ"ديمقراطية إخضاعية".[8] وكان مـن نتـائج ذلـك سـيطرة الدولـة عـلى المجتمع واختراقها الشديد لمؤسساته. غير أن المـسألة فاقـت كـل حـد، لتمـسي الدولـة في

الشرق الأوسط كأنها هي تجسيد للدولة التنين أو "تنين هوبز" *Leviathan*.* ومع كل ذلك، فإن ثمة مؤشرات على بروز نسبي للمجتمع المدني والعمل "خارج الدولة" أو "مقابل الدولة" أو في الموقع الفاصل بين القوى الاقتصادية والإنتاج وبين الدولة.

سوسيولوجيا الدولة أو "دراسات الدولة"

أولاً: سوسيولوجيا الدولة في تركيا

نفترض أن ثمة سوسيولوجيا للدولة في تركيا (والشرق الأوسط) تتمثل في الممارسات العلمية التي تتناول طبيعة وتكوين ودور ووظيفة الدولة في الإقليم وفي النظام العالمي. وتكتسب هذه السوسيولوجيا أهميتها نظراً لكونها تتمتع بأهمية خاصة من حيث المكان والزمان؛ باعتبارها تشتغل على دولة تشغل (من حيث المكان) منطقة "متوسطة" بين الشرق والغرب أو منطقة متاخمة للعالمين النامي والمتقدم، وهي على العموم تشغل منطقة تنتمي إلى الشرق (الأوسط) بالمعنى الثقافي والحضاري. وتشغل (من حيث الزمان) الحيز الأول والرئيسي لتداعيات اختراق الحداثة الغربية للمنطقة، ومن ثم تأثير الفترة الاستعمارية وما بعدها في تشكيل نظام الدولة، وتأثير الحداثة السياسية والتبعية، حيث انتشرت بعد ذلك دائرة التأثير إلى عموم منطقة الشرق الأوسط.

كما أن السوسيولوجيا المفترضة تتميز باشتغالها على "بنية اجتماعية خاصة"، ذلك أن لمجتمعات الشرق الأوسط (ومنها تركيا) بنى مجتمعية «تضغط بطريقة حاسمة على ظروف وتوجهات تطورها السياسي»،[9] لجهة التعدد العرقي والثقافي والمذهبي واللغوي، وتعدد أنماط العيش والقيم، وطبيعة التفاعلات بين تلك التكوينات وحصيلة تطوراتها التاريخية وامتداداتها الراهنة.[10]

---

* كتب توماس هوبز كتاب التنين أو الوحش *Leviathan*، وعنى بذلك "الدولة" التي تتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في إطار "عقد اجتماعي" وحد بينها وبين الحاكم تجاه الناس الذين لا قدرة لديهم على تغييره أو نقضه.

ثانياً: "انتقال" الدولة من أوربا إلى تركيا

نشأت الدولة الحديثة في تركيا (والشرق الأوسط والعالم النامي عموماً) بشكل طارئ ومتعجِّل، وثمة تفسيرات مدرسية وأكاديمية عديدة لذلك،[11] منها مثلاً تفسير السوسيولوجي التركي علي كازانجيكيل Ali Kazancigil الذي يعيد ذلك إلى "الانتشار الثقافي" لفكرة أو مشروع الدولة من المركز الأوربي باتجاه الأطراف في الشرق الأوسط وغيره، ويكون ذلك بـ «التبني الاختياري أو المحاكاة أو بالقوة المفروضة كولونيالياً». غير أن هذا التشكل بالغ التعقيد وله مضاعفات قاسية، «لأن عملية محاولة بناء الدولة فيها تتطلب كذلك عملية بناء "أمة" وبناء اقتصاد وطني في الوقت نفسه، وتؤدي هذه المحاولة المثلثة الجوانب، وبخاصة في ظروف استمرار التبعية إلى وقوع المجتمع في براثن التسلطية، ودخول الدولة في مجال ممارسة العنف».[12]

واتبعت الدولة مساراً قد يبدو معاكساً لمسارها في أوربا إذ تشكلت قانونياً وسلطوياً ولم تتشكل مجتمعياً وثقافياً بعد، أو هي لم تتمم تشكلها الضروري هذا.[13] ولكن هذا الانتشار للدولة أو تبنيها لم يكن فقط بفعل إرادة التأثر والتلقي الذاتي أي أنه لم يكن إرادياً بالأساس، حتى لو أصبح جزئياً كذلك فيما بعد، وهو «لا يستجيب لاعتبارات داخلية بقدر ما يستجيب لعوامل خارجية المنشأ مرتبطة أساساً بالخطر العسكري الذي كانت تمثله الدول الغربية الجديدة [وهو] ما يبين أيضاً الطابع العسكري الذي ما لبث أن ارتدته».[14]

ثالثاً: الخصائص العامة للدولة في تركيا

تتميز الدولة في تركيا (والشرق الأوسط والعالم النامي عموماً) بحضور مكثف للعامل الخارجي في تشكيلها وفي سياساتها عموماً. ولم تحقق مجتمعاتها درجة اندماج وتكامل مستقرة، كما لم تتجاوز فعلياً التشكيلات والولاءات التقليدية مجتمعياً ولم تتقدم بوضوح إلى حالة المواطنة والمشاركة. ولم تحقق النضج المؤسسي، ولم يتطور مجتمع سياسي أو مدني مقابل الدولة. كما تشهد حالة عدم استقرار مستمرة ومزمنة أحياناً تتطور إلى حالة اضطراب اجتماعي وسياسي وعنف وربما حرب أهلية. وتتركز الموارد المادية والمعنوية في

يد النظام السياسي والقوى المتحالفة معه، وتتميز (الدولة) بضعف الأداء السياسي والمشاركة السياسية والشرعية.

ويذهب علماء السياسة في توصيف هذا الوضع مذاهب شتى،[15] فهي "دولة متفاقمة النمو" Overdeveloped State،[16] و"دولة سلطوية-البيروقراطية" Bureaucrate Authoritarian State،[17] و"دولة تسلطية في المجتمعات الطرفية" Authoritarian State in the Peripheral Societies.[18] وثمة في الفضاء النظري والمنهجي مقولات أخرى قريبة جداً من المقولات التي نذكرها هنا، من قبيل مفهوم "الدولة التسلطية"،[19] و"الدولة العربية ـ الإسلامية"،[20] و"الدولة الريعية".[21]

العلاقات المدنية ـ العسكرية واتجاهات دراستها

تحيل العلاقات المدنية ـ العسكرية كمفهوم إلى مجال واسع وسع الظاهرة السياسية نفسها مادام يتعلق بالمدى المدني والعسكري في السياسة، ومن الصعب تحديد الفواصل بين حدَّي المفهوم.[22] وقد ركز علماء السياسة في تحليل العلائق الجدلية بينهما على ما أسموه "الفجوة" في العلاقات المدنية ـ العسكرية.[23] وتعددت طرائق ورؤى علماء السياسة في التحليل وذهبوا مذاهب شتى في تفسير عوامل تدخُّل العسكر في السياسة العامة:

1. موريس جانوفيتز Moris Janowitz: ويحلل الظاهرة العسكرية في البلدان النامية أو دور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة للبلدان النامية من منظور سوسيولوجي (السوسيولوجيا العسكرية) أكثر منه دولتياً.[24] و يركز جانوفيتز على سؤالين أساسيين حول دور الجيش في السياسة العامة، يمكن صياغتهما عموماً وفق ما يلي:[25] ما خصائص المؤسسة العسكرية في الدول النامية التي تُسهِّل انخراطها في شؤون السياسة الداخلية؟ وما قدرة الجيش على القيادة السياسية الفعالة للدول النامية التي تكافح من أجل التطور الاقتصادي والتحديث الاجتماعي؟

2. صموئيل هنتنجتون: ويهتم بتحديد مسألتين بالغتي الأهمية، الأولى: ما أسباب التدخل العسكري في سياسات البلدان المتعصرنة؟ والثانية: ما نتائج التدخل بالنسبة للعصرنة وللتطور السياسي؟ ويرى أن للمؤسسة العسكرية دوراً أساسياً في الحياة السياسية لبلدان العالم النامية، ولكنه يختلف من حيث الدرجة ومن حيث النوع أيضاً بين بلد وآخر، بين فترة وأخرى، على مستوى العالم.[26] ويعود ذلك، حسب هنتنجتون، إلى:[27] اعتبار الدولة الوحدة الأساسية للتنظيم السياسي، وتأكيد الطبيعة المتغيرة ولكن المستمرة والكبيرة والمباشرة (أو الوشيكة).

3. إس. إي. فاينر S. E. Finer: ويقترح لتفسير طبيعة ودور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة بنية مفاهيمية ذات طبيعة سيكولوجية وذرائعية بوجه عام، وهكذا فإن الجيش ينزع للتدخل في السياسة بفعل عنصرين: "إحساس غامر بالقوة" أو "احترام كبير للذات". وتعتمد فرص تدخل الجيش في السياسة على عاملين رئيسين:[28] الأول زيادة تبعية المدنيين للجيش أو تأثير الظروف الداخلية أو الأهلية، سواء بسبب الأزمات العلنية أو الكامنة، أو بسبب فراغ السلطة في المجتمع. والعامل الثاني هو شعبية الجيش.

ويُصنِّف فاينر طرائق تأثير المؤسسة العسكرية في السياسة العامة وفق الأنماط التالية:[29] التأثير الشرعي والمؤسسي على الحكومة المدنية كأي جماعة ضغط، والتأثير من خلال الهيمنة والابتزاز والتهديد، والتأثير من خلال استبدال نظام مدني بآخر بسبب فشل النظام في مهامه أو بسبب تجاهله لهم، وإزالة نظام الحكم والحلول محله.

العلاقات المدنية ـ العسكرية في تركيا

لم يتفق علماء السياسة والعسكر على نموذج مفرد يحلل طبيعة دور الجيوش في سياسات الدول لا من حيث القابلية النظرية ولا من حيث الإمكانية التطبيقية. وقد اكتفت الدراسة بالإشارة إلى الخطوط الرئيسية للتنظير بهذا الصدد رغم أن ما أشارت إليه ليس إجمالاً للتنظيرات ولا إحاطة بها.

ويمكن إجمال الرؤية المقترحة لتحليل العلاقات المدنية ـ العسكرية في تركيا (ولكن من دون اعتبارها حزمة تطبيقية واحدة) في المفردات التالية:

1. المقترب الثقافي: ويركز على الإطار الثقافي للمجتمع ورؤى الأمة - المجتمع تجاه الجيش ودوره، إذ تؤثر العوامل الثقافية والقيمية في طبيعة الدور الذي يلعبه الجيش في السياسة.[30]

2. المقترب العالمي أو نظام الاختراق والتغلغل الخارجي: يتناول هذا المقترب تأثير السياق العالمي والتفاعلات بين المؤسسة العسكرية والأطراف الخارجية في دور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة، مهما كانت طبيعة تلك التفاعلات؛ من حيث علاقات التدريب وتوريد الأسلحة وتواجد قواعد عسكرية ومساعدات عسكرية واتفاقات أمنية وتحالفات استراتيجية جزئية أو شاملة.

3. المقترب الإقليمي: يتناول هذا المقترب تأثير السياق الإقليمي بمختلف معانيه، سواء ما يخص السياق الثقافي الحضاري ومستوى التنمية أو تأثير السياق الإقليمي في السياسة العالمية أو حضورها وتأثيرها فيه، مفترضين أن للإقليم أو الحيز الحضاري خصائص تختلف قليلاً أو كثيراً عن السياق العالمي، وهي تظلل سياسات الدولة وما دون الدولة ومنها السياسات العسكرية ودور الجيش.

4. المقترب الدولتي: يتناول هذا المقترب طبيعة الدولة في تركيا (والعالم النامي والشرق الأوسط) وتشكلها وأنماطها سواء التابعة أو التحديثية أو التسلطية... إلخ، ولكن بالتركيز على موقعها كمفهوم ونظرية وكواقع سياسي واجتماعي، واتجاه فعاليتها الداخلية والخارجية. ويهتم هذا المقترب بالبعد العسكري، سواء أكان بعداً رئيسياً مستقلاً أم فرعياً تابعاً.

5. مقترب المؤسسة العسكرية: ويبحث في المعطيات الذاتية الخاصة بالمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية القريبة منها هيكلياً ووظيفياً. ويركز على عدد من المفردات من

قبيل: موقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، والخبرة التاريخية والمعاصرة لتجارب المؤسسة العسكرية الحربية والسياسية، وطبيعة النظام العقدي والأيديولوجي للمؤسسة العسكرية، وطبيعة التفاعلات مع المؤسسات السياسية والقوى المجتمعية والمجتمع المدني.

السياسات العامة ودراستها

برزت السياسات العامة كمجال تخصص دراسي وتحليلي للظواهر السياسية باعتبارها سلوكاً هادفاً تقوم به الحكومة أو إحدى هيئاتها في مجال عام.[31] وتبدو أهمية دراسة السياسات العامة في أنها تكشف عن «اختيارات النظام الحاكم وأولوياته» و«خريطة المصالح والقوى السياسية والاجتماعية المتنافسة في المجتمع».[32] وهذا يمثل جزءاً من مسؤوليات علماء السياسة في الشرق الأوسط والدول النامية.[33]

وتركز الدراسة على أن السياسات العامة هي "حصيلة"، وهي "نقطة توازن" بين تفاعلات وتجاذبات سياسية ومجتمعية متعددة للمؤسسات الرسمية والجماعات السياسية والثقافية وتفضيلات القوى السياسية والمجتمعية.[34]

وتعد السياسة العامة بمنزلة «الجانب المرئي لوجود الدولة، والتي هي تعبير عن العلاقات بين أنظمة ومصالح مختلفة، أي لفظ الدولة تجريدي يظهر إلى الوجود المادي عندما يتبلور في السياسة العامة...».[35] وعليه فإن دراسة العلاقة بين السياسة العامة وأحد التكوينات الرئيسية للدولة والنظام السياسي والمجتمع (وهو المؤسسة العسكرية) تستند إلى طيف واسع متعدد الأبعاد من المناهج والأطر النظرية.[36]

ولابد من أن يأخذ تحليل السياسات العامة بالاعتبار النقاط التالية:[37]

- طبيعة الدول الطرفية أو الهامشية أو المختَرَقة (وتندرج تركيا في هذا السياق) على اختلاف التنظير حولها.

- محدودية الموارد المادية والمعنوية والقصور في مختلف القدرات السياسية والتنظيمية والفعالية للمؤسسات العامة.
- عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود شرعية سياسية مستقرة للدولة والنظام السياسي.
- طبيعة حضور العامل الخارجي في السياسة العامة.

وهكذا فإن أطر صنع السياسة العامة وقواعدها ومحدداتها في تركيا تختلف عنها في الدول المتقدمة، نظراً لاختلاف طبيعة الدولة والحياة السياسية والنضج السياسي، ولأنها (في إطار الدول النامية) تشهد حالاً مختلفة تماماً بصدد الشرعية السياسية والإجماع الوطني والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. ومن الطبيعي أن يؤدي اختلاف السياق والبيئة العامة للفعل السياسي إلى اختلاف في المنظور التحليلي.

فالباحث في الشؤون التركية يهتم بقضايا الخطاب السياسي والشرعية السياسية ومسألة الدولة، وهي قضايا لا تهم الباحث في الدول المتقدمة أو أنها تحتل موقعاً أقل أهمية في جدول أعماله واهتماماته البحثية. والباحث في تركيا (والشرق الأوسط) يهتم بصانع السياسة والمسؤول عنها، وذلك نظراً لـ"شخصنة" السياسة في الإقليم، فيما يشهد الباحث في الغرب "مأسسة السياسة"،[38] إن أخذ ذلك بالاعتبار يتطلب تناولاً مختلفاً للمفهوم (السياسات العامة).

السياسات العامة في تركيا

لعل التساؤل الرئيسي في تركيا (ودول الشرق الأوسط) هو عن كيفية فهم العملية السياسية فيها، ويبدو أن موقع صنع السياسة وتنفيذها لم يتم تعيينه بعد على وجه يقيني. وقد اجتهد علماء السياسة في تفسير اختلاف أنماط الفعل السياسي في الدول النامية، وكان السؤال الأساسي لتلك المحاولات: ما طبيعة الفعل السياسي في البلدان النامية؟ وما محدداته الذاتية والموضوعية؟

1. التحليل الثقافي-الاجتماعي: يبحث في النسيج الاجتماعي والتشكل الإثني وطبيعة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية وتأثيراتها أو نواتجها السياسية. وهنا يتم التركيز على الخبرة التاريخية والمشاركة السياسية ودور المجتمع في صنع السياسة العامة، أو دور السياسة العامة في تشكيل وهندسة المجتمع وتحديثه.

2. التحليل السياسي-الدولتي: يُنظر إلى السياسة العامة، وفق هذا المقترب، على أنها مخرجات للنظام السياسي أو استجابات للقوى والمؤثرات من البيئة المحيطة في المقام الأول. ويحيل هذا المقترب إلى الربط بين السياسات العامة وبين خصائص النظام السياسي والدولة. ويبحث في طبيعة النظام السياسي (وهو شيء غير الدولة) وأجهزة ونخبة الحكم وصنع السياسة؛ النخبة السياسية والعسكر على وجه الخصوص.

   وأما ما يخص الدولة فيركز على طبيعة الدولة وخصائصها العامة من حيث الرسوخ والتقدم أو الانتقالية والتبعية، والديمقراطية أو التسلطية، وموقعها وهويتها وفق الجدال السياسي والحركية السياسية الاجتماعية.

3. مقترب النظام العالمي: ما دور النظام العالمي في السياسات العامة للدول النامية؟ تتخذ المشاركات بصدد هذا التساؤل عدة مناحٍ، منها ما يركز على دور القوى الكبرى والتفاعلات العالمية في تشكيل الدول نفسها، وفي نشوء النظم السياسية، وفي اتجاهات القوى السياسية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. ويدور النقاش حول تأثير النظام العالمي في تكوين الدولة وطبيعة التشكل السياسي للنظم والمؤسسات فيها.

4. تحديدات: ينطوي مفهوم "السياسات العامة"، فضلاً عن مضامينه الرسمية المتعلقة بالنظام السياسي والدولة، على مضامين غير رسمية، لها في كثير من الأحيان، قوامة وتفوُّق على السياسات الرسمية. ولذا يركز الكتاب على أن السياسات العامة هي "حصيلة"، وهي "نقطة توازن" بين تفاعلات وتجاذبات سياسية ومجتمعية متعددة للمؤسسات الرسمية والجماعات السياسية والثقافية، وتفضيلات القوى السياسية والمجتمعية.

ولكن الكتاب هنا يحاول إعادة صياغة ما تقدم وفق ما يلي: تمثل السياسات العامة، كتشكيل أول، اختيارات وتفضيلات النظام السياسي والقوى والاتجاهات الفعالة لبدائل معينة من بين مجموعة أكبر وأوسع تطرحها المؤسسات والجماعات السياسية...إلخ في إطار نظام سياسي ومؤسسة عسكرية وقوى مجتمعية تتفاعل جميعاً في إطار دولتي ذي خصائص نامية وشرق أوسطية نحددها لاحقاً. غير أن ذلك يتم في بيئة تقدم حوافز وقيوداً، ودوافع وعوائق منظورية وقيمية وأيديولوجية.

العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة العامة

سوف يرد الكلام عن "جدليات المجتمع والدولة في تركيا"، والتحليل الكلي للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في عدة مستويات تغطي مفردات الكتاب الذي يعمل على تأكيد وتقرير الهاجس المنهجي العام للمفاهيم والرؤى والمداخل النظرية التي يستخدمها، والمذكورة آنفاً.

وتتعدد الدراسات والمواقف النظرية والتطبيقية حول طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ويمكن إجمال تلك العلائق في أربعة مداخل هي:[39] المؤسسة العسكرية كمدخل Input للسياسة العامة، والمؤسسة العسكرية كأثر أو تأثير Consequence للسياسة العامة والمؤسسة العسكرية كمُخرج Output للسياسة العامة، والمؤسسة العسكرية كمُحدد Determinant للسياسة العامة، والمؤسسة العسكرية كصانع Maker للسياسة العامة.

وتتحدث الدراسات الأكاديمية عن أن ثمة "ثغرة" ما في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسات العامة، تعبر عن أن العلاقة متغيرة ومفتوحة على تحولات كثيرة وكبيرة في سياسات دول الشرق الأوسط وعموم الدول النامية، ولكن في تركيا على نحو واضح. وتلعب البيئة الدولية دوراً مهماً في زيادة تلك "الثغرة" أو تقليصها أو حتى "إلغائها" في حال تولي العسكر للحكم مباشرةً.

الفصل الثاني

الجيش والسياسة في السلطنة العثمانية والجمهورية التركية: خلفية تاريخية ونظرة إجمالية

تتميز المؤسسة العسكرية في تركيا بأهمية لا تعادلها، من حيث وزنها ودورها، أي مؤسسة أخرى، وقد مارست الجيوش نفوذاً لا يُجارى في حياة وتاريخ وسياسة واقتصاد ودين وثقافة وأمن تركيا والشرق الأوسط عموماً، وبقيت الظاهرة العسكرية-السياسية محافظة على تواترها، بل لعلها زادت عن الحدود التي كانت في الماضي، فلماذا تستمر المؤسسات العسكرية بالحضور المنتظم في الحياة العامة للمجتمع والدولة؟ وهل هي ظاهرة تاريخية وجوهرية لدرجة يصعب عليهما التخلي عنها؟ وهل ثمة عوامل وأسس ثقافية وجوهرية وتاريخية تبرر استمرار حضور الجيش في السياسة على نحو ما نراه؟ وإذا كانت الحال كذلك، فهل كانت تطرأ عليها تغيرات ما من حيث الشدة والكثافة، ومن حيث الحضور المركز أو المخفف، العلني أو المستتر؟

الجيش من حيث هو "مقولة تفسيرية"

تاريخ الشرق الأوسط، وتركيا جزء منه، هو "تاريخ السيف" أو تاريخ الجيوش، وإن الكلام عن دور الجيش في التاريخ الثقافي والسياسي للمنطقة هو كلام ملازم لكل التحولات التي طرأت (من الخارج) أو حدثت (في الداخل) على مجتمعات وشعوب وسياسات المنطقة. ويكاد الجيش يمثل الخيط المتصل في تاريخ تركيا وفي النسيج المجتمعي والتشكل السياسي، وفي الانهيار السياسي، وفي النصر والهزيمة، فهل يصح أن نعتبر الجيش النموذج أو الجذر المعرفي Paradigm التفسيري للظاهرة التركية؟ لا يتطلب السؤال استجابة مباشرة في هذا النص، وإن كان بالإمكان تقصي مشروعية طرحه نظرياً وتحليلياً، ولاسيما أن الجيش مثَّل في كثير من الحالات "كعب أخيل" السياسة في تركيا.

من الصعب مقاربة موضوع دور الجيش في السياسة في السياق الإسلامي، ذلك أن تحديد بنيته ورسالته ودوره عمل شاق، وإن كلمة – أو مسمى – الجيش استُخدمت على نطاق واسع بمعان متعددة، وأحالت إلى قوى متناقضة في كل شيء ما عدا كونها "قوة عسكرية مسلحة".

لقد غلّف الفقهاء تلك الكلمة والمسمى بغلاف عقائدي فقهي لم يكن دائماً متناسباً أو متوافقاً مع معانيها المفترضة، كما لم يكن متطابقاً مع دورها ووظيفتها الفعلية. وقد كانت هذه الأدلجة ضرورية من منظور الفقهاء والساسة من أجل خلق جيش أو عسكر متماسك تحت راية الحكم الخليفي أو السلطاني، على الرغم من استمرار تكوينه على أسس قبلية وعشائرية وعرقية ـ ثقافية.

وبالاستناد إلى مقاربة عامة لفكرة طرحها عبدالله العروي، عن الدولة، يمكننا القول إن العناصر الثلاثة المكونة للمفهوم المفترض للجيش أو العسكر في السياق الإسلامي هي: الخبرة القبلية، والأخلاقية الدينية الإسلامية، والتنظيم الهرمي الدهري الآسيوي.[40]

لم تتشكل الجيوش كمؤسسات مستقلة لها كيانية ووظيفة متخصصة إلا في مرحلة متأخرة من التجربة الإسلامية والشرقية، ولعل العناصر التكوينية المذكورة آنفاً شكّلت جدلية تكوينية ـ تفتيتية لعبت دوراً في إبقاء تكوين ودور الجيش إشكالياً حتى فترة متأخرة من تاريخ الشرق الأوسط.

الجيش والسياسة في الفترة العثمانية

التشكل والتطور

ذكرنا أن آلية تشكُّل الجيش ودوره في السياسة في الفضاء الإسلامي تعود إلى بنى قبلية قرابية ودهرية آسيوية وعقيدية دينية. هذه العوامل أو الأسس الثلاثة تفسر بصورة إجمالية تشكُّل الجيش العثماني وتشكُّل الإمارة العثمانية وصولاً إلى صيرورتها إمبراطورية

ثم انكسارها وانهيارها اللاحق. وقد ركزت الدراسات العثمانية على أسباب نشوء وتوسع الدولة العثمانية،[41] وتعددت الآراء بهذا الصدد مثل التركيز على العامل الديني والجهاد، أو العامل القبلي، أو الجغرافي وهو التخوم بين الدولة العباسية ـ السلجوقية وبين بيزنطة، أو التجارة والرعي، أو الغزو والغنيمة.

يشير المؤرخ فؤاد كوبريلي (1890–1966) إلى أن السلاجقة وقبلهم العباسيون كانوا قد اعتادوا نظام الحاميات في الثغور، ولكنه أصبح فيما بعد أقل فاعلية مع مرور الوقت، بل لعله كان يزيد الأوضاع سوءاً في حال تمرد قادة الحاميات على السلطة المركزية،[42] وهكذا فإن القبائل التركمانية التي يعود أصلها إلى الهانز أو الهون Huns كانت البديل الواقعي للحاميات. وقد كانت القبائل – التي أخذت تبرز فيها قبيلة آل عثمان – تمارس الغزو بدافع الغنيمة أولاً. وكانت قبيلة آل عثمان على هذا النحو الغزوي العسكري قبيلة محاربة في المقام الأول، حتى قبل أن يبرز الطابع الديني الإسلامي على مسيرتها وأيديولوجيتها وأسماء قادتها، وقد شكل الغزو "الاقتصاد السياسي" للإمارة العثمانية لاحقاً.

وهكذا فإن ضعف واقتتال وفساد السلطنات الإسلامية في الجنوب ووجود إمارات مماثلة في الجانب الأوربي وانشغال الكل بمنافسات داخلية واقتتال على السلطة، فضلاً عن الضعف البنيوي وتآكل العصبية المؤسسة لكل منها، أدى إلى تشكل مجال لتوسع الإمارة التركمانية سياسياً وعسكرياً في الاتجاهين، ولكن بصورة عسكرية تجاه الإمارات والمدن البيزنطية، وبصورة سياسية أكثر وعنفية أقل، ولو مؤقتاً، تجاه المدن الصغيرة في الحيز الجنوبي الإسلامي. ويذكر المؤرخ خليل إينالجيك أن الغازي عثمان بن أرطغرل (1299–1326) انتهز الفرص والظروف للتوسع واكتساب أراض ومدن وموارد وموالين ومكانة وقوة تأسيسية لدولة اشتهرت لاحقاً باسم "العثمانيين".[43]

بناء الجيش - بناء الإمارة

تعتبر القبائل المؤسسة للدولة العثمانية وخاصة قبيلة القايي Kayi من الترك الأوغوز Oguz قبائل عسكرية بصورة أساسية تدفقت في البداية إلى تخوم المجال الإسلامي من

وسط آسيا،[44] وكان العمل العسكري الغزوي هو عمادها الأساسي، وهكذا فقد «تحول المجتمع العثماني إلى جيش قبل أن يصبح دولة».[45] بدأت المسيرة العثمانية بحصول أرطغرل (أبو عثمان) في عام 630 هجرية/ 1233ميلادية على "وطن" هو جبال قره جه، بعد أن تم تنصيبه من قبل الشاهات السلاجقة، وقد كانت مهمته مقابلة الروم باسم السلاجقة، وقد تبعه ابنه عثمان بعد صراع دموي على السلطة، إذ لم تكن قد تشكلت آليات تداول السلطة أو انتقال الحكم.

والآن، من خرج من الآخر، هل الجيش هو الذي خرج من المجتمع، أم أن المجتمع هو الذي خرج من الجيش؟

يشكل الجيش قواماً أو بنية اجتماعية وسياسية، مثلما يشكل الغزو بنية وديناميـة اقتصادية للإمارة العثمانية في الأناضول، وقد شكل العثمانيون القوة النواة التي تهيأت لها فرص أن تحقق انتصارات وتجمع حولها محاربين تحت عناوين الغزو والغنيمة والأصول الجغرافية والقبلية، ومن ثم الجهاد الديني الذي يبدو أنه جاء متأخراً ولكنه أصبح عنواناً عاماً لمسمى العثمانيين الأميري ومن ثم الإمبراطوري.[46]

ولم يكن التشكيل العسكري المنظم معروفاً لدى المحاربين العثمانيين، ولكن أدى تطوُّر أمرهم واتساع إمارتهم إلى تشكيلات عسكرية متعددة، رغم أن مجتمع الإمارة لم يشهد بعد انفصالاً بيناً بين بنيته العسكرية وبنيته الاجتماعية، إلا أن التشكل المفترض بصيغته الأولى المهمة كان في زمن أورهان بن عثمان (1326–1360).[47]

أنماط القوة العسكرية لـ "الدولة الأولى"

تناولت الدراسات العثمانية مجموعة مفترضة من العوامل التي نهضت بالدولة العثمانية من إمارة صغيرة في الأناضول إلى إمبراطورية كبرى، وقد ركزت على الطابع الدينامي والتشكل المتعدد للجيش وللرعايا ولقادة العمل "العثماني"، وعلى "استعارتهم" و"تبنيهم" لنظم إدارة واقتصاد وثقافة البلاد الخاضعة لسلطتهم، وأهمها البلاد الأوربية وعلى رأسها القسطنطينية (أسطنبول). وهكذا فثمة من يعتبر أن القوة هي عثمانية أولياً

ولكنها أوربية إدارياً وتنظيمياً.[48] وكانت آلية الغزو و"الاستعارة" من بين العوامل التي جعلت مدناً وقرىً وقلاعاً مسيحية خاضعة لسيطرة البيزنطيين تنقاد لسيطرة العثمانيين تداركاً لأعمال عسكرية اعتُبرت خاسرة بصورة مؤكدة، أو "اقتناعاً" بجدوى الانضواء السياسي تحت لواء سلطة جديدة تسمح بقدر من التكيف وبقدر من الخصوصية المحلية والثقافية وتتمتع بمرونة اقتصادية نسبية.[49] وقد دفعت عمليات التوسع والسيطرة المتزايدة على الجغرافيا والمنشآت والموارد البشرية والخزائن والطرق التجارية والخبرات الإدارية العثمانيين إلى بناء مزدوج للجيش والدولة في آن واحد، على الرغم من أن هاجس بناء الجيش كان أولاً، وهكذا فقد عمل عثمان بن أرطغرل، المؤسس (1299– 1326) على تأسيس جيش منظم و"دولنة" المجتمع والاقتصاد الزراعي ـ الرعوي، وهكذا فقد سبق تنظيم أو تأسيس الجيش تنظيم أو تأسيس الدولة.

1. جيش "البورك"

غير أن مسألة تنظيم الجيش تبدأ بصورة جادة واضطرارية مع أورهان بن عثمان الذي فكر بتنظيم الجيش، ولكنه اكتفى أول الأمر – وهذا فعل له دلالة رمزية ومن ثم مجتمعية وسياسية– بالتفريق بين المسلحين وبين العزل من السلاح أو بين العسكريين وبين المدنيين من خلال إلباس العسكر قلنسوة عُرِفت باسم "البورك". والمسألة ليست مسألة "بورك" بقدر ما هي إحالة إلى تغيير في البنية الجوهرية للمجتمع، بحيث يعني ذلك، منذ الآن، تغييراً في البنية العسكرية للدولة التي ستصبح إمبراطورية كبيرة لاحقاً.[50]

واهتم أورهان بعد ذلك بزيادة الجند ليتم استدعاؤهم في حالات الحرب لمواجهة التحدي البيزنطي، ومن أجل التقدم نحو معارك حاسمة مع البيزنطيين ومع المجال الجغرافي خارج سيطرتهم. وهكذا فقد ظهرت فئة من الجند تحصل على أجرة يومية زمن الحرب وتُعفى من الضرائب زمن السلم. وقد أخذت مع الوقت ومع المشاركات الحربية المستمرة تنتظم بصورة متماسكة، ويتشكل لديها شعور ذاتي وخصوصية دفعتها للضغط على السلطة والتأثير في السياسة، وبخاصة في قضايا الفساد والاستئثار السلطاني بالموارد/ الغنائم.

2. الجيش الإنكشاري

لقد شكل عصيان جيش المشاة (اليايا) عنصر قلق لدى السلطة التي رأت أن تؤسس جيشاً جديداً لا يتدخل في السياسة، ويكون ولاؤه للسلطان وليس لشيء آخر. وهكذا فقد تم تشكيل الإنكشارية أول الأمر من مسيحيين يتم انتزاعهم من أهلهم صغاراً وتنشئتهم لخدمة السلطان.[51] وهذه القوة العسكرية الجديدة تشكلت وظيفياً وبراجماتياً لهدف الحفاظ على السلطنة أولاً ولم يتم توجيه اهتمامها أو ولائها للدولة و"الأمة العثمانية" إلا في مرحلة متأخرة.

وكانت "الطريقة البكتاشية" (نسبة إلى حاجي بكتاش ولي) [52] هي الدعامة الرئيسية المساعدة لتكوين هذا الجيش الجديد، وكان نظام الانضمام إلى البكتاشية ـ الإنكشارية متزامناً، وقد ارتبطت المؤسستان بعلاقات حميمة كان لها أثر كبير في الحياة السياسية للدولة العثمانية.[53] ولكن على الرغم من كل شيء كان أي ضعف في إدارة السلطنة أو في قوة الجيش يؤدي سريعاً إلى تمرد أو انفصال أو خسارة في حرب. وقد أدى ذلك مع عوامل أخرى مثل بروز التمايزات الطبقية والانقسامات الاجتماعية والتحديات العسكرية إلى وقوع الدولة في مآزق كثيرة فخاضت امتحانات سياسية وعسكرية سقطت فيها سقوطاً ذريعاً، وقد تمثل ذلك جدياً في الانكسار الكبير أمام جيش تيمورلنك، وسقوط الدولة العثمانية (الأولى) بعد مئة عام على تأسيسها (1300– 1402).

الدولة العثمانية (الثانية)

الدولة المركزية

أسس محمد (الأول) ابن بايزيد (1403–1421) الدولة العثمانية من جديد، غير أن ذلك لم يكتمل إلا مع محمد (الثاني) الفاتح بن مراد (1451– 1481) أو بعد فتح القسطنطينية (1452). وكانت الإصلاحات ومنها العسكرية ثم الإدارية "تتم" أو "تستقر" بعد عمليات قتل واغتيال، وربما معارك بين الأطراف المتضررة وبالتالي المتمردة على الإصلاح وبين إرادة السلطان.

وقد توصلت التغيرات إلى بنية دولتية متمركزة حول: السلطان-العاصمة-الجيش. وكان السلطان هو "الدولة" محولاً الرعايا والعسكر إلى "خدم"، وتحول هو نفسه إلى "تابو" مقدس فوق الناس،[54] ودخلت الدولة في تراتبية بيروقراطية بيزنطية فيها من التعقيد أكثر مما فيها من التنظيم. وكان "قانون نامه" محمد الفاتح قد رسم منصب قاضي عسكر (أي قائد الجيش أو رئيس الأركان) وكان الأهم بعد الصدر الأعظم. في هذه البيئة تشكلت الطبقات أو الشرائح الكبرى في الدولة المعروفة بـ"العلمية والسيفية والقلمية".

و"السيفية" التي تخص حملة السلاح أو العسكر هي بمنزلة المؤسسة العسكرية والأمنية للدولة والسلطان، وقد اتجهت إرادة محمد الفاتح إلى تجزئتها، وذلك توجساً من دور زائد محتمل أو تدخل للجيش في سياسة الدولة، فسمى قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول وقاضي عسكر أرض العرب، ثم زاد من ذلك فيما بعد، وهو ما لم يفعله بصدد "العلمية" أو سلطة الإفتاء.

القوات المركزية: الإنكشارية و"قوات الباب"

ويمكن أن نعرض للقوات العسكرية في العاصمة ومحيطها باعتبارها تشكل صورة مكثفة لوضع الجيش في الدولة. [55] يتكون الجيش في الأساس من "الإنكشارية" وهم جنود المشاة، ومهمتهم المركزية هي حماية السلطان والعاصمة، وتشمل ما عُرف بـ"عبيد الباب" (قابي قولاري) وهم القوات المسؤولة عن حماية السلطان وتمثل القوة الأحسن تدريباً وتسليحاً، وقد شكلت مرتباتها أحد البنود الرئيسية لإنفاق الدولة إذ بلغت 31٪ من الإنفاق عام 1527.[56]

وإذا كان الجيش حاضراً في السياسة العثمانية داخلياً وخارجياً فإنه لم يكن لاعباً مستقلاً على الدوام، إذ شكل أداة استخدمتها القوى السياسية أو الشخصيات المتنافسة على الموارد المادية والمعنوية، وزجّته في أتون أزمات سياسية واقتصادية وعسكرية مستمرة. ولأن الجيش يمثل القوة الحاضرة والمؤثرة فقد ساد الاعتقاد أن إصلاح أمره سوف يؤدي

إلى إصلاح أمر الحكم والدولة، وقد مثل ذلك الهاجس الرئيسي في السياسة العثمانية حتى فترة انهيارها الدرامية في بدايات القرن العشرين.

الإصلاحات العسكرية

تركزت مدارك الطبقة السياسية العليا - وربما عامة الناس أيضاً - حول ضرورة إصلاح الجيش الإنكشاري والقوى المسلحة الأخرى من أجل الاستجابة للتحديات الداخلية والثورات والتحديات الخارجية ولاسيما الآتية من الغرب، فضلاً عن مدارك السلطان الخاصة بضرورة تكوين جيش منضبط ملتزم بالطاعة والولاء.

1. تحطيم الإنكشارية: عندما تولى محمود (الثاني) ابن عبدالحميد (1808-1839) الحكم ولّى البيرقدار مقام الصدر الأعظم وكلّفه بإصلاح أمر الجيش وبناء جيش جديد على أسس جديدة، وقال البيرقدار في ذلك: «إن هذا الجيش بعد أن كان مدة قرون عماد السلطنة، وكان العالم يرتجف خوفاً منه، آل من الفساد إلى أن فقد كل مزاياه القديمة، ونسي جميع القوانين التي كان فُرض عليه العمل بها... وصار الترقي بالرشوة، وصارت الرتب تحت المزاد، وعمّ الجهل بالفنون العسكرية، فانحطت منزلة هذا الجيش انحطاطاً عظيماً، ولذلك فقد أمرني السلطان بأن أستأصل جميع هذه المفاسد من أوجاق الإنكشارية... كما أن مولاي السلطان عازم على تأسيس جيش جديد من شبان المسلمين، ومن أنفس الإنكشارية، ليتلقى الطرق العصرية الأوربية، التي يمكنه أن يقاتل بها الكفار بنجاح».[57]

وباشرت الدولة بالإصلاح واجتهدت فيه، «لكن لعبة الدول الكبرى قد أدت إلى تحجيم، إن لم يكن إلى تبديد، أثر هذه الجهود»،[58] كما أدت الإصلاحات إلى إثارة معارضة قوية من قبل المحافظين وعدد فاعل ومؤثر من رجال الدين والقادة العسكريين،[59] في الوقت الذي لم يكن الإصلاحيون فيه قد اكتسبوا القوة والفعالية الكافية، غير أن الجهود تكللت بهزيمة الإنكشارية وتحطيمها، والواقع أن الدولة

أصبحت إثر ذلك بلا جيش تقريباً بفعل الصدام بين القوى المتنافسة. ولكن هذا لا يعني أن السياسة حققت هدفها في تكوين جيش شديد الولاء للسلطان ومنضبط ولا يتدخل بقوة في السياسة، وهكذا فقد خالف الواقع مراد الساسة، إذ بقي الجيش على سيرته القديمة فأسقط عدداً من السلاطين وولى عدداً آخرين.

2. الجيش والتغريب: وكانت الأفكار الليبرالية قد تغلغلت إلى الجيش بفعل الاحتكاك مع الغرب، وبتأثير التحديثيين والإصلاحيين العثمانيين الذين تعلموا في الغرب وأرادوا أن تتبع الدولة العثمانية المسار الغربي نفسه في السياسة والاقتصاد... وهكذا اكتسب التنافس السياسي في الدولة العثمانية طابعاً جدياً، وأمسى حضور الغرب فيه بمعانيه الثقافية والسياسية أكثر بروزاً، وكان من تجليات ذلك إصدار السلطان عبدالمجيد (الأول) ابن محمود (1839–1861) ميثاقاً عاماً هو مرسوم جولخانة صدر في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1839، وشكل انعطافة كبرى في تاريخ الإمبراطورية كونه شكل «نقطة الانطلاق لبرنامج واسع لإصلاحات سوف تؤدي في غضون بضعة عقود، إلى تبديد المشهد المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد».[60] ويبدو أن سلسلة القوانين ومحاولات الإصلاح في الدولة إنما كانت محاولة للإجابة عن السؤال المؤرق التالي: «كيف يمكن إنقاذ الإمبراطورية؟».[61] يقول الفضل شلق في هذا الصدد: «لم تكن المشكلة في الإصلاحات نفسها، بقدر ما كانت في الظروف السياسية التي لم تتح وجود قيادات تمثل إرادات شعوبها وتجسد آمالها وطموحاتها. فالمشكلة كانت في السياسة، أي في التدبير، وفي القدرة على التنظيم والإدارة، لا في الإصلاحات بحد ذاتها».[62]

ولم تكن محاولات الإجابة بالقطع تجد "مثالاً" لها خارج أوربا التي أصبحت مصدراً ومرجعاً فكرياً وثقافياً لإرادة التحديث في الدولة المتجهة بصورة متسارعة نحو "النزع الأخير".[63]

3. تنازع مرجعيتين: ويمكن القول إن سؤال الإصلاح انقسم فيها بعد على "المثال" الذي يمكن تَمَثُّله في الإصلاح، وقد بدا النزاع حاداً حول "مثالين" مرجعيين أو"ذروتين"، الأولى "إسلامية" خليفية، والثانية أوربية علمانية، وهو ما بدا في الصراع بين "حزب" عبدالحميد (الثاني) ابن عبدالمجيد (1876- 1909) وبين "الاتحاد والترقي".[64] وحدث أن ضغط التحديثيون على السلطان من أجل إعادة العمل بدستور عام 1876، وتحقق لهم ذلك في 23 تموز/ يوليو 1908 بعد أن كان عبدالحميد (الثاني) قد علَّقه قبل ثلاثين عاماً، غير أن أيديولوجيا عبدالحميد و"حزبه" عادا للعمل وفق شعار "الجامعة الإسلامية" التي لاقت رواجاً كبيراً في العالم الإسلامي، وهذه الأيديولوجيا هي الصيغة المضادة لأيديولوجيا التحديث "الاتحادية" على النمط الأوربي "المعلمن".[65]

وهكذا تصادمت إرادتان أو أيديولوجيتان قويتان في المجال العثماني التركي شاءتا أن تقدما بل أن "تصنعا" أو "تستوردا" صورتين منسوختين و"مشوهتين" لمثالين؛ الأول من الماضي الآسيوي والإسلامي والشرقي الإمبراطوري، والثاني من الحاضر الأوربي والمسيحي والغربي الدولتي. وقيل إن الثورة المضادة في 13 نيسان/ إبريل 1909 التي هدفت للتخلص من الاتحاديين كانت من تدبير "حزب" الحميديين، إلا أنها انهزمت أمام القوة التنظيمية للاتحاديين ومساندة الجيش لهم، وبفعل البيئة المحلية المثقلة بأعباء نظام إمبراطوري انقضت صلاحيته، كما بفعل السياق العالمي الذي مال تدريجياً لإنهاء "المسألة الشرقية".[66]

ويمكن القول إن الجيش الذي تحالفت بعض قواه مع الحميديين هو الذي قام بالثورة المضادة، ولكنه هو نفسه الذي هزمها، بمعنى أنه هو الذي قدم لها العصا وهو الذي كسرها.[67] وكان من نتائج ذلك أن خلع مجلس الأمة السلطان عبدالحميد (الثاني) في 26 نيسان/ إبريل 1909 ورُحِّل إلى سلانيك في 28 نيسان/ إبريل 1909.[68]

نهاية السلطنة العثمانية: 1908-1918

وإذا كان تمرد الجيش أمراً مألوفاً، فقد اكتسب مؤخراً دلالة كبيرة في منحى تحول الجيش وتدرجه نحو موقف ثوري من السلطان،[69] بل وتململه من حال الضعف العام التي عاناها وفشله الذريع في القيام بمهامه في الدفاع عن الدولة.[70] والواقع أن المنافسات استمرت بين القوى السياسية والعسكرية في الدولة، وقد دخلت على الخط سياسات الدول الأوربية ومنافساتها فضلاً عن اتجاهات التشكل القومي لدى الشعوب المنضوية في السياق العثماني.[71]

لقد أفسحت سلطة الاتحاد والترقي للقوميات منابر وأدواراً سياسية ومطامح بصورة مباشرة وغير مباشرة، وحتى سياسات "التتريك" ربما كانت حافزاً لرد فعل "قومي" و"استقلالي" مماثل لدى مختلف "الإثنيات العثمانية"، وهكذا برز "غياب الانسجام"، كما وصفته خالدة أديب، بين التكوينات الإثنية والثقافية للدولة العثمانية.[72]

وقد جعل ذلك من الإمبراطورية «كلاً أقل اختلاطاً بكثير من ذي قبل»،[73] الأمر الذي دفع القوميين الأتراك نحو تأكيد الهوية "التركية" للدولة مع ما رافق ذلك من سياسات تمييزية تجاه الشعوب الأخرى، وهو الاتجاه الذي تدعَّم واكتسب تأييداً متزايداً، ولكنه مهد سيكولوجياً ولو بصورة غير مخطط لها إلى إمكان التخلي عن الولايات "غير التركية" في الدولة العثمانية.

سبق الانخراط في الحرب العالمية الأولى تجاذبات واسعة بين الأتراك حول المسار الأصلح الذي يُفترض تبنيه تجاه الدول الأوربية المتنافسة، وعلى الرغم من حيوية وحساسية تلك التجاذبات فقد كانت منحصرة بفئات محدودة من الطبقة السياسية والعسكرية وشريحة أصغر من المثقفين.

ودخل الأتراك الحرب حلفاء لألمانيا ولكنهم كانوا مترددين وغير فاعلين، وبخاصة أن إمكاناتهم العسكرية لم تكن على ما يرام، كما أن سياساتهم العامة وتماسكهم الداخلي

وعلاقاتهم مع الجوار لم تكن بأفضل حال، ولكن الدعم والمساندة الألمانية وإرادة القادة السياسيين المؤثرين به مثل أنور وطلعت وجمال كانت عاملاً غالباً. ولكن نتائج الحرب كانت كارثية على الدولة وسيكون لها تداعيات "نهائية" على الإمبراطورية التي خطت خطوتها الأخيرة نحو الموت، فقد انهارت جيوش الدولة وسيطر الحلفاء على أطرافها وتخومها ودخلوا عاصمتها إسطنبول في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918. كما اتجهت مختلف الجماعات الإثنية للحصول على تكوين ذي طابع سياسي أو "سيادي"، وانعقد بعد ذلك مؤتمر للصلح في باريس في بداية عام 1919 حيث اتجهت إرادة الدول الكبرى إلى تقليص الجغرافيا العثمانية إلى جغرافيا الأناضول. هنا يجب التدقيق بنتائج الحرب، فالدولة العثمانية بهذا الاتفاق لم تخسر فقط الحرب ومئات الآلاف من الجنود، وإنما هي في الواقع كفت عن أن تكون موجودة.

فترة مصطفى كمال: 1919-1938

حرب الاستقلال وتكوين الجمهورية: 1919-1923

بدأت أعمال المقاومة تنتظم تدريجياً في مناطق الأناضول وفي الأرياف والمدن، وقد وصف مصطفى كمال (1881-1938) هذه الفترة في خطاب مطول بقوله: «كانت السنوات الطويلة للحرب الكبرى قد أدت إلى إنهاك الأمة وإلى إفقارها. وأولئك الذين جروا الشعب إلى الحرب العالمية، والذين لا يهتمون إلا بخلاصهم الشخصي، يهربون من الميدان... وكان الجيش مجرداً من أسلحته ومن ذخيرته... وأساطيل وقوات الحلفاء في إسطنبول، وولاية أضنة محتلة من قبل الفرنسيين، وأورفا ومرعش وعينتاب محتلة من جانب الإنجليز. أما في إنطاليا وقونية، فقد كانت هناك قوات إيطالية، وكان الضباط والموظفون الأجانب، وكذلك عملاؤهم، يقومون بنشاطهم في كل مكان. وأخيراً، في 15 أيار/ مايو 1919 ينزل الجيش اليوناني في أزمير، بموافقة دول الحلفاء. وعلاوة على ذلك، ففي جميع أرجاء البلاد، كانت العناصر المسيحية تعمل علناً أو سراً من أجل مصلحتها الخاصة، معجلةً بذلك بانهيار الدولة».[74]

هذه البيئة الداخلية والخارجية هي التي حفزت القوى العسكرية المتبقية على المقاومة وعلى تنظيم الإمكانات المتوافرة من أجل التحرير. وهكذا كان الجيش هو عماد المقاومة، وكان جدول الأعمال كبيراً وقاسياً، وكان على مصطفى كمال أن يؤسس لـ "شرعية بديلة" تنبثق من الشعب بمواجهة الشرعية الخليفية والسلطانية التي تنبثق من التاريخ والتقاليد والمشاعر الدينية، وقد نجحت المساعي لتأسيس مؤتمر وطني ثم جمعية وطنية مثلت مناطق الأناضول وعقدت أولى جلساتها في أنقرة (23 نيسان/ إبريل 1923).

لقد كان تشكيل شرعية وطنية وليس سلطانية أو دينية هو العمل الأكثر صعوبة أمام الكماليين، إذ إن تحطيم ذروة سياسية ورمزية دينية لم يكن أمراً هيناً بل لعل محاولة فعل ذلك هددت أكثر من مرة المسيرة بأكملها.

وهكذا فقد تواجدت وتواجهت في تركيا استراتيجيتان كبريان؛ الأولى في إسطنبول تتورط أكثر فأكثر في مساومات طويلة مع دول الوفاق انتهت بتوقيع معاهدة سيفر (10 آب/ أغسطس 1920)، وتكريس تمزيق الإمبراطورية وتجريدها من الأقاليم العربية ومناطق كردستان والأرمن وتراس وأزمير. والثانية في أنقرة تنخرط أكثر في عمليات التنظيم الوطني والعمل العسكري المقاوم للاحتلال، وتنتهي إلى توقيع معاهدة لوزان (24 تموز/ يوليو 1923) والتي تستجيب لمطالب الوطنيين الأتراك كما سبق أن عبروا عنها في الميثاق الوطني الصادر في كانون الثاني/ يناير 1920.

وهكذا فلم تعد الإمبراطورية العثمانية موجودة من الناحيتين الفعلية والقانونية، وقام الوطنيون أو الكماليون، كما سيُسمّون لاحقاً، بأعمال كبيرة في المسار الطويل والمجهد نحو تكوين دولة قومية تركية، وقد ألزموا الجمعية الوطنية (البرلمان) بإلغاء السلطنة (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922).[75] وستكون الخطوة التالية هي إعلان الجمهورية في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923، ثم إلغاء الخلافة 3 آذار/ مارس 1924، وهي آخر الرموز الدينية السياسية للإمبراطورية العثمانية السابقة (انظر الجدول 1).

الجدول (1)

أهم التطورات والقوانين العلمانية في تركيا في فترة حكم مصطفى كمال (أتاتورك)

الحدث أو القانون	التاريخ
إلغاء السلطنة	1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922
إعلان الجمهورية	29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923
إلغاء الخلافة ومشيخة الإسلام	3 آذار/ مارس 1924
إلغاء وزارة الأوقاف	3 آذار/ مارس 1924
إلغاء التدريس الديني	3 آذار/ مارس 1924
إلغاء المحاكم الشرعية	8 نيسان/ إبريل 1924
إقفال الزوايا الدينية	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1925
اعتماد التقويم الميلادي	1 كانون الثاني/ يناير 1926
قانون جديد للعقوبات	1 تموز/ يوليو 1926
قانون مدني جديد (القانون المدني السويسري)	4 تشرين الأول/ أكتوبر 1926
إلغاء النص في الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة	10 نيسان/ إبريل 1928
اعتماد الأبجدية اللاتينية	1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1928
تتريك الأذان	3 شباط/ فبراير 1932

وهكذا تتقدم مسيرة التحديث وتكوين دولة على النمط السياسي والثقافي والعسكري الأوربي لتحسم - ولكن ليس بصورة نهائية - الجدال والمنافسات التي دامت عقوداً طوالاً بين تحديث وعلمنة وتغريب وتجديد القيم العامة، بهدف اللحاق بمجتمع "الأمم المتمدنة"، أو تحديث مقيد ومبرمج ومتدرج ولكنه مشدود إلى فترة ماضوية، ومثال رمزي ديني وثقافي وعسكري إمبراطوري.

الجمهورية الأولى: 1923- 1938

تأسست الدولة الجمهورية بآلية لا تخلو من طبيعة عسكرية (هنا يمكن التدقيق في دور الجيش في تكوين الدولة الجديدة)، فقد اجتهد الكماليون في "دولنة" تركيا، وهذا ما كان مجرد احتمال أو مشروع تتنازعه مشروعات أخرى مثل إعادة السلطنة وتأكيد الخلافة.[76] وفي الشهر نفسه أسس مصطفى كمال حزب الشعب الجمهوري Peoples Republican Party كطليعة للتغيير ومؤسسة تؤكد وتقوي مشروع التحديث، وفي 9 أيلول/ سبتمبر 1923 انتخب المؤتمر التأسيسي للحزب مصطفى كمال رئيساً له، وفي تشرين الأول/ أكتوبر اقترح الجنرال عصمت إينونو أن تكون أنقرة عاصمة للدولة الجديدة.

نجح الكماليون، بعد منافسات حادة، في تعديل الدستور وإعلان تركيا جمهورية وانتخاب مصطفى كمال رئيساً لها في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923، ولكن المحافظين واصلوا استخدام "الخليفة" رمزاً للمعارضة وقوة مضادة لرئيس الجمهورية الجديدة، وكانت "الخلافة" هي الحلقة التي تحتم على الكماليين تحطيمها، فأطاحت الجمعية الوطنية بالخليفة وألغت الخلافة في 3 آذار/ مارس 1924، ونفت كل آل عثمان خارج تركيا. [77]

ولكن المنافسة لم تنته، إذ كان ثمة انقسام حاد بين النخب السياسية والثقافية والأعيان والجيش حول طبيعة النظام السياسي وهوية الدولة. وقد شكل ذلك تحدياً خطيراً، ذلك أن «معظم الجنرالات المعارضين لمصطفى كمال كانوا بعيدين عن الرجعية، وكانوا متحررين ومؤمنين بالحداثة، لكنهم احتجوا قائلين إنهم لم يطيحوا بالملكية المطلقة لكي ينشئوا جمهورية مطلقة تحت الحكم الشخصي لمصطفى كمال».[78]

هذه المعارضات الحادة نبهت مصطفى كمال إلى أهمية دور الموروث الاجتماعي ونظام القيم الراهن، ولذا فقد اجتهد في العمل على نظام القيم وسوسيولوجيا السلطة والانتظام في المجتمع، ولم يرد أن يؤسس الدولة على معايير الولاء والهوية والقيم نفسها التي رأى أنها شكلت أساس الدولة الفاشلة والمتسلطة والتي عمل هو نفسه على تقويضها.[79]

هل نتحدث عن سوسيولوجيا ونظام قيم كأساس للمنافسة السياسية؟ نعم، وثمة أمثلة تدل على ذلك، إذ انتقل رئيس الحكومة رؤوف أوربي من السلطة (بجانب كمال) إلى المعارضة لأسباب أخلاقية ووجدانية كما عبر هو نفسه، قال لمصطفى كمال: «أنا مرتبط بالسلطنة ضميرياً وعاطفياً، فقد نشأ والدي في نعمة الملك وكان أحد وجهاء الدولة العثمانية. إن العرفان بالجميل لتلك النعمة يجري مع دمائي... إنني ملزم أن أبقى أخلاقياً مخلصاً للسلطان».[80]

ولكن الأمر لا يتعلق بمجرد حالة عاطفية، وإنما بقناعة سياسية لدى رؤوف الذي يقول مجدداً: «من الصعوبة أن نسيطر على الوضع العام، وهذه السيطرة لا تضمنها إلا سلطة تعوّد الجميع على عدها سامية، تلك هي وظيفة السلطنة والخلافة. إن إلغاء هذه الوظيفة ومحاولة إنشاء كيان ذي طبيعة مختلفة ليحل محلها سيقود إلى الفشل وإلى الكارثة. إن هذا شيء غير مقبول تماماً».

وكان التوتر بين مصطفى كمال والعسكريين قد ازداد مهدداً بالتفجر، ولذا لجأ إلى تحييد الفعالية المباشرة للقادة العسكريين الذين يريدون العمل في السياسة، من خلال حمل الجمعية الوطنية في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1924 على إصدار قانون يلزم الضباط الذين يرغبون في العمل السياسي أن يستقيلوا من الجيش، وقد ضمن القرار "تحييد" الجيش عن العمل السياسي المباشر لفترة لاحقة. وكان الاستقطاب السياسي في الطبقة السياسية والجيش حاداً نسبياً، إذ مارس المحافظون والليبراليون ضغوطاً شديدة بمواجهة كمال، غير أن التمرد الكردي في شباط/ فبراير 1925 أدى إلى اتخاذ إجراءات أمنية وقانونية وسياسية لمواجهته، انسحب تأثيرها على الحياة السياسية، وطال الكثير من تلك الإجراءات المعارضة التركية نفسها.

لقد أدت فترة قصيرة من الثنائية الحزبية المقيدة إلى قناعة لدى مصطفى كمال بأن التعدد الحزبي لا يساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، ولذا فقد

صرف النظر عن فكرة وجود حزب آخر غير حزب السلطة الوحيد وهو حزب الشعب الجمهوري فعمد إلى حلّ حزب "المعارضة الموالية" في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1930.

وتنبه كمال إلى أن ثمة قوى متناقضة تواجه مشروعه، منها التيار الشيوعي ذو الأيديولوجيا الراديكالية، والتي اعتبرها تهدد السلام الاجتماعي وطبيعة الدولة، والتيار الأصولي الإسلامي الذي تمهل في مواجهته أول الأمر، ولكنه طبق عليه بعد ذلك.

وكانت ردود الأفعال – وبعضها على أساس ديني– التي ترفض سياسة الدولة التحديثية والعلمانية، ولاسيما حركة سعيد بيران وسعيد النورسي وثورة ديرسيم،* بمنزلة تحرك نشط لمعارضة السياسة العامة للدولة، وقد وصلت إلى الكماليين. ومضمونها أن الماضي مايزال حاضراً بقوة في الذهنية العامة ونظام القيم الذي "يحكم" الحياة الاجتماعية والسياسية في تركيا، وأما الدرس المستفاد منها فهو أن التغيير يجب أن يتأسس على قاعدة اجتماعية واسعة ويجب أن يشمل القيم الفردية والجمعية.

هنا نطرح السؤال التالي: هل كان المشروع الكمالي شكلياً ومظهرياً، ولم تكن له مفاعيل قادرة على الاستمرار؟ وهل شكلت التجاذبات السياسية حول طبيعة الدولة والمجتمع حافزاً سرَّع خطة كمال للتحديث وجعلها أكثر راديكالية؟

قد لا تبدو الصلات وثيقة بين تاريخ كمال العسكري وتجاربه السياسية وبين الفكر السياسي الغربي، ولكن هذا لا يقلل من شأن معرفته بما كان يريد: دولة حديثة تتوافق مع "متطلبات الحضارة المعاصرة".[81]

ربما كانت شحنة الأمل والحماس أكبر من اللازم في المشروع الكمالي، وقد تبين أن الدولة التي كوَّنها دستورياً كانت في الواقع دولة-أمة "افتراضية"، في حين أن مفاهيم

* ديرسيم مدينة في وسط الأناضول ذات أغلبية كردية – علوية أو زازائية. قامت بثورة عام 1936 وتم قمعها بشدة. وقد غيرت السلطات التركية اسمها إلى "تونجلي".

الأمة والقومية، كانت ماتزال نخبوية محدودة الانتشار، وربما كانت المعاني الشائعة تختلف عن معانيها لدى الطبقة السياسية والكماليين. ولكن مع ذلك فقد عمل الكماليون بجهد دؤوب على إتمام المشروع. يقول الأكاديمي شريف ماردين: «إن هذه القدرة على العمل لأجل شيء لا وجود له وكأنه موجود فعلاً ومن ثم خلقه، هي التي تجعلنا ندرك الأبعاد الحقيقية للمشروع الذي بدأه أتاتورك، والذي يكشف عن النمط الطوباوي لتفكيره، فلا الأمة التركية كمنبع (للإرادة العامة) ولا الأمة التركية كمصدر للهوية الوطنية كانت موجودة عندما شرع في مهمته».[82]

إن تواتر وتماسك واستمرار خطواته التحديثية، على الرغم من السلبيات والأحزان التي سببتها، ورغم التحفظات السياسية والنقدية، تدل على فرادة في رؤيته السياسية وبعد إبداعي في تمرير إصلاحاته وقراراته من خلال "الجمعية الوطنية الكبرى" لتبدو صادرة عن ممثلي الأمة ومعبرة عن إرادتها. وقد تأجل تقدير الناظم النظري والأيديولوجي لسياسات كمال حتى أيار/ مايو 1931، حين انعقد المؤتمر الثالث لحزب الشعب الجمهوري فتضمنها النظام الأساسي للحزب وهي المبادئ الستة التالية:[83] الجمهورية Republicanism، والقومية Nationalism، والشعبية Populism، والدولانية Statism، والعلمانية Secularism، والإصلاحية Reformism.

وهذه المبادئ أُدمجت في الدستور التركي في 5 شباط/ فبراير 1937، حيث أصبحت المادة (2) منه على الشكل التالي: «الدولة التركية هي دولة جمهورية، قومية، شعبية، دولتية، علمانية، وإصلاحية ثورية».[84] وقد يكون مفهوم مقولة العلمانية أكثر تعبيراً عن الاتجاه السياسي الدولتي لأتاتورك من خلال الحزب أولاً والدستور لاحقاً. يقول شريف ماردين: «إن معنى العلمانية كمشروع يبرز أوضح ما يكون ليس بوصف ممارسته بل بعلاقته بالأهداف الأصلية للنظام الجمهوري، وأحد هذه الأهداف هو الحاجة لإيجاد مبدأ الانسجام الاجتماعي للمجتمع التركي، ولابتكار وسيلة لزيادة الوعي الاجتماعي بين الأتراك، وبما أن الإسلام [طريقة تطبيق الإسلام، المحرر] قد عجز عن إشباع هذين

المطلبين فقد تم نبذه، وبما أن الإسلام لم يعد يخدم هذه الأغراض فقد أصبح بالفعل مسألة ضمير "شخصي" للأتراك».[85]

وعلى الرغم من حيوية "العلمانية" في السياسة وتداعياتها على طبيعة الدولة، فإن التنافس حول "الدولانية" و"الإصلاحية" كان حاداً، وقد أدار كمال التفاعلات والتجاذبات المختلفة في النظام السياسي، الخاصة بدور الدولة في الاقتصاد والسياسات الإصلاحية ـ الثورية وسياستها الخارجية بصورة فعالة. ورغم ميله النسبي إلى "اليسار" و"الدولانية" أكثر فترة حكمه فإنه مال إلى "الليبرالية" و "التغريب" في آخرها، واستمر ذلك حتى مماته في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938.

فترة ما بعد أتاتورك: 1938 – 1960

عصمت إينونو: 1938 – 1950

خلَف عصمت إينونو – وهو أحد كبار القادة العسكريين – مصطفى كمال في رئاسة الجمهورية في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938. وقد عرف الأتراك إينونو في رئاسة الحكومة أكثر من مرة، وهو رجل متشدد تظهر خلفيته العسكرية في سياساته العامة، حتى إن أتاتورك كان يلجأ إلى تغييره وفسح المجال أمام أشخاص آخرين مثل جلال بايار (1884–1986) في رئاسة الحكومة تخفيفاً للضغوط الداخلية وإسناداً لليبراليين والطبقة الوسطى وكبار التجار.

استطاع إينونو بمساعدة الجيش، وخاصةً الجنرال فوزي جكمك رئيس الأركان منذ عام 1924، أن يحيد خصومه في الطبقة السياسية كما في الجيش، وهكذا فقد عدّل النظام الداخلي لحزب الشعب الجمهوري، الذي أصبح رئيساً له بعد موت أتاتورك، في المؤتمر الاستثنائي للحزب في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 ليصبح إينونو "رئيساً دائماً" للحزب. وقد فعل أكثر من ذلك، إذ قوّى النزعة العسكرية الفاشية في الحزب (والدولة)، وتبدى ذلك في شعار الحزب "شعب واحد، حزب واحد، زعيم واحد".

لعبت الظروف الدولية وبدء الحرب في أوربا دوراً في مساعدة إينونو على تجاوز خصومه وإبعادهم، بل وتطبيق قوانين طوارئ بصورة قاسية بموجب قانون الدفاع الوطني الصادر في 18 كانون الثاني/ يناير 1940. وحكم الدولة نظام أمني ذهب بعيداً في سياساته التسلطية فقمع اليسار والمنظمات الماركسية واليمين المتطرف والمنظمات الكردية، الأمر الذي زعزع الثقة بين النظام السياسي والدولة وبين المواطنين. وهكذا فقد تحطمت إرادة التضامن التي جمعت القوى والشرائح المجتمعية في تركيا التي وُلدت خلال حرب التحرير الوطنية.

واصل إينونو سياسة سلفه الاقتصادية والاجتماعية التي ركزت على "السلم الاجتماعي" بمواجهة فكرة "الصراع الطبقي" اليسارية، وكانت الشيوعية الهاجس الأكبر لدى نظام الدولة والجيش الجديدين، وبالتالي كان قمعها وتقويض حاملها الاجتماعي واحداً من أهم الأهداف والعوامل المحركة لسياسة أتاتورك وإينونو من بعده. وتمت "شرعنة" هذه السياسة القمعية تجاه الحركة الماركسية في تركيا في المادتين (141) و(142) من قانون العقوبات الخاصتين بمواجهة "الدعاية الشيوعية".[86]

وعلى الصعيد الخارجي، بقيت تركيا حيادية خلال الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) محققةً مكاسب من كلا الطرفين الداخلين في الحرب، ولكنها أحست قبيل نهاية الحرب أن الحلفاء على وشك الانتصار فانضمت إليهم وأعلنت الحرب على ألمانيا، ولذا اعتُبر ذلك انتصاراً دبلوماسياً، وستكون لهذا الموقف تداعيات مهمة على سياسة تركيا اللاحقة.

لقد تطلب الاقتراب من الغرب قيام تركيا بمجموعة من الإصلاحات منها إكساب النظام السياسي والسياسة العامة مظهرية مدنية أكثر، وهكذا فقد أحال إينونو الجنرال فوزي جكمك إلى التقاعد في 21 كانون الثاني/ يناير 1944، في خطوة كانت لها دلالات أخرى مهمة؛ وهي أن تركيا ستتجه نحو تعديل النظام السياسي ليصبح أكثر انفتاحاً داخلياً، ويتوافق مع الظروف العالمية المتغيرة. وهو ما أعلنه الرئيس إينونو نفسه في جلسة

للبرلمان في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945. ولكن هل دفعت الظروف العالمية إلى تخفيف "الأحادية" الحزبية والصبغة العسكرية الفاشية للسياسة التركية؟

لقد مارست البيئة العالمية ضغوطاً وشكلت حوافز للتغيير في تركيا، غير أن الضغوط الداخلية لا تقل أهمية، يقول فيروز أحمد: «إن انحلال التحالف السياسي بين الأقلية البيروقراطية العسكرية، وملاك الأراضي والبرجوازية هو الذي جعل الوضع القائم شيئاً لا يُطاق».[87] وقد أدى ذلك إلى استقطاب نسبي أولاً أصبح أكثر حدةً فيما بعد بين الدولانيين (أو الدولتيين) من حزب الشعب الجمهوري، وبين ملاك الأراضي والتجار الذين اعترضوا على سياسات الحزب الخاصة بالإصلاح الزراعي وتوزيع الأملاك على المزارعين التي ناقشها البرلمان في كانون الثاني/ يناير 1945، وأقرها في 11 حزيران/ يونيو 1945.

وقد أسس عدد من المعارضين الحزب الديمقراطي Democratic Party, DP في 7 كانون الثاني/ يناير 1946، وكان أبرز المؤسسين رجل الأعمال جلال بايار الذي سيصبح لاحقاً رئيساً للجمهورية، ومالك الأرض عدنان مندريس الذي سيصبح لاحقاً رئيساً للوزراء، والمؤرخ فؤاد كوبريلي، ولم يكن هؤلاء خارج الأيديولوجيا الكمالية. وتبنى الحزب مبادئ الكمالية الستة ولكن مؤسسيه صرحوا بأنهم سيفسرونها وفق متطلبات العصر، وقال الحزب إن هدفه هو تحقيق الديمقراطية، وأن تنطلق المبادرة من الشعب، والدفاع عن القطاع الخاص والمبادرة الفردية.

وكانت السنوات (1946– 1950) فترة منافسة ومماحكة بين الحزبين من أجل تكوين هوية ورؤية وسياسات مقبولة من الناس. وخلال هذه الفترة اكتسبت الليبرالية زخماً، إذ استجابت الحكومة، في سياسة استباقية لبرنامج الحزب الديمقراطي، لمجموعة المطالب، فأعاد إينونو تدريس الدين في المدارس، وعمل على جذب رأس المال الأجنبي، وزاد من ارتباط تركيا بالغرب والولايات المتحدة بصورة خاصة، وهذا يعني أن حزب الشعب اكتسب تدريجياً الكثير من صفات خصمه الحزب الديمقراطي.

جرت انتخابات برلمانية في 14 آذار/ مارس 1950، وحقق "الديمقراطيون" فوزاً كبيراً، إذ حصل الحزب الديمقراطي على 53.35٪ من الأصوات و408 مقاعد في البرلمان في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على 39 مقعداً، رغم أن الفارق في الأصوات لم يتجاوز 15٪، فهذه خصائص النظام الانتخابي الذي وضعه "الجمهوريون" أنفسهم.

جلال بايار: 1950-1960

أصبح جلال بايار رئيساً للجمهورية وعدنان مندريس رئيساً للحكومة، وهنا برزت الفوارق بين الحزبين، اعتبر الحزب الديمقراطي أن مبادئ أتاتورك ليست عقيدة وإنما هي أيديولوجيا مرنة يمكن تفسيرها وتأويلها، وعليه فقد كانت الدولانية أو تدخل الدولة في الاقتصاد شراً لابد منه في أزمة ثلاثينيات القرن العشرين، وأما الآن فيمكن تجنبها في هذه الفترة لأن الشعب التركي نضج ولم يعد بحاجة إلى الدولة الأبوية.[88] ومارس الديمقراطيون سياسة متسلطة بصورة متسارعة:

- رأوا أن حزب الشعب الجمهوري قد مضى زمانه وانتهى دوره.
- لا حاجة إلى حزب لليمين لأن الحزب الديمقراطي يفهم الحاجات الروحية للشعب.
- لا حاجة لليسار الماركسي لأنه تخريبي ولابد من سحقه (اتفق في هذه النقطة مع حزب الشعب الجمهوري).

ورغم الانتصارات الانتخابية لعامي 1954 و1957 والسياسة التسلطية التي اتبعها الديمقراطيون، فإن ذلك لم يحقق لهم الشعور بالأمن، فقد كانوا متخوفين من موقف المؤسسة العسكرية وشرائح كبيرة من بيروقراطية الدولة. وهكذا اتبعوا سياسات لها طابع انتقامي واحترازي وتحكموا بالبلاد بصورة غير مسبوقة وحصّنوا قاعدتهم الانتخابية وغيروا ما أمكن من قيادات الجيش، وحصلوا بفعل ذلك على سجل سيئ من القوانين والسياسات القمعية والأوضاع المتردية لحقوق الإنسان والحريات العامة.

وكان الاستياء العام وتوتر العلاقة مع المؤسسة العسكرية هو النتيجة الطبيعية والمنطقية لهذه السياسات التسلطية المنفلتة من عقال القانون والدستور، وقد أدى كل ذلك إلى حالة من الاضطراب العام والمظاهرات وأعمال العنف وتوقف الحياة السياسية في البلاد، ولم تفلح حالة الطوارئ في تخفيف الحال أو إخماد الفوضى.

وكان اتجاه حكومة الديمقراطيين للتحالف مع الغرب حاسماً ولا خلاف حوله، وقد أدى انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو" في شباط/ فبراير 1952، إلى ارتماء البلد في "حضن" الإمبريالية الغربية وتبنيها رؤية الغرب تجاه العالم النامي وحركات التحرر الوطني وقضايا السياسة الدولية، بل أصبحت في كثير من الأحيان "ملكية أكثر من الملك"، وبخاصة في شأن الموقف من قضايا الشرق الأوسط والقومية العربية والحركة الشيوعية واليسار العالمي. وهكذا فقد تلقى مندريس دعم الغرب لسياساته الداخلية (والخارجية) في قمع الحريات وسحق اليسار تحت عنوان مواجهة "خطر الشيوعية العالمية". وهنا يمكن الافتراض أن الالتزام بمواجهة اليسار الشيوعي وحركة التحرر الوطني الكردية ومنظمات حقوق الإنسان والمطالب الإثنية في تركيا، هو السياسة الوحيدة الأكيدة المنفذة بثبات في تركيا، وهو ما أجّل حسم الصراع الداخلي على السلطة إلى أن نفذ الجيش انقلاباً عسكرياً في 27 آذار/ مارس 1960.

الانقلابات العسكرية: 1960، 1971، 1980

الانقلاب العسكري: 27 آذار/ مارس 1960

كان الانقلاب العسكري في 27 آذار/ مارس 1960 أول (وآخر) انقلاب عسكري تنفذه القوى الراديكالية وصغار الضباط في المؤسسة العسكرية. وكان للطبيعة الاجتماعية (والعمرية) للضباط المنفذين تأثير مهم على السياسات التي نفذها الانقلاب وهيأ لها في الحياة السياسية للدولة خلال الستينيات، خلال نصفها الأول على الأقل، إذ «كانت غالبية الضباط الذين لعبوا دوراً كبيراً في الإعداد للانقلاب وتنفيذه من المشاركين السابقين في أنشطة المجموعات السرية والذين تمتعوا بقناعات راديكالية».[89]

أحيا الانقلاب النظرة الإيجابية للعسكر في المجتمع، النظرة التي تعود إلى دورهم في حرب التحرير الوطني، وعادت روح أتاتورك مجدداً وبصورة أكثر راديكالية إلى الحياة السياسية، وكان العسكر يبغضون البيروقراطية المدنية والسياسيين الذين لم يراعوا الفروق الاجتماعية والطبقية وصعوبات العيش ووطأة التضخم والفساد، كما شعروا بأن الحكومات المدنية (وخاصة فترة حكم الحزب الديمقراطي) تبنت مواقف وسياسات مذلة للجيش وجنرالاته، وكان ثمة سبب آخر هو تحفظ العسكر تجاه محاولة عدنان مندريس تقويض تماسك المؤسسة العسكرية من خلال تبني سياسات براجماتية تجاهه، تحت غطاء خطط تحديث القوات المسلحة. وإذاً كان ثمة عوامل عديدة أدت إلى تدخل المؤسسة العسكرية، عبّر عنها أورهان إركانلي Orhan Erkanli، وهو أحد القادة الراديكاليين لانقلاب عام 1960، في حوار له مع جريدة جمهوريت Cumhuriyet في 20 تموز/ يونيو 1960، قائلاً: «إن الزمرة التي حكمت بعد عام 1954 داست على كل حقوق الشعب. لقد خدعوا الأمة وجروا البلد إلى دمار اقتصادي واجتماعي. لقد نُسيت القيم الأخلاقية وأُجبِر الناس على نسيانها. وتحولت مؤسسة الدولة إلى ذيل للتنظيم الحزبي. أما كبرياء القوات المسلحة التركية، والتي هي القوة الوحيدة المنظمة في البلد، فقد كانت تُجرح في كل مناسبة، وحتى الزي الذي هو ميراثنا التاريخي أصبح يجلب العار لمن يلبسه».[90]

شَكَّلَ قادة الانقلاب هيئة للحكم باسم "هيئة الوحدة الوطنية"، وقد شهدت منافسات وصراعات بين راديكاليين من صغار الضباط ومن ذوي الميول اليسارية والثورية، وبين معتدلين أو محافظين من كبار الضباط ومن ذوي الميول اليمينية والمحافظة، وأعقب ذلك "تصفيات" و"إبعادات" متكررة وعدة محاولات انقلابية من داخل وخارج الهيئة، واستقر الحال على هيئة أقل عدداً يرأسها الجنرال جمال غورسيل Cemal Gursel (1895- 1966) الذي سيصبح رئيساً للجمهورية.

أُقر دستور جديد في 9 تموز/ يونيو 1961 يختلف جذرياً عن سابقه، قدَّم ضمانات واضحة لحرية التفكير والتعبير والتجمع والنشر، فضلاً عن الحريات المدنية الأخرى،

ولكنه منح المؤسسة العسكرية دوراً جوهرياً في السياسة العامة من خلال تشكيل مجلس الأمن القومي National Security Council, NSC والذي يتكون من وزراء ورئيس أركان الجيش وقادة القوات المسلحة الرئيسيين، ومهمته مناقشة القضايا التي تخص "الأمن القومي". ومن حسنات مفهوم "الأمن القومي" بالنسبة للجيش أنه كان مفهوماً فضفاضاً، وهو ما أكده أورهان إركانلي في حواره الصحفي المذكور آنفاً، قال: «من سعر الرز إلى الطرق والمواقع السياحية، لا توجد أية مشكلة في هذا البلد لم تكن لها علاقة بالأمن القومي. وإذا كنتَ من المفكرين، فإن هذا أيضاً موضوع له علاقة بالأمن القومي».[91]

جرت الانتخابات العامة الأولى بعد الانقلاب في تشرين الأول/ أكتوبر 1961، ولم يحصل أي حزب من الأحزاب التي أُقرت بعد الانقلاب على أغلبية تؤهله لتشكيل حكومة بمفرده، وهكذا تشكلت عدة حكومات ائتلافية ونشطت الحياة السياسية بصورة غير مسبوقة، وتنافس اليسار واليمين والوسط بصورة متزايدة وبوتيرة متصاعدة، وتميزت هذه الفترة بكونها أكثر الفترات فعالية وحيوية لليسار والنقابات والجامعات، غير أن زيادة حدة الاستقطاب السياسي بين اليمين واليسار هدد الأمن والاستقرار في البلاد.

وربما كانت المخاوف من سيطرة اليسار على الحكم في قلب الدوافع التي جعلت المؤسسة العسكرية تعمل بجد دؤوب على تحطيم المنظمات اليسارية الشيوعية. وقد أيدت الولايات المتحدة هذه السياسة بقوة خوفاً من تنامي العداء لها في تركيا، بعدما استُهدفت منشآت ومؤسسات ومصالح أمريكية بهجمات نفذتها منظمات يسارية معادية للسياسة الأمريكية.

أدى كل ذلك إلى اضطرابات وأعمال عنف، وفشلت الحكومة والمؤسسات الأمنية في استعادة الأمن على الرغم من السياسات القمعية والوحشية التي استهدفت الأحزاب اليسارية والفاشية والإسلامية والصحف والمثقفين والإعلاميين والجامعات والأكاديميين والنقابات. تدارس العسكر أمر البلاد ووجهوا مذكرة تحذيرية إلى الرئيس جودت صوناي

Cevdet Sunay (1966– 1973) ورؤساء السلطات الرئيسية، وهددوا بالتدخل واستلام السلطة مباشرةً ما لم تُنفِّذ الحكومة إصلاحات سياسية جوهرية تضمن استعادة الأمن والاستقرار.

الانقلاب العسكري: 12 آذار/ مارس 1971

شكل الانقلاب العسكري في 12 آذار/ مارس 1971، استجابةً للتأزم المزمن في الحياة السياسية وفشل الحكومات المدنية في إيجاد حلول للمشكلات المستعصية في البلاد، وخاصةً التحدي الذي شعرت به الطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية من تزايد الفعالية السياسية لليسار الشيوعي في البلاد. وهكذا فمن المحتمل أن يهدف الانقلاب إلى قلب المعادلة السياسية بحيث يكون ضرب البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية لليسار أهون من إجراء تغييرات كلية في النظام السياسي والاقتصادي، لا تُرضي الطبقة السياسية والقوى الاجتماعية والاقتصادية المتحالفة معها.

أُذيع نص المذكرة التي وُجهت إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وساسة آخرين في 12 آذار/ مارس 1971، وقد تضمنت عدة نقاط نذكر منها:

«أدت السياسات التي اتبعها البرلمان والحكومة إلى إيصال البلاد إلى وضع تسوده الفوضى وتوقع نشوب حرب أهلية وإخلال في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية . كما أنهما حطما إرادة المجتمع في الوصول إلى مستوى عالٍ من التحضر، الذي وعدنا به أتاتورك، فهما لم يحققا الإصلاحات التي جاء بها الدستور، الأمر الذي أدى إلى وقوع الجمهورية في مخاطر جدية».[92]

وتشير المذكرة، كما في النص المقتطف منها أعلاه إلى أن البلاد كانت قاب قوسين أو أدنى من حدوث انقلاب عسكري أو ثورة، وهكذا فقد كانت بمنزلة انقلاب استباقي، وهو ما أكدته التسريحات الواسعة النطاق في المؤسسة العسكرية، إذ إن «معظم المسرَّحين من الجيش بعد 12 آذار/ مارس كانوا من الضباط الراديكاليين اليساريين».[93]

في اليوم نفسه الذي حدث فيه الانقلاب اتُهم حزب العمال التركي WorkersTurkish Party, WTP بترويج الدعاية الشيوعية والتحريض على الثورة ومحاباة الأكراد. وكانت الإجراءات التالية هي استكمال الأعمال "القانونية" والبيروقراطية الميدانية لقمع المجموعات اليسارية (واليمينية ولكن بشكل محدود) واستئصال منتسبيها ومؤيديها من الجيش ومؤسسات الدولة والنقابات ووسائل الإعلام. وكان من بين تلك الإجراءات إعداد دستور جديد للبلاد يختلف كثيراً عن دستور عام 1961، لجهة النصوص المتعلقة بالديمقراطية والحريات العامة.

انتُخِبَ الجنرال فخري كوروتورك Fakhri Koruturk رئيساً للجمهورية في 6 نيسان/ إبريل 1973 خلفاً للرئيس الجنرال جودت صوناي. وبحلول صيف عام 1973 كانت حكومات نهاد إيريم Nihat Erim وفريد ميلين ferit Melen ونعيم تالو Naim Talu قد أنجزت المهام السياسية المطلوبة من قبل الجيش، وهي إعداد البنية والبيئة القانونية والدستورية للنظام القمعي الذي يعضد الدولة التسلطية بمواجهة المجتمع المدني والقوى السياسية والاجتماعية المطالبة بالتغيير.

جرت الانتخابات الأولى بعد الانقلاب في صيف عام 1973، وقد أبرزت تقدماً نسبياً لحزب الشعب الجمهوري على منافسيه: حزب العدالة Justic Part, JP، وحزب الخلاص الوطني National Salvation Party, NSP، وحزب العمل القومي Nationalist Action Party, NAP، ودخلت البلاد في حكومات ائتلافية قصيرة الأمد شكلت بيئة لعدم الاستقرار وتصاعد أعمال العنف بين اليسار واليمين، وكانت المنافسات والصدامات غير متكافئة، لأن اليمين كان مدعوماً من الدولة حتى أصبح "اليمين" المتطرف جانباً رئيسياً من مؤسسات "الدولة"، وذلك بسبب رعاية حكومة "الجبهة الوطنية" المكونة من ائتلاف حزب العمل القومي بزعامة ألب أرسلان توركيش Albarsalan Turkes، وحزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل Suleyman Demirel.

وقد رأت الحكومة أن أبرز وجهين لليسار يتجليان في جماعتين اثنتين قومية ودينية؛ أي الأكراد والعلويين، وكان على تنظيم "الذئاب الرمادية" التابع لحزب العمل القومي مع منظمات دينية متطرفة أخرى ومليشيات شبه حكومية أن تقوم بأعمال اغتيال وقتل وتصفيات للناشطين اليساريين من هاتين "الجماعتين"، وأيضاً من عموم المجتمع في تركيا على اختلاف تكويناته العرقية والثقافية والدينية.[94] وأما عنف اليسار فقد كان متعدد الأشكال والغايات، فمن سعي للتغيير الثوري بالقوة المسلحة، إلى تحريض على انقلاب عسكري "تقدمي"، إلى رد فعل أو إجراء انتقامي موجه إلى مؤسسات أو شخصيات متطرفة في عدائها له، إلى أعمال عنف يقال إن الاستخبارات التركية نفسها هي التي حرضت عليها من خلال اختراقها لبعض التنظيمات اليسارية.

ولكن العنف المتبادل وغير المتكافئ بين اليمين وأجهزة الدولة من جهة وبين واليسار من جهة أخرى لم يكن سبباً كافياً للتدخل العسكري، مادامت الغلبة للطرف الأول. إلا أن فشل سياسات الدولة في تحطيم القدرة التنظيمية لليسار، ناهيك عن استئصاله، على الرغم من استخدام كل الوسائل الممكنة هو الذي عجّل، مع وجود عوامل أخرى، في حسم الموقف المتردد للمؤسسة العسكرية تجاه القيام بانقلاب عسكري. وكان ذلك في 12 أيلول/ سبتمبر 1980، بقيادة الجنرال كنعان إيفرين Kenan Evren (1980– 1989). ويؤكد الكاتب محمد علي بيراند أن الجنرال إيفرين تلقى تعليمات من الولايات المتحدة من أجل تولي السلطة مباشرةً و"إعادة الاستقرار" إلى بلد له أهمية استراتيجية كبيرة في سياسة الولايات المتحدة في الحرب الباردة.[95]

الانقلاب العسكري: 12 أيلول/سبتمبر 1980

ذكر الجنرال كنعان إيفرين في البيان (1): «اضطرت القوات المسلحة التركية لانتزاع السلطة بهدف حماية وحدة البلد والأمة وحقوق وحريات الشعب وضمان أمن حياة الناس وممتلكاتهم وسعادتهم ورخائهم، ولضمان تطبيق القانون والنظام، وبتعبير آخر، استعادة سيادة الدولة»،[96] و«المحافظة على وحدة البلاد والأمة، والحيلولة دون حدوث حرب

أهلية، وتثبيت الدولة وسلطتها، والقضاء على الأسباب التي حالت دون تطبيق النظام الديمقراطي».[97]

أسس الانقلاب مجلساً للأمن القومي سيقود البلاد فعلياً حتى إجراء الانتخابات العامة في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983. وعلق المجلس الدستور وحلّ البرلمان والنقابات والمنظمات المهنية، ومنع الإضرابات. وأكد الجنرال إيفرين أن الجيش أتى ليبقى فترة طويلة، وأن هذا الأمر يحدده مدى استقرار البلاد واستعدادها لمعاودة الحياة السياسية وفق القوانين.

وعمل مجلس الأمن القومي على إعادة البناء السياسي والدستوري للبلاد، وكان لابد من أن يبدأ بسحق المنظمات التي اعتبرها سبباً في العنف والفوضى، وقد تحدث إيفرين بهذا الصدد قائلاً:[98] «إن محاربة الإرهاب هي مهمتنا الأولى، فهي أكبر مشكلة في البلد... إن عشرات الآلاف من الأشخاص المنتمين إلى المنظمات اليسارية يطلَق عليهم الرصاص يومياً أو يُجرحون أو يُلقى القبض عليهم ويُسلمون ليمثلوا أمام القضاء».

وهكذا زج الانقلابيون بعشرات آلاف الناس في السجون، وتمت ممارسة التعذيب بصورة وحشية وعلى نطاق واسع، وتم الإعداد لدستور جديد في ظل قوانين حظرت على سياسيين بعينهم مناقشته كما حظرت توجيه أي انتقاد لخطاب وسياسة كنعان إيفرين بالذات، كما أن الدستور أعطى الرئيس المفترض (وهو إيفرين) صلاحيات استثنائية واسعة حتى إنه ألغى أي عمل قانوني ضد أي قرار أو أمر من رئيس الجمهورية.

جرى الاستفتاء على الدستور وعلى رئاسة إيفرين الذي أصبح رئيساً للجمهورية في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982، وجرت الانتخابات النيابية في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983، وفاز فيها حزب الوطن الأم Motherland Party, MP بزعامة تورغوت أوزال Turgut Özal على منافسيه: حزب الديمقراطية الوطني National Democratic Party بزعامة الجنرال المتقاعد تورغوت سونالب Turgut Sunalp، والحزب الشعبي Populist Party, PP بزعامة نجدت جالب Necdet Calp، وحصلت الأحزاب المتنافسة في الانتخابات على النسب التالية على التوالي: (45.15٪ و23.37٪ و 30.46٪).

كان اهتمام الحكومة التي شكلها تورغوت أوزال متركزاً على الشأن الاقتصادي، وقد ساعده مجلس الأمن القومي في تهيئة البيئة الأمنية والدعم "العسكري" لسياسته الاقتصادية، فضلاً عن الدعم الغربي عموماً والأمريكي على وجه الخصوص. وترك أوزال أمر ضبط المنافسات السياسية الداخلية لشبكة من التفاعلات والتوازنات السياسية التي تكفلت بها المؤسسة العسكرية وحلفاؤها المدنيون، فيما أحال المنتقدين النشطين للسياسة العامة إلى قانون الطوارئ والمؤسسات الأمنية، وهو ما حصل مع نقابيين وعمال صحفيين وجامعيين وإعلاميين وصحف ومؤسسات ثقافية متعددة. وكسبت تركيا بفضل السياسة التي رسمها انقلاب 1980 عشرات آلاف المعتقلين وآلاف ضحايا التعذيب والإعدام والتهجير.

في 6 أيلول/ سبتمبر 1987، استعاد الساسة الممنوعون من العمل السياسي حقوقهم السياسية، وبدا إثر ذلك أن تركيا "تخلصت" من نظام 12 أيلول/ سبتمبر الانقلابي وتغيرت السياسة فيها كلياً. جرت انتخابات في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، وفاز فيها الحزب الحاكم حزب الوطن الأم، وحصل على 36.29٪ من الأصوات و292 مقعداً، ويعود سبب ذلك إلى قانون الانتخابات الذي عدلته الحكومة قبل ذلك، غير أن الشرعية السياسية لحكومة أوزال أصبحت محل نقد شديد، واعتُبرت "حكومة قانون انتخابات". وتشكلت حكومة أوزالية بامتياز ضمت مؤيدين للرجل وأقارب له كان من بينهم أخوه يوسف الذي أمَّنت علاقته بالسعودية دعم الإسلاميين للحكومة.[99] وقد اعتبر الأتراك أن الجو السياسي أصبح هادئاً على الرغم من وجود العمل الكردي المسلح بقيادة حزب العمال الكردستاني Kurdistan Workers Party المعروف بالاختصار التالي PKK بزعامة عبدالله أوجلان، واستمرار عدد من المنظمات اليسارية والإسلامية المتطرفة القيام بأعمال مسلحة تحقيقاً لأغراض مختلفة، فضلاً عن وجود سجناء ومعتقلين يعدون بالآلاف، وآلاف من ضحايا التعذيب والمهجرين.

في 31 تشرين الأول/ أكتوبر انتخبت الجمعية الوطنية تورغوت أوزال رئيساً للجمهورية خلفاً لإيفرين المنتهية ولايته، ولم يصوِّت سوى أعضاء حزبه حيث قاطعت

أحزاب المعارضة عملية الانتخاب تلك، وتسلم أوزال السلطة في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989. وعلى الرغم من أن انتخاب أوزال كان شرعياً من الناحية القانونية إلا أنه لم يكن متمتعاً بشرعية شعبية.

شكلت أزمة احتلال العراق للكويت في 2 آب/ أغسطس 1990 أزمة جديدة في العلاقات المدنية ـ العسكرية، فقد سلك أوزال سياسة خارجية "شخصية"، وكانت اتصالاته مع الرئيس الأمريكي جورج بوش أكثر منها مع الحكومة وقادة الجيش في بلده. وهكذا اتخذ أوزال سلسلة قرارات في سياق السياسة الأمريكية تجاه الأزمة، ففتح الأجواء التركية والقواعد العسكرية لتنطلق منها العمليات العسكرية الأمريكية تجاه العراق، كما أرسل قوات إلى الخليج. وقد أثار ذلك اعتراضات من الحكومة وقادة الجيش فاستقال رئيس أركان الجيش الجنرال نجيب تورمتاي Necip Torumtay في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1990 وقبله وزير الخارجية علي بوزر Ali Bozer في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1990 ووزير الدفاع صفاء غيراي Sefa Geray في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، الأمر الذي أدى إلى تأزم الوضع السياسي وزيادة التوقعات بأن تدخل العسكر هو أمر وشيك الحدوث، إلا أن التخطيط لانتخابات نيابية مبكرة كان عاملاً مخففاً للتوتر. جرت الانتخابات النيابية في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1991 وفاز فيها حزب الطريق الصحيح True Path Party, PP بزعامة سليمان ديميريل حيث حصل الحزب على 27٪ من الأصوات و178 مقعداً، في حين حصل حزب الرفاه Welfare Party, WP الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان على 16.9٪ و62 مقعداً.

استمرت الأزمات السياسية العامة في تركيا، فمن تداعيات حرب الخليج الثانية والمسألة الكردية في شمال العراق، وتأزم العلاقات مع الجوار السياسي والإقليمي، وخاصة سوريا وإيران واليونان حول المياه والأمن والحدود والسياسات الإقليمية، إلى التوتر في العلاقات المدنية ـ العسكرية والثورة الكردية المسلحة، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.[100]

وقد زاد التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل قانون الطوارئ ووطأة الحركة الكردية، فضلاً عن عامل آخر أخذ بروزه يتزايد وهو الحركة الإسلامية، وخاصة في الانتخابات النيابية في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1995، حيث احتل حزب الرفاه الموقع الأول في الانتخابات النيابية، زاد ذلك كله من توتر العلاقات بين العلمانيين والمؤسسة العسكرية حصن العلمانية البارز من جهة، وبين الإسلام السياسي من جهة أخرى. وهو ما سوف يؤدي إلى انقلاب عسكري سلمي أو كما سُمِّي بـ "نصف انقلاب" عسكري في 28 شباط/ فبراير 1997. [101]

العلاقات المدنية ـ العسكرية: 1997-2007

اتجهت المؤسسة العسكرية في تركيا إلى اعتبار "الإسلام السياسي" تهديداً مباشراً للأمن القومي لجهة سعيه لتقويض مبادئ الجمهورية وعمله على تغيير طبيعة الدولة والمجتمع ثم بنائهما وفق "الشريعة". وقد اعتبر رئيس الأركان الجنرال إسماعيل حقي كاراداي Ismail Hakki Karaday في أيلول/ سبتمبر 1997 أن الإسلام أمسى التهديد رقم 1 في تركيا. [102] وكانت المؤسسة العسكرية بعد انقلاب 1980 قد استخدمت "الإسلام السياسي" لمواجهة اليسار الراديكالي في البلاد، [103] ولكن نظرتها إليه تغيرت الآن. وفي أيلول/ سبتمبر 1997 أشار الجنرال غوفين إيركايا Guven Erkaya أحد قادة الأركان الذين هندسوا "انقلاب" عام 1997 ضد حزب الرفاه، إلى أن الإسلام السياسي أمسى خطراً يجب التنبه له وقطع السبيل أمامه، وقال: «لقد كان استخدام الإسلام ضد اليسار خطأً». [104]

العلاقات المدنية ـ العسكرية: 1997 – 2002

"نصف انقلاب" عسكري: 28 شباط/ فبراير 1997

كانت نقطة التحول البارزة في مسار تطور دور "الإسلام السياسي" في السياسة التركية هي عندما أصبح حزب الرفاه برئاسة نجم الدين أربكان شريكاً رئيسياً في حكومة حزب الطريق الصحيح برئاسة تانسو تشيلر، ثم عند ترؤسه الحكومة. وكان ذلك مثار

دهشة وقلق في تركيا. وقد اعتبرت المؤسسة العسكرية أن التحالف مع حزب الرفاه يشكل تهديداً جدياً لمبادئ الجمهورية والعلمانية، غير أنها أرادت أن تبقى مراقباً للوضع.[105] ولكن مجلس الأمن القومي مارس ضغوطاً شديدة من أجل تنفيذ مجموعة إجراءات ومطالبات خاصة بتطهير المؤسسات من الأصوليين الإسلاميين وتطبيق قرارات تؤكد علمانية الدولة. وأعطى المجلس للحكومة مهلة حتى كانون الأول/ ديسمبر 1996.[106] وتركزت ملاحظات المؤسسة العسكرية في مسألتين هما: مصادر التمويل للمنظمات الإسلامية والشركات الإسلامية، ومدارس إمام-خطيب التي اعتُبرت مراكز إنتاج مؤيدين لحزب الرفاه ومعادين للعلمانية، فضلاً عن تحفظ الجيش على السياسة الخارجية لحزب الرفاه، وخاصةً عندما كان أربكان رئيساً للحكومة ابتداءً من حزيران/ يونيو 1996 وحتى حزيران/ يونيو 1997. وكان الجيش قد طلب من الحكومة أن تتحقق من طبيعة نشاط المنظمات الإسلامية وأن تحد من تغلغل الإسلاميين في المؤسسات العسكرية والأمنية، ولكنه لم يطمئن لسير الأمور، فركز ضغوطه من خلال مجلس الأمن القومي، وطلب من الحكومة أن تعالج مذكرة من 18 توصية أقرها المجلس في 28 شباط/ فبراير 1997 تضمنت صون مبادئ العلمانية، واتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية بشأن التعليم الديني وإشراف وزارة التربية عليه، ومنع النشاطات الدينية بموجب القانون 677، ومنع تسلل الأصوليين إلى القوات المسلحة. وكانت موافقة نجم الدين أربكان على هذه التوصيات بمنزلة إتمام انقلاب "ناعم".[107]

وهكذا فقد تقلص "الحد الفصل" في العلاقات المدنية ـ العسكرية في تركيا،[108] ومن ثم تم حلّ حزب الرفاه بقرار من المحكمة العليا في تركيا في 16 كانون الثاني/ يناير 1998، بموجب المادتين 68 و69 من الدستور الذي أقره نظام انقلاب 12 أيلول/ سبتمبر 1980.[109] وقد أعقب حزبَ الرفاه المنحل حزبُ الفضيلة Virtue Party الذي تأسس في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1997،* وحصل الحزب في انتخابات 18 نيسان/ إبريل 1999 على 15٪

* لقد عملت قيادات حزب الرفاه على تأسيس حزب الفضيلة قبل نحو شهر من إعلان المحكمة العليا رسمياً حل حزب الرفاه.

من الأصوات وعلى 102 من المقاعد الـ550 في البرلمان،[110] وكانت المحكمة الدستورية حلت الحزب في 22 حزيران/ يونيو 2001.[111]

العلاقات المدنية ـ العسكرية: 2002 – 2007

تمخض عن حل حزب الفضيلة حزبان هما حزب السعادة Felicity Party, FP الذي تأسس في 20 تموز/ يوليو 2001 برئاسة رجائي كوتان، وكان أربكان يقوده من خلف الكواليس، وحزب العدالة والتنمية Justice and Development Party وتأسس في 14 آب/ أغسطس 2001 برئاسة رجب طيب أردوغان.

حقق حزب العدالة والتنمية الذي يمثل الجناح المعتدل في الحركة الإسلامية في تركيا فوزاً ساحقاً لا سابق له في تاريخ الانتخابات النيابية في تركيا في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، محققاً نسبة 34.2٪ من الأصوات و363 مقعداً من أصل 550، وحصل حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال على 19.2٪ و178 مقعداً. وقد شكل فوز الحزب إشارة قوية إلى تبدل الاستجابة السياسية للناخبين الأتراك الذين صوت كثير منهم لحزب العدالة والتنمية الذي رفع شعارات يسارية المضمون إسلامية الشكل.[112]

وهكذا فقد «طرح حزب العدالة والتنمية خطاباً في غاية الاعتدال ونأى بنفسه عن مفردات التشدد والتطرف، بل غالى في مسألة العضوية في الاتحاد الأوربي حتى تجاوز مواقف الأحزاب العلمانية نفسها التي رفعت شعار الأوربة لكنها لم تسع إلى تجسيدها بصورة حقيقية».[113]

ولكن ذلك لم يكن مفاجئاً، على ما يقول الكاتب فهمي قورو، ذلك أن الناس صوتوا لـ "الإسلام السياسي" رداً على الأحزاب التقليدية من اليسار واليمين، كما أن حزب العدالة والتنمية مارس نقداً علنياً للأخطاء السياسية التي وقعت فيها أحزاب "الإسلام السياسي" التي خرج من عباءتها.[114] في حين اعتبر الكاتب علي بيرم أوغلو أن صعود العدالة والتنمية عبّر عن أن «المجتمع التركي قال لا بصورة واضحة للسلطة

ولنمط الإدارة القمعي في تركيا... وفي هذا تحذير للممارسة "الدولتية" المتطرفة والقول لها: كفى».[115]

وكان حزب العدالة والتنمية هيأ نفسه لخوض المعركة الانتخابية بروح جديدة تُفوِّت على المؤسسة العسكرية محاولة إبعاده والضغط عليه، في المرحلة الأولى على الأقل، كما تعطيه صورة إيجابية أمام الرأي العام العالمي. ولكن الفوز الانتخابي الكبير طرح تحديات كبيرة، لم يتأخر بروزها، وخاصة في العلاقات مع المؤسسة العسكرية حيث اختلفت اتجاهاتها بصدد الإصلاح السياسي والمسألة الكردية ووضعية ودور مجلس الأمن القومي وقانون التعليم العالي والمدارس الدينية والحجاب.

وقد طرأت عدة تحولات على العلاقات المدنية ـ العسكرية منذئذ، ومن ذلك مثلاً تصاعد التوتر بين المؤسسة العسكرية والحكومة، ودخول القضاء على خط التنافس العسكري ـ المدني، بحيث وُجهت اتهامات لعدد من كبار قادة الجيش بتهم «تشكيل عصابات مسلحة خارج الأطر القانونية، وتزوير وثائق وإساءة استخدام السلطة من أجل أهداف سيئة»، وهو الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً، وثمة من اعتبره مؤشراً مهماً للتغيير بل حدثاً تاريخياً في تركيا، ذلك أن المجلس الشوري العسكري الأعلى كان الوحيد المخول بمقاضاة العسكريين فكيف بتوجيه اتهام إلى قائد القوات البرية السابق رئيس الأركان الحالي منذ 30 آب/ أغسطس 1996 الجنرال يشار بويوكانيت وقادة آخرين، الأمر الذي اعتبره رئيس الأركان آنذاك الجنرال حلمي أوزكوك بأنه "اعتداء على الجيش".[116] وثمة من يعتبره "انتقاماً" من موقف الجيش "المعرقل" للإصلاح الداخلي وخاصة فيما يتعلق بالمسألة الكردية والأسلمة، وربما كان بسبب من رغبة أردوغان المفترضة بأن يكون رئيس الجمهورية المقبل.[117]

وتشهد السياسات الداخلية تجاذبات بشأن المسار الأوربي، وقد انعكس ذلك على مسيرة الإصلاح التي نشطت أول الأمر بسبب ضغوط الزمن ووجود حكومة أحادية

التكوين الحزبي والسياسي، إلا أنها أبطأت بعد إعلان بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوربي لأسباب عديدة منها التوتر مع الاتحاد الأوربي نفسه، والتوتر الداخلي بسبب اعتراضات الجيش والطبقة السياسية العلمانية على تفاصيل سياسات الإصلاح.[118]

فهل كان حزبُ العدالة والتنمية يعني ما يقوله عن علمانية الدولة والتزامه بمبادئ أتاتورك وبالإصلاح السياسي انسجاماً مع معايير كوبنهاجن؟ وهل يحافظ على علاقة "متوازنة" مع المؤسسة العسكرية بصورة تجعلها تراجع موقفها وتتحقق من هواجسها بشأن "الإسلام السياسي"؟ وهل يستطيع تغيير معادلات السياسة العامة الداخلية والخارجية والوصول إلى "النهايات السعيدة" للإسلام السياسي وهي تشكيل الدولة والمجتمع وفق رؤيته؟

تشكل هذه التساؤلات محاور في الجدال السياسي والثقافي القائم في تركيا، وخاصة لجهة التكوين المجتمعي والدولتي ودور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة.

الفصل الثالث

الإمكانات المادية والقاعدة البشرية والتكوينات الاجتماعية

تُعتبر دراسة الإمكانات المادية والقاعدة البشرية في تركيا شرطاً لازماً لدراسة التكوين الداخلي والدولتي، واتجاهات السياسة العامة حول قضايا التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي واتجاهات التنافس والصراع الاجتماعي.

والمجتمع في تركيا هو في الأصل عبارة عن تشكيلات انتقالية صراعية تشهد تناقضات وصراعات كثيرة من مستوى الفرد والبنية السيكولوجية ونظام القيم الفردي إلى الجماعة الأكبر مروراً بالتشكيلات بينهما، كما يشهد صراعات ومنافسات مركبة بين هوياته ومناطقه وجهاته وأقوامه ولغاته وأعرافه ومذاهبه وقواه الاجتماعية والسياسية ومؤسساته وأجياله. وسيتناول هذا الفصل أنماط الإمكانات المادية والقاعدة البشرية، والتكوينات الاجتماعية الإثنية واللغوية والدينية في تركيا.

الإمكانات المادية والقاعدة البشرية

تشغل تركيا الحالية حيزاً جغرافياً وبشرياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط-الأدنى، ويتميز موقعها الجغرافي بثقل جيوسياسي بالغ الأهمية. وكان للجغرافيا التركية أهمية لا تضاهَى في السياسة العالمية خلال مراحل تاريخية طويلة، فقد كانت مسرحاً لأحداث تاريخية كبرى ولأساطير عديدة عسكرية وعمرانية وشعرية، وكانت مركز تحريك للقوة وتشكيل للسياسة في النظم العالمية المختلفة التي برزت في "المنطقة المتوسطة" بين الشرق والغرب وامتدت في الاتجاهين امتداداً متفاوتاً ولكنه مؤثر.

الإمكانات المادية

1. البناء الجغرافي

يُعد البناء الجغرافي لتركيا الراهنة "ملتبساً" وهو، على عظمته وتاريخيته، "تائـه" بـين قارتي آسيا وأوربا، حيث يصل بينهما جغرافياً وحضارياً، بل إنه يشكل "ذاكـرة" مـشتركة بينهما، وهو يتاخم ثلاثة أقاليم متفجـرة ونـشطة سياسـياً وأمنيـاً هـي: الـشرق الأوسـط، والبلقان، وآسيا الوسطى–جنوب القفقاس.

تبلغ مساحة تركيا 780580 كم^2، تشكل اليابسة منها 770760 كم^2 والماء 9820 كم^2. وتبلغ حدود تركيا 2648 كم، وتحيط بها ثماني دول هي: أرمينيا وطول الحـدود معهـا 268 كم، وأذربيجان 9 كم، وبلغاريا 240 كم، وجورجيا 252 كم، واليونان 206 كـم، وإيـران 499 كم، والعراق 331 كم، وسوريا 822 كم. أما الحدود الساحلية فهي 7200 كم، ويبلغ مدى المياه الإقليمية في بحر إيجة 6 أميال، والبحر المتوسـط 12 مـيلاً، والبحـر الأسـود 12 ميلاً.[119]

وتشكل الجغرافيا التركية تنويعاً كبـيراً بـين منـاطق جبليـة كثـيرة وقاسـية وأوديـة وسهول ساحلية وجزر، ومضيقين (البوسـفور والـدردنيل)، وأنهـار (الفـرات ودجلـة وسيحون وجيحون وسقاريا ومندريس وجديز)، وموانٍ ذات أهمية اسـتراتيجية تنفـتح على الأبحر (الأسود ومرمرة وإيجة والمتوسط). وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة 30.31٪ من الأراضي، والغابات 26٪ من المساحة. وكان لمورفولوجيتها آثـار سياسـية وتاريخيـة بالغة الأهمية باعتبار أن الجبال شكلت حداً لتوسع الفتوح العربية ـ الإسلامية وفاصـلاً تاريخياً بين الشرق والغرب.[120] ولكن هذه المنطقة الوعرة أصبحت فيها بعد مركز القـوة المحركة لتاريخ المنطقة عند تركز القبائل الغزوية التركية فيهـا وحتـى إلى نـشوء الدولـة العثمانية.

2. البناء الاقتصادي

يتسم الاقتصاد التركي بكل (أو بأكثر) سمات الاقتصاد في مجتمع بطريركي منخرط بصورة قسرية في النظام الاقتصادي العالمي،[121] وأدى انخراطه هذا إلى تكوين اقتصاد مشوه فيه سمات عديدة للاقتصاد الرأسمالي، ولكنه ينطوي موضوعياً على بنى وعلاقات إنتاج ما قبل رأسمالية أو لنقل رأسمالية مشوهة. وهذا الحال ليس جديداً، إذ إنه استمرار لتاريخ طويل من التشكل الاقتصادي "الخراجي" أو شبه الإقطاعي أو "الإقطاع الآسيوي" حسب عدد من الدارسين المتأثرين بـ "اليسار"، ومنهم مثلاً الأكاديميان هوري إسلام أوغلو وساجلار حيدر.[122]

وهكذا كان أكثر إيرادات الدولة يأتي من ريع الأراضي ومن غنائم الحروب والجزية والضرائب وغيرها.[123] وقد اجتهدت الدولة في مراحلها الأخيرة وحتى انهيارها في التحديث والإصلاح من خلال إصلاحات تشريعية وقانونية وإدارية، ومن خلال المزيد من الاعتماد على الغرب، ولكنها لم تفلح في تحقيق غاياتها، ولاسيما أن استنزاف موارد وإمكانات البلاد كان قد وصل إلى درجة لم يمكن معها أي إصلاح. وهكذا ترسخت "بطركة" الاقتصاد العثماني بمزيد من الاندماج الهامشي لتركيا في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

وتتدخل الدولة الجمهورية في الاقتصاد بصورة مستمرة ولكن متناقضة ومضطربة، وبما يؤمن لها قدرة أكبر على ضبط التداعيات الاجتماعية للأزمات الاقتصادية المتكررة والوضع المعيشي المتردي للعامة، فضلاً عن تأثيرات الخصخصة والاندماج في الاقتصاد العالمي.[124]

ويعاني الاقتصاد من جراء أزمات هيكيلية كبيرة وعبء الديون وضعف الاستثمار الخارجي والتضخم والبطالة والفساد. وقد بلغت خدمة الدين 11.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004، في حين بلغ الإنفاق على التعليم 4.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2002 – 2004، وبلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 0.9٪ من الناتج المحلي

الإجمالي عام 2004، وبلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية الخارجية 0.1٪ من الناتج القومي الإجمالي عام 2004.[125] (انظر مؤشرات مختارة حول الأداء الاقتصادي في الجدول 2).

ويدرك الأتراك أن معالجة أزمات الاقتصاد المزمنة تتطلب مساعدة الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلالها المؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي يتطلبها مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوربي. ويتطلب ذلك تكييف السياسات العامة مع متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية التي تتطلب مساعدات دولية، وهي مشروطة كما هو معروف، وهو ما يؤدي إلى اقتصاد هامشي وتنمية مشوهة ومظهرية، فضلاً عن الأثمان الاجتماعية والسياسية للاندماج الهامشي في الاقتصاد العالمي.

وتميل تركيا – ودول أخرى مثلها – إلى الحصول على ما يمكن تسميته "الريع الاقتصادي للموقف السياسي"، فهي تسلك مسالك سياسية ترضاها أو تطلبها الولايات المتحدة ودول أوربا مقابل مساعدات مالية واقتصادية وتقنية، فضلاً عن الريع المتأتي من "الموقع الاستراتيجي".

3. البناء السياسي

تركيا هي أقدم دول الشرق الأوسط الحديثة، فقد تأسست عام 1923 وورثت عقد السياسة العثمانية من حيث مخاوف التطويق والتلاشي والتآمر الخارجي والداخلي، فضلاً عن كونها ورثت مطامح إمبراطورية "مخففة". ويحافظ الأتراك على مبادئ مؤسس الدولة الحديثة مصطفى كمال (أتاتورك) معلنين الالتزام الفعلي (وأحياناً الشكلي والطقسي) بها، ولكنهم يتجاوزونها سلوكياً عند كل فرصة سانحة حتى ليبدو في هذا الالتزام نوع من "التقية السياسية"، بهدف التمسك بشرعية التأسيس للدولة وللطبقة السياسية والعسكرية. ويتسم النظام السياسي في تركيا بسمات "فصامية"، ففيه ديمقراطية وتداول للسلطة، وفيه تسلط ودكتاتورية وضغوط شديدة على حقوق الإنسان والتكوينات الإثنية والتيارات السياسية.

الجدول (2)

مؤشرات مختارة للأداء الاقتصادي لتركيا لعام 2004

الموضوع	القيمة / النسبة
الناتج المحلي الإجمالي (ن. م. إ)	302.8 مليون دولار أمريكي
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	4221 دولاراً أمريكياً
واردات من السلع والخدمات من (ن. م. إ)	٪35
صادرات من السلع والخدمات من (ن. م. إ)	٪29
صادرات من المواد الأولية من صادرات البضائع	٪15
صادرات عالية التقنية من صادرات البضائع	٪2
صادرات من المواد المصنعة من صادرات البضائع	٪85
مجموع خدمات الدين من (ن. م. إ)	٪11.2
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من (ن. م. إ)	٪3.6

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2006 (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006)، ص332، 340، 345، 349.

جرت في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 الانتخابات التشريعية الرابعة عشرة في تاريخ تركيا. وشهد تاريخ تركيا الحديث حوالي 200 حزب سياسي حتى اليوم.[126] وتم تشكيل 66 حكومة كانت أولاها في 3 أيار/ مايو 1920 برئاسة مصطفى كمال، وآخرها –حتى الآن– حكومة رجب طيب أردوغان في 29 آب/ أغسطس 2007. وثمة من ترأس الحكومة أكثر من مرة. ورأس الجمهورية 11 رئيساً كان أولهم مصطفى كمال بتاريخ 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923، وآخرهم –حتى الآن– عبدالله غول في 28 آب/ أغسطس 2007. كما ترأس الجمهورية 4 رؤساء بالوكالة و2 لفترة محددة إثر انقلابين عسكريين.

4. البناء العسكري

ركزت الدراسات العثمانية على مقولة الأساس العسكري للدولة العثمانية منذ تشكلها القبلي وحتى انهيارها عام 1918. وذهب فيروز أحمد إلى أن "الإمبراطورية العثمانية كانت مؤسسة عسكرية عظمى"، وكانت جيشاً قبل أن تصبح دولة.[127] وقد ورثت الجمهورية وضعاً أساسياً للعسكر في التكوين الاجتماعي والدولتي وفي صنع السياسة العامة، كما ورثت مؤسسة عسكرية لديها إحساس قوي بالذات والهوية والدور، ولكنها ورثت مع كل هذا هواجس ومخاوف أمنية ثقيلة. ولذا قامت المؤسسة العسكرية بعدد من الانقلابات العسكرية و"المدنية" أو السلمية كإجراء أمني للحفاظ على الدولة وسلامة مبادئ أتاتورك "المقدسة"، وتخوض المؤسسات الأمنية مواجهات مستمرة مع منظمات كردية ومنظمات يسارية ودينية تركية.

ولم تتعرض تركيا لتهديد جدي أو مباشر من دول الجوار أو غيرها منذ تأسيسها عام 1923، ولكنها احتلت أجزاء من قبرص عام 1974 كإجراء دفاعي، وتنازعت مع اليونان وسوريا وإيران والعراق حول السياسات المائية والحدود والمسألة الكردية والعلاقات مع إسرائيل. وكان للجيش مشاركات في الحرب الكورية ومساعدات لوجستية لقوات الناتو والقوات الأمريكية المعنية بالشرق الأوسط ووسط آسيا و"احتواء" الاتحاد السوفيتي السابق، ثم "احتواء" الثورة الإيرانية و"الاحتواء المزدوج" تجاه إيران والعراق (في فترة الحكم السابق في العراق).

وتتركز العقيدة السياسية للجيش في تركيا على مبادئ أتاتورك وأساسها الحفاظ على وحدة الدولة ونظامها العلماني ومسارها نحو "التغريب" والاندماج في أوربا، فضلاً عن العقيدة الأمنية المتمثلة بالحفاظ على كيانية الدولة من الانقسام، والأمن الداخلي والاستقرار السياسي، وضبط الحركة القومية الكردية والتفاعلات مع الجوار الجغرافي والسياسي، والاستعداد لمصادر التهديد المحتملة، وهي لا شك كثيرة، بما يتطلب ذلك من تحديث للجيش وبناء تحالفات أمنية خارجية.[128]

وتبدو العقيدة السياسية للجيش أكثر بروزاً من العقيدة الأمنية والعسكرية، ذلك أنها تخص الجوانب "غير العسكرية" لدور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة. وهكذا فقد انشغل الجيش في السياسة الداخلية، وبدا من كل ذلك أن تركيا دولة تسيطر عليها هواجس أمنية فيها الكثير من المبالغة، ذلك أن انهماك الجيش في السياسة أربك الجيش والسياسة معاً حتى عبر أتراك كثيرون عن قناعتهم بأن الجيش والسياسة هما "وجهان لعملة واحدة".[129]

وتتميز المؤسسة العسكرية في تركيا بالتماسك والشعور القوي بالهوية والدور الرسالي التحديثي، وقد ترأسها -عدا مؤسسها مصطفى كمال- ستة وعشرون رئيساً للأركان كان أولهم الجنرال عصمت إينونو في 3 أيار/ مايو 1920، وآخرهم -حتى الآن- الجنرال يشار بويوكانيت منذ 30 آب/ أغسطس 2006 (انظر الجدول 3). وتهتم تركيا أو المؤسسة العسكرية بزيادة قدراتها العسكرية، وقد بلغت قيمة واردات السلاح التركية حوالي 1250 مليون دولار في عام 1994 وحوالي 504 ملايين دولار في عام 2003 وارتفعت إلى 746 عام 2005، وقد بلغت نسبة الإنفاق على القطاع العسكري 1.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004، حسب تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام 2006.[130] (انظر الجدول 4).

الجدول (3)

رؤساء أركان الجيش التركي منذ عام 1921 وحتى الآن

الاسم	الفترة الزمنية	
عصمت إينونو	3 أيار/ مايو 1920	10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921
فوزي جكمك	12 تموز/ يوليو 1922	13 آذار/ مارس 1924
فوزي جكمك	3 آذار/ مارس 1924	12 كانون الثاني/ يناير 1944
كاظم أورباي	12 كانون الثاني/ يناير 1944	30 تموز/ يوليو 1946
صالح أومورتاك	1 آب/ أغسطس 1946	8 حزيران/ يونيو 1949
نافذ غورمان	10 حزيران/ يونيو 1949	6 حزيران/ يونيو 1950

الاسم	الفترة الزمنية	
نوري يموت	6 حزيران/ يونيو 1950	10 نيسان/ إبريل 1954
نورالدين باراشيل	28 أيار/ مايو 1954	25 آب/ أغسطس 1955
حقي تونابولو	25 آب/ أغسطس 1955	10 تشرين الأول/ أكتوبر 1957
فايز منغوك	11 تشرين الأول/ أكتوبر 1957	22 آب/ أغسطس 1958
روشتو إردهان	23 آب/ أغسطس 1958	27 أيار/ مايو 1960
رجب غومشبالا	3 حزيران/ يونيو 1960	4 آب/ أغسطس 1960
جودت صوناي	4 آب/ أغسطس 1960	6 آذار/ مارس 1966
جمال تورال	16 آذار/ مارس 1966	16 آذار/ مارس 1966
ممدوح تغماك	16 آذار/ مارس 1969	29 آب/ أغسطس 1972
فاروق غورلر	29 آب/ أغسطس 1972	6 آذار/ مارس 1973
سامح سنكار	6 آذار/ مارس 1973	7 آذار/ مارس 1978
كنعان إيفرين	7 آذار/ مارس 1978	1 تموز/ يوليو 1983
نورالدين إرسين	1 تموز/ يوليو 1983	6 كانون أول/ ديسمبر 1983
نجدت أوروغ	6 كانون الأول/ ديسمبر 1983	2 تموز/ يوليو 1987
نجيب تورمتاي	24 تموز/ يوليو 1987	3 كانون الأول/ ديسمبر 1990
دوغان غوريش	6 كانون الأول/ ديسمبر 1990	10 آب/ أغسطس 1994
حقي كاراداي	30 آب/ أغسطس 1994	30 آب/ أغسطس 1998
حسين كفريك أوغلو	30 آب/ أغسطس 1998	28 آب/ أغسطس 2002
حلمي أوزكوك	28 آب/ أغسطس 2002	30 آب/ أغسطس 2006
يشار بويوكانيت	30 آب/ أغسطس 2006	-

ملاحظة: جميع القادة من رتبة جنرال باستثناء فوزي جكمك فهو من رتبة مارشال.

المصدر: www.answers.com/main/ntquery?method

الجدول (4)

مؤشرات مختارة حول الإنفاق العسكري وواردات وصادرات الأسلحة في تركيا

الموضوع	القيمة / النسبة
واردات السلاح التقليدية لعام 2005	746 مليون دولار أمريكي
صادرات السلاح التقليدية لعام 2005	28 مليون دولار أمريكي
الإنفاق العسكري من الناتج القومي الإجمالي لعام 2004	3.1٪
إجمالي القوات المسلحة	515 (العدد بالآلاف)

المصدر: المعطيات مستخلصة من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2006 (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006).

القاعدة البشرية

1. القاعدة السكانية

يتميز البناء السكاني لتركيا بالحيوية البيولوجية والاجتماعية، فهو كتلة بشرية ضخمة ذات حركية سكانية نشطة، وقد بلغ عدد السكان 72.2 مليوناً عام 2004، ومن المتوقع أن يبلغ 82.6 مليوناً عام 2015 حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،[131] ومن المتوقع أن يصل معدل التزايد إلى 1.2٪ في الفترة 2004-2015. وعلى الرغم من المساحة الكبيرة للدولة فإنهم يتركزون في ثلاث مدن كبرى هي إسطنبول وأنقرة وأزمير، ويتركز 66.8٪ من السكان في المدن عام 2004.[132] ويتميز السكان بتكوين عرقي وديني ولغوي متعدد، وتشكل الكتلة السكانية الكبيرة تحديات كبيرة على صعيد التنمية البشرية والاستقرار الاقتصادي والسياسي. وقد أدى ذلك إلى جملة تحولات وتغيرات بنيوية في المجتمع والسياسة العامة على حد سواء، ذلك أن الكتلة السكانية هي القوة الحيوية ورأس المال البشري للمجتمعات والدول، ولكنها تمثل تحدياً كبيراً في الوقت نفسه، حيث إن متطلبات التنمية البشرية والاستقرار السياسي والاجتماعي تتزايد بصورة مستمرة.

ومن مؤشرات التحول الديمغرافي أن السكان يتزايدون بنسبة 1.2٪ للفترة 2004-2015، ويشكل السكان دون عمر 15 عاماً 29.5٪ لعام 2004. ومن المفترض أن يصل التزايد السكاني إلى نقطة "التوازن التقليدي"، بحيث يستقر التزايد عند حد معين، مع تغيرات نسبية خلال فترة معينة، غير أن هذا لا يحدث في تركيا وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً كبيئة سياسية وحضارية، ولذلك تداعيات سياسية واجتماعية وتنموية كبيرة وأهمها وجود اعتمادية كبيرة من شريحة سكانية ضخمة صغيرة السن، على شريحة عاملة صغيرة العدد. ويزيد الوضع حساسية تدني نسبة إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية، ويتضح ذلك مثلاً من نسبة النساء بين المهنيين والعاملين التقنيين التي بلغت 31٪ من المجموع لعام 2004، ولكن النسبة تتدنى إلى 7٪ من المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين للفترة 1992-2001، وتتدنى النسبة كذلك إلى 4.4٪ من المقاعد البرلمانية اعتباراً من أيار/ مايو 2007.[133] وهذا يعني أن الدولة تقع تحت عبء تخصيص المزيد من الموارد وتركيز خطط السياسة العامة على تقديم خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وتمكين المرأة.

وهذا يشكل مؤشراً واضحاً على طبيعة التشكل الاجتماعي-الاقتصادي في البلاد والتركز السكاني في المدن بصورة متزايدة بفعل التزايد الطبيعي والهجرة الداخلية، وإذا ما أخذنا بالاعتبار ضعف السياسة العامة في معالجة مشكلات التنمية البشرية والأزمات السياسية وتداعياتها الاقتصادية، فإن ملايين من "البروليتاريا" أو " البروليتاريا الرثة" ستشكل أحزمة فقر وبؤس حول المدن الكبرى، وسيكون لذلك تأثير على "السلام الاجتماعي" وأوضاع حقوق الإنسان وفرص التنمية المستدامة والمتوازنة.

ويشير ذلك إلى اختلال السياسات العامة في معالجة مشكلات المناطق ذات الوضع الإثني والثقافي "الخاص"، وهو ما يؤكد اختلال أو تفاوت حضور الدولة تنموياً وخدمياً في الجغرافيا البشرية لتركيا. ويتأكد ذلك من مؤشرات اللامساواة في الدخل أو الاستهلاك، حيث حصل أفقر 10٪ من السكان على 2٪ من الدخل والإنفاق، في حين حصل أغنى 10٪ من السكان على 34.1٪ من الدخل والإنفاق لعام 2003.[134]

2. تطور الهياكل الحضرية

أدى الاحتكاك بالغرب إلى استيراد وسائل ومعدات زراعية وصناعية وأساليب عيش واتصال، الأمر الذي أنتج تغييرات في الأدوات والبنى الإنتاجية ومن ثم في العلاقات الاجتماعية، ونتج عن ذلك تغيير في مدارك الناس وأدواتهم، وتغير في العلاقات الزراعية وأنماط العمل الزراعي والعمالة وفي الرؤى والمطامح الفردية والجماعية، الأمر الذي لم يعد الريف بعلاقاته وإنتاجه قادراً على الاستجابة له، وكانت المدن والتجمعات البشرية الكبيرة بديلاً مناسباً. وهكذا تطورت الهياكل الحضرية بصورة تجملها النقاط التالية:

- تقلص فرص العمالة في الريف ومن ثم تزايد الهجرة الداخلية.
- بروز تقسيم اجتماعي طبقي وظيفي داخل المدن، وانقسام المدن إلى أحياء قديمة وأخرى حديثة، وإلى مراكز غنية ومحترمة وأخرى طرفية هامشية فقيرة ومهملة.
- انخراط الريف والمدن الريفية في حركية سياسية نشطة سيكون لها أثر كبير في السياسة العامة.
- تزايد الفروق في مستويات التنمية البشرية والحركية السياسية بين شمال وغرب البلاد وبين جنوبها وشرقها، بحيث اكتسبت المناطق الجغرافية خصائص تنموية وإثنية وسياسية بارزة.

وهكذا أدت الليبرالية الاقتصادية والإنفاق غير المتوازن وفساد السياسات العامة، إلى وجود ظواهر مثل: المدن العملاقة وأهمها إسطنبول، وهي المدينة الوحيدة في العالم التي تتوزع على جغرافيا هي نقطة التقاء آسيا وأوربا، وهي المدينة التجارية والثقافية الأولى في تركيا، وقد بلغ عدد سكانها 9-10 ملايين عام 2000، وهي مثال على تضخم المدن في تركيا إذ كان مركزها يشغل عام 1991 مربعاً مساحته 769 كم^2، وأما المدينة الكبرى فكانت تشغل مساحة قدرت بـ 5712 كم^2. ثم تأتي أنقرة التي بلغ عدد سكانها 5.43 ملايين، وهي العاصمة وتقع وسط البلاد، وأزمير التي بلغ عدد سكانها 2.4 مليون عام 2000.[135]

وستكون التداعيات السياسية لتضخم المدن أكثر تعقيداً مع مرور الوقت، ذلك أن زيادة التحضر لا تعني زيادة مواكبة في الحضرية، أي لا يرافقها تطور في أسلوب الحياة ونظام القيم ومعايير السلوك والتمدن، فمعظم سكان المدن في تركيا لا يزالون يتصفون بنمط الحياة الريفية، فضلاً عن تبني أنماط عيش ليست مدينية ولا ريفية، وهو ما اصطلح على تسميته بـ "ترييف المدن" Ruralization، وهو نتيجة عدم الاهتمام الكافي وربما العجز السياسي والإداري والمادي عن صهر المهاجرين ودمجهم فعلياً في الحياة المدينية الحديثة. وهكذا فقد تركز المهاجرون إلى المدن في مناطق وأحياء "تخصهم" اتسمت بترتيبات وأنماط معيشية هي صور معدلة نسبياً عن الأنماط التي تركوها. وقد وصف الشاعر والمفكر أدونيس هذه الظاهرة بعين سوسيولوجية مبدعة في كلامه عن مدينة بيروت التي اعتبرها مثالاً بارزاً لمدن الشرق الأوسط في هذا الصدد.[136]

التكوينات الاجتماعية

تستخدم الدراسة مفهوم "التكوينات الاجتماعية"،[137] للإشارة إلى المعاني العامة والتسميات المقترحة حول مفاهيم الجماعات العرقية والدينية والجغرافية والجسمانية/ الطبيعية، والتي يعبر عنها جميعاً مفهوم "الإثنية"، وهو المفهوم الأكثر استخداماً وتعبيراً بالمعنى الاصطلاحي وليس اللغوي. وتركز الدراسة على ثلاثة تعريفات رئيسية للمعنى الاصطلاحي للإثنية وهي: الجماعات العرقية أو القومية (وتأخذ هنا مسمى الإثنية على الرغم من أن هذه التسمية الأخيرة أوسع وأشمل) والجماعات الدينية والمذهبية، والجماعات اللغوية.

وتميز الدراسة، بصورة إجرائية، بين تلك التكوينات الاجتماعية، على الرغم من إدراكها لوجود تماثلات (وفوارق) كبيرة بينها لجهة اشتمال كل جماعة عرقية أو دينية أو لغوية على تكوينات من الجماعات الأخرى، فأتراك تركيا مثلاً يتكونون مذهبياً من سنة وعلويين، والسنة في تركيا يتكونون من أتراك وعرب وأكراد، وأكراد تركيا يتكونون من سنة وعلويين، وأرمن تركيا هم جماعة دينية وعرقية ولغوية في آن معاً.

ولأننا نتحدث عن التكوينات الاجتماعية الإثنية في تركيا، فيجب الإشارة إلى مسألة مهمة في الدراسات الإثنية والسوسيولوجية، وهي أن تلك الدراسات تركز على البلدان والمجتمعات المركبة والمتعددة؛ أي التي توجد فيها أكثر من جماعة عرقية أو ثقافية أو دينية،[138] وهذا يعني أنها لا تعتبر الألمان في ألمانيا جماعة إثنية، ولكنها تعتبر الألمان في آسيا الوسطى- القفقاس، مثلاً، "جماعة إثنية"، وينسحب ذلك على دراستنا الراهنة، ذلك أننا لا نُدخل "الأتراك"، بصورة منفصلة، في سياق الجماعات الاجتماعية الإثنية، ولا "السنة" في سياق الجماعات الدينية، لأنهما يشكلان عناصر تكوينية عامة وسائدة.

تتميز تركيا بتكوين فسيفسائي من الانتماءات الإثنية والجماعات الثقافية، وتضم شبكة معقدة من أشكال التعدد اللغوي والديني والقومي والسلالي، وهذا التعدد هو ظاهرة تاريخية وملازمة للتشكل السياسي والاجتماعي للدولة التركية وغيرها من دول المنطقة. وسوف نعرض للتكوين الاجتماعي والجماعات الإثنية أو الوشائجية، كما يسميها كليفود غيرتز Cliford Geertz،[139] وفق التكوينات الدينية والعرقية واللغوية.

التكوينات الدينية[140]

سبقت الإشارة إلى أن التكوينات الإثنية (العرقية/ القومية أو اللغوية) في تركيا لا تشمل العرق التركي أو اللغة التركية كمفردات منفصلة، لكون الجماعة التركية واللغة التركية هي لغة عامة وتعبر عن أكثرية، وينسحب ذلك على التكوين الديني، ذلك أن "السنة" يشكلون أيضاً الإطار العام للتكوين الديني في تركيا. وإذا كان المكونان التركي (العرقي واللغوي) والسني (الديني والمذهبي) عامّين في تركيا فإن الحديث عن جدليات التكوين المجتمعي والدولتي والهوية والعلمنة والأسلمة هو حديث عنهما، بفعاليتهما العامة.

1. العلويون

العلوية هي أحد المذاهب الدينية في الإسلام، وتمثل تسمية "علويين" غطاء لعدد كبير من الجماعات الدينية الشيعية، ويشكلون 25-30٪ من السكان.[141] معظم العلويين هم إثنياً

ولغوياً أتراك انحدروا من وسط وشرق الأناضول، وأطلقت عليهم عدة تسميات من قبيل القزلباش Kizilbash والبكتاشية Bektashi والتهتاجية Tahtaci، فضلاً عن تسميات أخرى لها طابع إثني مثل الزاز Zaza.[142] ويشمل مسمى العلوية جماعات عدة متباينة مثل: الأتراك والعرب والأكراد والتركمان واليورك Yoruk والتهتاجي. وتختلف نسب توزعهم الإحصائي بين الانتماءات المذكورة، غير أن المتفق عليه أن أكثرهم من الأتراك ويليهم الأكراد. وقد واجه العلويون إقصاءً جغرافياً وسياسياً وبيولوجياً في فترة الدولة العثمانية التي لم تعترف بهم، بل إنها قامت بحملات منظمة ضدهم خلال عدة قرون.[143]

مثلت الحركة الكمالية نقطة تحول مهمة بالنسبة لهم، إذ أيدوا النظام العلماني للدولة الذي منحهم لأول مرة فرصة معاودة الاتصال بالبيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة بهم، ولكنه ما يزال يمارس تمييزاً ضدهم في قضايا كثيرة على صعيد فرص العمل والإنفاق العام والخدمات ومواقع الإدارة.[144]

اتجه كثير من العلويين لبناء أو إعادة بناء هويتهم الخاصة في ضوء المفاهيم اليسارية والماركسية،[145] أو لإحياء هوية دينية، وليس بالضرورة هوية إثنية بذاتها،[146] يدفعهم إلى ذلك تنامي تهديد الأصولية الدينية-السنية وضعف العلمانية ومحاباة النظام السياسي والدولة لقوى الإسلام السياسي على حسابهم، ولكن ثمة عامل أكثر حيوية أو جدية في الاتجاه نحو إحياء الهوية وهو ثورة المعلومات وانخراطهم المستمر والمكثف بالعالم.[147]

لا تعترف الدولة بالعلويين كجماعة دينية، وبالتالي فليس لديهم كعلويين صلات جوهرية مع المؤسسات الرسمية، ولكن ثمة استثناءات محدودة تتمثل في مشاركة بعض المسؤولين الأتراك في الاحتفالات الدينية للعلويين، وخاصة في إحياء ذكرى حاجي بكتاش ولي.[148] ولكن مع ذلك تعتبر المساجد وأماكن النشاط الديني الأخرى الخاصة بهم كـ"بيت الجمع" غير قانونية من وجهة النظر الرسمية،[149] كما أن الحكومة لا تقدم أي معونات أو مرتبات لرجال الدين والمؤسسات الخيرية الدينية للعلويين. وهكذا فإن العلويين يفتقدون الحماية القانونية لحقوقهم أكثر من الجماعات الدينية الأخرى غير

المسلمة، ومصدر القلق الأساسي لديهم هو عدم توافر الإرادة السياسية والقدرة لدى السلطات للاعتراف بهم كجماعة دينية وحمايتهم من المضايقات وأشكال الإساءة التي يتعرضون لها من قبل جماعات التطرف الديني والمذهبي.[150]

2. الأرمن

الأرمن هم جماعة إثنية عرقية ولغوية ودينية وثقافية تواجدت في القفقاس وآسيا الصغرى، وتركز أكثرهم في أرمينيا الحالية وفي القفقاس والشرق الأوسط والشتات. وكان عدد السكان الأرمن في الإمبراطورية العثمانية قد بلغ أكثر من 1.2 مليون عام 1896، وقد تعرضوا لعمليات تهجير قسري وضغوط عسكرية قلصت عددهم بصورة مخيفة في بدايات القرن العشرين، وأدت إلى مقتل مئات الآلاف منهم فيما يُعرف بالإبادة الأرمنية، وخاصة في الفترة 1915– 1917 التي أودت بحياة أكثر من مليون منهم،[151] وقد انخفض عددهم إلى أقل من 100 ألف عام 1927.[152] ويجادل الأتراك في موضوع الإبادة من عدمه،[153] ولكن البحوث التاريخية تميل بقوة لتأكيد أن ما حدث هو إبادة فعلية بحق الأرمن وجماعات أخرى.[154]

يبلغ عدد الأرمن في تركيا حوالي 50 – 60 ألفاً ويعيشون بصورة أساسية في إسطنبول، جزء منهم من الكاثوليك وآخر بروتستانت ولكن غالبيتهم من الأرثوذكس، وتعترف الدولة بهم كإثنية، إلا أن الحكومة تضيق عليهم بسبب مخاوفها من صلاتهم الدولية الوثيقة مع الأرمن في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، ولديهم وزن سياسي واقتصادي مهم هناك.[155]

ويشتكي الأرمن من مضايقات وقيود عديدة على نشاط البطريركية الأرمنية وحقوق التعليم الديني، ولكن القضية الرئيسية أمام الأرمن هي التخلص من إرث الكراهية الذي يؤزم العلاقات بينهم وبين الأتراك. ويقوم أرمن الشتات الذين وصلوا إلى مواقع مهمة في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا بمحاولات ضاغطة للتعريف والاعتراف بالإبادة الأرمنية في تركيا العثمانية.[156]

3. اليهود

تشير تقديرات السكان لعام 1992 إلى أن عدد اليهود في تركيا هو 25 – 26 ألفاً، وهم جماعة دينية صغيرة العدد ولكنها مارست حضوراً مهماً في التاريخ السياسي والاقتصادي للدولة العثمانية، وتدرج عدد منهم في مناصب مهمة استشارية وفي مواقع الإدارة المالية والاقتصادية. وقد توطنت شريحة مهمة من اليهود المهاجرين من إسبانيا في عام 1492 في إسطنبول وعاشوا في بيئة متسامحة معهم، وكانت تجربتهم في الفترة العثمانية "هادئة وسلمية ومثمرة".[157]

وتتحدث بعض الدراسات عن وجود وثائق ومذكرات حول حياة اليهود وتجربتهم مع الدولة العثمانية، يتضمن بعضها مشاعر كراهية للدولة ويتضمن بعضها الآخر معلومات عن معاناة بعض اليهود من الأسر والعبودية خلال الغزوات والفتوح العثمانية.[158] وكانت هذه السياسات كما ذكرنا عابرة ومحدودة، إذ تغيرت تدريجياً خلال الفترات اللاحقة، وبالإجمال فقد كان وضع اليهود آمناً ومستقراً، بل كان لهم حضور قوي في السياسة العثمانية ثم في انهيارها اللاحق من خلال نشاطهم في "الاتحاد والترقي"،[159] وبعد ذلك في تأسيس الجمهورية من خلال عدد من المثقفين والمنظرين للدولة الجديدة وللقومية التركية والعلمانية.[160]

ويهود تركيا فئة غير متجانسة إثنياً ولغوياً، فكثير منهم من السفارديم وقد أتوا من إسبانيا ويتحدثون اللادينو Ladino، وهي في الأصل اللغة التي كان يتكلم بها يهود إسبانيا،[161] وثمة أقلية من الأشكيناز أتوا من وسط وشمال أوربا ويتكلمون اليادیش Yiddish وهي لغة مشتقة من الألمانية، والكاراتيش Karaites الذين يعتبرهم اليهود الآخرون مهرطقين ويتكلمون اليونانية.

ويتحدث جميع يهود تركيا اللغة التركية، في حين أن نسبة الذين يعرفون العبرية لا تتجاوز 8٪، ولذا تبذل المساعي لتعليم اللغة العبرية في مدارس خاصة. ويتركز اليهود في إسطنبول وأزمير وبورصة حيث أقاموا أماكن عبادة خاصة بهم. ولليهود حرية كاملة في

الدين وأماكن العبادة، ولا تفرض الحكومة أي قيود على نشاطهم السياسي أو الديني، كما لا يواجهون عداء للسامية من قبل الدولة أو المجتمع، باستثناء كتابات تحريضية يمينية محدودة وعدد محدود من النشاطات المسلحة ضد أماكن عبادة تخصهم، كما حدث، مثلاً، في إسطنبول في 15 – 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 في هجمات نُسِبَت إلى جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة.[162] ويلعب اليهود دوراً مهماً في العلاقات بين تركيا وإسرائيل وبين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية لموازنة ضغوط اللوبي الأرمني في الولايات المتحدة الأمريكية. و«تنشط وسائل الإعلام التي يملكونها أو يؤثرون فيها في الترويج للقواسم المشتركة بين البلدين، ولـ "النموذج" الإسرائيلي المتقدم تكنولوجياً وديمقراطياً! ولتحسين صورة إسرائيل لدى الرأي العام التركي المعارض، بغالبيته، للسياسة العدوانية الإسرائيلية».[163]

4. اليونانيون

شكَّل اليونانيون حضوراً قوياً وراسخاً في تاريخ البشرية، وقد انحدرت القبائل اليونانية من مقدونيا لتؤسس دولاً وإمبراطوريات عديدة. خضعت الجماعة اليونانية للاحتلال العثماني في القرن الخامس عشر، وتشكل منذئذٍ (وربما قبله) الشتات اليوناني. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى جرت معارك ودماء كثيرة بين الطرفين التركي واليوناني، وفي عام 1910 كان ثمة حوالي 2.4 مليون من اليونانيين في تركيا العثمانية من بين عدد السكان البالغ 5.13 مليوناً.

وبدأت عمليات النزوح منذ عام 1912 ورافقتها (أو سبقتها) عمليات قتل وإبادة أتت على 350 ألفاً من اليونانيين في سياق الصراعات العنيفة بين الأتراك واليونانيين في أواخر الفترة العثمانية. وفي عام 1923 كانت اتفاقية لتبادل السكان بين تركيا واليونان. وقد انتقل (أو هُجِّر) بموجبها 1.3 مليون من اليونانيين (والأتراك المسيحيين) مقابل 500 ألف من الأتراك (والمسلمين اليونانيين).[164] وقد أدت سياسات الدولة التركية بشأن رعاياها اليونانيين إلى إفقادها آلاف المتعلمين وأصحاب الخبرات الذين هاجروا إلى اليونان وأوربا. ويُقدَّر عددهم اليوم بين 50 – 80 ألفاً،[165] وثمة مصادر أخرى تقدر عددهم بـ 35 ألفاً،[166] وتميل أكثر الدراسات التي بين أيدينا للتقدير الثاني.

وتضم إسطنبول مقر الكنيسة اليونانية وهي الكنيسة الكبرى في تركيا وتمثل مرجعية المسيحيين الأرثوذكس اليونان في أوربا والعالم. ويتركز اليونانيون في إسطنبول أساساً، وفي مجموعتين صغيرتين من الجزر في بحر إيجة هي جوكسيدا Gokceada وبوزكادا Bozcada. ويتحدث اليونانيون في هاتين المجموعتين لغات أو لهجات عامية أو شفهية منفصلة، وإلى جانب هؤلاء ثمة يونانيون يتحدثون التركية، وهؤلاء من اليونانيين المسلمين الذين لا يشاركون بقية اليونانيين وعيهم الإثني، وإنما يندمجون في التيار الرئيسي للثقافة التركية. وينقسم اليونانيون المسلمون إلى جماعتين، الأولى تضم اليونانيين المسلمين الذين هاجروا من كريت إلى تركيا ويُسمّون بالمسلمين الكريتيين، والجماعة الثانية وتضم اليونانيين المسلمين من بونتس Pontis من المناطق القريبة من البحر الأسود، ويطلق هؤلاء على أنفسهم اسم توركوس Turkos ولغتهم هي رومايكا Romaika ويقدر عدد هؤلاء بـ 200 – 300 ألف.[167]

تمارس الحكومة التركية ضغوطاً على الجماعة اليونانية وتحدّ من حقوقها كأقلية معترف بها وفق اتفاقية لوزان، في مجال التعليم وحرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية، ويتعرض اليونانيون في تركيا لأعمال عنف وتجاوز على المقدسات واعتداءات على مراكزهم الدينية.[168] وتلعب الذاكرة السلبية والنزاع بين تركيا واليونان دوراً في تحفيز العداء تجاه الجماعة اليونانية في تركيا، الأمر الذي يدفع ما يقارب 30 عائلة يونانية لمغادرة تركيا كل عام.[169] الأمر الذي يطرح تساؤلات جدية حول بقاء جماعة يونانية في تركيا من عدمه.

5. السريان

وهم سوريون مسيحيون، يقطنون أساساً في مناطق متاخمة للحدود التركية مع سوريا وخاصةً في ماردين ونصيبين وديار بكر، وهاجر قسم كبير منهم إلى إسطنبول وأوربا. يبلغ عددهم في تركيا حوالي 20 ألفاً حسب أحد المعطيات،[170] ويقدر عدد الذين هاجروا منهم إلى ألمانيا والسويد بحوالي 45 ألفاً.

ويتحدث السريان اللغة السريانية ولهجات أخرى مشتقة من الآرامية السورية، ويشعرون بأنهم مرفوضون بشدة في تركيا، وقد أبعدتهم السلطات من أماكن إقامتهم وجردتهم من أملاكهم بدواعٍ مختلفة؛ منها أنهم معادون لوحدة الدولة التركية وأنهم يشكلون بيئة مساعدة للثوار الأكراد حزب العمال الكردستاني. وتمارس السلطات ضدهم أشكالاً مختلفة من التمييز، كما تجري عليهم ممارسة ضغوط من قبل الأصوليين الإسلامويين وملاك الأراضي الأكراد الذين سعوا إلى الاستحواذ على أراضيهم، في حين أن السلطات الأمنية والرسمية المحلية غضت النظر عن كل ذلك. والواقع أن السريان يعيشون وطأة مخاوف أشد من ذلك، فالجماعة السريانية مهددة بوجودها الاجتماعي والثقافي في تركيا.[171]

وتتحدث الدراسات السريانية عن أن أعمال الإبادة ضد الأرمن 1915 وقعت ضدهم أيضاً، ولكن السلطات تمنعهم من التعبير عن ذلك.[172] ويذكر أحد الباحثين أن الحكومة التركية قررت تسهيل عودة السريان من الشتات إلى مناطقهم وممتلكاتهم.[173] وقد عممت تعليمات تضمنت أن السريان «الذين استقروا في بلدان أخرى لأسباب مختلفة يمكنهم العودة إلى مناطقهم وقراهم بدون أي صعوبة أو قيود»،[174] ولكن تلك التعليمات لا تنطوي على تغيير جوهري في السياسة تجاه السريان الذين اعتبرتهم الجمعية الوطنية التركية «مصدر تهديد للتركيب الموحد لتركيا».[175]

وينقسم السريان إلى كاثوليك وبروتستانت، وهم على أي حال جماعة متناقصة العدد بفعل الهجرة إلى خارج تركيا، على الرغم من أن ثمة جمعيات سريانية تحاول الإفادة من التغييرات الناتجة عن الضغوط الدولية على تركيا بالعمل على تشجيع السريان في الشتات على العودة إلى أوطانهم وإعادة تأهيل مساكنهم وممتلكاتهم بعد تخليصها ممن استولوا عليها.[176]

هذه هي الجماعات الدينية الرئيسية، ولكن ثمة جماعات صغيرة العدد، ومنها الكلدان الذين يقدر عددهم بـ 10 آلاف ويقطنون في المناطق المتاخمة للحدود مع سوريا والعراق.

التكوينات الإثنية

الجماعة الإثنية هي:[177] جماعة من الناس تشترك برابطة أو إرث ثقافي أو عرقي أو ديني أو وجداني عاطفي. ولكن المفهوم يركز هنا على الرابطة العرقية الثقافية أو "القوميـة".[178] وبهذا المعنى، فإنه من الصعب وجود مجتمع أو دولة متجانسة أو متوحدة في الروح الإثنيـة والاتجاه السياسي والثقافي. وتتعدد تصنيفات المجتمعات والدول وفق كثافة وتركُّز وتعدد التكوينات الإثنية ووفق السياسات العامة بصدد الواقع الإثنـي للدولـة، فثمـة مجتمعـات فسيفسائية أو كثيرة التعدد وأخرى متوسطة وثالثة متجانسة نـسبياً. كـما توجـد سياسـات تعددية أو توافقية وأخرى تضامنية توحيدية مرنة نسبياً، وثالثـة توتاليتاريـة (شـمولية) أو كوربواتية (إدماجية قسرية). وهكذا تتعدد الظواهر الإثنية ويتمخض عن كل واقـع إثنـي سياسات عامة تختلف هي الأخرى بين مجتمع وآخر، وبين دولة وأخرى.[179]

1. الأكراد

الأكراد هم شعب هندوإيراني يتركزون في المناطق الجبلية وتخومها القريبة في جنوب غرب آسيا المعروفة بجبال كردسـتان، وتتـوزع جغـرافيتهم البـشرية في تركيـا والعـراق وإيـران وسوريا وإلى حد ما في لبنان وأرمينيا وآسيا الوسطى. والأكراد هم واحدة مـن الجماعـات الإثنية الرئيسية في تركيا. وتشمل تـسمية "أكـراد" جماعـة أو جماعـات ذات طيـف ثقـافي وديني وجهوي قرابي وقبلي واسع،[180] ولكنها بالإجمال تسمية جامعة تعبر، مع كل الفروق والتمايزات، عن "روح قومية" موجودة بصورة ما ولكنها لم تـستطع أن تتجـسد في كيانيـة سياسية أو دولتية حتى الآن.

وأكراد تركيا هم جزء من أكراد الشرق الأوسط والشتات الذين يفترضون أن منطقة "كردستان" هي نقطة أو حيز جيوسياسي لتواجدهم التاريخي أو هي وطنهم التـاريخي،[181] غير أن المجال الكردي مقسم وفق الجغرافيـا الـسياسية للـشرق الأوسـط، وأمـا الأكـراد فيتوزعون خارج هذا المجـال ليـصلوا إلى كثـير مـن البلـدان في آسـيا وأوربـا وأمريكـا الشمالية.[182] وتُقدَّر مساحة إقليم كردستان بحوالي 392 ألف كم^2،[183] (انظر الجدول 5).

الجدول (5)

المساحة المفترضة لكردستان

الدولة	تركيا	إيران	العراق	سوريا	المجموع
المساحة/ كم2 (بالآلاف)	190	125	65	12	392

ملاحظة: المساحة غير متفق عليها حتى بين الأكراد أنفسهم.

المصدر: http://en.wikipedia.org/wiki/Kurdistan

تُقدر نسبة الأكراد في تركيا بـ 20٪ من السكان، أي أنهم يزيدون على 12 مليوناً،[184] أو 13 مليوناً،[185] ويتركز هؤلاء في 11 مقاطعة أو إقليم في جنوب شرقي البلاد، ولكنهم منتشرون في الأقاليم الغربية أيضاً، وخاصةً في مدن إسطنبول وأنقرة حيث يقدر عددهم في إسطنبول وحدها بـ 3 – 4 ملايين.[186]

تحالف الأكراد مع الحركة الكمالية خلال حرب الاستقلال ولكنهم لم يحصلوا على جزء من "غنيمة الانتصار"، وذهبت وعود الكماليين أدراج الرياح، بل وأكثر من ذلك، فقد تم تجاهلهم كلياً كجماعة إثنية واعتبرتهم الدولة "أتراكاً" أو "أتراك الجبال" الذين يجب "تمدينهم". ولكن الأكراد لم يركنوا إلى الوضع الجديد، وحاولوا تغييره بمختلف الوسائل، وقد نهضوا في مواجهته عدة مرات، كان من أبرزها الانتفاضة التي اشتهرت باسم رجل الدين سعيد بيران عام 1925، وانتفاضة آغري عام 1928 – 1930، وديرسيم عام 1938، ولكن أبرزها انتفاضة حزب العمال الكردستاني الذي بدأ حرب عصابات منذ عام 1984 من أجل الاستقلال ثم من أجل الحكم الذاتي، ولكنه توقف عن ذلك في أعقاب اعتقال عبدالله أوجلان في 16 شباط/ فبراير 1999. وقد أعلن حزب العمال الكردستاني الذي غير اسمه إلى "مؤتمر الحرية والديمقراطية في كردستان" KADEK أنه من المستحيل الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي أعلنه من طرف واحد في أيلول/ سبتمبر 1999، وقال بيان للحزب: «إن وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد قد انتهى بدءاً من 1 أيلول/ سبتمبر 2003، ولا يمكن لوقف إطلاق النار أن يستمر إلا من طرفين».[187]

ويتحدث الأكراد لغات أو لهجات متعددة ويجدون صعوبة في التواصل اللغوي بسبب الفروق اللغوية التي كثيراً ما تتركز جهوياً وقبلياً ومذهبياً بصورة تعوق التواصل، دع عنك الاندماج على صعيد الهوية الكردية.[188]

وعلى الرغم من العنف المادي والرمزي في العلاقات بين تركيا وأكرادها، فالصراع لم ينته بعد، ولم يتوصل أطرافه إلى حلول سلمية ونتائج عقلانية، رغم المبادرات العديدة التي طرحها الأكراد قبل وبعد اعتقال أوجلان، وخاصةً إعلان حزب العمال الكردستاني وقف النار وقيام عدد من مقاتليه بتسليم أسلحتهم في خطوة رمزية تثبت حسن النوايا.

لقد واجهت الدولة التركية المطامح القومية للأكراد بسلسلة إجراءات أهمها:[189]

1. فرض حالة الطوارئ في المقاطعات ذات الغالبية الكردية، واتباع سياسة عسكرية قمعية متشددة تجاه الأكراد الذين تشك الدولة في تعاطفهم مع حزب العمال الكردستاني.

2. اتباع كل الوسائل العسكرية الممكنة ضد الثوار الأكراد.

3. تشكيل نظام أمني من العشائر الكردية الموالية للدولة عرف باسم "حراس القرى" بهدف مقاومة الأكراد بالأكراد، وقُدِّر عدد هؤلاء بـ 50 ألفاً، وقد تم تأسيسه عام 1985 أي بعد إعلان حزب العمال الكردستاني العمل المسلح بعام واحد.

4. تدمير آلاف القرى والتجمعات السكنية وتهجير سكانها إلى مناطق أخرى في غرب البلاد.

وعندما أرادت الدولة مقاربة المسألة تنموياً شرعت في مشروع "تنمية جنوب شرق الأناضول" GAP من أجل تحسين مستوى المعيشة وتأمين معايير تنمية بشرية أفضل للسكان الأكراد. ويبدو أن المقاربات الراهنة لحل المسألة الكردية لم تتشكل بعد بصورة جدية، غير أن ثمة أملاً يلوح في الأفق نتيجة الضغوط الأوربية على خلفية إعداد تركيا

للدخول إلى الاتحاد الأوربي.[190] وهنا يضغط الأوربيون على تركيا من أجل تنفيذ إصلاحات بشأن حقوق الجماعات الإثنية ومن أهمها الأكراد. وقد جرت إصلاحات قانونية وتشريعية تسمح باستخدام اللغة الكردية في البث الإذاعي والتلفازي وفي الإعلام والنشر، وعلى الدولة التركية أن تقوم بالكثير من الخطوات بهذا الصدد فيما يخص الجماعات الإثنية كلها وليس فقط الأكراد.[191]

قام الأكراد بمراجعات عديدة لتجربتهم السياسية والعسكرية قبل اعتقال أوجلان وبعده، ومن ذلك أن هدف عملهم المسلح تغير من "تحرير كردستان الشمالية" أي مناطق الأكراد في تركيا إلى "الحكم الذاتي" إلى الاعتراف بالهوية الثقافية والقومية والسياسية في إطار الجمهورية التركية، وكان الحزب أجرى اتصالات سرية مع الدولة التركية بهدف الوصول إلى حل سلمي للمسألة الكردية.[192] وتنطوي كتابات ومرافعات أوجلان من سجنه في جزيرة إيمرالي على تأملات فكرية وتوضيحات مهمة للأبعاد الثقافية والسياسية لحركة الأكراد من أجل التشكل السياسي.[193] وقد شجع ذلك أتراكاً كثيرين على مقاربة المسألة الكردية سياسياً وثقافياً، واكتسبت حضوراً ضاغطاً لدى الرأي العام في تركيا والعالم.[194]

2. الروم أو الغجر

تعتبر الدراسات الأنثروبولوجية أن أصل الغجر في تركيا وأوربا والعالم هو من الهند، إذ هاجرت جماعات بشرية من شمال الهند إلى مناطق مختلفة من العالم، وقد وصلوا إلى تركيا وغيرها منذ القرن التاسع، ويُقَدَّر عددهم في أوربا بـ 40 – 45 مليوناً وفي الهند نفسها بـ 30 – 35 مليوناً، وفي تركيا بـ 450 – 550 ألفاً.[195] وينقسم الغجر في تركيا إلى جماعتين الأولى هي الروم Rom والثانية هي السينتي Sinti. ومعظم الغجر في تركيا مسلمون، وهؤلاء موسومون بالعار على نطاق واسع ومستثنون من التيار الرئيسي للمجتمع، ويتعرضون لانتهاكات وتجاوزات حكومية وعامة ضدهم، ويعيش معظمهم في منطقة تراس Thrac في الجزء الأوربي من تركيا، ولكنهم منتشرون في أنحاء أخرى. ولا تعترف الدولة بهم

كجماعة إثنية وبالتالي فحقوقهم غير محمية وتُمارَس ضدهم تحيزات وتجاوزات كثيرة من قبل العامة.[196] كما أن السلطات تضغط عليهم لإبعادهم عن المناطق الحيوية في محيط المدن الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة.[197] ويبدو أن المعايير الأوروبية تشجع الغجر على تأكيد هويتهم والمطالبة بوضع قانوني وثقافي أفضل، ومن ذلك أن الغجر يحتجون لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على وصف إحدى منشورات وزارة الثقافة لهم بـ"المومسات واللصوص".[198]

3. الدونمة

الدونمة هي كلمة تركية تعني المتحول عن دينه إلى دين آخر أو المتخلي عن عقيدته، وينحدر الدونمة من اليهود الذين تحولوا إلى الإسلام رغبةً أو رهبةً في عام 1666. ويطلق عليهم أيضاً تسمية السباتا سبي Sabbata Sebi أو Shabbata Zvi. وتتضمن عقيدتهم عناصر يهودية وإسلامية ولكنهم يعتبرون أنفسهم مسلمين ويُعترَف بهم كذلك رسمياً. ويقدر عدد الدونمة في تركيا بـ 15 ألفاً في أواخر القرن العشرين، ويقطنون أساساً في مدن إسطنبول وإيدزين وأزمير.

وتزداد الشكوك بـ "الدونمة" الذين لم يقلل مضي زمن طويل على تحولهم إلى الإسلام من الاعتقاد لدى العامة وشريحة من المثقفين أنهم ما زالوا "يهوداً حتى النخاع" وأن تحولهم للإسلام كان خدعة.[199] ويمارس هؤلاء طقوسهم باللغة العبرية والآرامية. وقد حدث أن حاولت جماعة من الدونمة التنصل من كونهم مسلمين لتفادي تهجيرهم من سالونيك إلى الأناضول بموجب اتفاق تبادل السكان مع اليونان وسياسات الدولة في "البناء" المجتمعي في تركيا، وكان ذلك من العوامل التي زادت من الشكوك تجاههم. وكان للدونمة دور نشيط في التاريخ التركي إذ انخرطوا في حركة "تركيا الفتاة" و"الاتحاد والترقي" ونشطوا فكرياً من أجل إصلاح الدولة العثمانية. ويتفرع الدونمة إلى عدة فروع مثل: إزمرلي Ismirili وجاكوبي Jakubi وعثمان بابا أو بريشيا Berechia وليشلي Lechli.

والدونمة منظمون ومتغلغلون في الحياة العامة ولهم وزن كبير في السياسة العامة. وقد حقق الدونمة نجاحات مهنية واقتصادية مهمة، كما أن لهم حضوراً نسبياً في مواقع السياسة العامة، ومن ذلك أن إسماعيل جم الكاتب والوزير السابق ينتمي أساساً إلى عائلة إيبكجي من جماعة كاراكي وهي من مريدي الطريقة الساباتية من الدونمة التي ترتبط بصلات مع الحركة اليهودية العالمية، على ما يشير البروفيسور ياجين كوجوك.[200] ولكن الدونمة، مع ذلك، لم يشكلوا جزءاً من الطبقة السياسية أو النخبة الاجتماعية لأن المسلمين واليهود لم يقبلوهم، ولكن منذ ثمانينيات القرن العشرين برزت مؤشرات متزايدة عن اتصال وتزاوج أكبر مع المسلمين.[201]

4. الجماعات القفقاسية والمهاجرون البلقان

تعود أصول الجماعات القفقاسية إلى مناطق جبال القفقاس، وفي تركيا جماعات إثنية قفقاسية عديدة ولكنها متمايزة، منها الشركس، والجيورجيون متضمنين الأبخاز، والأذريين ، واللاز Laz، وسنأتي على ذكرهم ضمن الجماعات اللغوية. يقدر عدد الشركس بـ 70 ألفاً من المهاجرين القادمين من روسيا والذين استوطنوا في أضنة، حيث عاشوا كمزارعين وعمال أرض، ويقدر عددهم الآن بمليون نسمة، ويندمجون بصورة متزايدة في المجتمع التركي، وهم مسلمون على المذهب الحنفي. وثمة تقريباً 80 – 90 ألفاً من الجيورجيين في تركيا، معظمهم مسلمون، وهم ثنائيو اللغة ويتزاوجون مع الأتراك، ومنهم 10 آلاف من المسيحيين الأرثوذكس. وهناك الأذريون الذين يقدر عددهم بـ 75 ألفاً، وهم بأغلبيتهم من الشيعة ويقطنون أساساً في مناطق مجاورة للأكراد في جنوب شرق الأناضول.

كما هاجر حوالي 750 ألفاً من البلقانيين المسلمين إلى مركز الإمبراطورية العثمانية بسبب الاضطراب السياسي وثورات الاستقلال في الفترة 1876 – 1896، وهم بالإجمال سنة وعلويون، وعلى الرغم من التشارك الديني مع الأتراك فإنهم لم يندمجوا تماماً في المجتمع.

5. العرب

يتركز العرب في تركيا أساساً في المناطق المتاخمة للحدود مع سوريا، وخاصة في مناطق الإسكندرونة، وماردين وأورفة وسعرت وديار بكر. وأكثر العرب من العلويين والسنة وثمة فئة من المسيحيين الأرثوذكس، وقُدّر عددهم في أوائل ثمانينيات القرن العشرين بـ 400 ألف.[202] وقد أدى الخوف من الاضطهاد إلى هجرة الكثيرين من العرب إلى سوريا في أعقاب سلخ لواء إسكندرونة عن سوريا عام 1939.

ولا تعترف الدولة بالعرب كجماعة إثنية ولذا فهم محرومون من حقوقهم الثقافية واللغوية والتعليمية كـ "عرب"، وما تزال السلطات تنظر إليهم بعين الشك والريبة، كما أنها تمارس رقابة أمنية واستخباراتية على نشاطاتهم وصلاتهم بسوريا، وبخاصة بعد اتهامات لعرب إسكندرونة بإقامة صلات مع الخارج وتقديم تسهيلات للمقاتلين الأكراد (حزب العمال الكردستاني) في مناطقهم. ولا يُبدي العرب فعالية نشطة على الصعيد السياسي، ولم ينخرطوا في منافسات عنفية كبيرة مع النظام السياسي، كما لم ينخرطوا بصورة نشطة في الأحزاب القومية أو اليسارية في تركيا. وتذكر المنشورات السياسية للأحزاب اليسارية (الراديكالية) العرب كجماعة قومية يجب أن تأخذ دورها في دولة متعددة القوميات.[203]

الجماعات اللغوية

تشكل اللغة عاملاً أساسياً في تكوين الهوية الإثنية، ولكنها مع ذلك ليست العامل أو الشرط النهائي، فهي شرط أساسي لأنها تمثل وعاء وحاملاً لأنماط قيم وثقافة، وأداة اتصال وتواصل، وعامل تكوين رمزياً وسيميائياً يجمع أفراد الجماعة الإثنية ويؤكد الإحساس بهوية جامعة وشعور جمعي.

وهكذا فإن الهوية الثقافية والسياسية والوحدة السياسية والاجتماعية تتأكد باللغة، غير أن الكلام لا يعني تأكيد عصبية لغوية في إطار سياسي متعدد اللغات، إذ إن النظر إلى

التعدد اللغوي يجب أن يكون في إطار الإيمان بأن الواقع اللغوي هو معطى أساسي تكويني يجب أخذه بالاعتبار ويجب احترامه وليس اعتباره مشكلة أمن قومي، أي أن التعدد هو عامل إثراء وغنى للتكوينات الاجتماعية المتعددة في إطار سياسي هو الدولة.

إلا أن التعدد اللغوي يمكن أن يدل على تعدد وتنافس وصراع إثني وعلى ميل للانقسام الاجتماعي ـ السياسي، وقد يهدد الاستقرار السياسي والوحدة الكيانية للدولة، وخاصة إذا ما تم استثماره في المنافسات السياسية داخل الدول.

وتركيا هي بلد واقع لغوي تعددي، ولكن السياسة العامة لا تعترف بالتعدد اللغوي ولا تعتبر اللغات الإثنية عاملاً أساسياً يجب أخذه بالاعتبار عند رسم السياسة الحكومية وتنفيذها.

وفي تركيا شبكة لغوية كبيرة، تشمل فضلاً عن اللغات الإثنية الكبيرة (كالتركية والكردية والعربية) لغات أخرى مثل السريانية والعبرية واليونانية، وطيفاً كبيراً من اللهجات المحلية القوية التمايز، ذلك أن الجماعات تواصل استخدامها للغاتها الخاصة بها إلى جانب اللغة الرسمية (التركية). وثمة جماعات ثقافية ولغوية أخرى، هي:

1. الزاز

الزاز Zaza جماعة لغوية وتسمى Zazaki وZazaish يتحدث بها الزاز Zaz، وهم جماعة إثنية تعيش في الأناضول. وهي لغة قريبة من الفارسية والكردية. يقدر عدد الزاز بـ 3 ملايين، ومعظمهم علويون وفيهم فئة قليلة من السنة. والزازائية أقرب إلى اللغة أو اللهجة الكورانية Gurani التي يتحدثها الأكراد. ويطمح بعض الزاز إلى تشكيل جماعة لغوية إثنية متضامنة ويعتبرون أن لغتهم وإقليمهم اللغوي هو "زازاستان" Zazastan.

2. اللاز

اللازية Laz هي لغة جنوب قفقاسية مرتبطة بالجيورجية، وثمة 150 ألفاً من المتحدثين باللازية في تركيا، وهم سنة على المذهب الحنفي. واللازية لغة غير مكتوبة

وتشهد تراجعاً. ويعيش اللاز في الأجزاء الشرقية في المناطق القريبة من طرابزون عند البحر الأسود بالقرب من باطوم على الحدود مع جيورجيا، ويُشار إلى الإقليم الذي يسكنه اللاز بكثافة باسم "لازستان" Lazistan ولكن التسمية ممنوعة منذ عام 1925.

وتعيش في تركيا جماعات لغوية إثنية أخرى مثل آلاف الأبخاز والشيشان والغاغوز Gagauz والأنغوش والنوغاي Nogay والأوسيتيين Osets والبوماك Pomaks والجماعة الأخيرة هي من البلغار المتحولين إلى الإسلام خلال فترة الحكم العثماني. انظر الجدول (6) الذي يتضمن معلومات إحصائية حول البنية الإثنية والتكوينات الاجتماعية في تركيا.

الجدول (6)

التكوينات الإثنية واللغوية والدينية في تركيا

الجماعة الإثنية	الدين	التيار الرئيسي	الموقع / التركز	الحجم أو العدد (بالآلاف=ف، بالملايين= م)
الأرمن	مسيحيون	أكثرية أرثوذكس، 4 آلاف كاثوليك، 3-4 آلاف بروتستانت	إسطنبول	(50 – 93) ف
يونانيون	مسيحيون	أرثوذكس	إسطنبول، جزيرتا إمروز، وتينـدوز في المدخل الغربي للدردنيل	(3500) ف
سريان	مسيحيون	سريان كلدانيون	إسطنبول، جنوب شرق تركيا قرب ماردين ومديات	(25) ف
بلقانيون (بوماك)	مسلمون	سنة وعلويون	المقاطعات الغربية وإيديرين	(750) ف
سنة عرب	مسلمون	سنة	أورفة وماردين وسعرت وإسكندرونة	–
علويون عرب	مسلمون	علويون	إسكندرونة / هاتاي	(200) ف
مسيحيون عرب	مسيحيون	أرثوذكس	إسكندرونة/ هاتاي	(10) ف
جيورجيون	مسيحيون	أرثوذكس	مقاطعة أرتيفين شمال شرق البلاد	(10) ف

الجماعة الإثنية	الدين	التيار الرئيسي	الموقع / التركز	الحجم أو العدد (بالآلاف=ف، بالملايين= م)
جيورجيون	مسلمون	سنة	مقاطعة أرتيفين شمال شرق البلاد	(80) ف
أذريون	مسلمون	شيعة	المنطقة الشمالية الشرقية حول كارس، وأردوهان، وأرتيفين	(75) ف
الزاز	مسلمون	علويون وسنة	تونجلي، وديار بكر	(3) م
اللاز	مسلمون	سنة	مناطق شمال شرق، ومنطقة البحر الأسود	(150) ف
اليورك	مسلمون	علويون	جبال طوروس	(70) ف
تهتاجي	مسلمون	علويون	جبال طوروس	–
الغجر	مسلمون، مسيحيون	–	الجزء الأوربي من تركيا، تراس	(500) ف
الدونمة	مسلمون/ يهود			
يهود	يهودية	سفارديم	إسطنبول وأزمير وأنقرة وأضنة	(25–26) ف
أكراد	مسلمون	ثلثان سنة ثلث علويون	11 مقاطعة في جنوب شرق، وفي أنحاء تركيا	(6–12) م

ملاحظة: (–) تعني أن المعلومات غير متوافرة أو غير محددة.

المصدر:

Nigar Karimova, *Minorities in Turkey* (Stockholm: The Swedish Institute of International Affairs, 2001), 22- 24.

الأتاتوركية وتكوين نظام اجتماعي: "صنع" مجتمع

حاول المشروع العلماني أو التحديثي "صنع" مجتمع أو لنقل تكوين اجتماعي قبيل انهيار النظام العثماني، مميزاً نفسه عن الإرث العثماني بإعلانه ثورة أو حركة تحرير وطنية وأهدافاً استقلالية ومطامح دولتية محصورة في حيز جغرافي مركزي يمثل نقطة وسطاً بين الامتداد العثماني شرقاً وغرباً.

وهكذا فإن تكوين "مجتمع" للدولة الجديدة لم يكن ثمرة تطور داخلي أو نهضة قومية أو تجسيد لمطالب قومية، وإنما كان تعبيراً عن إرادة قصدية مسبقة لصنع "أمة" أو "قومية" من خلال "صنع" مجتمع، يقول عبدالرحمن الشهبندر في نص له يعود إلى عام 1934:

«أما وقد خطا الأتراك هذه الخطوات الواسعة في الميدان السياسي فلا عجب أن تتناول حربهم التجديدية الميادين الدينية والاجتماعية والتشريعية وما إلى ذلك من الأوضاع الأدبية، فالأساليب التي نجحت في الحرب وحققت للترك استقلالهم السياسي استهوتهم أيضاً في هذه الميادين...».[204]

ورثت تركيا الراهنة تكويناً مجتمعياً متعدداً وفسيفسائياً مركباً، ومن الصعب القبول أو التسليم بادعاء الأتراك أن دولتهم هي تجلٍّ سياسي لـ "مجتمع" أو "أمة" أو "قومية" بإطلاق أو حسب المعاني المعرفية لمسميات مجتمع وأمة وقومية، غير أن "عامل الإثبات" المؤكد المساعد للأتراك هو أن النظام العالمي لا يهتم كثيراً لما إذا كانت الدولة مؤسسة على معطيات قومية أو لا، وهذا الواقع يخفي أن فكرة "الأمة" أو "القومية"، سواء أكانت تركية أم غير تركية، ما إن تخرج من حرز الدولة حتى تبدو فكرة متخيلة ومصنوعة بقوة السياسة، ويبدو وجودها "رخواً"، حسب تعبير إريك هوبسباوم E. Hobsbawm.[205] وليس معنى ذلك أن الخروج من سلطة الدولة يعني تلاشي "النزعات القومية" لدى التكوينات الاجتماعية في تركيا، وإنما يعني أن التدخل السياسي هو الذي قسر تلك التكوينات على التشكل "مجتمعياً" وفق خطة سياسية تدعمها المؤسسة العسكرية والأيديولوجيا القومية التركية.

كيف حدث أن تطورت الأحوال على النحو الذي تطورت وفقه؟ وكيف "اجتمعت" التكوينات الاجتماعية لتشكل "مجتمعاً في تركيا" أكثر من كونها شكلت "مجتمعاً تركياً"؟

حاولت الأتاتوركية، في البداية، صياغة تكوين اجتماعي عام غير محدد المعاني، واعتبرت أن تكوين مجتمع متماسك هو الشرط الأساسي لبناء دولة قادرة على الاستمرار والاندماج في

مسار الحضارة الأوربية. وتركيا إذ تأثرت بالتجربة الأوربية، أدركت أنها تتطلب سياسة إصلاح وتحديث تؤطرها نخبة سياسية وعسكرية وجماعة ثقافية تؤمن بأن التحديث هو خيار لا بد منه، وأنه يجب فرضه من أعلى أو - لنقل- تزويده بقوة إكراه واعتباره مهمة جوهرية لا تنفصم عن بنية الدولة، مهمة ترتبط بشرعية المؤسسة العسكرية التي حررت البلاد من الاحتلال وبنت الدولة وعليها الآن أن تبني المجتمع وفق أسس حديثة.

إن تلازم المعطى الدولتي مع المعطى النخبوي (معضَّداً بالعسكر) هو ما أعطى الانطباع بأن مشروع تكوين المجتمع في تركيا هو "مشروع إكراهي"، لقد استخدمت الكمالية كل الأساليب الممكنة من أجل جمع التكوينات المجتمعية تحت لواء أو مسمى "مجتمع تركي"، فقد استخدمت أساليب متعددة بدءاً بترغيب زعماء وأعيان ورجال دين بمكاسب مادية ومعنوية وباستخدام آلية إبعاد أطراف بأطراف أخرى، وبالتخلص من الإثنيات التي رأت أنها يصعب إدماجها في مشروع "دولة تركية" كالأرمن واليونانيين، فضلاً عن إبعاد غالبية المسيحيين ومبادلتهم بمسلمين من اليونان. وقد حركت المخاوف المتبادلة بين الجماعات الإثنية فضربت الأرمن بالأكراد، وأثارت المخاوف والعداء بين مسلمي تركيا ومسيحييها من اليونانيين (والأتراك أيضاً).

ونتيجة ذلك توصلت القوى والتكوينات العرقية والقبلية والعشائرية والمذهبية...إلخ إلى "قناعة" بأن الدولة التركية، بضمانة الكمالية، هي الحل الجامع والشامل لتلك القوى، في حين أن البدائل هي دول صغيرة وعاجزة ومتقاتلة، وهكذا انضوت التكوينات الاجتماعية تحت مسمى "مجتمع تركي" لاعتبارات "عملية" و"سيكولوجية" في المقام الأول.

لقد شكل المشروع الكمالي، حتى مع عدم وضوحه، أجندة عملية التقت حولها، رغبةً أو رهبةً، إرادات القوى والتكوينات الاجتماعية من حيث هي "عصبية" رئيسية لتأسيس "مجتمع" اصطلح لاحقاً وبقوة السياسة والعسكر، على إلحاق صفة "تركي" به، بموازاة ذلك كان حلفاء الكمالية "يبتدعون" تسميات ومقولات ومعاني وتصورات أيديولوجية

حول قومية تركية تطورت تاريخياً عبر آلاف السنين، وقد أعادت الحركة الكمالية تأكيدها وتقديمها بعد إزالة الزيف والأوهام والتحريفات التي أُلحقت بها.

وتواصل العمل، في فترة ما بعد التحرير، على صياغة نظرية اجتماعية وقومية وصياغة الواقع الاجتماعي "الموافق" لها، وقد فعلت الكمالية آنذاك "كل شيء ممكن" بصدد البناء التركي المعاصر. وهكذا فقد كانت إنجازات الحركة الكمالية بصدد "ضبط" الحركات القبلية والمذهبية والجهوية لدى الأتراك وغيرهم في الأناضول أكبر من "إنجازه" في طرد القوات الأجنبية التي أتمتها الظروف الدولية أكثر منها قوة التحرير التركية.

لقد "استورد" الكماليون تصوراً أو مفهوماً عن المجتمع من الغرب، وهم ليسوا أول ولا آخر من يستورد من الغرب، وأدى ذلك مع اجتهاداتهم بهذا الشأن إلى تكوين "شبه مجتمع"، ولكن لماذا "شبه مجتمع"؟

لأن ثمة فارقاً كبيراً بين "المجتمع – الواقع" الذي حصلوا عليه، و"المجتمع – المثال" الذي أرادوا تحقيقه، ولأن البناء الاجتماعي يتطلب نظام قيم جمعياً ورأس مال رمزياً وتطلعات مشتركة ونسيجاً متماسكاً بحد أدنى، فلنقل إنه يتطلب الشعور بهوية وانتماء مشترك. ولكن ذلك لم يتحقق، ذلك أن التكوينات الاجتماعية، حتى بين الأتراك أنفسهم، لم تمتلك رؤية محددة أو نسقاً من المفاهيم والمعايير للبناء الاجتماعي.

ولعل ما فعلته الكمالية على صعيد التكوين الاجتماعي هو أحد أهم وأخطر مهامها، ذلك أن بناء دولة وسياسة تحكم هو أمر هين وقد فعلته في الماضي، غير أن تكوين "اجتماع تركي" تكون الدولة هي التعبير السياسي عنه هو الأمر الصعب والذي لم يتأكد إنجازه حتى الآن. لقد احتاجت الكمالية إلى تأكيد بعدها الاجتماعي من خلال تنفيذ تحديثات اجتماعية بدءاً من اللباس وقوانين الزواج وقيم العائلة ووسائل التعليم والأسماء والألقاب ومفردات اللغة، وصولاً إلى القوانين الجنائية وغيرها.

ولكن لم تكن الكمالية "نظاماً عقدياً" أو أيديولوجيا واضحة وضوحاً حاسماً بقدر ما كانت تياراً (أو تيارات) تتفق على ضرورة إجراء تحديث كلي في المجتمع، ولكن كيف

ينبغي أن يحدد هذا؟ وما درجته؟ هذا ما لم يكن مطروحاً بعد، وهكذا فمع كل خطوة تحديث كان مصطفى كمال يشعر بضرورة جعل برنامج التحديث والدولة أو المؤسسة العسكرية متلازمين، ذلك أن التحديث كان يثير ردود أفعال ومعارضات شديدة في معظم الحالات ثم تلقياً سلبياً عندما يتأكد أنه قرار سياسي ـ عسكري، قرار الدولة.

لقد تغلبت الكمالية ليس فقط بسبب إمساكها بزمام القوة العسكرية وتأسيسها لمشروعية واقعية (أو متخيلة) بقدر أو بآخر، وإنما أيضاً لأنها بنت معقوليتها واتصالها بالعالم، ولأنها أكثر توافقاً مع السياق العالمي آنذاك. ولكن هل كان انتصارها نهائياً؟ وهل تحطمت البنى والتصورات السابقة إلى غير رجعة؟

الجواب المؤكد هو لا، فالقوى المعارضة للكمالية أو قوى "الكمالية المعكوسة" أو المعدلة وما تطور عنها جميعاً لم تنته، وإنما تنحت و"غطست" لتظهر بعد حين عند لحظات ضعف الكمالية أو عند وجود مجال سياسي واجتماعي يسمح بظهورها. وقد ظهرت فعلاً بأشكال شتى، سواء كقوى ومعارضات جذرية من خارج الكمالية أو كقوى تعديلية وتأويلية للكمالية من داخلها، أو كمعارضات تستند إلى تغيرات داخلية وخارجية.

وهكذا فإن نجاح الكمالية واستمرارها، مع تأويلات معينة، لا يمنع "تراجعها" أو إعادة تشكيلها جزئياً أو كلياً، هذا بالضبط ما نفترض تسميته بجدليات التكوين الاجتماعي في تركيا، ذلك أن تكوين المجتمع وتطوره محكومان بعوامل متداخلة مفتوحة على التأثير والتأثير المتبادل، وبالتالي على تشكلات وتداعيات تنطوي على احتمالات التطور والانكفاء والتنافر والتجاذب والتغيير الجزئي والكلي لبعض أو كل التكوينات الاجتماعية، ولاسيما أن تركيا هي جزء من النظام العالمي الذي يشهد تحولات عميقة، وأن تأخر بروزها في تركيا، على صعيد القوى والتشكلات الاجتماعية والأهلية والعلاقات المدنية ـ العسكرية وعلاقة المجتمع بالدولة وحقوق الإنسان والإثنيات وقضايا السيادة ومفهوم الدولة، وبخاصة أن تركيا تهيىء نفسها للانخراط في "العالم الأوربي"، وقد سبق لها أن "استوردت" بناها التحديثية والدولتية والمجتمعية من أوربا، وعلى حد علمنا فإن تركيا لم تكفّ عن "الاستيراد"، كما أن أوربا لم تكفّ عن "تصدير" أفكارها ونماذجها إلى تركيا والعالم برمته.

الفصل الرابع

جدليات التكوين الاجتماعي

لم يتفق الأتراك حتى اليوم على أن ما جرى في الفترة 1918 – 1924 من تأسيس لكيانية اجتماعية في إطار الدولة التركية الحديثة كان منطقياً أو مقبولاً، أو أنه الاستجابة الفضلى للتحديات التي واجهت الأتراك. وثمة قناعات لدى البعض بأن البدائل الأخرى (وأهمها البديلان الطوراني والإسلامي) كانت أفضل، ليس فيما يخص الدولة فقط، وإنما فيما يخص التكوين الاجتماعي أيضاً.

لقد تسبب الانهيار العثماني أمام الحلفاء "بصدمة سيكولوجية" عميقة كان لها تداعيات كبرى على صعيد التشكل الاجتماعي، وقد برز الجدال حول شرعية "تكوين اجتماعي تركي" بصورة تدريجية. وكان لفعل "الصدمة"، وهو مفهوم فرويدي، تأثير إيقاظي بالنسبة للبعض، وهو ما تبدى لدى الأتراك بحركة التحرير التي قادها مصطفى كمال، ولدى الأكراد بالمحاولة المبكرة لإنشاء كيانات سياسية كردية،[206] ولدى الأرمن واليونانيين والعرب.[207] صحيح أن الوعي القومي سبق انهيار السلطنة، ولكن الانهيار أعطى الأفكار القومية فرصة التحول إلى قوى سياسية ووقائع مادية مباشرة.

جدليات التشكل ـ التكوين

الأساس والمرجعية

إن فكرة تشكُّل المجتمع في تركيا في إطار الثقافة والتاريخ الثقافي والروابط العرقية (الفعلية أو المتخيلة) وليس في إطار الدين والتاريخ العثماني، كانت مهمة حتى قبل انهيار السلطنة، ولكنها اكتسبت مع الكماليين أهمية أكبر لأنها أمست ممارسة اجتماعية ـ سياسية تنافس بصورة حادة الرؤية الدينية والتقليدية. وإن التحول إلى تكوين اجتماعي علماني هو خروج عن السياق التاريخي لتطور العلاقة بين الإسلام والسياسة والتي تميل نحو التشكل

الإمبراطوري،[208] في حين أن الكماليين عاكسوا هذا الرهان بأن قرروا التخلي عنه والتشكل دولتياً، وهو ما اعتقدوا أنه يتوافق مع التحول العالمي على هذا الصعيد.

ولكن ذلك لا يتوافق مع تيار الأسلمة الذي اعتبر أن العلمنة وفصل الدين عن الدولة هي فكرة "مستوردة" لا علاقة لها بالتاريخ الإسلامي لتركيا،[209] وأن "الإسلام هو الحل" الأمثل لمشكلات التكوين الاجتماعي في تركيا المعاصرة، وأن تكوين المجتمع وفق أسس حداثية غربية يؤجج مشكلات المجتمع في تركيا. إن الخطأ الذي وقعت فيه الكمالية هو إبدال العلاقة بين الذروتين الدينية والسياسية في المجتمع التركي من قوامة للأولى على الثانية إلى اعتبار الأولى (الدين) مكوناً تحت إشراف الثانية (السياسة)، بل وأكثر من ذلك، فهي لم تعد ذروة عليا لكن جزءاً من المجال الاجتماعي الذي يتحول إلى المجال الذاتي الشخصي.

وثمة جدليات متعارضة بشأن أساس ومرجعية التشكل المجتمعي، ذلك أن قيام المجتمع في تركيا على أساس حداثي أو "عقد اجتماعي" بين التكوينات الاجتماعية هو خيار يعود، بالنسبة للتحديثيين، إلى مرجعية الأمم المتحضرة، ويمكن بالتالي نقله إلى مجتمعات أخرى.

المعنى والشرعية

يتمخض الموقف بصدد شرعية ما حدث عام 1923 - 1924 عن نزاع على المعنى يخوضه طرفان: الأول اعتبر النشأة الجديدة وإلغاء السلطنة والخلافة تحطيماً للمعنى ورأس المال الرمزي والذاكرة الدينية والتاريخية للأتراك باعتبار الخلافة والسلطنة ذروة دينية وإثنية سواء للمسلمين أو الأتراك. وقد اعتبر الطرف الثاني أن كل الهياكل والمباني الرمزية والمادية التي سبقت الإلغاء كانت فاقدة المعنى، ولم يكن لديها أي قدرة أو مضمون إلا الرمزية التي أثقلت على الناس والتكوينات الاجتماعية والدولة والتاريخ التركي والإقليمي.

وهكذا فإن فعل "الإلغاء" حسب الرأي الأول هو نتيجة لضغوط أوربية، وهو استجابة تآمرية وانتحار وتحطيم بدلاً من المقاومة والتأسيس على ما سبق ولا سيما أن

مشروع الإصلاح كان قائماً بالفعل، وأن اختلاف وجهات النظر بشأنه لا يبرر نسفه كلياً. وأما الرأي الثاني فيعتبر أن الإلغاء ومن ثم التأسيس الجديد هو استجابة لضغوط ومصادر تهديد داخلية وخارجية، وأن مشروع الإصلاح العثماني كان قاصراً بفعل عوامل عديدة منها عدم وضوح الرؤية، وعدم وجود الرغبة في التحديث، واقتصار التحديث على آليات الضبط والتكيف بهدف ضمان استمرار الحكم، وأما التحديث الكمالي فقد اهتم فعلياً بالتجديد من منظور كلي وشامل.[210]

هل كان فعل التحديث والتشكيل المجتمعي الذي قامت به الكمالية شرعياً؟ هذا التساؤل إشكالي ويتواتر حضوره بشأن تقييم التجربة الكمالية على صعيد البناء الاجتماعي، ويتوقف الجواب على معنى الشرعية. ويمكن أن نحدد منظورين بهذا الصدد:

- الأول: يعتبر أن الشرعية هي مدى "مطابقة" الإجراءات الكمالية للموروث الاجتماعي المنسجم مع قيم الإسلام والتجربة العثمانية.
- الثاني: يعتبر أن الشرعية هي مدى "مطابقة" أو "توافق" تلك الإجراءات مع سياق التطور العالمي وتصحيح الانحرافات القيمية والسلوكية في التطور الاجتماعي من دون أن يكون الموروث العثماني هو المثال المتبع.

وهكذا يرى الأول أن المشروع الاجتماعي للكمالية تأسس على جدلية تراث-تحديث، وهي جدلية غير ذات معنى أو هي في أقصى الأحوال مقبولة جزئياً بشرط إعطاء المنظور الديني العثماني قوامة على التحديث. وأما الثاني فيرى أن الجدلية المذكورة تعبر عن إشكالية عميقة وحقيقية، وأن القوامة يجب أن تكون لتحدي الانسجام مع الحداثة والعصرنة وسياق التطور العالمي، ولا يمكن أن تكون للمنظور التقليدي العثماني المشدود إلى بنى اجتماعية رجعية وذهنية مترهلة وعلاقات غير مبدعة.

هل تمتع المشروع الاجتماعي للكمالية بالشرعية؟

من المؤكد أن الشرعية المجتمعية أو الشعبية للمشروع لم تكن على أحسن ما يرام، بل كانت أقل من المتوقع، ذلك أن العلاقات والبنى والتصنيفات التقليدية تقاوم بضراوة أي

محاولات لتغييرها أو التخلص منها، غير أن القدرة التنظيمية والقوة العسكرية المؤيدة هي التي حافظت على استمرار المشروع الكمالي. ولكن لو تُرك الحال لرأي العامة، من دون تدخل السلطات العسكرية ومساندة القوى المدينية، لكانت النتائج مؤسفة، ليس فقط لأن الجماهير محافظة بطبيعتها، وليس فقط لخوفها من التحديث وميلها لعلاقات موالاة تقليدية، وإنما أيضاً لأنها بالفعل كانت تقاوم التحديث، بصورة سلبية غالباً، إلا إذا تواجدت قوى تحريض تحاول دفعها للانخراط المباشر في الشأن السياسي العام. وقد تغذت هذه النزعة الاجتماعية المعارضة من الذهنية الميتافيزيقية لرجال الدين والأيديولوجيا القومية المحافظة، فضلاً عن التأثيرات السلبية لنمط الحكم التسلطي والفساد السياسي.

إن مطالعة الوضع السياسي لا تُشعر المتلقي أن ما حدث عام 1923 قد مضى عليه زمن طويل، على الرغم من مضي أكثر من ثمانية عقود بالنسبة للإسلاميين أو الطورانيين أو بالنسبة للأكراد والعرب. وأما اليسار الراديكالي والأرثوذكسية الكمالية فيبقيان، على اختلاف قراءاتهما، مشدودين إلى "مثال" أو "نموذج" أوربي، فاليسار الراديكالي يريد تشكيلاً اجتماعياً مختلفاً عما تريده الدولة التركية، بمفهومها الراهن سياسياً وأمنياً، وأما الأرثوذكسية الكمالية فقلقة على طبيعة تطور التكوين الاجتماعي ومدى الالتزام بخط أتاتورك وهي مستعدة للقيام بتغييرات وتحويرات براجماتية على مضامين العقيدة الأتاتوركية، سواء بإعطائها أبعاداً يسارية أو يمينية محافظة أو دينية إسلامية، حسب تطورات كل مرحلة.

صدمة الاحتكاك بالغرب ومسألة الهوية

الاحتكاك بالغرب

يعتبر الاحتكاك بالغرب ظاهرة مركبة ومتعددة الوجوه، شأنها في ذلك شأن أي ظاهرة سياسية-تاريخية، وهي تحيل إلى معان ودلالات تاريخية وثقافية وعسكرية وسلوكيات متعارضة، بغض النظر عن كونها أصلية أو طارئة تاريخياً. وسؤال الهوية، الناشئ عن ذلك، موضوع حيوي وقضية حاسمة في تركيا اليوم: "من نكون؟".

ويبرز هذا السؤال بصورة مستمرة ومتواصلة منذ احتداد مسألة الإصلاحات العثمانية (بتأثير الغرب) وحتى اليوم، ولا يبدو أنه محكوم بسياسات عابرة بقدر ما يشير إلى كونه سؤالاً "وجودياً"، بمعنى أن له طابعاً كونياً ولا يمكن الفكاك منه. وتفترض الدراسة أن مسألة الهوية وجدلياتها إنما تعبر في حالة تركيا عن سياسات مجتمعية وسياسية بشأن الهوية وصولاً إلى سياسات بشأن المجتمع والدولة، ولكن أبرز وجوه سياسات الهوية أنها لم تكن تخص ثنائيات: أتراك ـ أوربيون، أكراد ـ أرمن ـ عرب...إلخ، فقط وإنما كانت بوجه أساسي مسألة أتراك ـ أتراك.

تعتبر مسألة الهوية ملازمة للاحتكاك بالغرب، وقد كانت سياسات الإصلاح بمثابة استجابة لسؤال الهوية والكينونة لمجتمع أخذ بالترهل والتفكك، ولعصبية أخذت تضعف أمام غرب نشط ومزدهر. ويمكن تأكيد أن الاحتكاك بالغرب حرك هاجس الهوية، وعليه فإن المسألة ليست وليدة حركة مصطفى كمال فقط، وإنما هي أيضاً تعبير عن أزمة بنيوية وتاريخية، أزمة وجودية كما ذكرنا. وأما الاحتكاك الأبرز والأكثر قسوة بالغرب فكان انهيار السلطنة واحتلال مدينة إسطنبول. وقد شكل ذلك هزيمة سياسية وتاريخية أمام الغرب، حيث تغلب الأخير في آخر مطاف الصراع بينه وبين الشرق العثماني، وغلبة الغرب ليست نهاية التاريخ، والغلبة بحسب علي حرب، أمر «ربما يستفيد منه المغلوب نفسه».[211] لقد أجبر الغربُ الأتراك، ومعهم شعوب المنطقة، على التعامل معه وفق معطيات حديثة، ويجب الاعتراف أنه "بسبب" تلك الهزيمة أمام الغرب انتقل الأتراك من طور هوية تقليدية موغلة في التحجر والعجز إلى طور جديد مفتوح على الحداثة والمدنية.

الانهيار و"سياستان للهوية"

هوية ماضوية

وفيما يخص الاحتكاك مع الغرب فقد تواجهت سياستان للهوية، الأولى تتكئ على التراث العثماني، وقد اعتبر بعض المثقفين والساسة الذين كانوا جزءاً من بيروقراطية السلطنة أنه بالإمكان التقدم إلى الأمام مع الحفاظ على الهوية العثمانية، وأن خسارة المجال

الجغرافي الكبير والسلطنة ككل ليس نهائياً، وحتى لو كان كذلك فإنه بالإمكان المحافظة على دولة سلطنة أو دولة خلافة تواصل المسار التاريخي للأتراك. وتبدو الهوية التي يطالب بها هؤلاء بمثابة إعادة تأكيد للهوية أو "الهويات التقليدية"، ورغم كونها متخيَّلة وحالمة باستعادة ما يبدو غير قابل للاستعادة، فهي متماسكة وقوية من حيث تمكنها الذهني والنفسي لدى المنادين بها ولدى عامة الناس. وقد قام أصحاب هذا المشروع الاستعادي بنوع من "الكولاج" أي جمع عناصر تاريخية وثقافية ودينية مختلفة زمانياً ومكانياً وجعلها بناءً رمزياً وعاطفياً لـ"عالم" أو لـ"هوية عثمانية" أو تركية "معثمنة" قابلة للوثوب والتشكل "السياسي" أو "الجهادي" من جديد.

هوية تحديثية

كان هذا البناء الافتراضي قادراً على تحريك مشاعر الناس وحشد جماعات متعددة الانتماءات اللغوية والثقافية، غير أنه لم يكن قادراً على التحول إلى قوة سياسية وواقع مادي، وخاصة أن الذاكرة المباشرة للناس أكدت بأن التشكل السياسي لهذه الهوية، على الرغم من الارتباط العاطفي به، قد انهار للتو وتبين أنه عاجز عن الاستمرار، كما أنه خلَّف إنساناً منهكاً. وأي معنى للهوية عند اختلال العلاقة بين التكوينات الاجتماعية وبين الدولة؟ ماذا يعني وجود هيكل ضخم لدولة مادته إنسان مسلوب الإرادة ومريض ومستنزف الموارد؟

كان هذا بلا شك منطق الراغبين في تكوين جديد لهوية مختلفة متوافقة مع العصر وقادرة على القطع مع هوية هشة ومتهالكة، وهكذا فقد اعتبر التحديثيون أو الكماليون أن من دواعي سرور الأتراك أن ينهار الحكم السلطاني ولو على أيدي الأعداء (الغرب)، ذلك أنهم لا يستطيعون أو لا يتجرؤون على فعل ذلك بأنفسهم.

لقد أدى الإحساس بالصدمة وبالفارق مع الغرب إلى بروز استجابات مختلفة على صعيد الهوية، سواء ما تعلق بـ"الغربنة" أو "الأسلمة" أو "الهويات الفرعية"، كتلك الخاصة بالأكراد والأرمن والعرب أو الهويات المناطقية والقبلية أو الطرق الصوفية

والمذهبية. وقد استنفرت مؤيديها وعملت على تحريكهم سياسياً من أجل تحدي - وربما تقويض- النظام الكمالي أو مراجعة الكمالية أو تأويلها على نحو يحقق أهدافها، بما يتواءم والتطورات والمنافسات المحلية والعالمية.

جدليات الهوية

الهوية التوحيدية /العلمانية التركية

شكلت تركيا مسرحاً لسياسات هوية متعددة متجاورة، ولكن من دون مؤشرات فعلية على إمكانية أن تلتقي تلك السياسات على استراتيجية واحدة بهذا الشأن. وقد اعتبر مصطفى كمال أول الأمر أن الهوية التوحيدية لتركيا هي "مجمع" هويات سياسية ودينية ومذهبية ولغوية، ولكن المطلوب من الكمالية أن تستوعب كل ذلك وتتمثله وصولاً إلى هوية تركية متماسكة، أي التحول من "مجتمع هويات" كأمر واقع إلى "هوية توحيدية" معيارية جامعة. وبمقارنة لآراء أندرسون وجلنر B. Anderson & A. Gellner يمكن اعتبار المفهوم الكمالي للهوية هو معطى سوسيولوجياً وثقافياً لأنه من صنع الدولة التي اهتمت بتعميم هوية سياسية أولاً، ثم التهيئة لصنع هوية شاملة ذات طابع إلزامي وإلصاقه بالسياسة العليا والأمن القومي. وهنا يجب التأكيد على أننا لا نتحدث عن هوية في تركيا بقدر ما نتحدث عن سياسات الهوية فيها، لأن ثمة فرقاً بين الهوية كمعطى نفسي- ثقافي، وهو أمر لم يتأكد وجوده كمعطى شمولي ومتفق عليه في تركيا حتى الآن، وبين الهوية المتحولة إلى طور سياسي وجزء من السياسة العامة للدولة، ويمكن بالتالي الكلام عن "هندسة هوية" انطلقت من أعلى الهرم السياسي والدولتي إلى القاع الاجتماعي.[212]

ولا يبدو أن الكماليين هم الذين اخترعوا تلك السياسة، إذ سبق أن "صُنعت" هويات في أوربا نفسها، ذلك أن الكثير من دولها تكوَّن من مجتمعات صغيرة وهويات متعددة الأعراق والثقافات، وعندما توحدت إيطاليا، مثلاً، كان 2.5٪ فقط من سكانها يتحدثون الإيطالية، وكان واقع فرنسا في فترة الثورة الفرنسية مشابهاً، كما يشير آلان تورين

Alan Tourine.[213] وينطوي ذلك على تحول ثوري في تأسيس الهوية، فبدلاً من الانتماء إلى مذهب أو دين أو لغة فرعية أو قبيلة يصبح الانتماء إلى المؤسسة والدولة، ولو صح ذلك فعلاً لكانت مسألة الهوية أكثر انفتاحاً وأكثر دينامية.

لقد حقق المشروع الكمالي نجاحات مهمة على هذا الصعيد، ولكنه ككل مشروع "مستورد" لا ينسجم مع البنى المجتمعية والثقافية في تركيا، وككل مشروع منفذ بقوة السياسة، سوف يواجه تحديات تعرِّض استقراره وربما بقاءه لتحديات كبيرة.

ماذا فعلت الكمالية بشأن الهوية؟

اعتبرت الكمالية أن جميع التكوينات المجتمعية والأفراد هم أتراك، سواء من كان تركي الأصل من المقيمين تاريخياً أو من المهاجرين، وكذلك الجماعات المحلية التي تبنت مع الزمن الثقافة التركية وارتضت نمط العيش والولاء لتركيا. واعتبر كمال في حوار مع صحيفة محلية في ديار بكر وهي منطقة كردية الطابع عام 1933 أن «الشعب في ديار بكر وفان وأرضروم وطرابزون وإسطنبول وتراس ومكدونيا كلهم أبناء العرق نفسه، وهم جميعاً فروع من معدن ثمين واحد».[214] وهكذا فقد اعتبر أن الأكراد يتحدرون من الأتراك وهذا يعني أن كل الشعب (ما عدا جماعات إثنية مثل الأرمن والغجر) انحدر من أرومة واحدة.

ولكن المسألة لم تكن مجرد "تتريك" لفظي أو لغوي، ذلك أن خطاب الهوية الكمالي كان أكثر عنفاً، وقد ألقى وزير العدل محمود إيسات بوزكورت Mahmut Esat Buzkurt خطاباً أكد فيه على موقع الأتراك في الدولة، قال: «إن سادة هذه البلاد هم الأتراك، وأولئك الذين هم غير الأتراك الحقيقيين فإن لهم حقاً وحيداً في أرض الأتراك وهو حق أن يكونوا خدماً وعبيداً».[215] وبعد ذلك سوف يصنِّف الأكراد، مثلاً، "أتراكاً حقيقيين" في الوقت الذي يكونون فيه موضوعاً لسياسات مدروسة، وستُعتبَر أي ممانعة بمثابة انحراف عن التطور والاندماج ويجب تقويمها سياسياً وأمنياً أو تجاهلها بعد تفريغها من قدرتها على الاستقطاب، وفي حال تطورت الممانعة إلى رد الاعتبار لهوية كردية أو غيرها (غير

الهوية الرسمية) فسوف تعتبر تلك الممانعة حالة مرَضية يجب معالجتها من خلال القوة القاهرة أو من خلال سياسات ديمغرافية (التهجير والنقل القسري للسكان إلى مقاطعات أخرى تسهل مراقبتهم وضبط حركتهم فيها) كجزء من السياسة العامة.

واعتبرت الدولة ثورة ديرسيم عام 1936 ورماً سرطانياً وحركة معادية للتقدم وضد سياسات التعليم والتربية الحديثة، وأن انتفاضات أبناء القرى والعشائر خلال سنوات عديدة هي سلوك غير متحضر ونزوع إلى الفوضى وتآمر على علمانية الدولة.[216] وهكذا كانت المنافسة، حسب الأيديولوجيا الكمالية، بين هوية حديثة تقدمية وهويات رجعية متخلفة أو انفصالية شريرة وتآمرية، وقد استخدمت الهوية الحديثة كل ما يمكن استخدامه لقمع وإلغاء الهويات الأخرى.

هنا يجب التأكيد على أن ثمة جدليات تتأتى من الشرعيات البديلة أو الفرعية الخاصة بالجماعات الإثنية والدينية والقطاعات الاجتماعية والسياسية. ويبدو أن الجدليات الاجتماعية تتطور بشكل يؤكد وجود استعدادات لدى القوى الممانعة والمتحفظة على السياسة العامة، وتتجه نحو شرعيات بديلة كالشرعية الخليفية الدينية أو شرعية اتفاقية سيفر أو شرعية طورانية أو عثمانية جديدة.

الهوية البديلة/التوحيدية الإسلامية

أشرنا من قبل إلى الناظم الضمني للرؤية الدينية للهوية في تركيا التي تطرح نفسها كبديل كلي عن الرؤية الكمالية العلمانية، وسوف نتحدث عن ثنائية أو جدلية الأسلمة–العلمنة في فقرة لاحقة، وأما الهوية الإسلامية فنتحدث عنها كمشروع يختلف في الأساس عن المشروع الكمالي. وإذا كانت الكمالية قد نتجت عن تطور تدريجي لحركة الإصلاح والوعي بها والإحساس بالصدمة تجاه الغرب (وهذا مدخل سيكولوجي للتعبير) فإن الرؤية الإسلامية لمسألة الهوية تتيح استمرار الهوية الدينية (التي كانت للدولة السابقة) والمعطى الديني في المجتمع، ولكن أيضاً بفعل "الرضّة" (وليس فقط الصدمة) المتولدة

عن انهيار السلطنة، وعن المشروع الكمالي نفسه الذي استبعد الدين من المجال العام وقمعه أحياناً حتى في بعده الشخصي.[217]

وبصدد حالة الدراسة، فإن الإسلاميين في تركيا (وفي غيرها) شعروا أن "الماضي" هو "الحرز" الباقي و"الحجاب" الواقي من الغرب، ولذا فقد كانت الاستجابة هي اللجوء إلى التراث العثماني في مواجهة الغرب والكمالية نفسها. ويبدو أن القمع والتسلط من قبل السياسة العامة العلمانية أو العلمانوية، وإعطاء الأخيرة بعداً سياسياً وأمنياً، هو الذي دفع الهوية الإسلامية إلى التنحي أو الانحناء أمام "هوية الدولة" ولو إلى حين. والحقيقة أن العقيدة الدينية لديها ما يكفي من المرونة لـ"التماشي" مع نظم وهويات تسلطية،[218] وقد تكيفت مع الكمالية مثلما تكيفت سابقاً مع مختلف النظم الاستبدادية في الشرق الأوسط.

تصر الحركة الإسلامية على أن العلمانية فشلت في تركيا لأسباب عديدة منها أنها مستوردة من الغرب، وتتناقض مع مسلمة مؤداها أن "الإسلام دين ودولة"، ولذا فإن فصل الإسلام عن الدولة هو فعل غير شرعي، كما أن المشروع العلماني هو مشروع "حملت" به الدولة العثمانية وتركيا، ولكن من خلال وازع غير شرعي أوربي، عبر التكنولوجيا العسكرية والهشاشة العلمية والسياسية والاقتصادية للدولة.

وهذه الرؤية للعلمانية كفعل "مستورد" عميقة الجذور، وأربكت المشروع الكمالي بل إنها هددته كلياً في عدة مفاصل من مسار تطوره، إذ وقع بعض الكماليين تحت تأثير ضغوط الشعور بالذنب لما يمكن اعتباره، من وجهة النظر النفسية نفسها، جريمة إلغاء الخلافة-السلطنة.

إننا نُقارِب بروز الهوية الدينية سيكولوجياً على الرغم من أن ثمة مقاربات كفؤة مثل التحليل السوسيولوجي وتجذُّر وضعية الدين في المجتمع التركي، وفشل السياسات الدولتية، وتضعضع العلمانية وعجزها عن تطوير نفسها أو عن ممانعة تأثير موجة التدين على مستوى العالم.

وقد كانت الحركات الإسلامية "مثقلة" بالأيديولوجيا الماضوية، و"غير عقلانية" لكونها مشدودة إلى "مثال" سابق لم يثبت أنه تحقق إلا في مجتمع صغير ولفترة قصيرة (مجتمع المدينة). ولكن شهدت الحركات الإسلامية تحولات مهمة على صعيد الرؤية العامة للمجتمع والدولة والسياسة العامة، وأخذ بعضها يكتسب تدريجياً مضامين اجتماعية وثقافية أكثر دينامية، ومن غير المعقول الاستمرار بالتمسك بمبدأ أن الحركة الدينية هي دوماً حركة رجعية أو محافظة، إلا أن التغيير المفترض في الرؤية الدينية للهوية مايزال في حيز الرؤية الثقافية ولم يتجسد في الخطاب والممارسة السياسيين لدى الحركات الإسلامية. وعليه فإن إحدى أهم مشكلات المنظور الديني للهوية في تركيا أنه يدعو اليوم إلى "هوية" على شاكلة "هوية أساس" كانت في الماضي، وترفض المعنى المعاصر للهوية المفتوح على التحول والتطور. ويتنامى النبض الديني في تركيا لأسباب ذكرنا بعضها، ونشير إلى أن الإحياء الديني لا يخص الإسلام السياسي فقط وإنما أيضاً سياسات هوية أخرى عرقية ولغوية ومذهبية.

الهويات الفرعية

الهوية الكردية

طورت التكوينات الاجتماعية أساليب للحفاظ على خصوصياتها الثقافية وذاكرتها وشيئاً من طموحاتها، وعلى الرغم من سياسات الاستيعاب والدمج المتعددة الأشكال، فإن إحساسها بالهوية لم يكن واضحاً دوماً، كما أنه لم يتشكل بقوة في تركيا لأسباب كثيرة منها ضغط سياسات الاحتواء والسياسات الحكومية ومبادئ الكمالية التي تحظر أي نشاط بهذا المعنى.

لقد أدت "ثورة القوميات" في الشرق الأوسط إلى تشكلات قومية للأتراك والعرب والأرمن وغيرهم، ولكنها لم تمر على الأكراد بسلام، فهذا الشعب الكردي، كما يقول السوسيولوجي إسماعيل بيشكجي Ismail Besikci تعرض من جديد لاستعمار الإخوة

في الدين والجيران في الجغرافيا والشركاء في التاريخ، وها هي "كردستان مستعمرة دولية"،[219] هذه وجهة نظره ووجهة نظر الأكراد على الأقل. ولكن ماذا بعد أن اعتبرت الكمالية الأكراد في تركيا أتراكاً؟

لقد أدت سياسات الهوية إلى ضبط نسبي لتعبيرات الهوية الكردية ولكنها كانت، من حيث النتيجة، تراكم وتهيىء نفسياً ومادياً لإحياء الروح القومية ونهوضها سياسياً وثقافياً، بل وعسكرياً خلال فترات عديدة، وخاصة منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى اليوم. وأدى تهجير السكان إلى غرب البلاد إلى تسهيل الاتصال الاجتماعي والسياسي بينهم واكتساب خبرات وثقافات وأيضاً شعوراً بـ"الأنا القومي" بفعل التعليم والإحساس بالتمييز، وقد تداخل ذلك مع نشاط اليساريين الأتراك المؤيدين لفكرة بناء دولة تعددية.

وهكذا، تشكل مفهوم الهوية القومية للأكراد في قلب اليسار التركي نفسه، ولكن كهوية طبقية تسعى لحل المسألة الكردية في سياق الدولة التركية. وكان القادة القوميون للأكراد في سبعينيات القرن العشرين وحتى أواسط ثمانينياته منخرطين في منظمات يسارية تركية، ولكنهم انفصلوا لاحقاً لتشكيل منظماتهم الخاصة بهم.[220] فقد أدت سياسات الهوية التركية أمنياً وثقافياً إلى عكس ما هدفت إليه، كما ساعدت سياسات التعليم التركية على تنشيط الهوية الكردية باستخدام اللغة التركية نفسها كوسيلة اتصال بين الأكراد، نظراً لصعوبة تطوير كتابة ومفردات اتصال باللغة الكردية متفق عليها ويعرفها جميع الأكراد، بسبب تعدد اللهجات واختلاف الكلمات وصعوبة الاتصال اللغوي المشترك بينهم. كما استخدم القوميون الأكراد البنى التحتية ومراكز الخدمات والمدارس الحكومية التي بناها الأتراك (بهدف التتريك) كوسائل وأماكن للاتصال والتنظيم السياسي وأحياناً التعبئة الأمنية والعسكرية.

لقد تشكلت الهوية القومية للأكراد في رحم المؤسسات الكمالية وكرد فعل طبيعي يناقض الإلغاء الكمالي ويؤكد الذات الكردية ثقافياً وسياسياً. ولعل أبرز عوامل التشكل الكردي هو الهجرة بمختلف أشكالها، سواء الطبيعية والاختيارية للعمل والدراسة، أو

الاضطرارية والقسرية بهدف منع الناشطين قومياً من التواصل مع بيئتهم الاجتماعية وإذابتهم في المدن التركية الكبيرة، فضلاً عن الهجرة إلى الخارج، وخاصة أوربا والامتداد الديمغرافي والقومي لدى دول مجاورة. كل ذلك أدى إلى المساهمة في تشكيل هوية متعددة الأبعاد والتجليات تتغذى من (أكراد) الخارج، وقد كان لأكراد الشتات دور في مد الحركة الكردية في تركيا بنسغ الحياة، وكانوا لها عوناً و"عيناً" و"لساناً" تجاه العالم.

وهكذا تشكلت هوية مركبة مكنت الأكراد من الحفاظ على إحيائية نشطة ومقاومة للاستيعاب، وكانت، على نحو خاص، عنصر ضغط شديد على الدولة التركية بشأن معاملة الأكراد وقضايا الاضطهاد وحقوق الإنسان، والاعتراف بالأكراد كجماعة قومية بموجب المعايير الأوربية لحقوق الإنسان وحقوق الإثنيات والجماعات القومية والدينية.

ولم تكن الهوية الكردية تحدياً للهوية والدولة التركية فقط، وإنما كانت تخوض تحديات ومنافسات مع الهويات التقليدية أو الفرعية للأكراد أنفسهم، فالمجتمع الكردي في تركيا هو مجتمع متعدد التشكلات اللغوية (اللهجات) والمذهبية وذو بنية عشائرية غير متوافقة، وأيضاً ولاءات مناطقية وأنماط علاقات اجتماعية تقليدية ومقاومة للتوحد والاندماج. ويبدو تحليل ذلك ضرورياً لفهم طبيعة الهوية القومية لأكراد تركيا وقد ينسحب ذلك على الأكراد ككل.

وقد تدخّلت الدولة التركية في هذه البنية بصورة تزيدها قوة ورسوخاً بدلاً من السعي لتخفيفها، بل إنها تعاملت مع هذا الواقع الاجتماعي للأكراد بصورة براجماتية، ومنذ البداية اعتمد كمال على أعيان وزعماء تقليديين لمقاومة الحركة القومية الكردية، ثم جعلهم وسيطاً بين الدولة والمجتمع الكردي.[221] وكان من الصعب، بفعل قوة الأعيان والقوانين القبلية والعشائرية وقوامتها على قوانين الدولة، تكوين روابط أفقية تشمل كل التكوينات المجتمعية الكردية.

وقد اعتبر الباحثون هذا الواقع إحدى العقبات الكبرى أمام تشكيل هوية مجتمعية وقومية حديثة، وأكدت دراسات وتقارير حكومية عديدة وجود هذا الواقع، وذكرت

إحداها أن للقوانين العشائرية قوامة على قوانين الدولة وأن سلطتها مقبولة ومفضلة أكثر من سلطة الدولة،[222] ولكنها لم تشر إلى دور الدولة في تعزيز ذلك الواقع واستثماره سياسياً وتسلطياً.[223]

هنا، يجب الإشارة إلى أن هذا الواقع أعاق عمل حركة قومية نشطة مثل حزب العمال الكردستاني. وقد تعرض الحزب ومؤيدوه لممانعات عديدة وكبيرة لأسباب تخص علمانيته ويساريته أو الأصول الاجتماعية لقادته وميوله الاجتماعية والطبقية وآرائه التحديثية.[224] وقد فعلت الدولة كل ما تستطيع لإثارة النزعة المذهبية والعشائرية والفروق اللغوية بين الأكراد لعرقلة الحركة الكردية، وقد "نجحت" في احتوائها في الداخل وأحياناً في الخارج، وكان تسييس الدين من قبل السلطات إحدى العقبات القاسية ليس أمام اليساريين الأكراد فقط وإنما أمام اليسار في تركيا والشرق الأوسط والعالم برمته.

تتجلى الهوية الكردية ليس فقط في أنماط العيش والاتصال الاجتماعي واللباس والذاكرة، ولكن أيضاً في النشاط الثقافي والإبداعي الرفيع المستوى في الرواية والقصة والمسرح والسينما والموسيقى. ويعتبر الإبداع الكردي مكوناً جوهرياً للثقافة في تركيا المعاصرة، وإذا كان يتوسل اللغة التركية فلأنها، بغض النظر عن الاعتبارات السياسية، الوسيلة الأنسب والأقدر على الوصول للأكراد والأتراك على حد سواء.

الهوية العلوية

تطرح الهوية العلوية نفسها كجزء من الهوية الكلية للمجتمع والدولة، ولا تعتبر نفسها هوية بديلة للهوية العامة أو الهويات الفرعية، وهي لا تعارض المشروع العلماني من حيث المبدأ. وقد كانت المسألة العلوية من المسائل "المسكوت عنها" في السياسة لفترة طويلة، وحتى فترة قريبة، لم يُنظَر إلى العلويين في تركيا كحالة مذهبية وإنما كحالة سياسية علمانية، لأنهم نشطوا مع الحركة الكمالية في فترتيها الرئيستين: فترة حرب الاستقلال وفترة بناء "الدولة-الأمة". وقد أصبح العلويون منذ ذلك الحين مؤيدين شديدي الحماس للعلمانية السياسية.

وتذكر بعض الدراسات أن الهوية العلوية تعود في جزء منها إلى أصول ثقافية شامانية Shamanism في البعد أو المعنى الاجتماعي والإنثروبولوجي وليس في البعد العقدي الإيماني،[225] وهو ما هيأ لها الارتباط بأصول مشتركة أو "واحدة" مع الأتراك، وقد ذكرنا سابقاً أن أكثر الجماعة العلوية في تركيا هي من الأتراك. وذهب المنظر القومي ضياء كوك آلب Zia Gokalp (1876 – 1924) إلى اعتبارها "الدين القومي للأتراك".[226]

ومن الملاحظ الحضور المبالغ فيه للبعد (أو المعنى) السياسي في تحديد هوية من المفترض أن تكون دينية وصوفية بالأساس، ويبدو أن لذلك مبررات تاريخية، لا تخص الجذر الثوري للإسلام فقط وإنما أيضاً مبررات تخص الأتراك أنفسهم؛ ذلك أن حاجي بكتاش ولي الذي تُنسب إلية شريحة كبيرة من العلويين وتُعرف باسم البكتاشية، كان قائداً ثورياً، وهو الذي حمى الأتراك من أن يتعربوا أو أن يصبحوا إيرانيين، وثمة من يعتبره قديساً ومبشراً بالإنسية الدهرية أو العلمانية، وهو ما أعطى طريقته انتشاراً واسعاً من البلقان إلى آسيا الوسطى.

وتتعدد الآراء بشأن الهوية العلوية التي تعتبر هوية مركبة متعددة، سواء في بعدها الديني الإسلامي والثقافي الآسيوي الشاماني والدهري أو في بعدها التركي وفق ما تؤكده الخطابات القومية التركية.[227]

إن الهوية العلوية رغم أبعادها التركية التاريخية، سابقة على التشكل القومي التركي، إذ كان ثمة دين ومجتمع علوي قبل ذلك، كما أن ثمة خصوصية ثقافية للهوية العلوية تميزها عن الإسلام. وقد طورت الجماعة العلوية في الأناضول، في بعض الحالات، طقوساً وشعائر وأنماط سلوك محلية واعتقادات تتمثل عناصر من أديان وثقافات وحضارات عديدة، وهذا أمر يمكن تفهمه على اعتبار أن الأناضول كانت تتقاطع فيها أديان وثقافات كثيرة.

اتجه العلويون إلى إعادة تعريف وتحديد هويتهم، تجلياتها على الأقل، حسب تغير الظروف التاريخية للإمبراطورية العثمانية وتركيا الجمهورية، وهذا يعني أن تشكلهم كان يستجيب لتغيرات سياسية بصورة واضحة. ولذا فقد تناول الدارسون الهوية العلوية، كما

ذكرنا، كمصطلح سياسي يرتبط بمشروع الدولة – الأمة وليس دولة "الملل"، لأن نظام "الملل" لم يكن يعترف بها.[228]

وإذاً، تطورت الهوية العلوية مع ظهور القومية في الإمبراطورية العثمانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث حاول المثقفون تمييز الأتراك عن العثمانيين من خلال كشف "الإسلام التركي". وبعد إعلان الجمهورية اعتبرت التنظيرات القومية والدولتية العلمانية أن العلوية هي نموذج للإسلام القومي المعلمن.

تزايد الاستقطاب السياسي في مرحلة الستينيات والسبعينيات فأصبحت الهوية العلوية يسارية الطابع، وتبنى كثير من العلويين الأيديولوجيا الماركسية في مواجهة أيديولوجيا اليمين القومي المتطرف والإسلام السياسي الصاعد، وشهدت الصراعات درجات عالية من العنف والدموية توجها الجيش بانقلاب عسكري وبسياسات إثنية متسلطة. وقد شكلت الانقلابات العسكرية المعادية لليسار، وبخاصة انقلاب عام 1980 ذو الطبيعة الدينية الواضحة صدمة للعلويين العلمانيين الذين شعروا أن الدولة تتأسلم بصورة متسارعة، وبالتالي فهي تضطهد اليسار لأسباب تحيل إلى الأصول الاجتماعية والمذهبية لأتباعه وليس فقط لأسباب سياسية وأيديولوجية.

وقد لاحظت كاثرينا رودفيري Catherina Raudvere طبيعة التجاذبات السياسية في تركيا وتداعياتها على مسألة الهوية في دراسة لها عن مدينة إسطنبول، وتعتبر أن الهوية العلوية تتطور في إسطنبول بسبب ظروف "سوسيوسياسية"،[229] وهذا يعني أن الأوضاع الاجتماعية–الاقتصادية والضغوط السياسية تدفع الهوية العلوية للتشكل بصورة أكثر حذراً وتوتراً، ويبدو أن ثمة اتجاهاً لإعطائها بُعداً دينياً وثقافياً أكثر، بعدما شعر العلويون بتغيير طبيعة الدولة وتراجع اليسار وهزال العلمانية وتصاعد الأسلمة، الأمر الذي يفسر اهتمامهم بإنشاء مراكز بحثية دينية وثقافية ومؤسسات في الشتات (في أوربا) تقوم بدراسة العلوية، وتعمل على تكثيف الجهود بشأن الهوية والسياسات العامة تجاههم، وإعطائهم وضع الجماعة الدينية المعترف بها وتشكيل هيئة شؤون دينية على غرار هيئة الشؤون الدينية الإسلامية السنية أو المشاركة بها.

جدلية التوحد – الانقسام

آليات التوحد – الانقسام

تهجس التكوينات الاجتماعية بهواجس الهوية والتكوين ويتطلع بعضها إلى التشكل السياسي والاجتماعي والثقافي بصور تتفاوت في درجاتها وتجلياتها. وتتخذ العلاقات المجتمعية، بسبب ذلك، أشكالاً متعددة من التوتر والتجاذب-التنافر على نحو متواتر ومتصاعد أحياناً، لأن الشعور بالهوية أو بالتجسد الإثني، سواء كان توحيدياً أو انقسامياً يرتبط إلى حد كبير بالعلاقات والروابط الوشائجية كروابط الدم والعرق واللغة أو المحلة أو الدين.

ونظراً لكون تلك التجاذبات تمتد عبر الزمان التاريخي للشعوب في تركيا فقد كان من المفترض أن تتحقق الهويات والوشائج على أوضاع وعلاقات فيها قدر من التوازن والاستقرار على أساس الاعتراف المتبادل، غير أن ذلك لم يتحقق حتى الآن على الرغم من الجهود المستمرة والتجارب المتعددة بهذا الشأن، وخاصة لجهة توحيد الولاء الثقافي والسياسي والديني، ومؤخراً لجهة "هندسة" الهوية العامة والاعتراف ببعد واحد للتكوين الاجتماعي وهو "التتريك".

تتميز المجتمعات المتعددة الإثنيات بسيادة أنماط من المنافسات والصراعات البينية لإحكام السيطرة على الإمكانات السياسية والثقافية والدينية التي تختزل أو تختزن الشرعية العامة وتؤمن للمنتصر (أو الفائز) قدرة على تشكيل الانتماء وفق صيغ وتوازنات عامة، غير أن الإثنيات تبقى تعمل من أجل مراجعة ذلك التشكل السياسي والدولتي. وهكذا فقد تركزت الرهانات حول السيطرة على الدولة ومن خلالها للسيطرة على التكوين الاجتماعي برمته وإعطائه بعداً إثنياً أو ثقافياً أو أمنياً بعينه، وهذا هو حال التكوين المجتمعي في تركيا.

وتتخذ العلاقة بين الروابط والهويات الفرعية وبين الروابط التمدينية والحداثية أشكالاً من التنافس والصراع وندعوها هنا بجدلية التوحد-الانقسام، ونعني بها أيضاً

العلاقات غير المستقرة وغير التامة بين التكوينات المجتمعية، وتأكيد الانتماءات الفرعية اللغوية والعرقية والدينية واعتبار التنوع-الفرز وفق تلك التكوينات هو الأساس في تقييم وتكوين المجتمع، وأيضاً تأكيد الانتماء لهوية مجتمعية شاملة ورابطة أكبر تنضوي تحتها كل الهويات السابقة في سياق الاعتراف بالتعدد والاختلاف، ولا تكون القوامة للتعدد على حساب التوحد ولا للتوحد على حساب التعدد.

هذا ما نعتبره جدلية التوحد-الانقسام، إذ إن آليات الانقسام وآليات التوحد تفعلان فعلهما بصورة دائمة، وإذا ما تغلبت آليات التوحيد فإن ذلك لا يشكل غلبة نهائية أو اندحاراً لآليات الانقسام، كما أن تغلب آليات الانقسام لم يلغ، تاريخياً، آليات التوحيد. وتتبدى هذه الجدلية في تركيا في سياقات اجتماعية وإثنية ولغوية وقبلية وعشائرية ومذهبية طائفية وقطاعية طبقية وشرائح اجتماعية وفي العلائق بين الرجال والنساء، كما بين الريف والمدينة، والفقر وحقوق الإنسان.

التوحد – الانقسام الإثني

تجتمع في تركيا الراهنة جماعات وتكوينات إثنية وعرقية متعددة، ويشكل أكثرها أجزاء أو امتدادات لجماعات إثنية تنتشر في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى- جنوب القفقاس والبلقان كما يمتد بعضها إلى مناطق الشتات في أوربا وغيرها، ولا تعتبر تركيا مركزاً تاريخياً لأي جماعة إثنية من تلك الجماعات.

لقد أدى التوتر القومي بين الأتراك والأكراد، وهما أكبر جماعتين قوميتين، إلى زيادة "القطيعة" بينهما، وتشير منظمات حقوق الإنسان إلى ضغوط وتجاوزات كبيرة بحق الأكراد.[230] وتشكل السياسات القومية للأتراك والأكراد تجاذبات ومنافسات تزيد من التوتر المتبادل وتجعل المدارك البينية أكثر حدة والمخاوف أكثر ضغطاً على التفاعلات البينية في سياق الدولة، ونحن إذ نجمل الكلام عنهما معاً فإننا ندرك تفاوت القوة والمأمول السياسي لدى كل منهما تجاه الآخر، وهو ما يجعل المخاطر الانقسامية جدية وصريحة وفي الوقت نفسه يجعل سياسات التوحيد القسري والتسلطي جدية وصريحة أيضاً.

ويركز الطرفان على أن فشل أحدهما في سياساته تجاه الآخر أو في مطامحه القومية أو السيادية سببه التدخل الخارجي، سواء أكان تدخلات الغرب في تقسيم الدولة التركية كما في اتفاقية سيفر (10 آب/ أغسطس 1920) أم رسمه للخريطة السياسية للشرق الأوسط،[231] أم دعم دول الجوار السياسي لأكراد تركيا وحزب العمال الكردستاني ضد الحكومة التركية، أم التدخل الغربي وتقسيمه لـ "إقليم كردستان" بين عدد من دول الشرق الأوسط[232]... وصولاً إلى اتفاق دول الشرق الأوسط، وبخاصة تركيا وإيران والعراق وسوريا، على الحد من الطموحات السياسية للأكراد واعتبارها "خطاً أحمر"، وهذا يحيل إلى ارتباط جدلية التوحد - الانقسام بجدلية الداخل- الخارج. وتحضر الجدلية الثانية بصورة تآمرية لدى كل طرف، وتمارس تأثيراً جوهرياً وفعلياً على طبيعة الجدلية الأولى.

ويعتبر الأكراد والأتراك أن "الخارج" فاعل ومؤثر وتآمري، وهذا يعني أنه ليس واحداً أو مفرداً بل إنه متعدد ويلعب أدواراً مختلفة، وهكذا فقد كان الخارج الإقليمي داعماً لأكراد تركيا ضد الحكومة كما تفترض تركيا وكثير من الأكراد، وأصبح خلال السنوات الأخيرة وبدءاً من عام 1998 "خارجاً" داعماً للدولة في مواجهة "أكرادها"، وأما "الخارج" الأوربي فيبدو ميّالاً للضغط على الحكومة التركية لاعتبار الأكراد في تركيا جماعة قومية معترفاً بها دستورياً.[233]

التوحد – الانقسام اللغوي

وتتخذ جدلية الانقسام–التوحد أشكالاً أخرى لغوية الطابع، إذ إن الجماعات الإثنية تتحدث مجموعة من اللغات واللهجات، ذكرناها سابقاً، وهي على الرغم من تعميم اللغة التركية كلغة رسمية وحيدة فهي لا تجد هويتها فيها، وتكرر مطالبها بحق تعلم لغاتها الأصلية. وتعاني الجماعات اللغوية كالأكراد والروم والبوسنيين والعرب والشركس واللاز والبلغار ومختلف التنويعات اللغوية من الضغوط والمنع.

1. التغييرات القانونية بشأن استخدام اللغات المحلية:

تقرر المادة (42) من الدستور أنه «لا تعلَّم أي لغة أخرى عدا التركية كلغة أم للمواطنين الأتراك في أي مؤسسة تعليمية». وقد استُخدِمت هذه المادة وغيرها من مواد الدستور لمنع تعليم أي من لغات الجماعات الإثنية واللغوية باستثناء الجماعات اللغوية التي أقرتها اتفاقية لوزان (24 تموز/ يوليو 1923) في المادة (40) منها والتي شملت الجماعات اليونانية والأرمنية واليهودية، وترفض السياسة العامة باستمرار طلبات الجماعات الإثنية بالسماح لها بتعلم أو تعليم اللغات الأم،[234] غير أن الضغوط الدولية والحاجة لتدعيم سياسات استقرار داخلي دفعت الحكومة لتغيير هذا الحال، وهكذا فقد عدلت (الحكومة) قانون تعليم اللغات الأجنبية في 9 آب/ أغسطس 2002، وأصبح من الممكن نظرياً «تعليم اللغات المختلفة، واستخدام اللغات المحلية التقليدية من قبل المواطنين الأتراك في حياتهم اليومية».[235] وهذا التعديل في القانون لا يعطي الحق النهائي والتام بتعلم واستخدام "اللغة الأم"،[236] ولكنه يجيز استخدامها تقليدياً وحياتياً، ولكن بشرط ألا يناقض ذلك «المبادئ الأساسية للجمهورية التركية المتضمنة في الدستور-الوحدة التي لا تتجزأ للدولة بأرضها وشعبها». ومع إجازة استخدام اللغات في الحياة اليومية فإن استخدامها فعلياً كان يؤدي أحياناً، إلى عقوبات بحق المتحدثين بها،[237] وهكذا فقد بدأ المدعي العام في أنقرة في 10 حزيران/ يونيو 2004 إجراءات إغلاق اتحاد نقابي للعاملين في حقل التعليم، بسبب أن الاتحاد اعتبر أن "تعليم اللغة الأم" هدف له، وهو ما اعتبرته السلطات خرقاً للمادتين (3) و(42) من الدستور.[238]

لا تمثل التغييرات القانونية بشأن استخدام اللغات المحلية في الحياة اليومية استجابة كافية لحقوق الجماعات اللغوية وفق المعايير الأوربية والدولية، وهي على الرغم من محدوديتها لا تُراعى عملياً من قبل السلطات، وما يزال استخدامها من قبل المتحدثين بها محفوفاً بمخاطر ومضايقات رادعة. ويبدو من الضروري أن تلتزم السلطات بمبدأ حقوق الجماعات اللغوية باستخدام وتعلم لغاتها حتى تستطيع الامتثال للمعايير الدولية حول هذا الموضوع، ومن أجل تحسين فرص التواصل الاجتماعي على أساس الحقوق المحفوظة

للجميع، ذلك أن تعدد اللغات المحلية وإعطاءها فرص التعليم يجب أن يعتبر مصدر استمرار وضرورة للتفاعل البيني في المجتمع الحديث، لا أن يعتبر تهديداً.

2. "إدماج" لغوي:

إن الحظر السابق لاستخدام اللغات المحلية والإثنية والسماح بلغة واحدة هي التركية، لم يخفف من الرغبة اللغوية لدى الجماعات بل إنه عززها، وقد لجأت الحركات السياسية المعبرة عن الجماعات اللغوية لكتابة بيانات باللغة التركية تدعو إلى التمسك بالهوية اللغوية والثقافية للجماعات غير المعترف بها لغوياً وثقافياً.

لقد نجحت دول عديدة حول العالم في تأكيد لغة واحدة أو رئيسية، وذلك بإدماج مفردات اللغات الفرعية ومواءمتها بصورة تجعل من المناسب التخلي عن لغة هامشية صغيرة لصالح لغة أفضل وأوسع انتشاراً، ولكنها لا تختلف جذرياً عن اللغة الأم، أو أنها ليست لغة تمييزية مفروضة بنوع من "الفتح" اللغوي و"الاستعمار" الثقافي.

ولكن السلطات لم تُرد "إدماج" اللغات واللهجات بل إلغاءها لصالح لغة واحدة، ومعروف أن اللغة التركية كانت أشبه بقاموس مستعار فيه آلاف المفردات العربية والفارسية والكردية، غير أنه أُعيد بناؤه وتعرضت المفردات غير التركية فيه -وهي كثيرة جداً- لـ"غربلة" و"استبدال"، فحلّت محلها مفردات إنجليزية وفرنسية وغيرها.[239]

ويجتهد الأكراد أيضاً في إعادة بناء لغتهم (لغاتهم أو لهجاتهم). وثمة مساعٍ لتوحيد الكتابة؛ فما تزال "اللغات" الكردية تُكتَب بالحرفين العربي واللاتيني، وإن كان الاتجاه لتبني الحرف اللاتيني أكبر، كما أنهم يزودون قاموسهم اللغوي بمفردات من اللغات التركية والعربية والفارسية والإنجليزية وغيرها، وهذا أمر طبيعي، ويختلف عن السياسات اللغوية التركية التي أعادت كتابة القاموس متخلّيةً، كما سبقت الإشارة، عن آلاف الكلمات العربية والفارسية وغيرها. ولا يمكن فصل الجهود اللغوية لدى الأكراد عن جهودهم السياسية، فللأكراد أيضاً سياسات بشأن الهوية اللغوية سواء في تركيا أو العراق أو في المناطق الأخرى.

إن جدل التوحد – الانقسام اللغوي لا يستقر على حال، وتتبدى مؤشراته في السياسات المتعاكسة للهوية اللغوية لدى الجماعات اللغوية في تركيا، وخاصة الأتراك والأكراد. وعلى الرغم من استجابة تركيا المحدودة للضغوط الخارجية من أجل تحقيق معايير الانضمام للاتحاد الأوربي وضغوط المنظمات الحقوقية الدولية بشأن حقوق الإنسان والجماعات الإثنية، فإن التحسن مايزال غير "مُشرعن" بصورة تامة، كما أنه يشكو من ضغوط المؤسسات الأمنية والبيروقراطية والنزعة القومية المتشددة في النظام السياسي والذهنية العامة لدى الأتراك، وتشكل عوامل تأكيد وتعزيز للتوتر بشأن الهوية واللغة والثقافة، الأمر الذي يجعل من جدلية التوحد – الانقسام الاجتماعي العرقي واللغوي جدلية فعالة بحدة في التكوين الاجتماعي، وهذا يحيلنا إلى مسألة أخرى تخص جدلية التشكل الديني ـ المذهبي.

التوحد ـ الانقسام المذهبي

يبرز الجدل والصراع المذهبي بصورة أساسية بين الجماعتين الكبريين وهما السنة والعلويون، ولكن ذلك يتخذ أحياناً مسمى الصراع بين العلمانيين والإسلاميين وحتى بين اليسار واليمين، وخاصة أن الجماعة العلوية تتبنى بصورة واسعة الآراء العلمانية واليسارية، في حين أن الجماعة السنية تتبنى بصورة متزايدة الآراء الدينية والمحافظة. وقد تجلى ذلك الصراع بصورة واضحة في فترة حكومة "الجبهة الوطنية" (31 آذار/ مارس 1975) بزعامة سليمان ديميريل وبمشاركة ألب أرسلان توركيش، حيث مارست الحكومة والقوى الدينية السنية المتطرفة أعمال عنف ضد العلويين بمحاكاتهم بالشيوعيين.[240]

ويذكر فيروز أحمد أن الحكومة تواطأت مع اليمين المتطرف والإسلاميين في الصراع الأهلي مع اليسار والذي اتخذ كما ذكرنا شكل صراع مذهبي بغطاء سياسي، وأن المذابح التي قامت بها مليشيا "الذئاب الرمادية" كانت تتم تحت مقولات وشعارات يمينية دينية معادية لليسار ومركزة على العلويين، وهو ما اعتبره تسليم تورة جزءاً من سياسة النظام السياسي والدولة التركية من أجل تحريك النزعات المذهبية الطائفية، واستخدامها بصورة

قصدية لإشغال الناس بنزاعات تفتيتية، وذلك بمواجهة مطالب الشعب في التحرر من التسلط والدكتاتورية وبناء دولة وطنية تعددية.[241]

ولكن التوتر في العلاقات المذهبية لا يتعلق بأعمال العنف فقط ولا بكون الجماعة العلوية يسارية النشاط والفعالية فحسب، وإنما أيضاً بالذهنية السياسية للنظام والدولة، إذ يعتبر العلويون أن الجمهورية ورثت بعضاً من عقَد الدولة العثمانية، وبخاصة تجاه الجماعات الدينية المسلمة غير السنية.[242]

وثمة آراء متشددة بشأن الجماعة العلوية لدى الأحزاب الدينية مثل حزب الرفاه والمؤسسات الدينية الأخرى كرئاسة الشؤون الدينية (وهي بمثابة وزارة للأوقاف الإسلامية) ومجلس الإفتاء، وهذا أمر يمكن تفهمه باعتباره امتداداً لصراعات تاريخية ودينية. وأما موقف مؤسسات الدولة الأخرى فثمة "تجاهل" قصدي للمطالب في التمثيل في رئاسة الشؤون الدينية أو بتشكيل هيئة تمثيلية لهم تضمن حقوقهم الثقافية والدينية. وتتخذ المسألة أبعاداً سياسية واجتماعية متزايدة ليس فقط بسبب التشكل اليساري-اليميني أو العلماني ـ الإسلامي للصراع العلوي ـ السني، وإنما أيضاً لأسباب أخرى مثل التغيرات الديمغرافية والاحتكاك الاجتماعي والمنافسات المحلية. يقول الباحث الإسلامي التركي علي بولاتش: «إن الإثنيات والمذاهب المختلفة التي كانت تعيش سابقاً في الأرياف، فيما يشبه الغتوات، بدأت نتيجة الهجرة تعيش في المدينة والأحياء الجديدة، بصورة مختلطة... وبدأت في المدن حياة ذات ثقافات متعددة. وتداخل العربي والكردي والعلوي والسني وظهرت مشكلة العيش معاً».[243]

غير أن التغيرات الديمغرافية أتت سريعة بفعل عوامل عديدة أبرزها سياسة الحكومة بشأن تهجير الأكراد والجماعات النشطة من الأرياف إلى المراكز المدينية، بحيث يسهل مراقبتها وضبط حركيتها السياسية والمطلبية. إلا أن ضعف السياسة الحكومية واهتزاز مفهوم الدولة والسياسة العامة والتنافس داخل الطبقة السياسية الحزبية وتنامي الولاء الديني السياسي أظهر مشكلات جديدة أمام التجمعات المدينية المتضخمة وأمام التعايش المتعدد والمشترك والسلم الاجتماعي.

لقد أصبحت المدن والمناطق الحضرية تعددية أكثر فأكثر، واعتبر المدينيون الأتراك السنة أن الريفيين الأكراد والعرب (وغيرهم) من العلويين والسنة (وغيرهم) يزاحمونهم على السلطة والنفوذ والموارد، كما أنهم يطرحون أنماط عيش لم تتخذ شكل صراع تركي– كردي أو سني –علوي دوماً، وإنما كانت تتخذ شكل صراع اجتماعي وثقافي وطبقي بسبب الفروق في الأصول الاجتماعية ومستوى المعيشة بين المراكز الغنية والمنفتحة على الحداثة والرفاهية، وبين الأطراف الفقيرة والمنغلقة والمتدنية مستوى المعيشة والمتخوفة من الحداثة.

وقد حرك ذلك مخاوف المكانة لدى المركز التركي (والديني) الذي رأى أنه، وباعتباره المركز، فإن على الآخر الطرفي والهامشي، حتى لو كان كبيراً وكثيراً، أن يتكيف معه لا أن يقترب منه أو يساويه، وهكذا زادت التوترات الاجتماعية ذات الإطار الاجتماعي والعرقي والمذهبي في السنوات الأخيرة، وخاصة في مدينة إسطنبول،[244] حيث تتنافس المرجعيات المذهبية (السنية والعلوية) على فرز واستقطاب الناس في أطر اجتماعية وسياسية انتخابية، الأمر الذي أثار موجات عنف في منتصف تسعينيات القرن العشرين، وبخاصة في آذار/ مارس 1995، وينطوي ذلك على تحول جوهري في السلوك السياسي إلى السلوك المدني والحقوقي.[245]

وينبغي أن ينعكس ذلك على طبيعة المنافسات السياسية الدينية أو ما يسمَّى الصراع المذهبي، وهو على ما يبدو حالة طبيعية أو تاريخية بين جماعتين ثمة فروق عديدة بينهما، وأما التركيز على الصراع المذهبي فهو من باب التضخيم القصدي سواء الإعلامي أو السياسي تقوم به شريحة واسعة (من الطرفين) لا يفيدها السلم الأهلي والتعايش الديني.

وهكذا فإن جدلية التوحد – الانقسام المذهبي مفتوحة على احتمالات متعددة بين تطورين حديين: إما الاستجابة الإيجابية للمشكلة وبناء إجراءات ثقة وتواصل فعال وتحقيق للمطالب الثقافية والدينية، وإما فتح الباب أمام توتر مذهبي وصراع داخلي آخر.

جدلية الأسلمة – العلمنة

الظاهرتان الإسلاموية والعلمانوية

يمثل الإسلام بعداً تكوينياً وجوهرياً في الحياة التركيـة، وأمـا العلمانيـة فتمثـل، عـلى الرغم من أهميتها وتأثيرها، لحظة جديدة أومستحدثة، ولكن مـع ذلـك فـإن الكـلام عـن الإسلام أو الظاهرة الإسلامية ليس أوضح من الكلام عن العلمانية أو الظـاهرة العلمانيـة. ويـشمل الاثنـان تيـارات وقـوى تـدخل في تفـاعلات ومماحكـات حـول شرعيـة ودور وضرورة كل منهما، وقد ناقشنا سابقاً الصراع أو الجدال بين المعطى الحداثي الكمالي كتعبير عن العلمانية وبين المعطى الديني كتعبير عن الأسلمة، وقد كانت العلمنة أقوى بدليل أنهـا انتصرت و"حققت" دولتها وسياستها وحزبها (أو أحزابها) مقابل انكسار الأسـلمة التـي انسحبت قسرياً من المجال العام وكادت تصبح "شأناً شخصياً".

كان ذلك خلال العقود الأولى فقط من تاريخ الدولة الحديثة، ولكن المعادلة تبـدلت تدريجياً بعد ذلك، ولم يكن مفاجئاً، عودة الإسلام السياسي حالما انتقلت تركيا إلى الليبرالية السياسية عام 1946 «حيث أصبح الإسلام المـسألة الأكثـر مركزيـة وجدليـة في الـسياسة التركية».[246] وهكذا أصبحت "النظرة الإسلامية" تدريجياً، لكن بحـذر وثبـات، متـضمنة في أيديولوجيا التيار الرئيسي للأحزاب اليمينية، وبدءاً من الـستينيات انـشق الإسـلاميون عن أحزاب اليمين ليؤسسوا أحزابهم الخاصة بهم، وكان حزب النظام الوطني أولاً، ومـن ثم حزب الخلاص الـوطني، وتبعـه حزبـا الرفـاه والفـضيلة وصـولاً إلى حـزب العدالـة والتنمية.

ولكن هذه الأحزاب لم تحتكـر تمثيـل الإسـلام الـسياسي والاجتماعـي، إذ كـان ثمـة حضور فعال للطرق الدينية، وهي لا تنضوي تحت رعاية أي حزب سياسي بقدر ما تشكل عنصر دعم لحزب أو لآخر، وقد تحول ولاؤها أو دعمها لصالح حزب بعينه، وقد حـدث ذلك مراراً في التاريخ القريب لتركيا.[247] ويشكل بروز الحركات الإسلامية تعبيراً عن فشل العلمانية، غير أن واقع الحال لا يصل إلى انتصار كلي لطرف على آخر.

رؤيتان متنافستان

الرؤية الإسلاموية: تعتبر أن بناء المجتمع يجب أن يتم وفق معطى متعالٍ مرتبط بالماضي العثماني والإسلامي، وهذا يعني أن المجتمع يتكون وفق رؤية إسلامية وسياسات إسلامية، وأما الرؤية العلمانية: فتشترط القطيعة مع الموقف الديني وتفترض، متسرعة، أن النموذج الديني ليس ضرورياً من أجل التكوين الاجتماعي.[248] وعليه فإن بناء المجتمع يرتبط بمعطى وتجربة "حاضرة" هي نتاج العقل والتجربة الإنسانية ومرتبطة بإرادة الناس.

وينتج عن هاتين الرؤيتين المتنافرتين رؤيتان مناضلتان، الأولى إسلاموية وتعتبر أن الإسلام هو الأساس في بناء الاجتماع التركي، وعليه فإن للفقهاء ورجال الدين قوامة على المجتمع من خلال سلطة "الشريعة" على المعيش وعلى قيم وأفكار الناس. وهذه الرؤية تستبعد العلمانية ولا تعترف بأي فكر لا يستند إلى المعطى العقدي الديني وتعتبره مستورَداً ومتآمراً، وتريد هذه الرؤية السيطرة على المجال الاجتماعي والحياة الفردية. وأما الرؤية الثانية فهي العلمانية أو العلمانوية وهذه معادية لسياسة أو سلطة رجال الدين وتفصل بحدة بين الدين والسياسة، وهي بدورها تريد السيطرة على المجال الاجتماعي والحياة الفردية.

وهكذا تواجهت علمانية أو علمانوية أتاتورك مع إسلامية أو إسلاموية مجتمعية وحركية نشطة ومتعددة، وشكل كل طرف نقيضاً موضوعياً للآخر، وتصادمت الرؤى والسياسات بصورة مستمرة اتخذت شكل عنف مادي ومعنوي خلال عدة عقود.

وأخذت الدينامية أو الجدلية العلمانية ـ الإسلامية تتجلى بأشكال سياسية مركبة أو لنقل أكثر تعقيداً، وأمست العلمانية تختلط بعوامل دينية، وأصبح بالإمكان ملاحظة حضور الأفكار الدينية في السياسات العامة للدولة العلمانية، كما أخذت الأسلمة تختلط بعوامل علمانية، أي أن الدينامية أو الجدلية العامة أدت إلى تأثير وتأثير متبادل بين الرؤيتين. وهكذا لم يعد بالإمكان التحدث عن تيار علماني أو إسلامي متبلور ويتجه

بوضوح تام نحو هدف علماني أو ديني محدد بعناية وتصميم، وحتى أحزاب اليسار لطَّفت من خطابها السياسي تجاه الدين، وأعادت الاعتبار له كمكون مهم في البنية المجتمعية والثقافية في تركيا. ولكن مسألة العلمنة - الأسلمة مسألة بالغة التعقيد أكثر مما يوحي به الكلام المتزايد عن العلاقة بين الدين والسياسة، وهي مسألة لصيقة جداً بأهداف البناء الدولتي والجمهوري، وأحد هذه الأهداف هو «الحاجة لإيجاد مبدأ الانسجام الاجتماعي التركي وابتكار وسيلة لزيادة الوعي الاجتماعي بين الأتراك. وبما أن الإسلام قد عجز عن إشباع هذين المطلبين فقد تم نبذه، وبما أن الإسلام لم يعد يخدم هذه الأغراض فقد أصبح بالفعل مسألة ضمير شخصي للأتراك».[249]

تطور الإسلام السياسي وجدلية الأسلمة-العلمنة

يعبر هذا الكلام عن لحظة انتصار العلمانية، وأما اليوم فلا يمكن اعتبار الإسلام "مسألة ضمير شخصي" بقدر ما يعتبر عامل تأسيس فعلي للسياسة العامة. ولكن الحضور المتزايد للإسلام لا يعني أنه تصالح مع النقطة الجوهرية المؤسسة للمجتمع في تركيا الراهنة وهي العلمانية. وهكذا فإن انخراط الإسلام السياسي في السياسة العامة وفق "معايير" النظام العلماني لا يعني أنه يوافق كلياً وتفصيلياً على أسس النظام، وعليه فإن الجدل بين الإسلام والعلمنة انتقل إلى النظام السياسي العلماني نفسه الذي يُظن أن الإسلاميين يريدون تغييره تدريجياً ومن داخله ووفق أطره السياسية والمؤسسية.

لقد تجلت جدلية الأسلمة - العلمنة أول الأمر في جدلية يسار - يمين، وكان اليسار ممثلاً للعلمنة واليمين "ممثلاً" للأسلمة، ثم أصبحت جدلية طرفها الأول اليسار المتعدد الأطياف والأشكال ولكن المتشدد تجاه الدين، وطرفها الآخر هو اليمين وهو كذلك متعدد الأطياف والأشكال ولكنه يجمع، بصورة إجمالية، بين يمين علماني ويمين ديني. وتتحدث إحدى الدراسات عن أن عملية التحديث والعلمنة أنتجت ثلاثة تيارات رئيسية بشأن الموقف من الحداثة والتغريب: الأول يقبلها كلياً، والثاني يرفضها رفضاً قطعياً، والثالث يقبلها بصورة جزئية. وبرزت بموازاة ذلك ثلاثة تيارات رئيسية بين المسلمين في تركيا:[250]

1. المسلمون العاديون الذين لا يعدون الدين قوة حاسمة في حياتهم، ويتبنون القيم الغربية كالحداثة والديمقراطية وهؤلاء يشكلون التيار الرئيسي في المجتمع.

2. المسلمون المؤمنون الذين يجدون أنفسهم قبل أي شيء في الدين ويرفضون بالقطع التحديث والغربنة.

3. المسلمون الإسلاميون الذين يعدون الإسلام نظاماً قيمياً وإيمانياً يقبل الانخراط في الحداثة الأوربية.

وتركز الدراسات التركية على التيار الثالث الذي يخص الإسلاميين (أو الإسلامويين)، هؤلاء يتشكلون في منظمات ثقافية دعوية وطرق دينية ومنظمات اجتماعية وجمعيات اقتصادية، وأيضاً، وهذا هو الفعل المؤثر، في منظمات وأحزاب سياسية.

وقد تبنت الأسلمة استراتيجيات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية لمواجهة العلمنة، وكان من بين تلك الاستراتيجيات انخراط بعض المنظمات في السياسة ومحاولة تحقيق الأسلمة بوسائل سياسية، وهذه هي المنظمات المعتدلة. ولكن ثمة منظمات وأحزاباً متشددة حاولت تحقيق أهدافها بوسائل عنفية.

وعلى الرغم من استعداد الإسلامويين الراديكاليين لاستخدام العنف فهم لم ينخرطوا فيه بقوة، ولذلك أسباب كثيرة تتطلب تفحصاً وتحليلاً خاصاً،[251] ولكن الملاحظة الأهم أن الإسلام الراديكالي في تركيا لم ينخرط في مواجهات تذكر مع المؤسسات العسكرية والأمنية أو مع الدولة، وإنما ركّز عنفه على اليسار الراديكالي والمعتدل، ثم أخذ يركز خلال العقود الثلاثة الأخيرة على المسألة الدينية المذهبية. ويُعزى تطور الإسلام السياسي وحركة الأسلمة عموماً في تركيا لأسباب عديدة يمكن تركيز أهمها في النقاط التالية:

1. تحول العلمانية إلى أيديولوجيا رسمية "محروسة بالرجال" وفوق النقد والتغيير، وانحيازها للسلطة والدولة وليس المجتمع.

2. إن تحول العلمانية إلى عقيدة وظيفية دفعها إلى حالة من التناقض بين يمين- يسار، وهو ما أنهكها وأوقعها في تناقضات كثيرة.

3. وكونها كذلك فقد لجأ "يمينها" إلى محاربة "يسارها" بالاستعانة بمقولات وسياسات تشجع الأسلمة وتوظفها سياسياً، الأمر الذي أعاد الإسلام إلى الخطاب السياسي وعزز نشاطه في الحياة السياسية.

4. تغلغل وثبات القيم الدينية في البنى المجتمعية، وعودتها السريعة للنشاط والفعالية.

5. فشل السياسات العامة، وتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وعجز الدولة والسلطات عن إقناع الناس بجدوى العلمانية كأيديولوجيا ونظام قيم نهائي.

6. تأثر المجتمع بموجة الأسلمة الإقليمية وموجة الأدينة على الصعيد العالمي و"عودة المقدس" التي أعقبت انهيار الدول الاشتراكية.

7. ضعف وانكسار اليسار متأثراً بانكساره عالمياً، وأيضاً بفعل السياسات العامة المعادية له بشدة والتي دعمت الأسلمة لهذا الغرض، فضلاً عن الدعم الخارجي الإقليمي والدولي إلى "ضبط" تطوره في تركيا.

8. تبني الإسلاميين لاستراتيجيات ثقافية واجتماعية واقتصادية وإقامة شبكة من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية والرعائية والدعوية، الأمر الذي زاد من قابلية الأسلمة لدى شرائح اجتماعية كانت في السابق أقرب إلى اليسار.

وترتبط جدلية الأسلمة – العلمنة بالتحولات المجتمعية التي شهدت فعالية كبيرة نتيجة التحديث العلماني نفسه،[252] وقد أدى تضخم المدن و"ترييفها" المستمر إلى تغييرات في البنى المجتمعية واتجاهاتها وأنماط القيم الحاكمة للحراك الاجتماعي، وهكذا فقد تغير الحامل الاجتماعي للأسلمة وتركز في المدن وأصبح يضم شرائح كبيرة من المثقفين والأطباء والمهندسين، كما أنه اتجه بقوة للانتظام في مؤسسات إعلامية وتعليمية وتجارية وصناعية، الأمر الذي أعطاه حضوراً وفعالية كبيرة على الصعد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.[253] ويمكن العودة هنا إلى إشارة مهمة لمحمد أركون، يقول: «إن الأمر يتعلق في

الواقع بديالكتيك ذي محتوى أنثروبولوجي يربط بين القوى المركزية والأصقاع الهامشية».[254]

وهنا يمكن التساؤل: كيف حدث أن نهضت العلمنة كمشروع تحديثي أدخل العامة والأطراف والهوامش في السياسة والمشاركة والتعليم؟ وكيف كانت فورة الدين عن طريق هؤلاء الذين يُفترض أنهم استفادوا أكثر من العلمانية؟ كيف حدث أن اقتنع المزارعون والفلاحون والمهمشون في المدن (وضواحيها) وفي الريف والمدن الريفية بأن الأسلمة أفضل، على الرغم من أنهم خبروها تاريخياً وحتى وقت قريب؟

لعل من بين الأسباب، غير تلك التي ذكرناها في سياق الكلام عن عوامل بروز الأسلمة، صدمة الحداثة وقلق المعرفة ومخاوف الاتصال بالعالم، والذاكرة والتاريخ وموجة التدين وكاريكاتورية العلمنة وهزال الطبقة السياسية والدعم الخارجي وأموال النفط. إن ما حدث يصوَّر على أنه عودة التدين أو الدين إلى الهوامش والأطراف والأرياف في حين أن ما كان سابقاً في الهوامش والأطراف لم يكن الدين وإنما الأعراف، في الوقت الذي كانت فيه المدن والمجتمعات الكبيرة محكومة بنظام قيم ديني.

وهذه النقاط، على تعددها، لا تشمل كل الأسباب؛ فثمة عوامل أخرى تخص البنية المجتمعية ككل، وقد شكلت الأزمات السياسية كالفساد السياسي والبطالة والمسألة الكردية، فضلاً عن الأزمات الدولية وقضايا الإرهاب وقبرص والبوسنة وفلسطين والعراق وأفغانستان، عوامل محفزة للروح الدينية دفعت بمزيد من القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية إلى الأسلمة.

استمرار العلمانية وجدلية العلمنة - الأسلمة

دخل الإسلام السياسي رسمياً في الحكومة منذ عدة عقود، ولكنه أصبح شريكاً رئيسياً لها عام 1995 – 1996 ثم رأساً لها عام 1996 – 1997، ثم خسر بعد ذلك ليعود عام 2002 لينفرد في الحكم. غير أن هذا لا يعني أن الاتجاه لأسلمة الدولة والنظام

السياسي حقق انتصاراً حاسماً، حتى لو انطوى على طموح جدي بذلك، إذ إن القوى العلمانية المدنية والعسكرية والصيغ الدستورية والتشريعية تمنع حدوثه، بل إنها تراقب السلوك السياسي لحكومة حزب العدالة والتنمية، وهي على استعداد لخوض منافسات شديدة معها.

لماذا لم تتغلب الأسلمة على العلمنة بصورة نهائية؟

لعل ما يبرر الكلام عن جدلية العلمنة-الأسلمة هو أن المنافسات بين هذين "الحدين" لم تنته فصولاً ولم تتحقق الغلبة لأحدهما على الآخر، بل لعل التفاعلات بينهما والتأثير والتأثير المتبادل بينهما (وتأثرهما بالمحيطين الإقليمي والدولي) هو ما جعل الكلام عن علمانية متجانسة أو إسلامية متجانسة أمراً في غير محله. وهكذا فإن الجدل مستمر، وأما لماذا لم تنتصر الأسلمة على العلمنة على الرغم من القابلية المجتمعية (وأحياناً السياسية) فلذلك أسباب عديدة نركز أهمها في النقاط التالية:

1. لا تشكل العلمنة عقيدة رسمية فقط وإنما هي اختيار مجتمعي أيضاً، وهي جزء مكون للنظام السياسي والدولة.
2. لم تفشل العلمنة كلياً كما يصورها البعض، وقد حققت نجاحات جوهرية لعل أهمها هو تكيفها مع النزعة الدينية وقبولها بوجود واستمرار حزب إسلامي في العملية السياسية.
3. أجرى العلمانيون مراجعة مهمة (وإن لم تكن شاملة) لأفكارهم وهم اليوم مستعدون لقبول الدين جزءاً من منظومة القيم المجتمعية، ويقرُّون بدوره وأحياناً ضرورته للوجود الاجتماعي.
4. ثمة شرائح مجتمعية كبيرة لا تقبل تسييس الدين ولا ترضى بأسلمة السياسة، كما أن بعضها لا يروق له التدين السياسي لأسباب ثقافية واجتماعية وأيديولوجية وأحياناً مذهبية، وهؤلاء يمثلون "الحامل الاجتماعي" للعلمانية، وهم مستعدون لخوض منافسات شديدة دفاعاً عنها.

5. تضع المؤسسات العسكرية والدستورية حدوداً قصوى لتطور الأسلمة وهي تراقب تغلغلها في البنى الاجتماعية ومؤسسات الدولة، وهي مستعدة لمواجهة ذلك وقد تضع حداً لأي حكومة تتجاوز، من منظورها، "مبادئ أتاتورك"، كما فعل مجلس الأمن القومي في 28 شباط/ فبراير 1997 عندما تبنى توصيات دفعت الحكومة برئاسة نجم الدين أربكان للاستقالة.
6. تشكل السياسات الدولية حداً يصعُب تجاوزه، وخاصةً بعد 11 سبتمبر 2001 والحرب الأمريكية على الإرهاب، والوضع الملتبس لـ "الإسلام السياسي" الذي سبق للنظام العالمي أن "تخوف" من تطوره الراديكالي على خطى الثورة الإيرانية مثلاً ثم على خطا "حزب الله" اللبناني و"الجهاد الإسلامي" الفلسطيني وغيرها.
7. يعتبر صعود الإسلام السياسي عامل قلق لمختلف القوى المجتمعية والسياسية (ومنها القوى العلمانية) التي تتخوف من إمكانية قبضه على الدولة، وبالتالي تبني سياسات عدائية وتمييزية ضدها وضد الجماعات الثقافية الأخرى.

تشكل هذه النقاط عوامل كبح لتطور تأثير الأسلمة في تركيا، وقد يؤدي إلى استقطابات جديدة ربما تهدد التكوين الاجتماعي، الهش أصلاً، بمزيد من الاضطراب. وتدرك الأطراف المتنافسة حول علمنة ـ أسلمة المجتمع أن بؤرة الاهتمام الرئيسية هي الاستحواذ على ذروة التكوين الاجتماعي، وكلتاهما تركز على استراتيجية ما للحصول على الدولة التي لا يمكن لأي منها أن يحقق مشروعه من دون وضع اليد عليها. وكان هذا هو السبب في أن تنزلق أية منافسة، سريعاً، إلى صدام وعنف مباشر.

وأما اليوم فيبدو أن ثمة تغيرات طرأت على استراتيجيات الأطراف المتنافسة، وهذا ما يتضح أكثر لدى الإسلاميين، إذ اهتمت الأطراف بالأسلمة أو العلمنة المجتمعية؛ أي العمل على "القاع" الاجتماعي ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشبكات العمل الدعوي والخدمي. وهو ما يجعل جدليات الأسلمة-العلمنة أكثر هدوءاً ولكن أكثر رهاناً على العمل الطويل وعلى لعبة السياسة.

والآن، من الضروري أن نميز بصورة واضحة بين العلمنة والاستخدام السياسي لها الذي نسميه "علمانوية"، وبين الإسلام والاستخدام السياسي له أي "الإسلاموية"، ولكن من المهم التنبيه على أن الكلام عن الإسلام والعلمنة هو بمعظمه كلام عن ظاهرة سياسية أكثر منه كلاماً عن ظاهرة اجتماعية أو قيمية، وعلينا أن نمارس نقداً بناء لطريقة تناول الظاهرة (جدلية الأسلمة-العلمنة في تركيا) وللظاهرة نفسها.

وقد ذكرنا أنه ليس ثمة علمانية متجانسة ولا إسلامية متجانسة، وعليه فإن من المهم التنبه على أن الظاهرة ليست "ثنوية" وإنما تعددية، ومن المهم أيضاً التركيز على معنى "الجدلية"، وهو ما يسمح بملاحظة وتحليل مؤشرات وتطورات غير جدية أو غير استقطابية بالضرورة.

المؤسسة العسكرية وجدليات التكوين الاجتماعي

دور تاريخي

ورثت المؤسسة العسكرية تكويناً اجتماعياً مفككاً ومتقطعاً ينوء تحت أعباء كبيرة وتاريخ طويل من الاستلاب والاضطهاد والفقر تحت شرعية سلطانية مغلَّفة بالشريعة، تكويناً كانت له عظمة وقوة ولكنه كفَّ في مراحله الأخيرة عن أن يكون كذلك. وقد بدا أن التحالف بين السلطان والشريعة أكثر تخلخلاً واضطراباً، وإن كان يجمعهما تحالف موضوعي وحرص على البقاء وديمومة المصالح، ولكن لم يكن بالإمكان استمرار السياسة السلطانية من دون المؤسسة العسكرية وهي الذراع الأمنية التي لا بد منها.

لقد انهارت الدولة العثمانية في وقت تزايدت فيه مدارك المؤسسة العسكرية بضرورة القيام بتغيير كلي في البنى السياسية والثقافية والاجتماعية، وهكذا تواصل المؤسسة العسكرية دورها التاريخي في التغيير الكلي للتشكيل العثماني ـ التركي، وهذا الكلام ينسجم مع الأطر النظرية التي قدمنا بها لهذا الكتاب (انظر الفصل الأول) والتي تشير إلى أن المؤسسة العسكرية تؤطر المجتمع في بنى وتشكلات "جديدة" ما أمكن، وفي ضوء

ذلك فإن المؤسسة العسكرية في تركيا أجرت مراجعة متشددة للتاريخ وقدمت رؤية "حدية" فيها الكثير من التطرف ونفذتها بصورة "دموية" أحياناً، وقد اعتبرت أن الميراث العثماني "مرض" كان عليها التخلص منه بـ "عمل جراحي" وتحفيز أمني متواصل.

وإذا كان العلاج رؤيوياً وثقافياً على النمط الغربي فقد نفِّذ بإرادة العسكر، وكان على الجيش أن يعاقب بشدة المعترضين على قوانين التحديث، والتي شملت كل جوانب الحياة، من السياسة العليا والدستور إلى اللباس، ومنها مثلاً ما يتعلق بغطاء الرأس للمرأة (الحجاب) والرجل (الطربوش)، وهكذا كانت علمنة المجال الاجتماعي هي المشروع الثقافي ـ الاجتماعي للمؤسسة العسكرية الأتاتوركية وحلفائها المدنيين. وكان على الدولة والنظام السياسي والمؤسسات الأمنية أن تحافظ من دون تردد على المبادئ والقيم الاجتماعية لأتاتورك والتي تؤكدها جميع الدساتير التي أقرَّت في تركيا.

"هندسة" التكوين الاجتماعي

يمكن تركيز الكلام عن دور المؤسسة العسكرية في جدليات التكوين الاجتماعي في النقاط التالية:

1. دور مؤسس: أي تشكيل مجتمع مؤسس على مقولة "التتريك" وهي مقولة إنشائية ذات طابع توحيدي، وهي أيضاً تجلٍ لـ "هندسة مجتمعية" وفق مقاييس مفترضة ومحددة ومستوردة من الخارج، وقد لا تنسجم مع التكوينات الاجتماعية والثقافية والتاريخية المتعددة والمختلفة في تركيا.
2. دور الحامي أو الحارس: لم تكتف المؤسسة العسكرية بالعمل على "تصنيع" و"إنشاء" مجتمع، بل إنها أعطت لنفسها الحق، دستورياً وعملياً، بالحفاظ على مبادئ الكمالية ضد التهديدات الداخلية (الأسلمة، اليسار، أو النزعة القومية الكردية مثلاً) أو الخارجية. وقد طورت استراتيجية مزدوجة لهذا الغرض، استراتيجية داخلية تعتمد على القواعد التشريعية والدستورية أو المشروعات الإدماجية كالتعليم والإعلام والبنى التحتية والمشروعات الأمنية والنظام التسلطي والأيديولوجيا

القومية المتشددة والعلمانوية المناضلة، واستراتيجية خارجية تعتمد على التحالف السياسي والثقافي والأمني مع الغرب.

3. القابلية الاجتماعية: تتمتع المؤسسة العسكرية باحترام كبير ومكانة مميزة في الذهنية التركية، ويدرك الناس على اختلاف توجهاتهم أن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة "الأكثر" التزاماً بمصالح المجتمع والدولة وأنها "الأقل" فساداً، فضلاً عن اعتبارها رمزاً للوطن وحارساً له. وثمة مفارقات بشأن الموقف من الجيش، ذلك أن الانتقادات الحادة لا تتطور لدى الكثيرين إلى موقف معارض أو رافض لدوره، ولذا يمكن القول إن سياسات المؤسسة العسكرية، على الرغم من التحفظات الكثيرة عليها، سواء الخاصة بالأكراد أو الراديكاليين اليساريين أو الإسلاميين أو المنظمات الحقوقية، فإنها تلقى قابلية اجتماعية بصورة عامة وخاصة فيما يتعلق بمراقبة سلوك الطبقة السياسية والسعي للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ووحدة البلاد.

4. تعتبر المؤسسة العسكرية عنصر توازن في السياسة العامة والجدليات الحاكمة للتكوين الاجتماعي، وترتبط بها خطوط التنافس السياسي والاجتماعي والثقافي، وقد طرحت مشروعها التوحيدي الذي أصبح أساساً للسياسة العامة للدولة ومعياراً لسلوك النظام السياسي والحكومات والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية.

وقد أدركت المؤسسة العسكرية أنه لا يمكن للإرادة الفردية أو لأي مؤسسة بمفردها مهما كانت قوية أن تصنع "مجتمع - أمة"، ولذا فقد اعتمدت استراتيجيتها الاجتماعية على تحطيم البنى المجتمعية القديمة، وتأسيس بنى حداثية تعتمد على الاتصال الاجتماعي والإعلامي والبنى التحتية والخدمات العامة وسياسات التتريك الثقافي، وتكوين رموز اجتماعية أو أيديولوجية مختلفة. وهكذا فإن الجدليات الاجتماعية سواء التوحيد-الانقسام أو سياسات الهوية أو الأسلمة أو العلمنة لا تتجاوز السقف الذي تحدده المؤسسة العسكرية من خلال البنية الدستورية والسياسات الأمنية، إلا في حالات محددة تتعرض للقمع والاستئصال مثل قمع الحركة القومية الكردية والمنظمات الراديكالية اليسارية والإسلامية. ولكن حتى على هذا الصعيد فإن المؤسسة العسكرية والنظام السياسي يتيحان

سماحيات متعددة بشأن النشاط السياسي والثقافي للأكراد والإسلاميين، ولكن بوضعها تحت المراقبة الدائمة. وهذا يعني أن المؤسسة العسكرية لا تمنع كلياً الأصوات المعارضة لسياساتها الداخلية بل تفسح المجال أمام منظمات سياسية ومطالبات معتدلة وغير عنفية.

ركز الكتاب في هذا الفصل على جدليات التكوين، وقد اهتم ببيان أن التكوين الاجتماعي في تركيا هو تكوين "بطريركي" يعاني من صدمة الحداثة، مثلما يعاني من استطالات التراث والذاكرة التاريخية التي ماتزال نشطة. كما أن المشروع التركي فشل بدرجة أو بأخرى في بناء تكوين اجتماعي مستقر متَّفق على شرعيته وعلى آفاق تطوره، ولكنه ما يزال في سعي متواصل، ولكن غير مضمون النتائج، لبناء هوية كلية مجتمعية قادرة على خلق الاندماج والتكامل والتوحيد بين مختلف التكوينات المجتمعية.

وفي تركيا تفاوت في كل شيء وتنازع على كل شيء: التاريخ، الجغرافيا، اللغة، الدين، السياسة، التنمية، الوحدة، الانفصال، العلاقات المدنية ـ العسكرية، الهوية، العلاقة مع الشرق، العلاقة مع الغرب. وهذا يدل على حالة تناقض أو جدل شديد الوطأة ويحيل إلى دينامية اجتماعية متحركة وفعالة قد تساعد في بناء مجتمع منتج ومتطور؛ أو يحيل إلى دينامية اجتماعية انقسامية تصارعية قد تؤدي إلى صراعات ومنافسات عنفية تنهك المجتمع والدولة، وقد تؤدي إلى حروب أهلية وبالتالي إلى الانهيار والتفتت الاجتماعي والسياسي، وقد يؤدي ذلك إلى أن تكف التكوينات المجتمعية عن أن تكون مجتمعاً، وأن تكف تركيا نفسها عن أن تكون دولة.

الفصل الخامس

المؤسسة العسكرية وتكوين الدولة

يعتبر تشكيل الدولة الجمهورية واحداً من أشكال الفعالية السياسية للعسكر، وعلى الرغم من أن الدولة اتخذت بعد ذلك شكل أو مظهر الديمومة، فإن ذلك لا يخفي حقيقة أو واقع أن الدولة هي في أكثر الأحيان متغير تابع لمتغير مستقل هو دور المؤسسة العسكرية. ومادامت سياسات الدولة تحت سقف المؤسسة العسكرية وموجهة ببوصلتها فإن الأمر يحيل إلى تبعية الدولة وتخلفها، بصرف النظر عن مستوى العمليات الانتخابية وتداول السلطة والتمدن والتعليم الذي وصلت إليه.

سوسيولوجيا الدولة والمؤسسة العسكرية وقابليات التدخل

يتمركز تطور الفكر والممارسة السياسية في تركيا حول الدولة، على الرغم من أن جوهر العملية هو الأمة، بالمعنى الديني والقومي، انسجاماً مع البيئة الثقافية والتاريخية للأتراك في المنطقة الإسلامية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى-جنوب القفقاس والبلقان، ولذا يبدو من المنطقي التساؤل عن مصادر الدولة، عثمانياً وجمهورياً، والخصائص العامة لتشكلها وتطورها، ويندرج ذلك في سياق الحاجة لتحليل سوسيولوجيا الدولة التي تتميز بزمانية خاصة في فترتين عثمانية سابقة وجمهورية لاحقة، وبمكانية خاصة أيضاً تتمثل في السياق الجيوستراتيجي لتركيا الراهنة في البيئة الإقليمية الحرجة والقلقة، وفي التماس المباشر مع النظام العالمي.

كما أنها تتميز ببنية اجتماعية تشهد جدليات نشطة وديناميات متحركة تدفع أحياناً باتجاه تبني سياسات منفعلة ومتوترة قد تؤثر على بنية وهوية وشكل السياسات التي تتبناها الدولة، فضلاً عن تأثيرها على مفهوم الدولة نفسه.

الخصائص العامة للدولة في تركيا

1. دولة "مستورَدة" و"مختَرَقة"

انبنت الدولة في تركيا وفق آلية المحاكاة والتبني القسري الاضطراري لنماذج أوربية أساساً، ولكنها طعَّمتها، ربما بشكل غير قصدي، بعناصر ورؤى وذهنيات شرقية وعثمانية. وقد كان الأتراك مأخوذين بالمآثر العسكرية والاقتصادية الأوربية، ثم ما لبثوا أن أعلنوا أن النموذج الأوربي للدولة هو "المثال" الذي يتوقون لتطبيقه أو تحقيقه. ويبدو أن مسار الأتراك هذا فرضه الإحساس بالفارق بينهم وبين الغرب، فضلاً عن الشعور بأن لا سبيل لمواجهة التحديات الكبرى، وبخاصة تلك الآتية من الغرب، إلا بتبني سياسات الغرب نفسه ومنها مثلاً السياسات المتعلقة بالدولة.

وقد مارس الغرب حضوره في تركيا بأشكال متعددة منها مثلاً: "السحر" و"التفوق" و"الإنجاز"، الأمر الذي فرضه كخيار لا بديل عنه، والشكل الآخر هو "مركب النقص" لدى الأتراك الذين سلموا بأن ثمة طريقاً واحداً للتحديث وهو "الطريق الأوربي"، وعليهم اللحاق به.

2. دولة شمولية

تطورت الدولة في تركيا ككيان كلي مستقل أو منفصل عن المجتمع ومتعالٍ عليه. وكتعبير عن السلطة الأكثر "حداثة" و"عقلانية"، وانطلاقاً من دورها التحديثي فقد وجدت نفسها مضطرة لأن تتوسع في أنحاء البناء الاجتماعي، وأن تبني مؤسسات ضخمة تراقب المجتمع وتفحص تحركاته، بل وتقوم بـ"هندسته". وقد تميزت الدولة وخاصة في الفترة الكمالية بسيطرة شبه كلية على الفضاء السياسي من خلال دعامات أساسية هي:

- العلمانية: وهي العقيدة السياسية للنظام السياسي والدولة.
- المؤسسة العسكرية: وهي الضامن للنظام العلماني.
- جدلية العلاقات المدنية ـ العسكرية وقوامة العسكر في السياسة العامة.

تمثل النقطة الثالثة عنصر مقارنة وتشبيه بين استمرار قوامة العسكر في السياسة، على الرغم من النظم الانتخابية وتغير النخب الحاكمة، وبين نظم الحكم الوراثية. وتحيل الدولة الكلانية أو الشمولية إلى اختلالات لصالح المؤسسة العسكرية مقابل الدولة، ولصالح الدولة مقابل القوى الاجتماعية. وهذا يعتبر الدور البارز والحاسم الذي لعبه العنف "الشرعي" في الدولة بوصفها المحتكر لهذه الأدوات في أي تغيير سياسي.

3. دولة "فاشلة"

الدولة الفاشلة هي دولة تتسم بالصراعات العميقة وتواجه السلطات فيها حالة أو أكثر من حالات العصيان والقلاقل المدنية، ودرجات مختلفة من الاستياء المجتمعي، وقدراً مفرطاً من السخط الموجه للدولة أو لإحدى الجماعات الموجودة فيها.[255] لقد نجحت الدولة في تركيا في عدد من القضايا التي اعتبرتها جوهرية، وخاصة تأكيد استمرارها والحفاظ على وحدتها الترابية وعلى طبيعتها كدولة علمانية حديثة، ولكنها فشلت في تحقيق مستوى راسخ من الاستمرار المطمئن والبناء الاجتماعي والاستقرار السياسي، وثمة شكوك متزايدة في قدرتها على تأكيد علمانية مقبولة مجتمعياً ومواصلة التحديث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وإذا كانت الفقرة السابقة وصفت الدولة بأنها شمولية أو كلانية متعالية عن المجتمع، فهي أقرب إلى "تنين هوبز"، إلا أن ذلك التنين هنا، وبمعيار الفشل، "تنين أعرج" على ما يصف الباحث ت. كالاجي T. Callaghy.[256] وهذا يؤكد وجود اختلال من نوع آخر وهو الاختلال الكبير في التوازن بين رغبة الدولة في تطبيق برنامج تحديث كلي في المجتمع وبين حقيقة ضعف إنجازها على هذا الصعيد. وينسحب فشل الدولة–التنين على جوانب أخرى مثل توزيع السلطة والثروة والتحديث الاجتماعي والتنمية المتوازنة والشاملة للمناطق والتكوينات المجتمعية، وتحقيق المواطنة والمشاركة السياسية والشرعية.

4. ويمكن الإشارة إلى عدد من المسائل الأخرى التي تمثل جزءاً من مفردات الطبيعة العامة للدولة في تركيا كـ "دولة متضخمة" و"بيروقراطية سلطوية"، والأصول التاريخية للدولة، وكـ "دولة طرفية تابعة" و"متسلطة".[257]

الخصائص العامة للمؤسسة العسكرية

ما هي الخصائص العامة للمؤسسة العسكرية والبيئة الداخلية (والخارجية) التي تسمح أو تسهل انخراطها في السياسة؟ ثمة مداخل نظرية عديدة (عرضنا لبعضها في الفصل الأول) تؤطر تحليل علاقة وتدخل الجيش في السياسة، و لكننا نقتصر هنا في معرض الكلام عن المؤسسة العسكرية في تركيا على عدد محدد من النقاط/ الخصائص (انظر الشكل 1):

1. القابلية الاجتماعية والثقافية

قبل أي شيء، ثمة استمرارية تاريخية لتدخل الجيش في السياسة فالجيش في تركيا (كما في بلدان الشرق الأوسط الأخرى) يواصل تدخله في السياسة كاستمرار لتقليد عثماني.[258] كما أن انخراط تركيا العثمانية في مفاعيل السياسة الدولية والحروب والتحالفات الكثيرة نشَّط المؤسسة العسكرية فيها وأعطاها وزناً أكبر في صنع السياسة الداخلية، وليس فقط سياسة الحرب والسلام مع الخارج. هذا فيما يخص الاستمرارية التاريخية، ولكن تدخل الجيش في السياسة لا ينبع فقط من خلفيته التاريخية وعقيدته السياسية أو رغبته فقط،[259] وإنما أيضاً من تحفيز اجتماعي مستمر له لأن الناس يعتبرونه "خشبة الخلاص". كل ذلك يجعل المؤسسة العسكرية تستجيب لمطالب الناس وللحوافز العديدة الأخرى التي ذكرناها، فتتدخل في السياسة وقد تتولى الحكم مباشرة، إن رأت ضرورة لذلك.[260]

2. قابلية المؤسسة العسكرية للتدخل في السياسة

لدى المؤسسة العسكرية قابلية ورغبة متواصلة بالتدخل في السياسة العامة "غير العسكرية"، ولا تعود هذه القابلية لعوامل اجتماعية وثقافية فقط، وإنما أيضاً لعوامل واستعدادات ذاتية تخص المؤسسة العسكرية نفسها، وأهمها:

- المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الأكثر تنظيماً وديناميـة وهـي القـادرة عـلى احتكـار وسائل العنف "الشرعي"، وبالتالي الحفاظ على الأمن والسلام الداخلي والحمايـة مـن التهديد الخارجي، وهذا دور طبيعي.
- ولكن بإضافة العقيدة السياسية للجيش والتي تخولـه حراسـة الدولـة والحفـاظ عـلى نظامها السياسي العام ومبادئ الكمالية ومراقبة الـسياسة العامـة، فـإن دوره يتـضخم ليصبح "الوصي" على السياسة.[261]
- وإذا ما ترافق ذلك مع نظرة ارتياب وعدم ثقة بالسياسيين من قبل المدنيين والعـسكر، فإن ذلك يؤكد دور الجيش أو قوامته (كقوة نهائية وموثوقة) على السياسة العامة.
- ويجد الجيش نفسه مستعداً أو مضطراً، بحسب قراءتـه، للتـدخل في الـسياسة العامـة نظراً لضعف مستوى المؤسسات وعدم رسوخها وميـل الـسياسيين لتبنـي سياسـات نخبوية (وحتى شعبوية) تؤدي إلى خلل في السياسة العامة وإلى اضطراب سياسي.[262] وهكذا فقد قررت المؤسسة العسكرية (عدة مرات) تولي الحكـم مبـاشرةً مـن خـلال قيامها بانقلابات عسكرية (أعوام 1960، 1971، 1980).

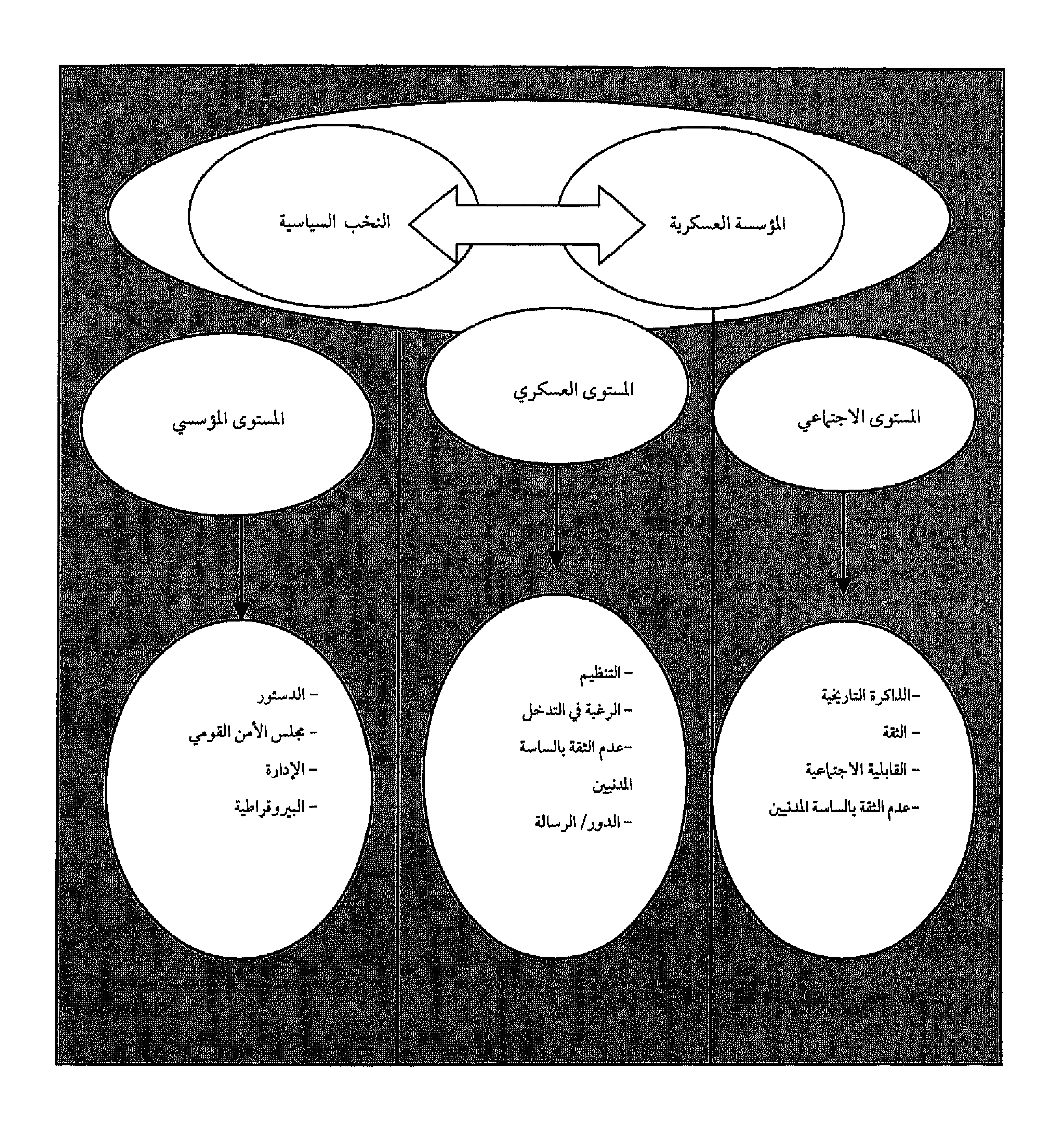
3. "فشل" المؤسسة العسكرية في "إدارة" السياسة العامة

ولكن الجيش قوَّام على السياسة وهو "حارس" الدولة، ونحـن نفـترض أن الدولـة نفسها هي جزء من المشروع الكمالي الذي بدأه الجيش وحلفاؤه المدنيون في بـدايات القـرن العشرين. ومثلما اعتبرنا في فقرة سابقة أن الدولة التي أنتجها الجـيش هـي "تنـين أعـرج" لأنها "فاشلة"، فإن بالإمكان سحب ذلك على المؤسسة العسكرية نفسها؛ إذ "فـشلت" في بناء دولتها المستقرة والشرعية والآمنة تجاه مجتمعها، ولذا لم يـستطع الجـيش تـرك الـسلطة للمدنيين والانسحاب (النهائي) إلى الثكنات، و اضطر إلى المحافظة عـلى حـضور دائـم في السياسة من خلال بناء دستوري ودينامية سياسية حليفة يمكـن اعتبارهـا بمثابـة "جهـاز سياسي" للجيش. لقد طرحت المؤسسة العسكرية مشروعاً كلياً حول بناء الدولـة والأمـة

والمجتمع العلماني الحديث في تركيا، ولكن هذا المشروع "فشل"، على الرغم من نجاحاته العديدة، في أن يحقق إنجازاً قادراً على الاستمرار عند انسحاب الجيش من السياسة.

الشكل (1)

مستويات قابلية المؤسسة العسكرية للتدخل في السياسة العامة



الطبيعة العامة لتدخل المؤسسة العسكرية في السياسة

يتخذ تدخل الجيش في السياسة أشكالاً متعددة أبرزها، كونه إحدى مؤسسات السياسة العامة (مدخلاتها ومحدداتها)، وهذا أمر واضح بالنسبة لأي دولة من الدول، وكونه إحدى مؤسساتها التنفيذية (مخرجاتها وآثارها) سواء في الحرب والنزاعات العسكرية أو في الأمن الداخلي. ولكن التدخل الأبرز والأكثر تكثيفاً وتعبيراً هو الاستيلاء المباشر على الحكم من خلال انقلاب عسكري والاستمرار في السلطة بدلاً من إعادة تسليمها للمدنيين. والواقع أن العلاقة بين العسكر والمدنيين تراوحت بين الاستيلاء المباشر على السلطة وبين الصيغة التي سبق ذكرها وهي "التدخل التفاعلي"؛ أي توسيع شبكة تفاعلات وتدخلات الجيش في السياسة بمساعدة "جهاز سياسي" ومؤسسات إعلامية وأمنيةوغيرها[263] (انظر الجدول 7).

الجدول (7)

أنماط الانقلابات والتدخلات العسكرية في تركيا (1960، 1971، 1980، 1997)

السنة	نمط التدخل العسكري	الأدوات، نمط نظام الحكم
1960	تدخل عسكري مباشر	القوات المسلحة، حكم عسكري مباشر، مؤقت
1971	تدخل عسكري بمذكرة موجهة للسياسيين	انقلاب "الفيتو" أو انقلاب أبيض، حكم عسكري مباشر، مؤقت
1980	انقلاب عسكري مباشر	القوات المسلحة، حكم عسكري مباشر، طويل نسبياً
1997	تدخل تفاعلي أو نصف انقلاب	تغيير بوسائل مدنية، حكم مدني تحالفي بين أحزاب علمانية

ملاحظة: انقلاب "الفيتو" هو انقلاب بوسائل "غير عسكرية" أي باستخدام الضغوط السياسية المباشرة (توجيه مذكرات تحذيرية مثلاً).

ولكن المؤسسة العسكرية لا تطمح إلى الوصول إلى الحكم المباشر أو "صنع" ديكتاتورية عسكرية، فقد جرت العادة أن يعيد العسكر الحكم إلى المدنيين،[264] بعد أن يعيد

ترتيب النظام السياسي والدستوري، وكان الاستثناء الوحيد البارز هو استمرار قائد الانقلاب العسكري (12 أيلول/ سبتمبر 1980) الجنرال كنعان إيفرين في منصب رئاسة الجمهورية بعد أن صاغ دستوراً يناسب إرادة القوى الانقلابية في الداخل والخارج، و"يمكِّن" منصب الرئاسة أكثر من الدساتير السابقة.

المؤسسة العسكرية وتشكيل الدولة

التكوين - التشكل الجمهوري

شكل انهيار الدولة العثمانية نهاية عظمى لمسار طويل اتخذته، موضوعياً، خلال أكثر من قرنين، وقد ترافق الانهيار (وبروز الدولة الجمهورية) بغموض يشبه الغموض الذي رافق نشوءها الأول، ويعني الغموض هنا إعطاء بعد أسطوري ورسالي لنشوء الجمهورية، ولكن هذه المرة رسالي علماني وليس رسالياً دينياً كما كانت تقول الكتابات التبجيلية للتاريخ العثماني. وقد أعطى ذلك حركة التحرر الوطني في تركيا قدرة غير اعتيادية على إثارة مخيلة الكتاب والأكاديميين والسياسيين في تركيا والعالم بشأن الحركية السياسية للأتراك-الأناضول و"انبعاثها من الرماد" بعد الانهيار العثماني.

1. العوامل التكوينية للدولة

نشأت الدولة التركية في سياق عالمي يؤكد على فكرة الدولة كإطار للفعل السياسي، وهكذا فقد برزت دول عديدة معترف بها دولياً ولكنها ناقصة الشرعية مجتمعياً على الأقل. وتشكلت في الشرق الأوسط دول لم تتفق "شعوبها" على أنها انبثقت من إرادات مجتمعية وقناعات سياسية راسخة، بل إنها تعبير عن إرادات الدول الكبرى والنخب التابعة لها في المنطقة. وهكذا فإن الدولة التي أعقبت انتصار حركة التحرر الوطني التي قادها مصطفى كمال (أتاتورك) على رأس مؤسسة عسكرية نشطة مؤيَّدة بحلفاء مدنيين أقوياء، هذه الدولة هي تكوين جرى صنعه وتأطيره دولياً قبل أن تستقر شرعيته المحلية، وهي الاستجابة المباشرة لصدمة الانهيار العثماني الذي لم يحزن الكثيرين، في حين أنه ترك لدى

آخرين جرحاً لم يبرأ بعد، وبخاصة ذوو الخيال الديني والقومي المتشدد.[265] ويمكن التركيز على العوامل التكوينية للدولة الجمهورية في النقاط التالية:

- اعتبرت حركة التحرر الوطني الكمالية حركة عسكرية في المقام الأول هدفت لتصحيح الأوضاع بوسائل عسكرية، وكانت حرب الاستقلال ثم إلغاء السلطنة والخلافة وتطبيق المراسيم والقوانين بوسائل عسكرية، إذ قام الجيش والقوى الحليفة له بهندسة التشكل الاجتماعي من خلال المؤسسات التي أوجدها وعلى رأسها مؤسسة الدولة.

- اتجهت الدولة للتشكل على أساس عرقي سلالي واجتهدت بوعي وإصرار على إطلاق أيديولوجيا توحيدية تحت مقولة أو شعار "التتريك".[266] وثمة نقطة أخرى مهمة وهي أن التأسيس الدولتي على هذا النحو كان اضطرارياً، داخلياً على الأقل، والتأسيس على شرعية "إثنية" و"علمانية" شعبوية رُفعَت إلى مصاف "المقدس".

- تحركت القوى الكمالية، وكان عمادها من الجيش العثماني السابق، في بيئة جغرافية مختلة السلطة وضعيفة البنيان، وكانت القوى الناهضة غير قادرة على تأكيد مشروعيتها أو مشروعها عسكرياً أو فرض خياراتها بالقوة أو حتى بالسياسة. وهذا يعني أن الحركة الجمهورية عملت في بيئة تكاد تخلو من قوى منافسة، على الصعيد الأمني على الأقل، وقد مكن ذلك الكماليين من مواصلة مشروعهم الدولتي.

- القابلية النسبية لدى التكوينات الاجتماعية في فترة حرب الاستقلال، وفي فترة التشكل الجمهوري للانضواء تحت سياسة أو سلطة جامعة، وكان الهاجس الرئيسي للكماليين والجمهوريين هو توحيد إرادة ومطامح الاستقلال لمختلف الجماعات الإثنية والقوى السياسية تحت عنوان تشكل قومي دولتي واحد، ولم يكن الأمر طوعياً تماماً، على الرغم من رغبة أكثر التكوينات الاجتماعية في وجود سلطة قادرة على حفظ الاستقرار والأمن، ولذا كان على الكماليين اتباع أساليب الترغيب والترهيب والدخول في شبكة تحالفات براجماتية وإطلاق وعود مؤقتة للجماعات الإثنية (وخاصة الأكراد) بمنحها امتيازات سياسية وقومية.

2. التأصيل والتحديث

لقد فعل الكماليون عند إعلان الجمهورية ما فعله محمد الثاني عند فتح القسطنطينية، إذ بدأ كل منهما عند ذروة انتصاره (على الغرب) بتبني سياسات واستراتيجيات الخصم في بناء الدولة إلى حد الاندماج فيه بشكل أو آخر، وقد فعل مصطفى كمال أكثر من ذلك، إذ أعلن فعلياً أن الغرب الذي كان عدواً خلال حرب الاستقلال، هو منذ الآن "النموذج الإرشادي" والمثال الأعلى للمجتمع من أجل الانخراط في العالم الحديث.

وقد اقتصرت الدولة الجديدة على مجال جغرافي من المفترض أن فيه كتلة سكانية كبيرة من الأتراك ومن الذين سيعتبرون فيها بعد "أتراكاً" بحكم القانون، ولكن واقع الحال أن الدولة الجديدة لم تضم أكثرية تركية بقدر ما كان الأتراك فيها إثنية كبيرة بين إثنيات أخرى منها الأكراد والعرب والأرمن واللاز وغيرهم، فضلاً عن تشكيلات لغوية ومذهبية وقطاعات اجتماعية وطبقية متعددة. وقد بدأت الكمالية بتأسيس شرعية جديدة للدولة الجديدة، واعتبر مصطفى كمال، بموجب ذلك، مؤصِّلاً ومحدِّثاً في الآن نفسه، كيف؟

- مؤصِّل: بمعنى تأكيد الإرث السابق للفترة العثمانية، والتي اعتبرت فترة تركية ولكن أصابها الانحراف عن الروح التركية النقية، والتركيز على تسمية "ترك" و"أتراك" التي تكثف المعنى السياسي للشرعية التي أرادها كمال للدولة الجديدة. وهو مؤصّل بمعنى أنه أعاد الصلة مع الحلقات التاريخية للأتراك منذ هجراتهم الأولى من وسط آسيا إلى الأناضول، وقد اخترع الكماليون أيديولوجيا تاريخية وثقافية عن الأتراك عرفت باسم "نظرية الشمس"، وتتحدث هذه النظرية عن شمس الأتراك التي سطعت على العالم، واللغة التركية التي انبثقت منها لغات العالم![267]

- ومحدِّث: بمعنى تأسيس المجتمع والدولة في تركيا وفق معايير ومستويات حداثية مستمدة من التجارب الأوربية، وقد تخلى عن اعتبار الدين معطىً يحدد هوية وانتماء المرء، ولم يعد الدين أو المذهب شرطاً لازماً لاعتبار المرء تركياً. وقد طبق هذا المبدأ

بصورة متحيزة إذ إنه اعتبر الدين الإسلامي شرطاً لازماً، ولكنه ضمني أو مسكوت عنه لبناء هوية الدولة الجديدة، وهذه مسألة تتطلب نقاشاً خاصاً.[268] وهكذا فقد ألغى كمال الارتباط العاطفي والاجتماعي والسياسي مع الأصول الاجتماعية للأتراك خارج الدولة التركية، وهنا كان كمال محدثاً فعلاً في دولنة المجتمع، فحتى ذلك الوقت لم يكن بإمكان أحد، حتى أشد المتفائلين، ادعاء وجود "مجتمع تركي". كان ثمة دولة في تركيا وليس مجتمعاً، وكان على الدولة أن تؤسس مجتمعها.

3. تحديث و"دولنة" راديكاليان

واستمراراً لمقولة التحديث، فقد اعتبر كمال أن شرعية الاستقلال لا تكفي وهي ليست دائمة، ولذا فقد أسس لشرعية دولتية تحديثية تحاول إكمال أسسها القانونية والإدارية والمؤسسية وتكوين أيديولوجيتها السياسية والحزبية لتستطيع التغلغل في التكوينات الاجتماعية في تركيا، لأن "الشرعية" لا معنى لها إذا لم تكن مؤسسة على إرادة مجتمعية. ومن أجل تأكيد تلك الشرعية اجتماعياً كان لا بد من تحقيق تقدم في النقاط التالية:[269]

- لا بد من دولنة الحياة السياسية والفكرية في البلاد، ولذا رفضت الكمالية التعدد الثقافي والسياسي ذا المصادر الفكرية والسياسية أو الأصول والامتدادات الاجتماعية خارج الدولة التركية، وأنكرت شرعية الأفكار العثمانية والطورانية والعربية والكردية وغيرها، نظراً لامتدادها وتطلعها خارج الدولة.

- أدركت الكمالية أن الصراع في تركيا حول التحديث، طبيعته ومداه ومجاله، كان يزداد حدةً، وأن أيديولوجيا السلطنة لم تنته، والحقيقة أنها كانت من نوع الأيديولوجيا "الغطّاسة" إذ كمنت وانحنت أمام عاصفة التحديث الكمالي لتعود فتظهر في بنى وسلوكيات النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، وهذه هي طبيعة الأيديولوجيا المتجذرة والمتمكنة في عقل ووجدان الناس.

- وأدركت الكمالية أن التحديث يجب أن يعتمد على القوى الأمنية والعسكرية بتدخلها المباشر أو برقابتها الدائمة وتقويمها للانحرافات المحتملة في تطبيق التحديث.

- وأدركت الكمالية أن مسار التحديث يتطلب تحطيم نظام القيم القديم وبناء نظام جديد بديل عنه، ولذا اجتهدت في صياغة خطاب وتكوين أداء سياسي يحيط بالمجتمع ويعمم المعرفة ويتغلغل في علاقات القوة والاتصال الاجتماعي، ويقضي على الأسس القديمة والروابط التقليدية والنظم الدينية والطرق الصوفية، ويضبط التدين الشعبي ويحصر الشؤون الدينية بمؤسسات تابعة للدولة. كما فرضت الكمالية بقوة القانون تغييرات في أحكام الزواج والأسرة والعلاقات الاجتماعية، إضافة إلى تغيير حروف الكتابة وإلغاء التقويم الهجري، في برنامج نال من المناخ السيميائي-التصوري لنظام القيم في تركيا وشكل "صدمة سيكولوجية" كبرى ليس في تركيا فقط وإنما في العالم الإسلامي برمته.

وهكذا نهجت الكمالية برنامج تحديث ودولنة راديكاليين هدفا لتحطيم البناء الاجتماعي والأيديولوجي والفضاء السيميائي والرمزي التقليدي العائد للفترة العثمانية من أجل بناء "عقد اجتماعي" جديد بطبيعة حداثوية علمانوية.

الجيش وتشكيل الدولة

أين يتمثل دور المؤسسة العسكرية في بناء الدولة التركية؟

إن الاستعراض التاريخي لتطور الدولة السلطانية العثمانية وتحولها الدرامي والكارثي إلى دولة جمهورية سيفرد حيزاً أساسياً للمؤسسة العسكرية لأنها شكلت القوة المحركة للتاريخ التركي وقوة التحديث والدفع التاريخي لدى الأتراك، غير أننا نركز هنا على الدور الكلي للمؤسسة العسكرية في تشكيل الدولة، ومن الواضح أن انخراط الجيش في السياسة جعله "قضاء الدولة وقدرها"، وقد عبر كمال عن مركزية الجيش في السياسة في خطاب له في 22 شباط/ فبراير 1931 قال: «متى أرادت الأمة التركية أن تتخذ خطوة إلى الأمام، فإنها تنظر دائماً إلى الجيش... كقائد للحركات لتحقيق المثل القومية... الأمة التركية تعتبر جيشها حارساً لمثلها».[270]

1. الاستقلال

قاد مصطفى كمال عملاً مزدوجاً من أجل تهيئة البلاد لخوض حرب الاستقلال، العمل الأول هو تنظيم البنى العسكرية في الأناضول وإعادة بناء الجيش، والعمل الثاني هو العمل على تأسيس هيئة سياسية اجتماعية تمثل مناطق تركيا، ومن ثم عقد مؤتمر وطني كان بمثابة الهيئة التمثيلية الداعمة لحرب الاستقلال والمؤسسة للحكومة البديلة عن حكومة السلطان.

وقد خلق ذلك "عروة وثقى" بين الشعب والجنود كرفاق سلاح وصانعي الاستقلال.[271] وفي 19 آذار/ مارس 1920 أعلن مصطفى كمال أن الأمة التركية أسست برلمانها الخاص في أنقرة باسم الجمعية الوطنية الكبرى، وجاءت بعد ذلك اتفاقية لوزان 24 تموز/ يوليو 1924 لتعيد السيادة التركية على الأراضي المحددة التي طالب بها الميثاق الوطني التركي، وفي 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1923 أعلنت الجمهورية التركية مصطفى كمال أول رئيس لها.

2. ولادة الدولة

بعد كل هذا قيّم مصطفى كمال الأوضاع قائلاً: «النجاحات التي حققها جيشنا الآن، لا تتعلق بتحقيق الاستقلال الحقيقي لبلدنا. هذه الانتصارات اعتُبِرت فقط أرضية لانتصاراتنا المستقبلية. دعونا لا نبالغ في الثناء على انتصارات الجيش. دعونا بدلاً من ذلك نعدّ لانتصارات جديدة في العلم والاقتصاد».[272]

هذا الخطاب يعيد إنتاج دور الجيش في السياسة العامة، فلا يكتفي بالتحرير وإنما يمتد إلى بناء الدولة. ويتحدث دانكوارت روستو Dankwart Rustow عن استمرارية العسكر في القيادة السياسية وزعامة الدولة من الفترة العثمانية من دون تغيير جوهري، ويشير إلى أن 93٪ من ضباط الأركان العامة في الإمبراطورية السابقة و85٪ من الموظفين المدنيين واصلوا ممارسة وظائفهم في تركيا بعد انهيار الإمبراطورية.[273] ولكن كيف يمارس الجيش دوره السياسي في صنع الدولة؟

الجيش ليس جنوداً ودبابات فقط، إنه مؤسسة كبرى ومنظمة لديها رؤية لما يحدث وتشارك في صنع السياسة كواحدة من مؤسسات السياسة، فضلاً عن كونها واحدة من مخرجات السياسة وأداة من أدواتها. وللجيش قدرات تنظيمية وإدماجية عالية، كما أنه يستطيع القيام بدور تنموي من خلال شبكة الاتصال الداخلي وإعداد المجندين وتهيئة إحساس عام بالهوية والمواطنة، فضلاً عن المشاركة في التعليم والتنظيم وحفظ الأمن وتنفيذ المشروعات الخدمية وغيرها.

ولا يقتصر دور الجيش في تركيا على ذلك وإنما يتعداه إلى دوره في التغيير الاجتماعي وتغذية الشعور الجمعي تجاه الآخر (الخارج)، وبخاصة من خلال النتائج المباشرة للخدمة العسكرية من جهة، ومن خلال القيمة الرمزية للجيش بالنسبة للناس. كل ذلك يشير إلى تداخل وتفاعل بين الجيش والسياسة العامة، وبالتالي خلق الأساس العملي والعقلي النفسي والمؤسسي لتكوين الدولة.

3. "إبعاد" الجيش عن السياسة

لقد أدرك مصطفى كمال وزملاؤه النتائج الكارثية، ولكن الاضطرارية، لتدخل الجيش في السياسة اليومية في السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، وأدرك أيضاً لزوم تدخله لإنجاز الدولة الجديدة، ولكن كمال يميل بعد ذلك للتمييز بين الدور العسكري والأمني للجيش وبين السياسة العامة التي يجب أن يحكمها المدنيون.[274] وقد مثَّل ذلك التمييز الخطوة التالية في مسار صناعة الدولة، وهكذا ففي 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1923 صدر قانون عن الجمعية الوطنية الذي اشترط على العسكريين أن يستقيلوا قبل انتخابهم في البرلمان، كما منعت القوانين قادة الجيش من المشاركة في المناقشات الرسمية في القضايا الكبرى قبل استقالتهم من مناصبهم،[275] وهذا يعني أن مهمة الجندي لا يمكن أن تُنجز من خلال التحدث والانغماس في العمل السياسي.[276]

وكان من المفترض أن يؤدي ذلك إلى تفوق المدنيين على العسكر أو على الأقل الفصل بين الإرادتين السياسية والعسكرية، وكان لهذا تأثير على الدور السياسي للجيش بمعنى اقتناعه بعدم تولي السلطة مباشرة، ولكن إذا ما لزم الأمر وتدخَّل بانقلاب مباشر فيجب إعادة السلطة للمدنيين في أقصر وقت.

4. "جيش الشعب"

لم يكتف الجيش بتحقيق الاستقلال وبناء الدولة والمساهمة في مشروعات التنمية، وهو لم يبتعد عن السياسة العامة ليعزل نفسه في حيز "الاحتراف العسكري"، فهو لا يستطيع أن يكون حيادياً تجاه الكم الهائل من قضايا السياسة العامة في الدولة التي أنجزها هو، ولذا فقد واصل "سياسته" على مستوى إكمال دعائم الدولة الحديثة من خلال قيامه بدور "مدرسة الشعب" من خلال نظام التجنيد الإلزامي، فـ«الخدمة العسكرية مؤسسة مازال الكثير من سكان تركيا يعتبرونها، على نطاق واسع، ذات أهمية مركزية لصنع الرجال اجتماعياً».[277] ويتحدث محمد علي بيراند عن أن المؤسسة العسكرية تجتهد في بناء هوية ومواطنة نشطة تتجاوز مقولات الصفات المتأصلة للفرد التركي والأمة التركية. وفي هذا الصدد «تحاول الأكاديميات العسكرية صنع تركي من نوع مختلف تماماً عن المادة الأولية التي تتلقاها، تركي من النوع الذي يحلم به المرء، فهو يتحرر من كل الأمراض التي يُعتقد أن المجتمع التركي مصاب بها، واسع الاطلاع للغاية، جدير بالثقة، ويتحلى بكل الشمائل الاجتماعية، كما أنه محارِب ونبيل، رجل انضباط ونزاهة».[278]

والمؤسسة العسكرية تستوعب جميع الأبناء الذكور في سن التجنيد الإلزامي وتخضعهم لنظام موحد ويخوضون تجربة ثقافية ورياضية وأيديولوجية، ويعودون إلى أسرهم ومناطقهم بخبرات عديدة ومشاعر إدماجية لا ريب. وهكذا فإن مسمى "جيش الشعب" التي شاعت في منطقة الشرق الأوسط، إثر تجربة الانقلابات العسكرية وحكم العسكر، لا يخلو من معنى إدماجي وأيديولوجي يؤكد ويثبت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والشعب والدولة.[279]

النظام السياسي وموقع المؤسسة العسكرية

النظام السياسي كما تحدده العلوم السياسية هو الإطار العام للنظام الاجتماعي (وهو جزء منه) ويمثل كلية الظاهرة السياسية وعلاقاتها وتفاعلاتها المختلفة. وتستند دراسته إلى مفردات عديدة منها مثلاً: الجماعة، والطبقة، والحزب، وصنع القرار السياسي، والسلطة.[280] ويستَخدم المفهوم كمرادف للدولة أو الحكومة. وتركز المدرسة الدستورية على المعاني المقاربة للمؤسسات الحكومية (السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية). وسوف نهتم هنا بالمعنى الأخير الوارد، أي نظام السلطات العامة، ولكن أيضاً شبكة العلاقات والتفاعلات المرتبطة بالحياة السياسية، وخاصة التفاعلات بين مؤسسات صنع السياسة وقواها، وسوف تركز على المؤسسة العسكرية وموقعها في النظام السياسي.

النظام السياسي ومؤسسات صنع السياسة العامة

1. خصائص النظام السياسي

يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات في تحليل أو بيان خصائص النظام السياسي في تركيا، أولها مستوى البلدان النامية، والثاني هو الشرق الأوسط، والثالث هو التجربة الكمالية في التحديث وخصوصية هذه التجربة لبلد كان لتوه قد تقلص من إمبراطورية كبيرة إلى دولة "صغيرة".

يتسم النظام السياسي في تركيا -كدولة من الدول النامية- بمجموعة من الخصائص التي تنبع من كونها بلداً متخلفاً وضعيف الإمكانات والموارد البشرية، وهو إلى ذلك يتسم في الجانب السياسي بأنه (أي النظام السياسي) يعبر عن دولة حديثة وافدة ومتغرِّبة تم استيرادها من الغرب، ولكنها لم تُستنبَت بصورة مستقرة وراسخة، ولذا فإن العملية السياسية هي الأخرى غير مستقرة وتعاني اختلالات في تنظيم السياسة العامة والعلاقة بين الدولة والمجتمع، وبكون السياسة مفتوحة على تدخلات العسكر في الداخل والقوى الكبرى والمجاورة من الخارج.

كما أن النظام السياسي هو وليد تجربة استعمارية، حتى لو كانت تركيا قد احتُلَّت لفترة قصيرة من قبل بريطانيا وفرنسا ودول أخرى. وقد أدى ذلك إلى تعميق الشعور بالفارق مع الغرب، وهو ما دفع النخبة السياسية للالتحاق بالغرب بعد الاستقلال العسكري والسياسي عنه.

ويجهد النظام السياسي (المستورَد) إلى تسوية الاختلالات الناجمة عن الانخراط الطرفي في النظام العالمي، سياسياً وأمنياً وتنموياً، ولكن استراتيجيته في "الاستيراد السياسي" من الغرب تأسست على نحو انتقالي بهدف إتمام إنشاء الدولة، ولكن ما بدا انتقالياً استمر حتى الآن وولَّد وضعاً إشكالياً ووجودياً بالنسبة للنظام السياسي والدولة والمجتمع.

2. النظام السياسي: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية

حدد الدستور الذي تم إقراره عام 1982 السلطات الرئيسية ومهامها التشريعية والتنفيذية والقضائية.[281]

أ. السلطة التشريعية: وتمثلها الجمعية الوطنية التركية الكبرى، وتتحدد اختصاصاتها وسلطاتها في الفصل الأول من القسم الثالث من الدستور، وتشمل اختصاصاتها، حسب المادة (87) منه كما عُدِّلت في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2001، مجموعة من السلطات أهمها: التشريع وتعديل القوانين وإبطالها، والإشراف على عمل مجلس الوزراء والوزراء، وتفويض مجلس الوزراء (في حالات محددة)، وإصدار مراسيم حكومية تكتسب قوة القانون، وإقرار الخطط الحكومية بشأن السياسة العامة الداخلية والخارجية، ومناقشة مشروع الميزانية، وإعلان الحرب وتفويض القوات المسلحة وقرار إرسالها إلى الخارج.

وتحدد المادة (76) من الدستور الشروط الواجب توافرها لدى المواطن حتى يتمكن من الترشح لعضوية الجمعية الوطنية، مثل إتمام التعليم الأساسي وبلوغه سن الثلاثين

من العمر والشروط الجنائية، وعدم قيامه بأعمال عنف أو تشجيعه لها أو أي نشاطات ضد الدولة.

وتتكون الجمعية من 550 نائباً منتخباً حسب التعديل الدستوري عام 1995، وينتخب النواب لمدة 5 سنوات، وتحدد المادة (94) من الدستور مكتب الجمعية المكون من رئيس ونائبه وسكرتارية الجمعية والأعضاء الإداريين وينتخب هؤلاء من بين النواب. ويعتمد نظام الانتخاب على نظام التمثيل النسبي للأحزاب السياسية على مستوى تركيا. ويشترط حصول الحزب على 10٪ من أصوات الناخبين حتى يحصل على تمثيل في الجمعية الوطنية.

ب. السلطة التنفيذية: وتتكون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والإدارات العامة:

- رئاسة الجمهورية: تتحدد اختصاصات رئاسة الجمهورية بموجب الفصل الثاني من القسم الثالث من الدستور، وبحسب تعديل الدستور الذي جرى الاستفتاء العام عليه في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، فإنه يجري انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر من قبل الشعب، وتكون فترة رئاسته 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويشترط أن يزيد عمره على 40 عاماً وأن يتمم تعليمه الجامعي. وتتحدد اختصاصاته التشريعية والتنفيذية والقضائية بموجب مواد متعددة من الدستور.

ومن بين اختصاصاته حسب المادة (104): الإشراف على تطبيق الدستور، وإصدار القوانين، وتعيين رئيس الأركان العامة، ورئيس الوزراء والوزراء، ودعوة الجمعية الوطنية للانعقاد عند الضرورة، ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته عند الضرورة، وطلب الاستفتاء العام، والدعوة لانتخابات عامة، ودعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد برئاسته، وإعلان الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ، وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي، وتعيين أعضاء المحكمة الدستورية. وترتبط برئيس الجمهورية ثلاث هيئات هي الأمانة العامة وتضم

مساعدين ومستشارين للرئيس، بالإضافة إلى رئاسة المخابرات، ومجلس الدولة الذي يشرف على عمل الإدارة العامة ويقدِّم تقاريره واستشاراته للرئيس.

- مجلس الوزراء: وهو مركز السلطة التنفيذية على اعتبار أن النظام السياسي في تركيا هو نظام برلماني، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء (المادة 109)، ويعيَّن رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء الجمعية الوطنية، وعادة ما يكون رئيس أكبر الأحزاب تمثيلاً. ومن اختصاصات رئيس الوزراء (المادة 112) أنه يشرف على عمل الوزراء ويعد ويخطط برنامجاً للسياسات العامة يكون هو الأساس الذي يُمنح على أساسه ثقة الجمعية الوطنية. ويكون الوزراء مسؤولين متضامنين عن أعمال الحكومة كما يكونون مسؤولين كل منهم عن أعمال حكومته في إطار الدستور. وتتركز اختصاصات مجلس الوزراء في رسم وتخطيط السياسة العامة ووضع الميزانية والإشراف على خطط وإمداد القوات المسلحة وإعدادها للحرب في الحالات التي تتطلب ذلك.

- الإدارة العامة: وهي الجسم الإداري التنفيذي على مستوى الدولة، وبحسب المادة (123) من الدستور فإن شكل وهرمية الإدارة تحدده البنى والوظائف المطلوبة منها وهو ما يحدَّد بقانون. وتتخذ الإدارة العامة شكلين: إدارة مركزية وإدارات محلية، ويمكن للوزارات والمؤسسات العامة أن تصدر قوانين وتعليمات إدارية ولكن وفق القانون العام والدستور. وتقسَّم تركيا، بحسب المادة (126) من الدستور، إلى مقاطعات محلية حسب الحاجة الجغرافية والاقتصادية، وتحدد المادة (127) طبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية وبين الإدارات المحلية، وتقرر أولوية الأولى على الثانية مُعللة ذلك بضرورة التكامل من أجل حماية مصالح البلاد ككل.

جـ. السلطة القضائية: وتتكون من هرمية تشمل مجموعة من الهيئات القضائية وأهمها: المحكمة الدستورية العليا (المادة 146)، ومحكمة الاستئناف العسكرية (المادة 156)،

والمحكمة الإدارية العسكرية العليا (المادة 157)، ومجلس الدولة (المادة 155)، ومحكمة أمن الدولة (المادة 143)، والقضاء العسكري (المادة 145). ويقرر الدستور (المادة 138) استقلالية القضاء في واجباته ومسؤولياته وفق الدستور. وتتكون المحكمة الدستورية العليا من 11 عضواً أصيلاً نظامياً و4 أعضاء احتياط، ويعينهم رئيس الجمهورية من بين أعضاء مجلس الدولة والمحاكم العليا وفق ما تحدده المادة (146).

وتحدد المادة (148) من الدستور اختصاصات المحكمة بالتحقق من دستورية القوانين والتعليمات الصادرة عن الحكومة، وتفحص المراسيم والقوانين وإجراءات الجمعية الوطنية والتعديلات الدستورية، ولكنها لا تناقش أياً من القوانين والتعليمات والإجراءات الصادرة وفق حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية. وتشرف المحكمة على الحياة السياسية والأحزاب، والفصل في المنازعات الناشئة حول السياسات العامة والقضايا المتعلقة بالجمعية الوطنية ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.

المؤسسة العسكرية

المؤسسة العسكرية واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي وهي الأقدم والأكثر تنظيماً في تاريخ الدولتين العثمانية والتركية، وكانت في الواقع ومازال عماد الدولة، بل هي المؤسس للدولة الحديثة، «وقامت بدور جوهري في الدفاع عن البلد وفي تحديث وتطوير المجتمع».[282]

وقد أسس كمال الجيش على أسس حديثة، غير أن أهم خطوة أنجزها في هذا الصدد لم تكن تزويده بتكنولوجيا ونظم جديدة وإنما في بنائه على أسس عقيدية وسياسية تتضمن رؤية للسياسة العامة وللدور في بناء وحماية الدولة. وعند مراجعة الأدبيات السياسية والاستراتيجية للجيش نلاحظ التركيز المتعمد و"المبالغ فيه" على أن أتاتورك هو المؤسس الأول للجيش والدولة، وأن مسار المؤسسة العسكرية هو المسار الذي حدده لها أتاتورك نفسه.[283]

1. المهام والسياسات الدفاعية

حددت المؤسسة العسكرية لنفسها مجموعة أهداف تتمثل بالاستجابة الفعالة ضد التحديات الأمنية والأزمات والأوضاع المتغيرة على الصعيد العالمي، وضمان أمن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية. وقد بين موقع هيئة الأركان العامة للجيش التركي على شبكة الإنترنت مجموعة المهام التي تقع على عاتق المؤسسة العسكرية، وأبرزها:[284] الردع، وتحليل مجال ونطاق الأمن، وإدارة الأزمات، وعمليات الانتشار المحدودة للقوات المسلحة، فضلاً عن عمليات الحرب التقليدية.

وترى هيئة الأركان العامة للجيش أن التغيرات في النظام العالمي خلقت بيئة أمنية "غير يقينية" وغير مستقرة، إلا أن قيام القوات المسلحة بمهامها يتطلب منها العمل على تحسين قدراتها التنظيمية والتسليحية، والقدرة على إدارة العمليات الأمنية والمشتركة وعمليات دعم السلام، ومقاومة الإرهاب، وعمليات الإغاثة، ومواجهة الاضطرابات. ولمواجهة الأخطار والتهديدات، اهتمت السياسة العامة بتحقيق مجموعة من الأهداف ذات التداعيات الأمنية والدفاعية من قبيل:

- تطوير العلاقات السلمية مع الدول الإقليمية.
- دعم وتأكيد السلام والاستقرار في الإقليم.
- ضمان التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية في بيئة سلمية.

ولذا فقد تأسست السياسة الدفاعية للمؤسسة العسكرية على المبادئ التالية:[285]

- "سلام في الوطن سلام في العالم"، وهي المقولة التي تُنسَب إلى مصطفى كمال وأصبحت شعاراً سياسياً كبيراً للدولة التركية.
- المساهمة في تخفيف التوتر في السياسة الإقليمية والدولية.
- حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.

- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أو ضبط النزاعات والصراعات الداخلية وأعمال العنف السياسي الداخلي والمعارضة المسلحة للدولة.
- الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي تحت مظلة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتفاقات العسكرية مع أطراف أخرى في الشرق الأوسط.

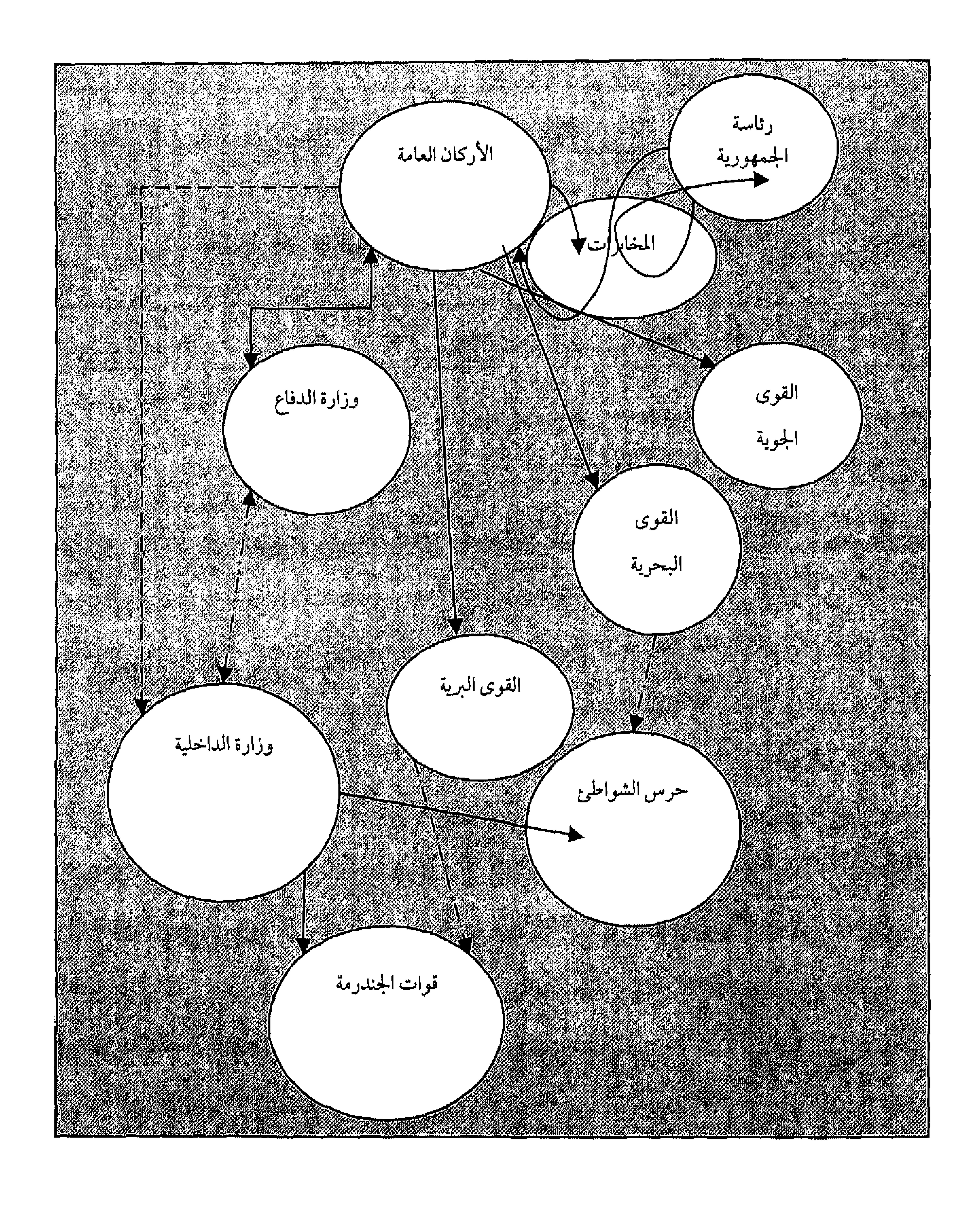
2. تنظيم المؤسسة العسكرية

نظم الدستور هرمية القوات المسلحة وموقعها في النظام السياسي والدولة، ويُعيِّن رئيس الجمهورية رئيسَ الأركان العامة بناء على اقتراح رئيس الوزراء وهو مسؤول أمام هذا الأخير. ومجلس الوزراء مسؤول أمام الجمعية الوطنية بشأن الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للحرب والدفاع، وعلى رئيس الوزراء أن يلتزم في اقتراح تعيين رئيس الأركان العامة بما تختاره المؤسسة العسكرية نفسها قبلاً، ولكن سلطة إعلان الحرب وإرسال القوات إلى الخارج منوطة بالجمعية الوطنية. ويتولى رئيس الأركان العامة قيادة عدد من صنوف الأسلحة والقوات، وهو مسؤول أيضاً عن: تولي العمليات العسكرية بفعالية، وجاهزية وتأهب القوات المسلحة التركية.

ويكون قادة القوات الرئيسية للجيش (البرية، البحرية، الجوية) مسؤولين مباشرة أمام رئيس الأركان، وتعمل رئاسة الأركان العامة ووزارة الدفاع معاً في التنسيق والتعاون من أجل إنجاز المهام المنوطة بهما، كما تنضم إلى هذه القوات صنوف أخرى مثل قوات الجندرمة وقوات حرس الشواطئ كجزء من قوات الأمن الداخلي ودورها في حفظ السلام في الداخل، حيث تنضمان في أوقات الحرب، الأولى لقيادة القوات البرية والثانية لقيادة القوات البحرية (انظر الشكل 2).

وقد زادت تركيا من إنفاقها العسكري في أعقاب الحرب الباردة ونسبته هي العليا بين دول حلف الناتو بالنسبة للناتج القومي، وقد شكل 5.3٪ من الناتج القومي الإجمالي عام 2003. [286] وقد زاد الإنفاق العسكري من 8.2 مليارات عام 2001، وعاد فارتفع إلى 9.2 مليارات دولار عام 2002، وإلى 12.2 مليار دولار عام 2003،[287] وانخفض إلى 8.9 مليارات عام 2005، انظر الجدول (8).

الشكل (2)
تخطيط تمثيلي أولي لهرمية القوات المسلحة التركية



وكانت الحكومة أعلنت في أيار/ مايو 2004 عن تخفيض الميزانية العسكرية بمقدار 2.6 مليار دولار بسبب إلغاء عدد من برامج التسلح بالطائرات العمودية وعربات ناقلة الجنود، وقد يكون ذلك في سياق الإصلاحات السياسية والعسكرية التي تنهض بها الحكومة والنظام السياسي في تركيا بغرض التواؤم مع التغيرات الكبرى في السياسة العالمية، والانسجام مع متطلبات الالتحاق بالاتحاد الأوربي.[288]

الجدول (8) الإنفاق العسكري التركي للفترة 1998 – 2005

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنفاق (بملايين الدولارات الأمريكية)	10926	12064	11675	1207.716	10108	9030	8212	8907

المصدر: المعلومات مستخلصة من:

SIPRI, The SIPRI Military Expenditure Database, "The Military Expenditure in Turkey", at: http://first.sipri.org/non_first/milex.php

3. بنية القوات المسلحة التركية

يزيد عدد الأشخاص المواثمين للخدمة العسكرية في تركيا على 12 مليوناً، وعدد من يدخل سن التجنيد أكثر 680 ألفاً كل عام. ويتوزع حوالي 515100 شخص يؤدون الخدمة العسكرية على صنوف القوات المسلحة بين 402000 للقوات البرية و60100 للجوية و53000 للبحرية، ويمكن للجيش أن يجنِّد 378700 من المواطنين المؤهلين للأعمال العسكرية عند الضرورة،[289] انظر الجدول (9). ولدى الأتراك 36 – 40 ألفاً من الجنود في قبرص التركية وحوالي 3000 جندي يعملون في إطار عمليات الأمم المتحدة (وحلف الناتو) لحفظ السلام في أفغانستان وصربيا والجبل الأسود، والجيش التركي هو الثاني من حيث العدد في حلف الناتو بعد الجيش الأمريكي.

الجدول (9)

القوام العددي للقوات المسلحة التركية والقوات شبه العسكرية

الأفراد	نظاميون	الاحتياط	مجموع
القوى البرية	402000	258700	666700
القوى الجوية	60100	65000	125100
القوى البحرية	52750	55000	107750
المجموع/ للقوى العسكرية	487850	378700	899550
القوات شبه العسكرية	الدرك 100000 + 50000 احتياط (جميعها يتبع وزارة الدفاع أثناء الحرب)		
مدة الخدمة الإلزامية 15 شهراً، الخدمة الاحتياطية حتى سن 41 لكافة الاختصاصات.			

المصدر: المعطيات مستخلصة من:
The International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance, 2006* (London: The International Institute for Strategic Studies, 2006).

وتهتم المؤسسة العسكرية بمراجعة السياسات الأمنية والدفاعية والسياسات المتعلقة بالتجنيد والتسليح، وفي هذا السياق أعلنت القيادة العسكرية عن التخلي عن أربع فرق عسكرية كانت متمركزة أساساً في مناطق الحدود مع اليونان وأرمينيا وإيران.[290] كما شرعت المؤسسة العسكرية في إعادة هيكلة وتنظيم القوات المسلحة، وأعلنت في عام 1996 عن خطط طموحة لزيادة القدرة العسكرية للجيش، وبموجبها ستحاول تزويد القوى الجوية بـ 640 طائرة مقاتلة و750 طائرة عمودية و14 سفينة حربية، وذلك حتى عام 2026، (انظر الجداول 10 و11 و12 حول الأسلحة الرئيسية لدى الجيش التركي).

الجدول (10)

التقسيمات العامة، والأسلحة الرئيسية لدى القوى البرية

السلاح	النوع	العدد	ملاحظات
الدبابات	Leopard A1/A2 /A3	397	
	M60 A1/A2/A3	932	
	M48, M48 A5/	2876	سوف يتم تخزين 1300 دبابة
	المجموع	4205	
المدفعية والأسلحة المضادة للدروع	ذاتية الدفع	+868	M-108/108T, M-52/25T etc
	مقطورة	+685	M-101/114/115 etc
	هاونات	5813	Mm, 107Mm, 120Mm, 81
	قاذفات صواريخ مضادة للدروع	1283	كوبرا، ميلان، إيريكس، تاو
قوام القوى البرية	4 جيوش و9 فرق: فرقتان مؤللتان، وفرقة مشاة واحدة، و14 لواءً مدرعاً، و17 لواءً مؤللاً، و9 ألوية مشاة، و4 ألوية قوات خاصة، ولواء حرس جمهوري واحد، و5 ألوية حرس حدود، و4 ألوية حرس شواطئ، ولواء واحد من البحرية.		

المصدر: التقسيمات العامة للجيش (القوى البرية) مستخلصة من:

Jaffee Center for Strategic Studies, *Middle East Military Balance: 2003-2004* (updated on: 24\5\2006), (Tel Aviv: University of Tel Aviv), at: http://www.tau.ac.il/jcss/balance/Turkey.pdf

والمعطيات حول الأسلحة الرئيسية لدى القوى البرية مستخلصة من:

The International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance, 2006*, op., cit.,

الجدول (11)

القواعد والأسلحة الرئيسية لدى القوى البحرية التركية

السلاح	النوع/ الاسم		العدد	ملاحظات
السفن والقواعد البحرية	سفن القتال	سفن قتال رئيسية فرقاطات	19	
		فرقاطات مزودة بصواريخ موجهة	18	
		زوارق قتال وأعمال دورية	55	
		زوارق دوريات وقتال سريعة	27	
		قواعد بحرية	12	غولسيك، إيرديك، إيريفلي، بارتين، إزمير، إسطنبول، فوكا، أكساز إنطاليا، مرسين، إسكندرونة
	سفن إمداد (وقود وإصلاح ودعم متعدد)		25	
	سفن وزوارق إنزال		102	
	كاسحات ألغام زارعات ألغام		83 4	تسلم 9 حتى عام 2007
غواصات	Atilay 200/209 Preveze 209/1400		6 4	نموذج ألماني
	كانال (غوبي) هيزيريس (تانغ)		1 2	نموذج أمريكي، تعمل بالديزل
	المجموع		13	تسلم 3 غواصات من نوع Preveze 1400 حتى عام 2007

المصدر: *The Military Balance, 2006*, op., cit., The International Institute for Strategic Studies.

الجدول (12)

الأسلحة الرئيسية لدى القوات الجوية التركية

السلاح	النوع/ الاسم	العدد	العدد الفعلي (في الخدمة)	سنة وضعه في الخدمة	ملاحظات
الطائرات القتالية	F16- C/D	358	358	1987	40 منها قديمة ، 117 تحت التحديث
	Phantom 2000	50	50	1999	48 تحت التحديث
	F4-E	135	65 (تقريباً)	1973	18 على الأقل للاستطلاع، تحديث 52 إلى Phantom 2020
	F-5 A/D	87	39	1965	48 تحت التحديث وبعضها منسق (لا يستخدم)
	استطلاع 35، تزويد وقود 7، تدريب 198				
طائرات النقل	C- 160 D	16	16	1971	–
	KC- 135 R	9	7	1995	تزويد بالوقود
	C- 130 E	13	13	1964	–
	C- 130 B			1991	تحت التعديل
	CN 235	60	46	1991	
	المجموع الكلي وليس المذكور هنا فقط	107	77	–	تعاقد على 10 طائرات جديدة
الطائرات العمودية (القتالية)	AH- 1 W/P	+ 20	20	1990	الملاحة الجوية
	AS- 532 –Cougar	+ 20	20	1995	26 منه الملاحة الجوية
	S-70 A Blackhawk	85	85	1992	35 مع الشرطة والأمن الداخلي
	UH-1 H/AB -204/AB-205	186	186	1996	

المصدر: المعطيات مستخلصة من التقريرين التاليين:

The International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance, 2006*, op., cit., & Jaffee Center for Strategic Studies, *Middle East Military Balance*, op., cit.,

موقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسي

ذكرنا آنفاً أن الجيش اكتسب أهمية كبيرة وموقعاً رئيسياً في السياسة وفي تأسيس ووجود الدولة التركية، وقد حرص أتاتورك نفسه، وهو ما سوف يواصله خلفاؤه، على تأكيد جوهرية دور العسكر في بناء الدولة والحفاظ على الحياة السياسية والديمقراطية والتصدي للتحديات الداخلية والخارجية، ولكن أتاتورك، وهو ما سوف يلح عليه خلفاؤه أيضاً، سوف يجهد بإبعاد الجيش عن السياسة في المرحلة التالية لتأسيس الدولة. وقد أدرك الساسة والعسكر أيضاً، أن التداخل بين السياسي والعسكري يعكر ساحة كل منهما ويشغله عن أداء مهامه ويربك الحياة السياسية والمهام الأمنية في البلاد، وهكذا فقد أقرت الدساتير أهمية العسكر في سياسة الدولة بالقدر نفسه الذي أكدت فيه على ضرورة ابتعاد هؤلاء عن السياسة نفسها.

ولقد حددت الدساتير المختلفة للدولة التركية هذه الوضعية للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وقد تحولت تأكيدات أتاتورك (والممارسة الفعلية للجيش) على أن الجيش هو "حامي الدولة" إلى وضع قانوني كما حدث في قانون عام 1935، حيث حددت المادة (34) منه أن «واجب القوات المسلحة أن تحمي وتدافع عن الوطن التركي والجمهورية التركية، عاقدة العزم على ذلك، بموجب الدستور»، وسوف يتكرر ذلك في المادة (35) من قانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة لعام 1960، وهنا يمكن ملاحظة إشكالية وضعية المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وإشكالية الانفصال-الاتصال بين المؤسسة العسكرية والسياسة العامة.

وفي عام 1944 تقاعد المارشال فوزي جقمق رفيق السلاح لأتاتورك، وقد شكل ذلك فرصة لإجراء تغيير في وضعية القوات المسلحة في النظام السياسي، وهكذا أنهت الحكومة الوضع المستقل لهيئة الأركان وجعلتها تابعة لرئيس الوزراء ومسؤولة أمامه بموجب القانون (4580) في 5 حزيران/ يونيو 1944.[291] واتجهت الإرادة نحو تأكيد سيطرة المدنيين على القوات المسلحة بأن وُضِعت قضايا هيئة الأركان بإمرة وإشراف وزارة الدفاع. وعندما تولى الحزب الديمقراطي السلطة إثر انتخابات 1950 تحولت سياسة

الضبط المدني للقوات المسلحة إلى إجراءات أقلقت الجيش وقللت من أهميته و"أهانته"، وكان ذلك، على أية حال، جزءاً من سياسة استبدادية عامة اتبعتها حكومة الحزب الديمقراطي برئاسة عدنان مندريس.

وقد أنهى الانقلاب العسكري في 27 أيار/ مايو 1960 بزعامة الجنرال جمال غورسيل هذا الوضع، وأعاد دستور 27 أيار/ مايو 1961 رئيس هيئة الأركان العامة إلى وضعه السابق كمسؤول مباشرة أمام رئيس مجلس الوزراء، كما أنه أسس مجلس الأمن القومي الذي يضم من بين أعضائه رئيس هيئة الأركان العامة ورؤساء القوى الرئيسية في المؤسسة العسكرية. وقد أكد دستور 1961 في المادة (35) منه على أن «واجب القوات المسلحة هو الاهتمام وحماية الوطن التركي والجمهورية».[292]

إلا أن ذروة تغيير وضعية الجيش كانت في أعقاب الانقلاب العسكري في 12 أيلول/ سبتمبر 1980 بزعامة الجنرال كنعان إيفرين الذي مارس سياسة عسكرية متشددة، ومنح نفسه سلطات واسعة عبرت عن التباس خطير في مسيرة العلاقات المدنية ـ العسكرية، وهي انخراط العسكر في السياسة وتدخلهم لإعادة الاستقرار بوسائل عسكرية وتسلطية. وقد بقي النظام العسكري منذ انقلاب 1980 وحتى 6 كانون الأول/ ديسمبر 1983، وأسس الضباط نظاماً سياسياً ذا طبيعة عسكرية. وقد نُشِرت تقارير رهيبة عن أعمال التعذيب والتشويه التي قامت بها المؤسسة العسكرية-الأمنية ضد العمال والمثقفين والطلاب والرجال والنساء الذين يشك فيهم النظام السياسي-الأمني.

وقد أعطى دستور 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 في المادة (116) منه صلاحيات أكبر لرئيس الجمهورية، وزاد من مهام وصلاحيات مجلس الأمن القومي حسب المادة (118) منه، وقد مارست المؤسسة العسكرية بواسطة المجلس صلاحيات وامتيازات مباشرة، تنفيذية واستشارية، وأقرت عدداً من القوانين المهمة كقانون الطوارئ، وقانون مكافحة الإرهاب، وكل الإجراءات المضادة للحركة الكردية الانفصالية، والحركات الإحيائية الدينية الإسلامية، وأعمال العنف السياسي، وتهديد علمانية الدولة.[293] واكتسبت توصيات مجلس الأمن القومي طابعاً سياسياً وقانونياً له عملياً صفة الإلزام، على الرغم من أن

مهمته استشارية، وتعضدها المؤسسات المدنية والبيروقراطية الحكومية والمحاكم العليا، ويبدو من المفيد التدقيق في المادة (118) من الدستور وفق صيغتها المعدلة في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 والتي تخص مجلس الأمن القومي:

يتكون مجلس الأمن القومي من رئيس الوزراء، ورئيس هيئة الأركان العامة، ومعاوني رئيس مجلس الوزراء، ووزراء العدل، والداخلية، والدفاع، والخارجية، وقادة القوى البرية والبحرية والجوية وقائد الجندرمة، ويكون برئاسة رئيس الجمهورية.

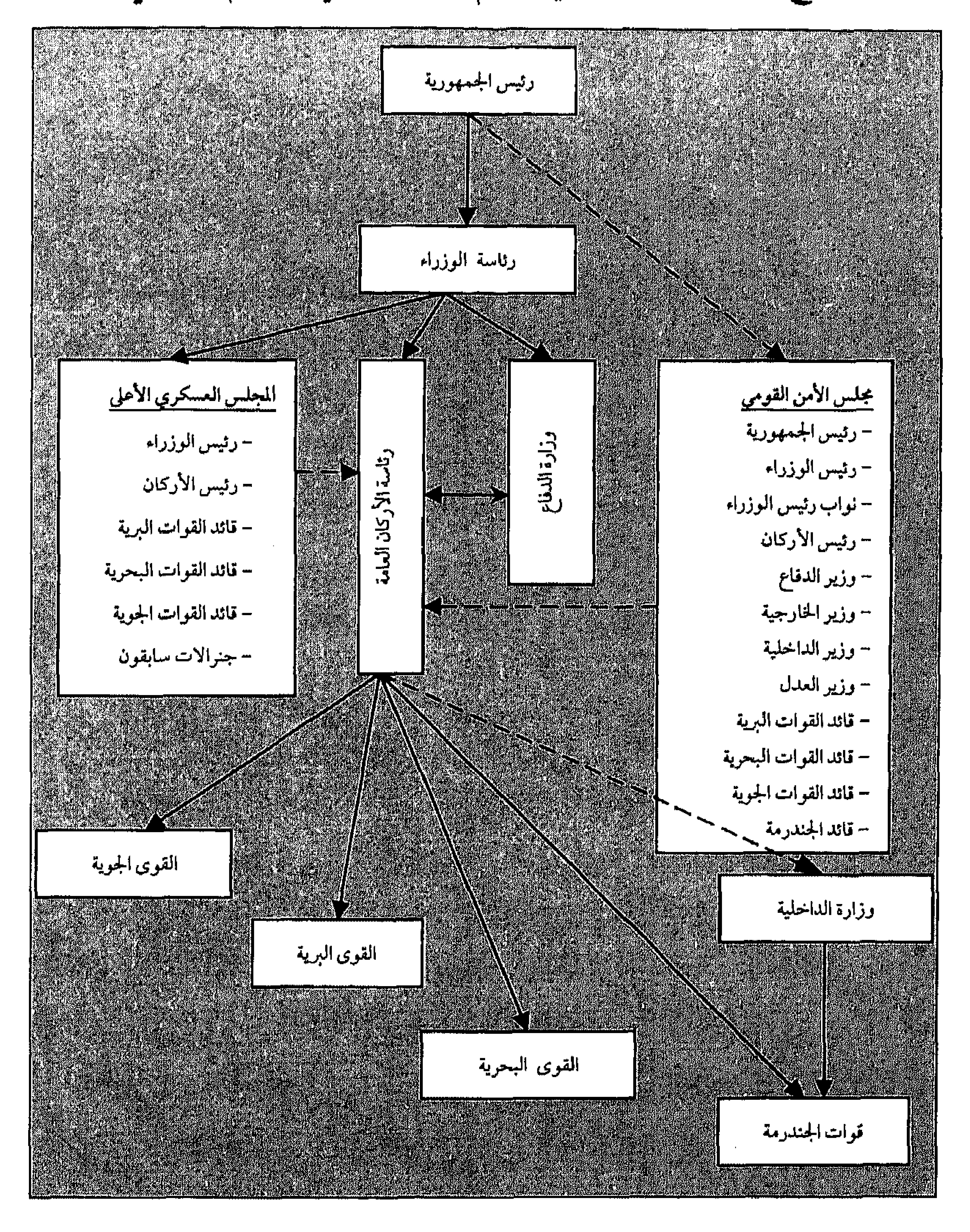
وفقاً لبرنامج محدد، يمكن دعوة وزراء أو أشخاص آخرين لعرض وجهات نظرهم في قضايا ذات صلة. يقدم مجلس الأمن القومي آراءه إلى مجلس الوزراء حول الموضوعات الاستشارية، ويحقق الشرط الأساسي فيما يتعلق بصياغة وتأسيس وتنفيذ سياسة الأمن القومي للدولة. على مجلس الوزراء أن يقيِّم قرارات مجلس الأمن القومي التي يعتبر أنها ضرورية لحماية وجود واستقلال الدولة، وسلامة ووحدة البلاد وسلام وأمن المجتمع. يحدَّد جدول أعمال المجلس من قبل رئيس الجمهورية آخذاً بالاعتبار مقترحات رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان.

في حال غياب رئيس الجمهورية، فإن مجلس الأمن القومي ينعقد برئاسة رئيس الوزراء. إن تنظيم وواجبات سكرتارية مجلس الأمن القومي يجب أن تحدَّد وفق القانون.[294] (انظر الشكل 3).

يتعرض دور مجلس الأمن القومي والنظام السياسي والدستور لانتقادات واسعة، وبخاصة في الجانب المتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية والسياسة الأمنية، أي أن الانتقادات تتعلق بدور ووضعية المؤسسة العسكرية في السياسة العامة. ويبدو أن التقدم في مسار الانضمام للاتحاد الأوربي (أصبحت تركيا على لائحة المرشحين للتفاوض من أجل الانضمام للاتحاد الأوربي منذ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000) يتطلب إصلاحات دستورية وإعادة تعريف وتحديد مهمة مجلس الأمن القومي لتقتصر على الطابع الاستشاري فقط.[295] وينسحب ذلك على تغييرات في قوانين العقوبات، وإلغاء القيود على الحريات العامة والحقوق الثقافية واللغوية والدينية وحرية العمل السياسي، ورفع الحظر والقيود عن أفكار سياسية أو دينية.[296]

الشكل (3)

موقع المؤسسة العسكرية في تنظيم الأمن القومي والنظام السياسي



المصدر:

Gokhan Yucel, *New Dilemmas of Turkish National Security Politics: Old New Security Concerns and National Development in the Post – 1980 Era* (Cambridge, MA: 2002), 21.

العلاقات المدنية ـ العسكرية

عرض الكتاب في التقديم المنهجي نموذجاً مقترحاً لتحليل العلاقات المدنية ـ العسكرية في تركيا، وقد تضمن عدة مداخل تحليلية (انظر الفصل الأول)، وسوف نركز على تلك المداخل في هذا المبحث، وإن كنا نفترض أن كل واحد منها يمكن أن يشكل مدخلاً رئيسياً في التحليل، ولذلك فإن العلاقات المدنية ـ العسكرية في تركيا هي مسألة إشكالية.

قوامة العسكر في السياسة

يمثل الأمن القومي، بمعانيه الرئيسية، أولوية كبرى لدى الأتراك، ولاسيما أنهم يشعرون بأن التهديد يلازم وجودهم المعاصر، ولذا فإن العسكر يشكلون أولوية في السياسة، وهكذا فإن العلاقات المدنية ـ العسكرية تشهد غلبة للحد الثاني (العسكر) على الحد الأول (المدنيين). وانطلاقاً من التقديم المنهجي للدراسة فإن قوامة العسكر على السياسة تفسرها العوامل التالية:

1. البعد الثقافي: ويرتبط دور العسكر في السياسة بعوامل ثقافية وتاريخية بارزة مثل الدور التاريخي للجيش في السياسة العثمانية، فضلاً عن دوره في التحرير والبناء وثقة الشعب بأن الجيش يواصل دوراً تاريخياً أداه بكفاءة وإخلاص.

2. نظام الاختراق والتغلغل: ويعتبر السياق العالمي فعالاً في تأكيد أولوية العسكر، ذلك أن الطبقة السياسية في تركيا المعاصرة (التي غلبت فيها إرادة العسكر) تبنت سياسات موالية للغرب في المنطقة، وكانت موقعاً متقدماً له في ضبط السياسة الإقليمية ومراقبة السوفييت، ولذا فقد أكد الغرب على دعم نسق السياسة التركي وقوامة العسكر فيه، فضلاً عن الصلات الوثيقة بين المؤسسة العسكرية التركية وبين حلف الناتو، وهي عضو فيه، والولايات المتحدة الأمريكية كحليف رئيسي (للمؤسسة العسكرية)!

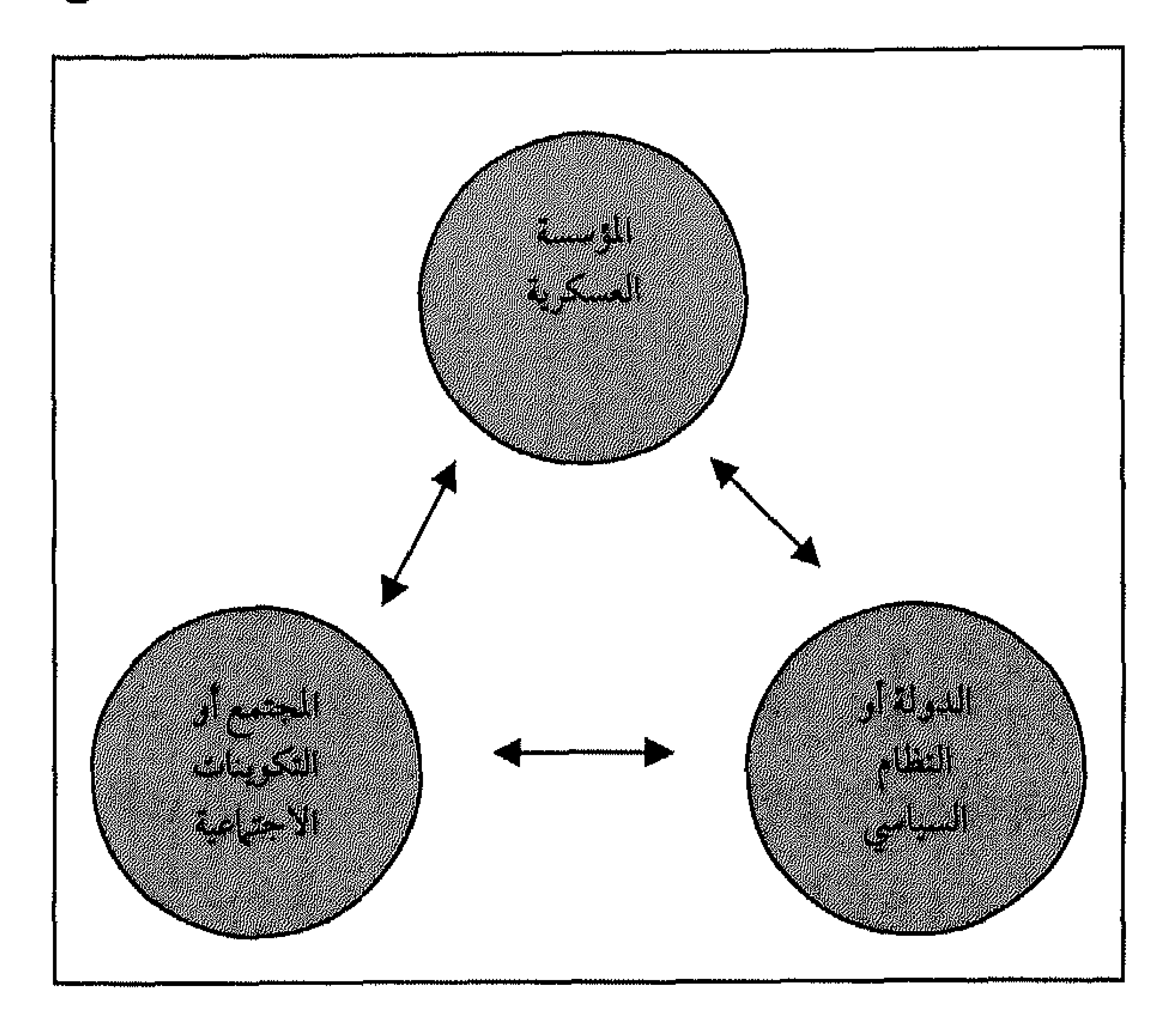
3. السياسة الإقليمية: البيئة الإقليمية لتركيا مثقلة بجدول أعمال نشط أمنياً، فهي غير مستقرة وتشهد صراعات ونزاعات بينية وأعمال عنف داخلية في -بين- دول وكيانات سياسية حديثة العهد نسبياً، وهي شديدة الحساسية بعضها تجاه بعض، فضلاً عن استمرار النزاعات الحدودية والمنافسات السياسية وتدخل القوى الخارجية. وكثير من دول الشرق الأوسط تحكمها نظم عسكرية أو شبه عسكرية، ولكثير منها علاقات متوترة تاريخياً مع تركيا وذاكرة سياسية سلبية تجاه الأتراك، فضلاً عن مشكلات السياسة الإقليمية المباشرة بين تركيا ومعظم جيرانها، وهذا من دون شك يغلِّب الرؤية الأمنية للسياسة العامة، ويعطي جدول الأعمال العسكري وبالتالي المؤسسة العسكرية أولوية في صنع السياسة العامة.

4. مسألة الدولة: وتمثل طبيعة الدولة وتشكلها وأنماط تقييمها وسياساتها التحديثية (أو التابعة أو المستقلة أو التسلطية) عوامل تحفيز إضافية لتغلُّب رؤية العسكر في صنع السياسة العامة. ويبدو أن المؤسسة العسكرية شرعت في برنامج تمثل في بناء الدولة ثم بناء الأمة، ولكن ذلك لم يتأكد بنجاحات مستمرة أو مستقرة، وهكذا يمثل القلق على مستقبل الدولة (والأمة) حافزاً قوياً لدى المؤسسة العسكرية من أجل تغليب رؤيتها للدولة (والأمة) وحمايتها من التحديات الداخلية والخارجية.

5. طبيعة المؤسسة العسكرية: يتعلق الكلام هنا، بخبرة المؤسسة العسكرية ورؤيتها لموقعها ودورها في السياسة العامة ولحقيقة موقعها في النظام السياسي، وقد ذكرنا ذلك في فقرة سابقة، وخبرتها التاريخية في الفترة العثمانية والفترة الجمهورية، وقراءتها للبيئة الإقليمية وعلاقاتها الدولية، وخطابها العقدي والأيديولوجي... كلها عوامل تؤكد قوامتها على السياسة أو قوامتها في مثلث السياسة التركية: المؤسسة العسكرية- الدولة – المجتمع. (انظر الشكل 4).

الشكل (4)

مثلث السياسة التركية: المؤسسة العسكرية ـ الدولة ـ المجتمع



آليات تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة العامة

تدخل المؤسسة العسكرية في تفاعلات كثيفة مع السياسة العامة، ولا يعود ذلك فقط إلى العوامل أو المداخل التي ذكرناها آنفاً وإنما أيضاً لتوافر مجموعة من العوامل المحفزة الأخرى تتصل بالحياة السياسية والدينامية العامة للظاهرة السياسية في تركيا. وتنخرط المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وممارسة السياسة العامة من خلال مجموعة من الآليات التي يتخذ أغلبها طابعاً دستورياً ولا يعتبر "خرقاً مباشراً" لتعليمات أتاتورك بشأن ابتعاد العسكر عن السياسة.

ويمكن تركيز تلك الآليات في عدة محاور كنا قد ذكرناها في التقديم المنهجي للكتاب وهي: أن المؤسسة العسكرية التركية تمارِس فعاليات عدة غير مباشرة في السياسة العامة باعتبارها مُدخلاً، وأثراً، ومُخرجاً لتلك السياسة.

1. المؤسسة العسكرية كمُدخَل للسياسة العامة

تعتبر المؤسسة العسكرية واحدة من المؤسسات الكبرى في الدولة التركية، وإذا لاحظنا التخطيط التمثيلي لموقعها في سياسات الأمن القومي (انظر الشكل 3)، فإن ذلك يبين بوضوح حضورها الكبير والمميز، وتمثل المؤسسة العسكرية بذلك جزءاً من بيئة صنع السياسة العامة، ولا يقتصر تأثيرها على مفردات السياسة الأمنية الداخلية (والخارجية) فقط، وإنما يتعداه إلى ممارسة دور فعال في التنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال المدارس العسكرية وإعداد الجنود والمواطنين في فترة الخدمة الإلزامية، فضلاً عن المؤسسات الإعلامية والتربوية والاقتصادية.

وتجتهد المؤسسة العسكرية في تهيئة البيئة الموائمة لصنع سياسات عامة تنسجم مع رؤيتها لدورها للبلاد، وبخاصة من خلال الدراسات والتحليلات المتخصصة التي تقدمها لصانعي القرار والرأي العام أو تقدمها مثلاً لرئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومي. وتعرض المؤسسة العسكرية رأيها في القضايا العامة والخلافية أمام الرأي العام وتضغط من أجل تحديد بدائل سياسية معينة كما حدث مثلاً بشأن التعليم الديني ومسألة الحجاب.

2. المؤسسة العسكرية والتأثير والتأثر في السياسة العامة

والمؤسسة هنا، تدخل في علاقة متبادلة التأثير مع السياسة العامة، فمن جهة تأثيرها في السياسة العامة فقد ذكرنا كيف تمارس تأثيرها وتعبر عن موقفها وتدفع النظام السياسي نحو بدائل وقرارات واتباع سياسات بعينها، والمؤسسة العسكرية هي قوة فعالة في نسق السياسة فتدفعه لتغيير سياساته بتبني سياسات أو الامتناع عن اتباع أخرى.

ولكن المؤسسة العسكرية تتأثر بالسياسية العامة وتنفعل بها، وخاصة سياسات التنمية والعلاقات الخارجية، إذ تنعكس التنمية إيجابياً على الاستقرار السياسي والاجتماعي فتخفف من تواتر تدخل الجيش في السياسة، وأما العلاقات الخارجية فتؤثر في تخفيف (أو تصعيد) التوتر مع الوحدات الدولية الأخرى، وهو ما ينعكس على المصالح العليا والأمن الوطني للمجتمع والدولة مما يدخل في دائرة اهتمام المؤسسة العسكرية. وقد لاحظت الدراسات التركية أن المؤسسة العسكرية تخلت عن أربع فرق عسكرية كانت ترابط في

مناطق الحدود مع اليونان وأرمينيا وإيران، وهذا مؤشر على أن العلاقات الإقليمية لتركيا أصبحت أفضل حالاً.[297]

3. المؤسسة العسكرية كمُخرَج للسياسة العامة

وينسجم ذلك مع مناقشة طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة، وطبيعة العلاقات مع الخارج من جهة أخرى. فإذا كانت العلاقة بين الدولة والمجتمع متوترة كأن تعيش الدولة حالة اضطراب سياسي واجتماعي وأعمال عنف أو أن تشهد تهديدات داخلية من قبل جماعات متطرفة، فإن الدولة والنظام السياسي يعطيان المؤسسة العسكرية أولوية في إدارة السياسة العامة بهذا الصدد، وهذا يتجلى في قرارات فرض حالة الطوارئ وتطبيق أحكام متشددة وعقوبات وإجراءات أمنية. وقد يتطلب أكثر من ذلك، مثلما حدث في تركيا عندما استخدمت الدولة عشرات الآلاف من الجنود و"حراس القرى" وقدراً كبيراً من الموارد لاحتواء الثورة في الأقاليم الكردية في جنوب شرق البلاد وصولاً إلى الملاحقات الأمنية والاستخباراتية والتدخل العسكري مثل التوغل في شمال العراق وإقامة حزام أمني هناك.

ويمكن ملاحظة كيف تكون المؤسسة العسكرية مُخرجاً من مُخرجات السياسة العامة في حالات أخرى مثل إرسال جنود أتراك في سياق عمليات حفظ السلام الدولية، كما هو الحال في البوسنة الهرسك والمشاركة في العمليات العسكرية لحلف الناتو في أفغانستان، وقوات "اليونيفيل" في جنوب لبنان (الجدول 13).

الجدول (13)

القوات التركية المنتشرة في الخارج

القوات التركية في:	أفغانستان	البوسنة والهرسك	قبرص	لبنان
العدد	161	1200	36000 (تقدير)	681 (تقدير)

المصدر: المعلومات مستخلصة من: *The Military Balance, 2006*, op., cit., The International Institute for Strategic Studies.

والمعلومات عن القوات التركية المشاركة في "اليونيفيل" مأخوذة من موقع شبكة (CNN) في:

http://arabic.cnn.com/2006/middle_east/10/20/lebanon.israel/index.html

4. المؤسسة العسكرية كمُحدِّد للسياسة العامة

يرتبط ذلك باعتبار المؤسسة مُدخَلاً للسياسة العامة وعاملاً مؤثراً ومتأثراً بها، كما ذكرنا في الفقرات السابقة، ولكن للمؤسسة العسكرية أكثر من مُدخَل، إنها جزء تكويني وجوهري في الدولة، وهي الحارس والحامي للدولة والمجتمع، بحسب ما تراه ووفق ما يحدده الدستور، وهكذا تشارك المؤسسة العسكرية، بصورة فعالة، في تخطيط وبناء وتنفيذ السياسة ولكنها "لا تحتكر" العملية السياسية. فقد تكون السياسة العامة استجابة لرؤى وخيارات (أو ضغوط) المؤسسة العسكرية، كما حدث مثلاً في دفع رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان للاستقالة، ثم قرار المحكمة الدستورية بحل حزب الفضيلة ومنع أربكان نفسه من العمل السياسي لفترة محددة. ونلاحظ من الحالات التي ذكرنا أن المؤسسة العسكرية هي:

- أداة لتنفيذ السياسة العامة، كما أنها الضامن الشرعي للسياسة (كونها تمتلك القوة الشرعية).
- ومشارك في صنع قرارات السياسة العامة.
- وجماعة ضغط تتحرك من أجل تهيئة البيئة الموائمة لاختيار بدائل محددة تكون أساساً بقرارات السياسة العامة.
- وصانع رئيسي للسياسة العامة في حالات الأزمة والتوتر العام والتهديدات المباشرة للدولة، أو صانع مباشر لها في الحالات التي تقوم فيها المؤسسة العسكرية بانقلاب عسكري يتولى الحكم مباشرة.

والواقع أن المؤسسة العسكرية تمارس كل ذلك، وحتى لو كانت لا تتولى السلطة مباشرة، إلا أنها تبدي استعداداً دائماً للقيام بذلك في حال اتجهت السياسة العامة في غير الجهة التي تريدها لها، وقد فعلت ذلك في الماضي.

الانقلابات العسكرية

الانقلابات العسكرية هي استمرار لدور الجيش في السياسة، وهي استخدام العنف المادي (أو التهديد به) لوضع حد للسلطة السياسية (أو لحالة من حالاتها)، وهي الوسيلة العسكرية لإعادة بناء السلطة أو تغييرها. وعليه فثمة انقلابات عسكرية تستخدم القوة العسكرية المباشرة، وانقلابات غير عنفية تُعرف بـ "انقلاب الفيتو" أو "انقلاب أبيض"، ويتمثل بتوجيه إنذار أو مذكّرة للسياسيين في السلطة تطلب منهم القيام بمجموعة من الإجراءات أو التنحي ليقوم الجيش بتولي السلطة أو بترتيب تشكيلة سياسية بديلة، وانقلابات غير مباشرة أو "ناعمة" soft coup تتمثل بالضغوط السياسية والإعلامية وغيرها لتغيير النظام السياسي واستبداله بنظام آخر بوسائل سياسية غير عنفية، وقد حدثت كل أشكال الانقلاب المذكورة في التاريخ التركي المعاصر.

تفسر المؤسسة العسكرية والنظام العلماني الانقلابات العسكرية بأنها استجابة طبيعية لإرادة الأمة في التقدم نحو الأمام، وهذه قراءة تفسيرية لكلام مصطفى كمال حول دور الجيش في السياسة.[298] وينسحب ذلك على التدخلات العسكرية المباشرة في الأعوام 1960 و1971 و1980، والتدخلات غير المباشرة وأبرزها في عام 1997. ولكن عودة الجيش إلى الثكنات وتسليمه السلطة لنظام سياسي مدني أعطى تدخلاته المزيد من الثقة والقابلية المجتمعية وحتى السياسية أحياناً، فهو لم يحتفظ بالسلطة لنفسه في أي من حالات تدخله السابقة.

وقد كانت الانقلابات العسكرية المباشرة استجابة للتوتر السياسي والاضطراب وأعمال العنف والفوضى في البلاد والتي لم تكن السياسات الأمنية وإعلان الأحكام العرفية قادرة على ضبطها، وهذا يعني أن الجيش كان يريد عودة النظام واستتباب الأمن في البلاد وليس الاستئثار بالسلطة. وقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات الاستطلاعية التي أجرتها الجمعية التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية TESEV في شباط/ فبراير 2001 أن 70.7٪ من المواطنين يضعون الجيش في المقام الأول بين مؤسسات الدولة.[299]

ولكن قراءة المؤسسة العسكرية لأسباب العنف والتوتر كانت تختلف في كل مرة، بل إن استجاباتها البعيدة كانت تختلف كذلك، ولـذا فهـي عنـد الانقـلاب الأول عـام 1960 تنبهت لأسباب العنف والتوتر، سواء كانت سياسية أو انقلابية أو اقتصادية، فهيأت لـسن دستور جديد يراعي الحريات العامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حتى إن عدداً مـن قادة الانقلاب أراد أن تتولى المؤسسة العسكرية نفسها تنفيذ سياسات إصلاحية كلية لأنـه لا يمكن الثقة بالساسة المدنيين.

ويُفهَم من ذلك أن الانقلاب العسكري عام 1960 كان استجابة لتغيـيرات في البنيـة الاجتماعية العميقة في تركيا، وأما الانقلاب الثاني عـام 1971 فقد استجاب لأعمال العنـف والاضطراب بصورة مختلفة، إذ إنه ركز على السياسات الأمنية وهيأ لدستور أكثـر تـشدداً بـشأن الحريـات العامـة والإعـلام والنقابـات وغيرهـا. وقـد اهـتم بالبعـد الـسياسي والأيديولوجي أكثر من اهتمامـه بالأبعـاد الاجتماعيـة والاقتـصادية، وقـد عنـى ذلـك أن الانقلاب العسكري كان استجابة لتغيـيرات في المؤسـسة العـسكرية أرادت منـع القـوى الاجتماعية والسياسية التغييرية مـن تنفيـذ إرادتهـا في التغيـير الـسياسي والـديمقراطي أو التغيير الثوري.

وأما الانقلاب الثالث عام 1980، فقد استجاب لأعمال العنف والاضطراب بـصورة أكثر تشدداً، إذ إنه قرأ التطورات قراءة "وحيدة البعد" وهي أن اليسار هو السبب الرئيسي في مشكلات تركيا.

وثمة مؤشرات إلى أن قيادة المؤسسة العسكرية قرأت تطورات السياسة الداخلية من منظار "الحرب الباردة"، وهكذا فقد اعتقدت (بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية) أن عليها تولي السلطة مباشرة لمنع احتمال حدوث تغييرات ثوريـة في النظـام الـسياسي. وقـد اهتمت قيادة الانقلاب بإعادة هيكلة النظام السياسي والدستوري، وقيَّدت الحيـاة العامـة بمجموعة من القوانين والتشريعات والـسلوكيات الأمنيـة لـضبط التفـاعلات الـسياسية والاتجاهات المعارضة اليسارية والدينية، وشـكل كـل ذلـك النـاظم القـانوني والـسياسي والأمني للسياسة في تركيا خلال العقدين اللذين أعقبا الانقلاب العسكري.

ولكـن المؤسسة العسكرية والنظـام العلـماني طـورا ديناميـة سياسـية تـضم قـوى ومؤسسات رسمية وثقافية وتربوية وأمنية وإدارية وقانونية تضبط تطور السياسة العامـة الداخليـة والتفـاعلات مـع الخـارج، مـن دون حاجـة إلى التـدخل المبـاشر في الـسياسة الحكومية. وكان مجلس الأمن القومي هو الواجهة الشرعية لتـدخل العـسكر في الـسياسة العامة، وقد كان أبرز تجلٍ لذلك هو توصيات 28 شباط/ فبراير 1997 التي دفعت حكومة أربكان للاستقالة في 18 حزيران/ يونيو1997.[300]

اعتـبرت الدراسـات التركيـة أن توصـيات 28 شـباط/ فبرايـر 1997 كانـت بمثابـة "انقلاب فيتو" أو "نصف انقلاب" ضد النفوذ الإحيائي الديني والسياسي في تركيا، غـير أن استجابة "الإسلام السياسي" كانت أسرع من المتوقع، وهكذا فقد حصل حزب العدالة والتنمية الذي تأسس في 14 آب/ أغسطس 2001، وهو شكل من أشكال الوراثة السياسية لمدرسة الإسلام السياسي ونجم الدين أربكان، على أغلبية مقاعد الجمعية الوطنية التركيـة في الانتخابات العامة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 محققاً نسبة 34.2٪ مـن الأصـوات و363 مقعداً من أصل 550 مقعداً.

وقد بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية بسلسلة إصـلاحات سياسـية ودسـتورية، جاء أكثرها في سياق الاستجابة التركية لـ "معايير كوبنهاجن" الخاصة بالانـضمام للاتحـاد الأوربي. وتركزت المطالب الأوربية على ضرورة تأكيـد الـضبط المـدني للقـوات المـسلحة وتخفيف حضور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة العامة، فضلاً عن توسـيع الخيـارات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة، وإجراء تغييرات دستورية وتشريعية، ومنه مثلاً المادة (14) من الدستور الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة. وقد وافقـت المؤسـسة العسكرية نفسها على الخطوط العامة للإصلاحات وفق "معايير كوبنهاجن"، فقـد أعلـن الجنرال كفريك أوغلو Kyvrike Oglu في 12 آب/ أغـسطس 2001 وكـان آنـذاك رئيـساً لهيئة الأركان العامة، أنه «إذا كانت المـادة (14) تـشكل عقبـة في طريقنـا للاتحـاد الأوربي، فعندئذ سوف تتخذ تدابير مشابهة لأي دستور أوربي».[301]

الفصل السادس

جدليات تكوين الدولة

نشأت الدولة في تركيا عن فترة اختراق وتصادم بين إمبراطورية عثمانية "متهالكة"، وبين قوى الغرب الاستعمارية بها في تلك الفترة من حداثة وعنف. وإذا كانت "الدولة" هي مركز التصارع السياسي فباعتبارها موضوعاً للتنافس وليس مثالاً أو ذروة للشرعية وكمال المعقولية بالمعنى الذي يورده هيجل، فالذروة السياسية للشرعية وكمال المعقولية في السياق التركي الإسلامي هما للأمة.[302] وهذا يفسر الخلاف على مدى شرعية الدولة في تركيا على الرغم من الافتراق التاريخي المديد بين منطق الأمة ومنطق الدولة في المجال العثماني والإسلامي.[303] ويتركز النقاش في هذا الفصل على جدليات التكوين الدولتي التالية: التشكل- التكوين، والشرعية، والهوية، ودور الدولة في الاقتصاد، ومسألة الدولة: الإنجاز- الفشل والمشاركة.

جدلية التشكل ـ التكوين

تحدثنا من قبل عن جدلية التشكل-التكوين في سياق جدليات التكوين الاجتماعي في تركيا، وسوف نقرر هنا، منذ البداية أن ثمة الكثير من نقاط الالتقاء بين مستوى التكوين الاجتماعي وتكوين الدولة، سواء فيما يخص التشكل أو الهوية أو الشرعية، ومن الضروري التنبه لذلك، أي أننا نعرض باستخدام المفردات نفسها أفكاراً أخرى تخص تكوين وتشكل الدولة في تركيا.

التشكيل الحداثي و"القطيعة تاريخية"

اعتبر تشكيل الدولة العثمانية تتويجاً "حداثياً" في النظام العالمي آنذاك على صعيد تجديد الإمبراطوريات في المنطقة المتوسطة، بابتلاعها وتوحيدها في مركز إمبراطوري واحد بدلاً من مراكز متعددة، أي السيطرة على المراكز الإمبراطورية في القسطنطينية

ودمشق والقاهرة تحت سيطرة مركز واحد يجمع قلب العالم الإسلامي والعالم المسيحي الشرقي. وقد تطورت الإمبراطورية العثمانية عسكرياً واقتصادياً وثقافياً، وظن الكثيرون أن العالم يكاد يصبح عثمانياً.[304]

ويُعتبر تشكيل الدولة الحديثة في تركيا تتويجاً "حداثياً" للمنافسات والتجاذبات المحلية والإقليمية والعالمية التي استمرت لفترة طويلة انتهت بالانهيار العثماني وإعلان الجمهورية، وكانت المنافسات والصراعات داخل السلطنة بين النخبة السياسية والثقافية والقوى الاقتصادية قد أدت إلى تعجيل حسم مصير الدولة العثمانية.

ولا نفترض أن التحديثيين العثمانيين الذين أصبح أكثرهم كماليين وجمهوريين لاحقاً، كانوا يريدون القضاء على الدولة العثمانية لإحلال دولة أخرى محلها، لقد أرادوا تجديد الدولة بالحداثة نفسها التي يقترحها الغرب، وهنا استخدم التحديثيون (والمحافظون) الأدوات نفسها "المستوردة من أوربا" لتأكيد خياراتهم السياسية والدولتية، وهذا التنافس السياسي على توظيف الحداثة هو الذي أعطاها قدرة تغييرية لم يستطع أحد الحد من تغلغلها في الدولة العثمانية. وهكذا فكلما انخرطت الدولة في النظام العالمي فقدت "عثمانيتها" وفرصتها في أن تجدد نفسها أو أن ترتد إلى الخلف أو أن تبقى على ما هي عليه. ولقد حسمت القوى التحديثية الجدل السياسي والثقافي والعبء النفسي للتحديث، عندما دخل الحلفاء العاصمة إسطنبول وقبل السلطان تدخُّلهم واستجاب لمطالبهم وسلَّم بهيمنتهم على القرار السياسي، لقد حسم الأتراك خيارهم عندما تلاشت السلطنة وكفت عن أن تكون هي، أي كفت عن أن تكون دولة. وتعتبر الدراسات التركية أن ذلك شكَّل قطيعة تاريخية مع الماضي العثماني.

الحدود والديمغرافيا

والقطيعة هنا لا تعني فقط الفرق بين المجالين الديمغرافي والجغرافي والخارطة الإثنية للدولتين السابقة واللاحقة، وإنما تتعدى ذلك إلى البناء السياسي والرمزي، ونظام القيم والمرجعيات السياسية والثقافية والقانونية، فضلاً عن تغيير الرؤية والمنظور للحاضر

والمستقبل (ولاحقاً) الماضي أيضاً.[305] وسوف نهتم في هذه الفقرة بمسألة الحدود والديمغرافيا نظراً لارتباطها المباشر بجدلية التشكل-التكوين.

1. مسألة الحدود

فقدت الدولة التركية الحديثة المجال الجغرافي العثماني، وكانت أصغر تشكيلة جغرافية للتواجد العثماني خلال قرون طويلة من تاريخهم الإماري والإمبرطوري، إذ فقدت الأقاليم العربية، وأقاليم جنوب شرق البلقان الأكثر أهمية التي عُرفت باسم روميليا Rumelia، والتي كانت قد فقدت جزئياً في حروب البلقان 1912 – 1913. وقد حاول الوفد التركي في مفاوضات لوزان أن يرسم الحدود الجنوبية للدولة مشتملةً إسكندرونة والموصل، ولكنه فشل في ذلك بسبب المنافسات مع المطامع الغربية في سوريا والعراق، وقد أقر التحكيم الدولي أمر الموصل بضمه للعراق (تحت الاحتلال البريطاني) ولكن الأتراك احتلوا إسكندرونة (بتواطؤ فرنسي) عام 1939.

وبشأن الحدود في القفقاس فقد طالب الأتراك باستفتاء في مناطق قارس Kars وأردوهان Ardohan وباتومي Batomi، وأدت التسويات السياسية اللاحقة إلى تشكيل الحدود الراهنة للدولة (باستثناء مسألة إسكندرونة الذي احتلوه لاحقاً). وقد تركت تلك التسويات جماعات تركية خارج حدود الدولة، وأدى ذلك إلى جدالات حادة في الجمعية الوطنية التركية. وهكذا أصبحت جغرافيا الدولة أكثر تجانساً من الناحية الدينية والتاريخية والثقافية.

2. مسألة الديمغرافيا

أصبحت الحدود الجديدة أكثر تجانساً من الناحية الديمغرافية حتى لو بقيت بنيتها متعددة إثنياً وثقافياً. لقد أدت الحرب (1912 – 1922) إلى آثار كارثية على البنية الديمغرافية،[306] إذ فقد الأتراك حوالي 800 ألف من جنودهم في تلك الفترة، فضلاً عن مئات آلاف القتلى نتيجة التطهير العرقي (للأرمن خاصة) والعنف والعنف المتبادل والأوبئة والأمراض والمجاعات والهجرة، وكان من نتيجة الحرب أن غيرت البنية

الديمغرافية للسكان وتقلصت الجماعة المسيحية إلى أدنى وجود سكاني لها في تاريخها المعروف في تلك المنطقة، وفي مقابل ذلك ارتكب اليونانيون عند انسحابهم أمام الجيش التركي أعمالاً انتقامية تجاه السكان الأتراك في غرب البلاد.

لقد فقد الأناضول خلال عقد من السنين 1912 – 1922 حوالي 2.5 مليون من الأتراك و800 ألف أو أكثر من الأرمن وحوالي 300 ألف من اليونانيين.[307] وشكلت الحرب والعنف والهجرة والخوف آليات للتشكل الديمغرافي للدولة التركية. وقد فعلت فعلها باتجاهين، فمن جهة تقلص عدد الأرمن والعرب والأكراد وأيضاً المسيحيين في المجال الجديد بفعل تلك الآليات وليس فقط بفعل الانهيار العثماني، ومن جهة أخرى "هرب" أو "هاجر" الأتراك والمسلمون من الأراضي التي فقدتها الدولة العثمانية في أوربا (رومانيا، بلغاريا، صربيا، اليونان) واستوطنوا في الأناضول، وعليه فقد شكلت آليات العنف والحرب مجالاً جغرافياً وبيئة ديمغرافية يشكل الأتراك فيها إثنية كبيرة بين إثنيات أخرى في إطار الدولة الجديدة.

السنوات الأولى

تم إعلان الجمهورية في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923، وكان واحداً من سلسلة إجراءات تشكُّل الدولة الجديدة، ولم تكن أولها، فقد بدأ التحديثيون (ومن بينهم العسكر) الإعداد لبناء دولة حديثة من دون التركيز على التسميات أو بيان الحدود القصوى للتحديث، وبدأت الدولة الجديدة سلسلة خطوات كان أهمها إلغاء الخلافة في 3 آذار/ مارس 1924، وإلغاء وزارة الشؤون الدينية وحظر الطربوش، وتجديد أسس الزواج المدني، وحظر الطرق الدينية. وكانت السنوات التأسيسية للدولة هي "علمنتها" وتأكيد القطيعة مع الماضي في بناه ورموزه وأبجديته ولباسه وزواجه وكتبه ونظرياته وأعماله ومرجعياته.

وقد جرى تشكيل الدولة التركية ومن ثم السياسات اللاحقة في ظل توافق عالمي على ذلك، ونظر الغرب بـ "إعجاب" لصنع دولة جديدة علمانية وحداثية وفق نموذج قدمه

الغرب نفسه، دولة تحل محل الإمبراطورية العثمانية التي شكلت تحدياً كبيراً له. ولا ينسجم هذا الكلام مع الفهم التآمري لموقف الغرب تجاه تشكيل الدولة الجديدة، ذلك أن الغرب نفسه كان قد خرج لتوه من تشكلاته الإمبراطورية السابقة، ولكنه ينسجم مع تغيير مختلف يطرحه إيمانويل والرشتين Immanuel Walerstein[308] الذي يرى أن تشكيل تركيا كان في جوهره متماشياً مع منطق تطور السياسة الدولية والنظام الرأسمالي بشأن الدولة، لأن عمليات التغلغل والتدخل والسيطرة وتحويل الفائض الاقتصادي والضبط السياسي (والإثني)، أصبحت تتم بآليات مختلفة، وخاصة آليات التنظيم (أو التقسيم) الدولي للعمل الاقتصادي (والسياسي).

ولقد كان لتكوين الدولة التركية في بدايات القرن العشرين وقبل الحرب العالمية الثانية (أي قبل تبلور السياسات الرأسمالية العالمية وانضوائها في سياق عقيدي وسياسي) دور كبير في إعطائها درجة أكبر من الاستقلال أو فرصة أكبر للتشكل الاقتصادي والسياسي.

ولكن الدولة لم تتشكل فقط وفق جدول أعمال دولتي كما قد يظن البعض أو قد يوحي به كلامنا السابق، والدولة التركية ليست فقط اقتباساً عن الغرب، وإنما هي أيضاً نتاج تاريخي وتطوري لعناصر هيكلية سبقت الانهيار العثماني، وإن كان الغرب حافزاً رئيسياً لذلك. وتعطي الدراسات النقدية حول تركيا أولوية لدور العوامل الخارجية وعمليات الإنتاج والتبادل الاقتصادي والنفوذ السياسي، وهو ما تؤكده نظرية إيمانويل والرشتن الخاصة بالنظام الدولي ونظرية سمير أمين حول المراكز-الأطراف في الاقتصاد العالمي.

التجاذبات الراهنة حول تشكيل الدولة/الشرعية

إذا كان الأساس التغييري لتشكيل الدولة في تركيا هو "القطيعة" بالمعنى والشكل الذي ذكرناه، ثم "انتشار" الدولة أو "استيرادها" من الغرب وانسجام ذلك مع اتجاهات النظام الاقتصادي والسياسي الدولي، كما ذكرنا للتو، فإن كل هذا أمر مختلف عليه وعلى

مدى شرعيته ثم على الاتجاهات التفسيرية والتحليلية لتشكل الدولة ذاته على نحو محدد. والجدل حول الدولة كثير ولكنه -بأكثريته- منخرط في سجال سياسي مباشر لا نرى طائلاً من تكراره، ولاسيما أن الدراسة فسرت جانباً منه في الفصول السابقة.

- مثلت ظاهرة الدولة تطبيقاً "غير ناضج" لمشروع الدولة في أوربا، وهي على الرغم من إنجازاتها الكبيرة ونجاحاتها لم تتمم ما وعدت به، فضلاً عن كونها لم تبلغ مرحلة النضج بعد، وثمة الكثير من الالتباس وسوء الفهم يحيق بها.[309]
- تُقارِب الدولة في تركيا من حيث الشكل الدولة في أوربا، ولكنها تختلف عنها في مسألة شرعية التأسيس والشرعية التاريخية والقابلية المجتمعية، فهذه الشرعيات المستقرة تقريباً في أوربا هي متوترة ومصطنعة في تركيا، فالدولة لدى الأخيرة "مستوردة" و"مطبقة" بصورة قسرية لا تنسجم مع إرادة ورغبة التكوينات المجتمعية والإرث الثقافي والديني، كما أنها لم تندمج في وحدة سياسية ومؤسسية لديها القابلية الاجتماعية التامة. وهذا يعني أنها دولة ناقصة التأسيس فهي لم تستند لحظة تأسيسها إلى شرعية شعبية، أو أنها تبنت سياسات للبناء الاجتماعي والسياسي والثقافي لم تنل شرعية مجتمعية عليها.
- نمت الدولة في أوربا على أساس اقتصاد صناعي تطور تدريجياً، وأما في تركيا فعلى اقتصاد ريعي أو خراجي وعليه أن يتكيف مع الاقتصاد الصناعي المتقدم.
- تطورت المشاركة الشعبية تدريجياً في سياسات الدولة في أوربا وتطورت الدولة معها، وأما في تركيا فقد فُتحت المشاركة السياسية أمام الناس من دون أن يكون لديهم تجارب أو مؤسسات قادرة على استيعابها، ذلك أن شبكة الولاءات التقليدية تشوِّه المشاركة السياسية الواسعة وتؤدي بالنهاية إلى سياسات "لاحداثية".
- الدولة في أوربا هي نتاج ثقافة تؤمن بالفصل بين الديني والدنيوي، وأما في تركيا فالحال صعب، إذ كيف تنمو الدولة في فضاء اجتماعي وثقافي تهيمن عليه "أديان عضوية" ترفض الفصل بين الزمني والروحي وترفض فكرة العلمنة بالذات،[310]

ولكن الإسلام كدين ليس هو السبب وإنما التأويل أو التعبير السيئ له واستثماره سياسياً خلال فترة طويلة من الزمن.

هذه فروق أساسية بين تجربة الدولة في أوربا و"النسخة المطبقة" منها في تركيا، والحقيقة أن ثمة فروقاً أخرى كثيرة تخص الأساس التكويني للدولة وتطورها السياسي والتنظيمي والبناء المعياري لها. إن تجربة الدولة "فاشلة" في تركيا وهي غير مستقرة ولم تحصل على شرعية نهائية على الرغم من استمرارها وتواصل بنائها الدستوري وانخراط الناس في العملية السياسية، فالدولة بالنسبة للبعض هي "شر لا بد منه" وبالنسبة لآخرين "مؤسسة وسيطة" قد تكون "مطية" لمشروع أكبر ذي طابع ديني مذهبي أو قومي طوراني مثلاً، والدولة بالنسبة لهذين المشروعين ليست تكويناً نهائياً وإنما خطوة أو مرحلة يجب "تجاوزها" من أجل التقدم نحو المشروع الأكبر، وهذه الحالة الملتبسة للدولة في تركيا لا تختلف كثيراً عن حالتها في أنحاء أخرى من الشرق الأوسط.

وهذا الواقع تدركه الدولة وبعض نخبها والفئة القليلة من مسؤوليها (ومواطنيها) ممن يعتبرونها حالة نهائية وناجزة، وهؤلاء كانوا الدعامة المؤسسة لها، وهم الذين نفذوا برنامجاً راديكالياً من أجل إنجازها. لقد طبقت النخبة السياسية والدولتية مشروعاً تحديثياً طموحاً تطلّب هندسة واسعة النطاق للمجتمع والسياسة، وبعد عدة عقود من ذلك يمكن الاستنتاج أن الدولة الشمولية لم تستطع أن تقنع "رعاياها" بها، وأنها مشروع "فاشل" أو هي "تنين أعرج" بحسب تعبير كالاجي Callaghy الذي يحيل إلى الشعور بالفارق الهائل بين رغبتها وبين حقيقتها.

الهوية

تشكل الهوية واحدة من أهم الجدليات الحاكمة لوجود الدولة في النظام العالمي الراهن الذي يشهد "انفجار أزمة هوية كونية". وكل الدول والأطراف والقوى والتيارات والتجمعات والشعوب والقبائل والطوائف والمذاهب والإثنيات وحتى الأفراد

يتساءلون: من نحن؟ لمن ننتمي؟ ما نحن وما الآخر؟[311] ومسألة الهوية كظاهرة مركبة ومتعددة الوجوه تتحدد في بعض جوانبها في بعدين رئيسيين هما: الأنا-الآخر، وإذا أردنا تركيز الكلام عن مشكلة الهوية في تركيا فإن للموضوع بداية تسبق تشكل تركيا المعاصرة بلا شك، ولا بد أن إحدى الأزمات التي أدت إلى الانهيار العثماني كانت أزمة الهوية، وقد تطور سؤال الهوية من التساؤل عن عوامل العجز أمام الغرب، وكانت الإصلاحات واحدة من الإجابات المقترحة والمنفذة بطريقة أو بأخرى للاستجابة لهواجس "الأنا العثماني" التي تشعر بالعجز. وكان الجواب هو أن على العثماني أن يعيد النظر في "أناه"، وأن يعيد بناءها بأدوات وسلع وأفكار "الآخر" من أجل معاودة التفاعل معه، وربما الانتصار عليه، ولكن الاستجابة للتحدي شملت أيضاً مراجعة لوضعية الثقافة والتعليم والعلاقة بين السلطنة/ الدولة والمجتمع.[312]

وكان العثمانيون قبل ذلك يشعرون بأنهم "قلب العالم"، وأن الآخر مهما كان شأنه هو "هامش" بالمعنى السياسي أو العسكري، فضلاً عن القاموس الديني الحافل بالتصغير والتحقير للآخر "الكافر". وقد تحدثنا في فصل سابق عن صدمة الاحتكاك بالغرب وعن تأثير ذلك، مع عوامل أخرى، في تشكيل الدولة التركية الحديثة، وسوف نهتم هنا بتحليل مسألة الهوية في تركيا المعاصرة كدولة ذات تكوين اجتماعي تعددي وأيديولوجيا توحيدية ودولة شمولية، أي أننا نبحث في أركان الهوية وتجلياتها وجدلياتها.

سياسات الهوية

حددت الكمالية رؤيتها للدولة فيما عُرِف باسم المبادئ الستة وهي: الشعبية، الجمهورية، القومية، العلمانية، الدولاتية أو الدولنة، الإصلاحية.[313] وهذا يعني أنها رفضت أي تشكل سياسي خارج مفردات القاموس السياسي الحديث، أي خارج الدولة. وقد شكلت تلك المبادئ إطاراً إرشادياً للعملية السياسية وأساساً لبناء هوية تركية حديثة. ويدرك الكماليون أن مشروع الدولة لا يقتصر على المؤسسات السياسية والإدارية، ولا بد أن يكتمل البناء الاجتماعي والهوية العمومية التي تشكل روح الدولة ومشروعيتها، وقد

عملوا على ذلك بتحطيم مفـردات ومكونـات الهويـة العثمانيـة وأيـضاً الهويـات الفرعيـة الإثنيـة، العرقيـة والدينيـة واللغويـة والطبقيـة، وأنـماط الـترابط والعـصبيات المجتمعيـة التقليدية من أجل إحلال الروابط القومية والمجتمعية الحديثة.

وكان التحديث مرادفاً للتغريب الذي اعتبرت الكمالية أنه الخيار الوحيد أمام الأتراك إذا ما أرادوا الدخول في مسيرة "العالم المتحضر"، ولم يكتف الأتراك بإحـضار الغـرب إلى بلادهم من خلال النظم القانونية والتعليم والإدارة وإنما أرادوا الذهاب إليه والانضمام إلى مؤسساته العسكرية والسياسية وغيرها، بدءاً من الدخول في حلف النـاتو ثـم التوسـع في ذلك إلى المؤسسات الاقتصادية والثقافيـة وصـولاً إلى مفاوضـات الترشـح للانـضمام إلى الاتحاد الأوربي.[314]

وينظَر إلى مسألة التحديث على أنها خطاب مزدوج تطرحه السياسة العامة، أولاً عـلى الصعيد الداخلي باعتباره يحقق جملة أهداف منها:

- أنه ينهض بالمجتمع والدولة إلى مصاف الدول المتقدمة ويحسن نوعية الحياة العامة.
- يحقق التنمية المتوازنة والسلام الاجتماعي والاستقرار السياسي.
- يعزز العلاقات مع الجوار السياسي والجغرافي ويحقق الأمن الإقليمي.

كما يُطرِح خطاب الهوية التحديثية ثانياً أمام الخارج، وبخاصة أوربا من أجـل تحقيـق جملة أهداف منها:

- أنه البديل الأفضل، لأن تركيا حديثة قادرة على التفاعل الإيجابي مع مصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط، تقابله هوية دينية إسلامية أو هوية يسارية متطرفة أو هويـات متناقضة تركية أو كردية أو غيرها، أي تركيا غير مستقرة وبالتـالي مـصدر خطـر عـلى أوربا.

- ولأنه يجعل من تركيا "نموذجاً" كدولة مسلمة ديمقراطية استطاعت أن توظف التجربة العلمانية وتداول السلطة في بيئة شرق أوسطية مسلمة، متخلفة ومتوترة، ويشكل العامل الديني المعادي للغرب عنصر ضغط شديد على سياساتها.
- ولأن التحديث يجعل من تركيا حليفاً استراتيجياً يساعد في ضبط سياسات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى-جنوب القفقاس، ويساهم في المشروع الغربي لإصلاحهما وضبط مصادر العنف و"الإرهاب" التي تؤثر على مصالح الغرب فيهما وعلى النظام العالمي برمته.

ولكن خطاب الهوية التحديثية وما يخص الاندماج بأوربا، كان بمعظمه خطاباً أكثر منه ممارسات جدية، «لذا لم تقم النخب الكمالية المتعاقبة على الحكم بأية محاولة حقيقية لتطبيق الشروط الأوربية للانضمام، بل أكثر من ذلك، اعتبر معظم هذه النخبة أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي هي انتحار لتركيا ونهاية للأتاتوركية».[315]

أزمات الهوية

إن إصرار الأتراك على هوية تحديثية علمانية في سياق تاريخي وثقافي وجغرافي تقليدي هو دليل على "أزمة هوية" مستمرة منذ فترة التكوين-التشكل المعاصر لتركيا، وإذا كان العالم برمته يعيش أزمة هوية وهذا أمر طبيعي، فإن الأتراك لا يمثلون حالة فريدة في هذا المجال، غير أن لأزمة الهوية لديهم أسباباً تخصهم أكثر وتعود لعوامل هي في عمق "الهوية" التي أنتجوها أول الأمر بكفاءة أثارت الإعجاب وربما الحسد أيضاً.

ونتحدث عن أزمات الهوية في تركيا لأن فيها أكثر من هوية وأكثر من مستوى للتعبير، غير أن الكلام يتركز على أزمة سياسات الهوية أكثر منه أزمات الهويات الفرعية أو المنافسة الأخرى، والسبب الأبرز لأزمة الهوية هو أنها عَرَض من أعراض "حالة مرضية" أوسع تمثلت باتباع نماذج ومفاهيم ونظم غربية غريبة عن السياق الثقافي والتاريخي، ولم تحظ بقبول اجتماعي واسع بل فُرِضت فرضاً من قبل السلطة الحاكمة.

ولعل أزمة الهوية وبروز هويات منافسة لها هي عَرَض متأخر قليلاً لظاهرة التحديث في تركيا، هذا بغض النظر عن مدى الصواب أو الفشل في تطبيق سياسات الهوية التحديثية والعلمانية. والهوية التحديثية "المستوردة" من الغرب أتت بمجموعة من الفضائل، ولكنها ترافقت بـ "فيروسات" أو "عوامل مرضية" ظهرت لاحقاً عندما احتدم الصدام أو التنافس بين تبعات التحديث والذاكرة الاجتماعية والتاريخية ونظام القيم التقليدي وأنماط العيش لدى الأتراك. ذلك أن تجربة التحديث لم تهتم بابتداع آليات لتسوية المنازعات بهذا الشأن كما لم تهتم أو لم تنجح في "تبيئة" المشروع التحديثي نفسه، فبقي مفروضاً من أعلى وقمعياً وتسلطياً ومتناقضاً، بدرجة أو أخرى، مع الهويات التقليدية الفردية والجمعية لدى شرائح اجتماعية عديدة. وهكذا فإن "العامل المرضي" بقي من دون علاج فأصاب المجتمع والدولة، يقول صموئيل هنتنجتون بهذا الشأن: «إن الفيروس الغربي ممرض، ولكن المريض لا يموت ولكنه يبقى مريضاً».[316]

تنهض الهويات الدينية مقابل الهوية العلمانية للدولة، وقد برزت موجة كبيرة من التدين والأسلمة في الحياة العامة في تركيا، ولاسيما في العقدين السابقين، وأصبح "الإسلام السياسي" أحد العناصر المؤثرة والأطراف الفاعلة في السياسة التركية، وترافق ذلك مع موجة من النقد الشديد لتجربة الدولة العلمانية، وتعزز كل ذلك بمظاهر أسلمة للثقافة والاقتصاد والسياسة والإعلام.[317] وثمة عوامل كثيرة تفسر ذلك، ومن دون الدخول في أسباب الظاهرة الإسلامية المعاصرة فأسبابها كثيرة، ولكن ما يخص الهوية منها يمكن تحديده أكثر بأن البنية الدينية للمجتمع ونظام القيم والعادات والولاءات ونظام الأسرة... تختلف عن مقابلاتها في الغرب، ولذا فهي لا تقبل مفاهيم تتأسس على بنى مختلفة عنها أو مناقضة لها.[318] ولا يخفى دور التوتر العميق والذاكرة السلبية بين البنيتين، وبخاصة أن الهويات الدينية استُبعِدت من الحياة العامة وقُمِعت إلى حد بعيد وتم تحطيم رموزها وسلوكياتها.[319]

ولكن الهوية الإسلامية لم تنهض ضد الهوية الغربية مباشرة، وإنما ضد النموذج الكمالي في بناء المجتمع والدولة، وقد اتخذ ذلك أشكالاً من الممانعة الاجتماعية والثقافية ثم

الممانعة السياسية فيما عُرِف بالتجاذب العلماني-الإسلامي في أوساط النخبة السياسية في تركيا.[320] ثم تطورت الهوية الإسلامية وتجلت في الممارسة السياسية المباشرة، وحققت تطوراً كبيراً في تمثيلها السياسي والبرلماني وفي برامجها في إدارة السلطة السياسية (انظر الجدولين 14 و15).

الجدول (14)

أحزاب ومنظمات الإسلام السياسي المعتدل في تركيا
أو ما يُعرَف باسم أحزاب نجم الدين أربكان

الحزب	التأسيس	الحظر	الزعامة	الوضعية السياسية
النظام الوطني	كانون الثاني/ يناير 1970	آذار/ مارس 1971	نجم الدين أربكان	شارك في حكومات ائتلافية
السلامة الوطني	تشرين الأول/ أكتوبر 1972	آذار/ مارس 1980	نجم الدين أربكان	شارك في حكومات ائتلافية
الرفاه	تموز/ يوليو 1983	كانون الثاني/ يناير 1998	نجم الدين أربكان	مشارك في حكومات ائتلافية، وترأس حكومة في ائتلاف مع حزب الطريق القويم
الفضيلة	كانون الأول/ ديسمبر 1997	حزيران/ يونيو 2001	رجائي كوتان	القوة الثالثة في برلمان نيسان/ إبريل 1999 (قبل حله)
السعادة	تموز/ يوليو 2001 -	-	رجائي كوتان	غير ممثل في برلمان تموز/ يوليو 2007
العدالة والتنمية	آب/ أغسطس 2001 -	-	رجب طيب أردوغان	أغلبية في برلمان تموز/ يوليو 2007 ورئاسة الحكومة والبرلمان والجمهورية

الجدول (15)

الحركات الإسلامية الراديكالية في تركيا

المنظمة	التأسيس	الزعامة	الموقف السياسي	العمل السياسي
منظمة مقاتلي الشرق الكبير الإسلامي	انفصلت عن منظمة "مقاتلون"/حزب السلامة الوطني	صالح ميرزا باي أوغلو	دعت لثورة إسلامية	العمل المسلح
حزب الله – جماعة منزيل Menzil	بتأثير الثورة الإسلامية في إيران	فيدان غونفور وعبيدالله دالار	يعمل لإقامة دولة إسلامية	العمل المسلح
حزب الله – جماعة علم Ilim	بتأثير الاستخبارات التركية	حسين ولي أوغلو	معادٍ لليسار ولحزب العمال الكردستاني	العمل المسلح واغتيالات
منظمة الحركة الإسلامية	–	عرفان تشاغرجي	معادية لليسار	عمل مسلح واغتيالات
حزب الإسلام	تأسس في الوسط الكردي	–	معادٍ لليسار	عمل مسلح
حزب التحرير الإسلامي	من أقدم المنظمات المتطرفة في تركيا	–	معادٍ لليسار وينادي بإعادة الخلافة	عمل مسلح
اتحاد الجمعيات والجماعات الإسلامية	انفصل عن منظمة كانت تتبع حزب السلامة الوطني	جمال الدين قبلان وخلفه ابنه متين أوغلو	تدعو لإعادة الخلافة	العمل الدعوي والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي

المصدر: المعلومات مستخلصة من: محمد نور الدين، مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا (بيروت: دار النهار، 1997)، ص 51 – 55. ومن أجل مزيد من المعلومات حول عدد آخر من المنظمات الراديكالية الإسلامية، انظر:

Ely Karmon, "Radical Islamic Political Groups in Turkey," *Middle East Review of International Affairs* vol. 1, no. 4 (1997), at: http://www.biu.ac.il/SOC/besa/meria/journal/1997/issue4/jv1n4a2.html

لقد شكلت أزمة المشروع العلماني للدولة حافزاً مستمراً لنهوض وتطور الهوية الإسلامية ومن ثم تمثيلها السياسي والبرلماني (انظر الجدول 16). وكان من الحوافز أو

الأسباب الأخرى تعاطي الطبقة السياسية مع العامل الديني بطريقة براجماتية، وشعبوية أحياناً، واستغلالها للمشاعر الدينية لأغراض الاستقطاب السياسي والانتخابات. ويشمل الاستقطاب بشأن الهوية مفاعيل أخرى ذكرناها في فصل سابق، وأبرزها بصدد هوية الدولة هو الهوية الكردية والتي تطالب بتغيير كلي في مفهوم وهوية الدولة على أساس التعدد الإثني كحد أدنى وحق تقرير المصير كحد أعلى.

ويعمل الأكراد على إبراز هويتهم القومية بأشكال متعددة، كان من أبرزها الشكل السياسي-العسكري، ويحاولون تأكيد الخصوصية القومية من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والنشاطات السياسية والاجتماعية، وتأسيس مراكز بحثية وإعلامية، والاتصال بمؤسسات المجتمع المدني العالمية والقوى السياسية في الدول الأخرى. وقد أسس الأكراد أحزاباً وواجهات سياسية للمشاركة في الحياة السياسية، وحققوا مكاسب مهمة على صعيد الاعتراف بهم كجماعة إثنية قومية لها وزن فعلي في التكوين الاجتماعي والثقافي والسياسي. وشهدت الهوية الكردية تجليات متشددة وعنفية قابلتها ممارسات عنفية قومية متطرفة من قبل السلطة السياسية والحركة القومية التركية.

وأما الهويات الفرعية الخاصة بالتكوينات الاجتماعية الإثنية واللغوية والدينية فهي على الرغم من تأثيرها في الحياة السياسية، لا تمارس خطاباً مباشراً حول "هوية بديلة" أو "دولة بديلة"، أو لنقل إن خطابها لا يتعدى المطالب بالإصلاح وتغيير سياسات الهوية وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

الجدول (16)

تطور الحصيلة الانتخابية والتمثيل البرلماني والمحلي (البلديات) لأحزاب التيارين السياسيين التقليديين القومي المتطرف والإسلامي

السنة الانتخابية	الأحزاب القومية التقليدية	نسبة الأصوات٪	عدد أعضاء البرلمان	الأحزاب الإسلامية التقليدية	نسبة الأصوات ٪	عدد أعضاء البرلمان
1969	حزب العمل القومي	3	1	المستقلون، وحركة أربكان	5.6	13
1973	حزب العمل القومي	3.4	3	حزب الخلاص الوطني	12	48
1977	حزب العمل القومي	6.4	16	حزب الخلاص الوطني	8.6	24
1984*	–	–	–	حزب الرفاه	4.4	–
1987	حزب العمال القومي Nationalist Worker Party	2.9	–	حزب الرفاه	7.1	–
1989*	حزب العمل القومي	4.1	–	حزب الرفاه	9.8	–
1991	حزب العمال القومي (وحزب الرفاه)	–	19	حزب الرفاه (وحزب العمال القومي)	16.9	(43) 62
1994*	حزب العمل القومي	8	–	حزب الرفاه	19	–
1995	حزب العمل القومي	8.6	–	حزب الرفاه	21.4	158
1999	حزب العمل القومي	18	129	حزب الفضيلة	15	111
2002	حزب العمل القومي	8.36	–	حزب العدالة والتنمية	34.2	363

* تعني الانتخابات البلدية. ودخل حزب الرفاه وحزب العمل القومي في تحالف انتخابي عام 1995 تحت لواء حزب الرفاه، وقد عاد 19 نائباً من أصل 62 ممن فازوا في الانتخابات في إطار ذلك التحالف إلى حزب العمل القومي.

المصدر: المعلومات مستخلصة من:

Birol Akgun, "Twins or Enemies: Comparing Nationalist and Islamist Traditions in Turkish Politics," *Middle East Review of International Affairs* vol. 6, no. 1 (2002): 20.

جدليات الهوية

تشكل المنافسات والصراعات بين سياسات الهوية في تركيا جدليات متعددة ويمكن تركيزها في المحاور الرئيسية التالية:

1. الهويات الصغرى- الهويات الكبرى: ثمة جدلية بين الهويات الصغرى (الانتماءات الفرعية والتقليدية والمناطقية والمذهبية) والهويات الكبرى (الانتماءات الكبرى القومية والدينية)، وتشكل طبيعة التفاعلات بينها إحدى أهم الجدليات الحاكمة في الحياة السياسية والعامة. فعندما تغلبت الهويات الكبرى أدت إلى سياسات تسلطية "تلغي" الهويات الأخرى (الكبرى والصغرى). وعندما تتغلب الهويات الصغرى فهذا يهدد بعلاقات متوترة وأعمال عنف وربما حرب أهلية، وقد يصل ذلك إلى انهيار الدولة. وليس ثمة دلائل كثيرة على ذلك في الفترة الجمهورية، إلا إذا أردنا الإشارة إلى تنازع الهويات والسياسات ذات الطابع المذهبي والقومي المتشدد تحت عباءة المنافسات بشأن الهوية التوحيدية العلمانية والإسلامية والكردية والانتماءات اليسارية.

2. الهويات المحلية-الهويات الكونية: وثمة جدليات بين الهويات المحلية والهويات الكونية (الوافدة)،[321] أو جدليات بين الهويات المحلية (الصغرى والكبرى) وبين التأثيرات الناتجة عن آليات العولمة التي تتسبب بآثار متناقضة، ذلك أن العولمة تدفع إلى تبني سياسات وأنماط عيش وسلوك وثقافة واهتمامات متقاربة أو "متوحدة" حول العالم، وهي تحل محل الأنماط المحلية، ولكنها تدفع مقابل ذلك إلى تنشيط الخصوصيات والهويات المحلية والفرعية، سواء بشكل قصدي أي بمنحها فرصة التعبير الذاتي والاتصال والتعميم والتحشد، أو بشكل غير قصدي أي بدفعها إلى اتخاذ ردود أفعال احترازية ضد العولمة نفسها.[322]

3. وتشكل مراجعة السياسات المتعلقة بالهوية أحد المصادر الجديدة لتنشيط جدليات الهوية نفسها، ذلك أن مراجعة الموقف من المطالب الثقافية والسياسية الداخلية يشكل دافعاً مباشراً لتنشيط الحراك الاجتماعي والسياسي، بكل ما لذلك من

تداعيات على العلاقة بين التكوينات أو الهويات المجتمعية والعلاقة بين المجتمع والدولة والعلاقات المدنية ـ العسكرية.

4. الدولنة: وهي جدلية الأمة-القبيلة، وهذه الجدلية تتشارك مع جدليات أخرى في المعنى، وخاصة جدليات الهويات الكبرى-الهويات الصغرى. والأمة هي كيان أكبر من الدولة ويتجاوز الوعي بها حدود الدولة والولاء لها ويعكس قصور الأخيرة وضعف شرعيتها، وهذا يعني أن الانتماء للأمة أوسع وأوثق من الانتماء للدولة. ويقابل ذلك القبيلة، ونعني بها هنا، كل الانتماءات والهويات "ما دون الدولة" أي الولاء والانتماء للمذهب والعشيرة والقبيلة والطائفة والمنظمة والجماعة الثقافية، والقبيلة بهذا المعنى هي كيان أصغر من الدولة (وإن كان لها استطالات خارجها).

وهنا تصبح الدولة أو السلطة هي الوسيط الذي يجمع التكوينات الاجتماعية (الانتماءات والهويات) ويربط بينها ويشكل مركز توازنها كجماعة سياسية واجتماعية "واحدة".[323] وفي تركيا ازدواجية أو بالأحرى تعدد في الانتماء أو الولاء إلى الأعلى (الدين، القومية، الغرب) وإلى الأدنى (الطائفة، الجماعة اللغوية، الجماعة العرقية، المنطقة، القبيلة). وقد مثلت الدولة أول الأمر نوعاً من "الحسم" لهذه الجدلية، من خلال "الدولنة"، وكان ذلك حلاً وسطاً وضرورة لابد منها، ومع ذلك ستبقى الدولة قلقة وجدلياتها قائمة ونشطة وبخاصة في فترات التأزم.

دور الدولة في الاقتصاد

شكلت سياسات التحديث الكمالية أساساً لبناء دولة "أبوية" أو "بطريركية" تمتلك إمكانات كلية وقدرات كبيرة على الهدم، وإعادة تشكيل السياسات العامة والبنى المادية (والمعنوية) على أسس جديدة. وقد ناقش الكتاب سابقاً بعضاً من تلك السياسات التي قامت بها والأدوات التي استخدمتها، وسوف يركز هنا على دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتحولات هذا الدور.

الدولانية

نهضت الدولة في تركيا بالمهام الاقتصادية التي تحددت بصورة مباشرة في "المبادئ الإرشادية" للكمالية كما وردت في الدستور، والتي اقتضت أن تتولى الدولة الإدارة الاقتصادية في البلاد، إذ تقوم الدولة بدور "أبوي" في الاقتصاد.

ثمة تفسيرات عديدة لذلك، فمدرسة "الاقتصاد السياسي" اليسارية ترجح أن ذلك راجع إلى طبيعة هذه "الدولة" التي أقامها الجيش وحلفاؤه المتغرِّبون، وقد وجدت المؤسسة العسكرية أن من الضروري بناء دولة لديها قدرات تنفيذية واسعة، فتضخَّمت بيروقراطيتها وجهازها الأمني وتدخّلها في الاقتصاد، وذلك نابع من ثقل جدول أعمالها والتحديات التي تواجهها وواجباتها التحديثية، ومن ثم "استقلالها النسبي" عن التكوينات الاجتماعية والتجارب التاريخية والإرث الثقافي للناس.[324]

وثمة تفسير آخر لذلك يرتبط بالوشائج القوية بين الاستراتيجية التحديثية والشعبوية للدولة، وسياسات التنمية الاقتصادية. ولكن هذا الارتباط لا يستمر لأن الإنفاق على السياسات الشعبوية لا يجد الموارد اللازمة، وسوف يؤدي إلى العجز فالتضخم وارتفاع الأسعار، وهو ما عالجته الدولة بالاعتماد على المؤسسات الأمنية والعسكر الذين تحالفوا مع القوى الخارجية وبعض الرأسماليين وكبار التجار المحليين.[325] ويمكن تركيز أهم أسباب تولي الدولة للإدارة الاقتصادية في النقاط التالية:

- رؤية الدولة لدورها التحديثي كدولة "أبوية"و"شعبوية".
- احتكار الموارد اللازمة لتنفيذ سياساتها وضبط الاصطفاف السياسي.
- عدم وجود قوى رأسمالية وطنية قادرة على قيادة الاقتصاد الوطني.
- تنظيم التفاعلات مع النظام الرأسمالي العالمي وتخوفها من أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى اختلالات اقتصادية قد تتخذ أشكالاً سياسية يصعب ضبطها.

وكان متوقعاً أن تؤدي السياسات الدولانية إلى قطاع عام قوي يمارس مسؤولياته الاقتصادية والاجتماعية، وإنفاق حكومي متوازن يشمل مناطق البلاد ويحقق تنمية بشرية وفرص عمل متوازنة، أي إعادة توزيع الثروة بصورة أكثر عدالة.

ولكن الذي حصل أن القطاع العام "القوي" لم يكن منتجاً بالصورة المطلوبة، وقد مارس مسؤولياته الاجتماعية والاقتصادية بصورة انتقائية، وتركزت مشروعاته واستثماراته في مناطق غرب البلاد في حين أنه أهمل شروط العدالة الاجتماعية والديمغرافية، وقد عانى من إدارة فاسدة اشتركت فيها البيروقراطية والطبقة السياسية المدنية والعسكرية.

وقد أورد تقرير منظمة الشفافية الدولية Transparency International حول الفساد في العالم لعام 2006 تركيا في ترتيب أو درجة 93 من أصل 158 هو عدد الدول الوارد تقييمها في التقرير.[326] وكان تقرير المنظمة لعام 2000 قد أورد تركيا بين الدول الـ 50 الأكثر فساداً في العالم التي بينها دول مثل: الهند وإيران والأرجنتين والبرازيل.[327] أما تقرير المنظمة لعام 2004 فيبين مستويات الفساد في مؤسسات الخدمة العامة والقطاعات الحكومية كما يوضحه الجدول (17).

وهكذا فقد كان القطاع الاقتصادي الحكومي مصدر فساد كبير وإثراء غير مشروع، سواء عند إدارته أو حتى عند خصخصته.[328] وكان لهذه السياسات "غير الاقتصادية" والفاسدة أثمان سياسية داخلية كبيرة، مثل:

- زيادة حدة الاستقطاب السياسي ضد السياسات الحكومية، وبخاصة في المناطق المهملة في جنوب شرق البلاد وفي المناطق الريفية وأحزمة البؤس في أطراف المدن، ومن ثم التداعيات المحتملة لذلك على اتجاهات أبناء المناطق المحرومة للانخراط في تيارات وأعمال عنف سياسية وأمنية.

- زيادة الهجرة الداخلية من جنوب شرق البلاد إلى مناطق غرب البلاد ومن الأرياف إلى المدن (وإلى الخارج)، بما يشكله ذلك من ضغط كبير على السياسات الحكومية والمدنية.

الجدول (17)

تقييمات الفساد في مؤسسات الخدمات والسياسات العامة في تركيا (والمعدل الوسطي العالمي) حسب معطيات منظمة الشفافية الدولية لعام 2004

القطاع	نسبة الفساد في تركيا	متوسط القيمة عالمياً
الأحزاب السياسية	04	04
الهيئة البرلمانية والتشريعية	3.8	3.7
الإدارة المحلية والقضاء	3.9	3.6
الشرطة أو الأمن الداخلي	04	3.6
قطاع الأعمال/ القطاع الخاص	4.1	3.4
قطاع الضرائب	4.2	3.4
الجمارك	4.1	3.3
وسائل الإعلام	3.8	3.3
الخدمات الطبية	4.1	3.3
نظام التعليم	3.9	3.1
تسجيل الزواج والخدمات الأخرى	3.8	03
النقل	4.1	03
الجيش	3.1	02
المنظمات غير الحكومية	3.5	02
الهيئات الدينية	3.3	2.7

ملاحظة: الحد الأدنى أو عدم وجود الفساد أخذ القيمة (0)، والحد الأقصى أخذ القيمة (5). والمعطيات مستخلصة من:

Transparency International, *Annual Report, 2004, The Coalition against corruption* (London: Pluto Press, 2004), 11.

ماذا فعلت الدولة حيال ذلك؟

على الرغم من فشل السياسات الاقتصادية الشعبوية التي نهجتها الدولة فقد بقيت متمسكة بها، حتى في حال تنفيذها على نحو انتقائي أو شكلي، لأنها شكلت جزءاً من الأيديولوجية الكمالية، ولم يكن بإمكان أحد التخلي عن تلك المبادئ أو حتى تأويلها، غير أن الاضطراب السياسي والأمني المستمر وفشل السياسة العامة في التخفيف من أسبابه الاقتصادية كان واحداً من العوامل التي دفعت إلى ممارسة "تأويل نسبي" لمبادئ أتاتورك حول الدولانية أو دور الدولة في الاقتصاد، ولا يرتبط ذلك بالتغيرات الاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي فقط، لأن سياسات التحرير واللبرلة الاقتصادية في تركيا سبقت الانهيار السوفيتي بعقد من السنين تقريباً، وشكلت التغيرات الأخيرة حافزاً إضافياً لمراجعة السياسة الاقتصادية للدولة .

ولكن المؤسسة العسكرية والبيروقراطية أدركتا (بمرور الوقت) أن استمرارهما في سياسات اقتصادية فاشلة وفاسدة يضمن لهما ريعاً مهماً، وبات ذلك يهدد الوضع السياسي برمته، وهكذا فقد اهتمت المؤسسة العسكرية والبيروقراطية الحكومية بتبني سياسات اقتصادية تحد من الفقر وتسعى لتحقيق تنمية أكثر توازناً، ولكنهما رأتا أن سياسات من هذا النوع تشترط إجراء تغييرات اقتصادية من قبيل تشجيع الاستثمار والاقتراض من الخارج وتقديم التسهيلات لرجال الأعمال، ومقابل ذلك تشديد الضغوط على النقابات العمالية والمنظمات السياسية اليسارية المعادية للنشاط الرأسمالي وتغلغل الرأسمال الأجنبي الاحتكاري في البلاد. أي أن الدولة فتحت الباب للاقتصاديين وأرباب العمل للمشاركة في صنع السياسة الاقتصادية وأغلقته في وجه العمال والمزارعين وأبناء الشعب، وهذا يعني الدخول في حلقة مفرغة: إذ كيف تتبع سياسة اقتصادية تخفف مصادر العنف والتوتر الداخلي وتستجيب لتحديات البطالة والفقر والهجرة الداخلية والإهمال والإنفاق غير المتوازن، بسياسات تخدم رجال المال والأعمال وتقمع النقابات العمالية ومطالب الشعب؟ إن السياسات الحكومية تعالج العنف وعدم الاستقرار بسياسات تؤدي إلى العنف وعدم الاستقرار ويضعنا ذلك أمام جدليات السياسة الاقتصادية في تركيا.

لبرلة الاقتصاد

تشهد تركيا نقاشاً موسعاً حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وهو جزء من النقاش العالمي حول وظائف وأدوار الدولة تجاه مجتمعاتها أو تجاه النظام العالمي. وقد شكلت التغيرات العالمية وطبيعة النظام السياسي في تركيا وتفاعلاته وارتباطاته الدولية عوامل نشَّطت النقاش حول الموضوع، وما إذا كان المطلوب هو الانسحاب من المجال الاقتصادي أو البقاء في موقع القوامة فيه.

أعلنت الدولة برنامجاً طموحاً وبعيد المدى للإصلاح الاقتصادي كان بدأه تورغوت أوزال رئيس الوزراء والذي أصبح لاحقاً رئيساً للدولة،[329] ولكن الحكومة لم تستطع مواصلته بالوتيرة نفسها بسبب الإرباكات الاجتماعية والسياسية والاختلالات الاقتصادية التي حدثت، وعلى الرغم من ذلك فإن فكرة الليبرالية الاقتصادية لاقت قبولاً أوسع من ذي قبل، وذلك ليس بسبب القناعة بها وإنما لأن كثيرين "ضاقوا ذرعاً" بسياسات اقتصادية فاشلة وفاسدة، ولأنهم اعتبروها محاولة لإدارة التحديات الاقتصادية ولخلق بيئة داخلية أكثر استقراراً.

وقد ازداد الاهتمام بالليبرالية الاقتصادية خلال السنوات التالية، وخاصة بداية القرن الحادي والعشرين، ذلك أن التحولات العالمية والأزمات الاقتصادية أدت إلى انخفاض الاستثمارات الخارجية والمعونات، إذ أمست تركيا أقل جاذبية للغرب وسياساته واستثماراته ومعوناته، فقد شكلت مساعدات التنمية الرسمية (صافي المساعدات الموزعة) 0.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1990 في حين كانت تشكل 0.8٪ منه لعام 2002، و0.1٪ عام 2004 (انظر الجدول 18).

وقد أبدت الحكومة عزمها على تقديم ضمانات استثمارية لرؤوس الأموال والمستثمرين من الخارج، وأيضاً ضمانات سياسية وأمنية بحيث أكدت قدرتها على الإمساك بالوضع الداخلي وضبط حركيته السياسية والمطلبية. وتوصلت الطبقة السياسية

إلى صيغة غربية: تنسحب الدولة من الميدان الاقتصادي تدريجياً وتخصخص عدداً من شركاتها ومجالات عملها وتشجع الاستثمارات الداخلية والخارجية في سياق "تحالف" أو "تشارك" بين القوى الاقتصادية وبين كبار رجال السياسة المدنيين والعسكريين (انظر الجدول 19 الذي يبين طبيعة تلك العلاقات التشاركية بكل ما ينطوي عليه ذلك من تزايد فعالية "الفساد السياسي" و"السوق السوداء" والتهريب والاحتيال على القانون).

الجدول (18)

مساعدات التنمية والاستثمارات الأجنبية والتدفقات الأخرى لتركيا

الموضوع	أساس القيمة	السنة	قيمة المؤشر
صافي المساعدات الإنمائية المتلقاة	بملايين الدولارات الأمريكية	2002	635.8
صافي المساعدات الإنمائية المتلقاة	بملايين الدولارات الأمريكية	2004	257
صافي المساعدات الإنمائية المتلقاة (للأفراد)	بالدولار الأمريكي	2002	9.0
صافي المساعدات الإنمائية المتلقاة (للأفراد)	بالدولار الأمريكي	2004	3.6
نسبة المساعدات الإنمائية المتلقاة من (ن. ق. إ.)	٪	2002	0.3
نسبة المساعدات الإنمائية المتلقاة من (ن. ق. إ.)	٪	2004	0.1
نسبة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية من (ن. م. إ.)	٪	2002	0.6
نسبة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية من (ن. م. إ.)	٪	2004	0.9

ن. ق. إ.: تعني الناتج القومي الإجمالي، و ن. م. إ.: تعني الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: معطيات عام 2002 مستخلصة من: تقرير التنمية البشرية، 2004 (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004)؛ ومعطيات عام 2004 مستخلصة من: تقرير التنمية البشرية، 2006 (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006).

الجدول (19)

طبيعة العلاقات بين النظام السياسي والعسكر ورجال الأعمال في تركيا

الاسم	الموقع في الدولة	الشركة أو المؤسسة الاقتصادية
تورغوت أوزال	رئيس وزراء، رئيس جمهورية	Sabanci Holding
نعيم تالو	رئيس وزراء	Akbank, Akcimento, Olmuksa, YKB
شهاب كوكاتوبكو	وزير صناعة	Koc Holding, Metas, Sise-Cam
فاروق سوكان	وزير داخلية، وزير صحة	Ercan Holding
فرحت ميلين	وزير مالية، نائب رئيس وزراء	Bankasi
مصطفى كاسماز	جنرال	Turk Ticaret Bank
يوسف أوزال	نائب في البرلمان	Ercan Holding
كوركوت أوزال	وزير داخلية	Akabe, Akoz, Oztrans
زكي يافوزتورك	وزير دفاع	Keban Holding
نامق كمال إرسون	قائد للقوى البرية	Kutlutas Holding

المصدر:

Ali Arslan, "Emergence of the Turkish Bourgeoisie and Business-Political Relations in Turkey", *International Journal of Human Sciences*, at: www.insanbilimleri.com/en/makaleler/political_science/emergence_of_the_turkish_bourgeo.htm

ضرورة تدخل الدولة أو ليبرالية اقتصادية "مخففة"

أدت الليبرالية الاقتصادية إلى بروز تشكلات اقتصادية واسعة تختلف أيديولوجيتها عن أيديولوجيا النظام السياسي، وأبرزها الشركات والمشروعات الاقتصادية ذات الخلفية أو الغطاء الإسلامي فيما عُرِف باسم "أسلمة الاقتصاد" وأهمها منظمة موسياد MUSIAD وهي "رابطة الصناعيين المستقلين"، ويُنظَر إليها على أنها المنظمة التي تضم رجال الأعمال الإسلاميين مقابل منظمة أخرى أقدم عهداً وأكثر رسوخاً وهي "رابطة

الصناعيين وأرباب العمل الأتراك" توسياد TUSIAD المعروفة باعتبارها "نادي الأغنياء والأقوياء" في تركيا.[330]

لقد مثلت الليبرالية الاقتصادية فرصة أمام تطور اقتصادي واسع في تركيا لولا أن الواقع الدولتي يتطلب الأخذ بالاعتبار أن التحرير الاقتصادي سيؤدي إلى بطالة وتضخم وتوتر سياسي واقتصادي واجتماعي وينتهي الأمر إلى أعمال عنف مسلحة ضد الدولة، وهو ما حدث خلال فترات عديدة ومديدة من تاريخ تركيا المعاصر، واستلزم تدخل المؤسسة العسكرية لعدة مرات وتدخل المؤسسات الأمنية الدائم لمراقبة وضبط القوى والتفاعلات الاجتماعية والسياسية بهذا الشأن.

وهذا يعني أن على الدولة التركية، وهي دولة نامية ذات تكوين اجتماعي منقسم ومتوتر، أن تواصل مهماتها على الصعيد الاجتماعي والرعائي "الأبوي" أو "البطريركي"، وبخاصة في المجالات الاقتصادية والخدمية ذات الأبعاد الاجتماعية الواسعة مثل التعليم والصحة وخدمات البنية التحتية، كما أنها تضطر للقيام بالمشروعات التي لا يرى القطاع الخاص جدوى من توليها، وخاصة تلك المشروعات التي تتطلب موارد كبيرة وذات مردودية منخفضة.

وتعيد الدولة النظر في دورها الاقتصادي، هذه المرة من أجل تأكيده، وذلك استجابة لتحديين: الأول، هو ضرورة القيام بدور "أبوي" و"رعائي" جزئي في مجتمع نامٍ حفاظاً على هويتها التحديثية؛ والثاني هو ضرورة الإمساك بموارد ومجالات عمل تستخدمها لضبط القوى المعارضة (الراهنة والمحتملة) لمشروعها الكمالي.

يبقى أن ادعاء الليبراليين بأن الدولة تفشل في إدارة الاقتصاد، هو ادعاء لم تثبت صحته في مواقع ومواطن كثيرة، وقد أبرزت الدراسات الاقتصادية ذلك، حتى إن البنك الدولي أعاد الاعتبار لدور الدولة في الاقتصاد ولكن على نطاق محدود.[331] كما أن تزايد حدة الفقر والحاجات الإنسانية، والمطالب بتخفيض الضرائب وتكاليف المعيشة، واستمرار "الأمل

الاجتماعي" بالدولة هي من العوامل التي تعوق انسحاب الأخيرة من المجال الاقتصادي والخدمي، وهي عوامل بالغة التأثير وتجعل الدولة طرفاً مسؤولاً عن الحياة العامة، ولا يمكن القبول بحياديتها أو انسحابها منها قبل إتمام مهامها التنموية الشاملة.

ليبراليتان: اقتصادية وسياسية

يقف الأتراك موقفاً متشدداً من الليبرالية الاقتصادية، إلا إذا أمَّنت سلعاً وفرص عمل جيدة، وينسحب ذلك على الموقف من العولمة مثلاً، وما الليبرالية الاقتصادية الواردة إلى تركيا إلا شكل من أشكال العولمة أو أداة من أدواتها، إلا أن الليبرالية المقصودة تأتي ببضاعة أخرى، وهي الحريات السياسية وتداول السلطة على أساس المساواة والأصوات الانتخابية، ومراجعة مفهوم الدولة والضبط المدني للقوات المسلحة وحقوق الإنسان والحريات العامة، هذه البضاعة مقبولة اجتماعياً مرفوضة سلطوياً.

وهنا تقف الدولة أمام جدلية الليبرالية الاقتصادية-السياسية فتحاول أخذ الحد الأول (الاقتصاد) وتتجاهل أو تُهمل الحد الثاني (السياسة)، ولكن الحدين مرتبطان معاً ولا يمكن الفصل بينهما لفترة طويلة، على الرغم من أن النظم السياسية القلقة أو المتسلطة تخشى الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي وتخشى الآثار الكارثية للانفتاح السياسي في ظروف غير مدروسة أو متحكَّم بها. وقد اجتهدت السلطة في تركيا للفصل بين الليبراليتين من خلال:

1. إشاعة الاعتقاد، لدى أطرافها على الأقل، بأنه ليس ثمة دالة ارتباط لازمة بين الانفتاح الاقتصادي والانفتاح السياسي، وأن الثانية ليست ضرورية للأولى، بل قد تكون ضارة وذات آثار خطيرة على التنمية والاستقرار.
2. عملت السلطات على تطبيق إصلاحات سياسية محددة ليست هي الليبرالية السياسية تماماً، ولا يمكن أن تنفِّذ سياسات ليبرالية تامة، لأن ذلك يعني التخلي عن "ثوابت" السياسة التركية ومعاودة النظر في هوية الدولة والنظام السياسي.

3. إن الهاجس الرئيسي لدى السلطات هو اتباع سياسات ليبرالية (اقتصادية أو سياسية) تهدف لإدارة الأزمات الداخلية والخارجية والاستجابة المحدودة للضغوط العالمية، بصدد الحريات العامة وحقوق الإنسان والتنمية البشرية المتوازنة.[332]

4. ويشكل دور الدولة في الحياة الاقتصادية، جزءاً من رؤية الدولة لنفسها وجزءاً من توقعات الناس منها، وقد طرأت تغيرات مهمة على رؤية الدولة لنفسها ولدورها تجاه المجتمع (والعالم)، وبدت أكثر حماسة واستعداداً لنهج ليبرالية اقتصادية واسعة نسبياً، في حين أن توقعات الناس لم تشهد تغيرات جوهرية بشأن دورها الاقتصادي، بل على العكس، فإن سقف التوقعات والمطالب سيشهد توسعاً أو ارتفاعاً كلما زادت تحديات الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي. وتتشكل التيارات الرئيسية في المجتمع حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو التالي:

- يريد اليساريون استمرار دور الدولة الاقتصادي مع ضرورة إجراء تغييرات في طريقة إدارة المشروعات الاقتصادية وإحكام الرقابة عليها في إطار القانون، وأن تكون محكومة، من حيث الانتشار الأفقي والمستوى العمودي، بمبادئ التوازن وعدالة توزيع الثروة.

- ويريد الليبراليون أن تنسحب الدولة من النشاط الاقتصادي على اعتبار أن القطاع الخاص أثبت كفاءة أكبر في إدارة المشروعات الاقتصادية والخدمية وأن الدولة رب عمل ومستثمر سيئ، ولذا فإن انسحابها ضروري من أجل تنشيط الحياة الاقتصادية وتوافقها مع النظام الرأسمالي العالمي وسهولة التفاعلات والمبادلات الاقتصادية مع الخارج، إلا أن المطلوب من الدولة إعطاء ضمانات استثمارية وقانونية والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- وأما الإسلاميون فيريدون وجوداً محدداً للدولة في الحياة الاقتصادية، ويكونون بذلك أقرب إلى الليبراليين منهم إلى اليساريين، ويجتهدون في "أسلمة الاقتصاد" و"أسلمة" جوانب الحياة العامة الأخرى، فالليبرالية الاقتصادية تعطي

الإسلاميين فرصة لممارسة نشاطات اقتصادية تنسجم مع المعايير الدينية للتفاعلات الاقتصادية، وبالتالي تهيئ لهم حيزاً للعمل الجماعي الذي يشكل مقدمة للعمل السياسي من أجل "أسلمة الدولة" نفسها.

مسألة الدولة

يتعرض مشروع الدولة في تركيا لتحديات كثيرة من داخله (أي من القوى المجتمعية) ومن خارجه (أي من قوى النظام العالمي دولاً ومؤسسات دولية وقوى عولمية ومنظمات غير حكومية)، ويمكن اعتبار الدولة (وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً) حالة وسطاً بين حدين: ما دون الدولة ـ ما فوق الدولة، وباعتبارها كذلك فقد أرادت أن تنبني على نمط توحيدي تضامني حداثي يجتهد في "جعل" التكوينات المجتمعية تصطف أو تنخرط في بنية موحدة هي "الأمة التركية"، بكل ما في ذلك من سياسات إدماجية وتحيزات وتغليب للمشترك على المختلف في إطار مشروع سياسي أولاً، اتخذ لاحقاً شكلاً ثقافياً مؤدلجاً فيما عُرِف باسم "الكمالية".

ولم يكن للغرب أن يعترض على تشكيل دولة في الشرق الأوسط "على شاكلته"، والأهم أنها قامت على أنقاض إمبراطورية مسلمة كانت مصدر تهديد جدي له خلال عدة قرون، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سياسات الهوية وبناء الأمة، على قسوتها، لم تُواجَه بمقاومة فعالة، خلا استثناءات محدودة، خلال العقود الأولى لتجربة الدولة، ويعود ذلك لأسباب عديدة منها مثلاً أن الأطراف والتكوينات التي كان يفترض بها أن تمانع لم تكن تمتلك القوة والموارد ولا التجربة التنظيمية للقيام بذلك، كما أنها لم تلق الدعم والتحفيز الخارجي اللازم والكافي لتتمكن من فعل شيء بهذا الصدد، بل على العكس، لقد توافقت الدول الكبرى آنذاك على "شرعنة" الدولة التركية في اتفاقية لوزان عام 1923، بما يعنيه ذلك من قبول بسياسات الهوية وبناء الدولة ومن تنصل من وعودها بإعطاء شعوب الإمبراطورية العثمانية السابقة "حق تقرير المصير" ومنهم الأكراد والأرمن والعرب.

ومن الأسباب أن القوى المفترض بها أن تمانع وقعت تحت تأثير الوعود الكمالية بتشكيل دولة تعددية أو منحها الحكم الذاتي، ومنها من اعتقد أن وضع الدولة الجديدة هو "وضع مؤقت" وقد دخلت فيه من باب الضرورة، أي ضرورة وجود دولة تقوم بواجبات الأمن والاستقرار الاجتماعي بعد سنوات طويلة من العنف والاضطرابات والحروب. وثمة قوى دخلت في مشروع الدولة لأنه المشروع الذي يعيد بناء دولة دستورية خليفية، وكان من بين هؤلاء مساعدون لمصطفى كمال نفسه.[333] وقد اعتقد أكثر الناس أنهم بصدد مشروع "دولة مؤقتة"، ولم يكن يخطر في بال الكثيرين أنها ستمضي في المسار الذي مضت فيه.

جدلية القوة ـ الضعف أو الإنجاز ـ الفشل

جدلية الدولة هي جدلية بقائها، جدلية قوتها – ضعفها، وعلى الرغم من مواطن العجز والفشل، وهي كثيرة وسنذكرها أولاً، إلا أن الدولة التركية استطاعت موازنة نقاط الضعف أو العجز بنقاط قوة أو نجاح عديدة أيضاً.

1. الضعف/ الفشل: لم تكتسب الدولة شرعية كافية أو راسخة لدى الناس، وكادت شرعيتها تقتصر على ما يمكن أن يسمى "شرعية الضرورة" أي ضرورة وجود دولة، وأما المظاهر السلبية التي عطلت شرعيتها في نظر "رعاياها" فتتلخص في النقاط التالية:

- ترسُّخ نظام حكم متسلط وتأكيد الولاء لشخص أو لمؤسسة حاكمة وليس للدولة، أي لشخص أتاتورك ومن ثم المبادئ الكمالية ومن خلالها المؤسسة العسكرية ـ المدنية كمتلازمة حاكمة.
- وقد حددت هذه الصيغة للحكم سقفاً للمشاركة الشعبية في صنع السياسة العامة والسقف هو مبادئ الكمالية أو التوافق على تفسير محدد لها حسب متطلبات الحالة السياسية.
- أدى فرض معايير قوموية توحيدية إلى تحفيز معايير أخرى معارِضة، وإلى انخراط التكوينات المجتمعية في نزاعات حول الهوية والولاء والأولويات

السياسية، وقد وصل ذلك إلى مستوى العنف الأهلي، الرمزي والمادي، بين مختلف التكوينات المجتمعية والقوى السياسية، وبينها وبين الدولة.

- وأدى ذلك في النهاية إلى اختلال وهشاشة الأسس المحلية لمفاهيم الدولة والمجتمع والأمن القومي.

2. القوة/ إنجاز الدولة: استطاعت الكمالية بناء دولة على أسس حديثة، نظام سياسي ومؤسسات وانتخابات وتداول سلطة، وهذا إنجاز ثوري، مقارنة بالفترة العثمانية، وأحرزت تقدماً على صعيد بناء مجتمع في تركيا قادر على التواصل والتفاعل البيني بدرجة معقولة من الفعالية والولاء حتى لو كانت تُشاركه ولاءات أقوى منه أحياناً. لقد استطاعت الدولة تحقيق استجابة مهمة لشروط تكوين قومية أو هوية وطنية عامة في مجموعة من النقاط:

- التحقيق التدريجي، بدرجات متفاوتة من النجاح، لمتطلبات اقتصاد السوق والانخراط في النظام الرأسمالي العالمي.
- التعبئة الاجتماعية للسكان في الأرياف والتجمعات الحضرية وتحقيق مستوى أكبر من التفاعلات بينهم.
- نمو التجمعات الحضرية والمدنية وزيادة الحراك الاجتماعي الداخلي.
- تطوير بنية تحتية من شبكة مواصلات واتصالات أساسية تربط أنحاء البلاد وتُؤمِّن حركة الناس والسلع والخدمات.
- التراكم الرأسمالي وتنمية الموارد البشرية والمؤسسات الاجتماعية.
- إنشاء وتعميم رموز "وطنية" عامة ذات قابلية مجتمعية نسبية.

ولا تعتبر الإنجازات في النقاط الست السابقة كبيرة، ولكنها تنطوي على دلالة أن ثمة تطوراً نسبياً في إنجازات الدولة على صعيد اكتساب شرعية مجتمعية عامة. والحقيقة أن مقارنة النقاط السابقة بالنقاط أو الشروط المفترض أن تحققها الدول لتكوين جماعة قومية

حديثة، بحسب كارل دويتش Karl Deutsch، لا تدل على نجاح مستقر أو مطَمئن، خاصة أن مستوى ما تحقق منها في تركيا مايزال ضعيفاً وهشاً واستمراريته غير مؤكدة.[334] وقد حققت المحاكاة التركية لأوربا مستويات أفضل نسبياً في أداء السياسات العامة في بعض مجالات الخدمات والتعليم والتكنولوجيا مقارنَةً بمثيلاتها في الشرق الأوسط.[335]

وتلعب جدلية القوة – الضعف دورها في السياسات العامة للدولة، ذلك أن الدولة تؤكد وجهها القوي فيما يخص السياسات الأمنية وقضايا الأمن القومي، ولكنها تبرز وجهها الضعيف فيما يخص المطالب بزيادة الإنفاق العام وتحسين مستوى المعيشة. هل ينطوي ذلك على تناقض؟ تخصص الدولة الموارد الممكنة لسياسات الأمن بشكل يؤثر على متطلبات الإنفاق الأخرى، ونلاحظ ذلك في سياسات عدد من الدول في الشرق الأوسط بصورة عامة، حيث الأولوية لقضايا الأمن.

وتبدو جدلية القوة – الضعف في السياسة الخارجية أيضاً، ذلك أن الدولة تُبرز وجه القوة كدولة "نموذج" لدول الجوار الجغرافي والسياسي و"شريك" للغرب يمكن الاعتماد عليه في المنطقة، ولكن إذا ما اقتنع الغرب بذلك فسوف تهتم الدولة عندئذ بأن تقول له: إنها ضعيفة وتحتاج إلى المساعدة والإسناد المادي والمعنوي. ولعل أقرب توصيف لهذا الحال هو وصفها بأنها "دولة مبتزة".[336]

السياسات الإثنية والدولة: من التسلط إلى المشاركة

تنطوي التفاعلات بين السياسات الإثنية والدولة على أبعاد مختلفة تتراوح بين الشكل السلمي والشكل العنفي المسلح، وبينهما طيف واسع من أشكال التوتر والاحتجاج. ويتأسس جدل السياسات الإثنية على رفض الدولة الاعتراف بوجود جماعات إثنية أو تكوينات اجتماعية متعددة، حتى إنها ترفض وجود طبقات اجتماعية من أجل قطع الطريق على فكرة "الصراع الطبقي"! هذا يعني أن الدولة توفر كل الأسباب المهيئة لدخول التكوينات الإثنية في صراع مع الإثنية التركية ومع الدولة. ويمكن تحديد جدليات العلاقة بين السياسات الإثنية والدولة في النقاط التالية:

1. التصادم

أثارت السياسات الإثنية والدولتية ردود أفعال متوترة من قبل الأكراد خاصة، وقد خاضوا الكثير من محاولات للاستقلال أو الحصول على شكل من أشكال الحكم الذاتي، وقد تعاملت الدولة مع المطالب الكردية بسياسة مزدوجة: الأولى، هي مواصلة سياسة "التتريك"، والثانية هي الاحتواء العسكري والأمني للحركة الكردية. وقد خلقت السياسات الكردية المعارضة مخاوف جدية من إمكانية نجاح الأكراد في الاستقلال أو فرض نظام سياسي يغير من طبيعة الدولة الموروثة عن أتاتورك. وأما الجماعات الإثنية الأخرى مثل العرب فلم تشهد علاقاتهم مع الدولة أي مؤثرات كبيرة، وإن كانوا يعانون من ضغوط متشددة ورقابة مستمرة وتهميش لدورهم في صنع السياسة العامة.

وإذا ما استعرضنا التاريخ الإثني لتركيا المعاصرة فإننا نلاحظ حركة جدلية بين اتجاهات الاستقلال (وبالتالي الانفصال الإثني) بما يعنيه من تهديد لكيانية ووحدة الدولة، وبين حركة أقل شدة وخطورة تتمثل بالحرب الإثنية بين الجماعتين الكبريين (الأتراك والأكراد) فضلاً عن تصادمات مذهبية أقل حدة وتصادمات بين التيارين العلماني والديني، اليساري واليميني.

2. المشاركة

إن شعور الإثنيات بالتهديد يخلق ردود أفعال إحيائية استقلالية تركز على بناء هوية متشددة تؤكد على الفروق بينها وبين الهويات والإثنيات الأخرى، وتُعلي من شأن "الأنا" وتحطّ من شأن "الآخر" بصورة متوترة وتحريضية، وتنشِّط الذاكرة السلبية تجاه الآخر الإثني والدولة، وتزيد سقف المطالب الموجهة للدولة. ومن المتوقع أن تتخذ مختلف الإثنيات استجابات مماثلة، في حال توافرت لها بيئة موائمة، وهذا يعني (من الناحية النظرية) أنها ستدخل في "حرب الكل ضد الكل"، أو على الأقل حرب ضد الدولة أو الإثنيات المتمثلة فيها والمتحالفة معها، ولكن واقع الحال أن ما يحدث هو غير ذلك، كيف؟

على الرغم من ردة الفعل "الدوغمائي" لدى الإثنيات جراء سياسات التسلط والإلغاء، فإن ذلك لا يغفل وجود فسحة للعمل على وجود إطار عام تلتقي فيه الجهود للحفاظ على مجال سياسي عام للتفاعلات البينية. وهكذا فإن الإثنيات (وخاصة الأكراد) في قمة صراعها مع الدولة، لم تعلن الحرب ضد الأتراك ككل ممن هم خارج مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالأعمال السياسية والعسكرية المعادية لهم، في حين أنها حاربت الأكراد الذين انخرطوا في نظام "حراس القرى" أو تعاونوا مع السلطة ضد الحركة الكردية. ومقابل ذلك فإن سياسة الدولة تجاه الأكراد لم تحظ بقبول ومساندة كل الأتراك، بل إن كثيرين منهم اعترض وقاوم بشدة تلك السياسة.

وتحدث في هذا الإطار تطورات ذات دلالة، فمثلاً تحولت المطالب الكردية من الاستقلال إلى الحكم الذاتي ثم إلى المطالب السلمية بدولة تعددية تضمن المشاركة الفعالة والعادلة لجميع مكوناتها الإثنية، كما أن الدولة التركية قامت بإصلاحات تدريجية غيرت جزئياً من سياساتها السابقة بشأن حظر استخدام اللغات (غير اللغة التركية) وفي التخاطب والكتابة والنشر والبث الإذاعي، ويجري ذلك في إطار الاستجابة القانونية والدستورية لمتطلبات الالتحاق بالاتحاد الأوربي، الذي يأمل الأتراك والتكوينات الاجتماعية الإثنية الأخرى في تركيا أن تصل بهم إلى دولة تعددية ديمقراطية.[337]

تقوم الدولة بتغييرات تشريعية وسياسية تمكن التكوينات الاجتماعية من التعبير عن الهويات والانتماءات والأفكار، وقد ينطوي ذلك على تغييرات محتملة في طبيعة وهوية الدولة، حيث المطلوب هو الانتقال إلى عقد سياسي واجتماعي جديد وجدي يؤسس دولة تعددية وديمقراطية ذات سياسات عقلانية.

خاتمة

تعتبر العلاقات المدنية ـ العسكرية والعلاقة بين الجيش والمجتمع والدولة واحدة من أهم قضايا الفكر السياسي إشكالاً وأكثرها "استغلاقاً" في تركيا. وتقدم أكثر الدراسات التركية موضوعها بكيفيات نمطية، على طريقة المستشرقين، فتحولها إلى فضاء غرائبي قريب من عالم "ألف ليلة وليلة" أو التصادم بين عالمين "بدائي" و"حداثي"، أو بلد "أسير" سياسات تسلطية تغريبية مفروضة من النظام السياسي (والعسكر) ومرتبطة بتحالفات خارجية غربية.

والواقع أن تناولاً من هذا النوع أمسى سمة في الدراسات التركية المعاصرة، ولكنه زاد الحال غموضاً فضلاً عن أنه راكم مادة كتابية أقصى ما فعلته هو أنها زادت الحواجز والجدران بين المتلقي وموضوعه، ويصبح من الصعب على المتلقي التعرف عليه من خلال كتابات "تسكت عن أشياء أكثر مما تفصح".

وتتركز إشكاليات الفكر السياسي في تركيا في عدة مفردات أو موضوعات هي:

- تكوين الدولة الجمهورية: القطيعة التاريخية مع الفترة العثمانية السابقة، والشرعية و"المثال" أو "النموذج الإرشادي"، وطبيعة الدولة المتسوّدة على المجتمع والمتغلغلة فيه والقابضة على إمكانات تطوره وتشكله المدني أو الأهلي.

- تكوين المجتمع: الأساس والشرعية، والمقولة الإثنية التوحيدية والمقولات المعارضة لها، وطبيعة التفاعلات البينية في مجتمع متعدد الإثنيات.

- طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع: وتتعلق بالاستقلالية النسبية بين الدولة والمجتمع، وقد ذكرنا أن الدولة تكاد تستولي على المجتمع بالكلية تقريباً، من حيث قدرتها الأمنية. وللدولة أسبقية تاريخية على المجتمع (أو التكوينات الاجتماعية) وقد قامت بمشروع "اجتماعي" يهدف لتوحيد الرؤى (والوقائع) حول تكوين اجتماعي على "أساس" المقولة التركية أو "التتريك".

لقد أقامت الدولة "مجتمعها الافتراضي" أو "المتخيل"، في حين أنه كان من المفترض بالمجتمع لو كان موجوداً أن يؤسس "دولته" كما هو حال المجتمعات - الدول المتقدمة، ولكن حال تركيا في هذه المسألة ليس استثناء، ذلك أن مشروع الدولة في تأسيس "مجتمعها" كان متراوحاً بين فشل ذريع ونجاح نسبي، وهو حال الكثير من دول الشرق الأوسط وأفريقيا وغيرها.

تتميز تركيا بخصيصة حاسمة وهي أن الدولة ليست هي "النموذج الإرشادي" للسياسة، وليست ذروة "الإنجاز السياسي" للأتراك، ذلك أن القوامة الإرشادية والتطبيقية هي للعسكر الذين قرروا في لحظة تاريخية معينة ترجيح خيار سياسي دولتي حداثي ومعلمن (وفق النموذج الغربي) على حساب الخيارات الأخرى، وخاصة الطورانية والعثمانية. والواقع أن تجربة الدولة متغيرة وليست قارة أو ثابتة لا في المجال التركي ولا في المجال الإسلامي (أو الشرق أوسطي)، وللموضوع تشعبات عديدة لا مجال هنا للتفصيل فيها.

إن قرار الجيش بتأسيس دولة في المجال المتبقي من التركية العثمانية (مع تجاوزات لاحقة في إسكندرونة مثلاً) كان حدثاً مؤسساً في الوجود التركي المعاصر، بما لذلك من جدليات ومنافسات سياسية وثقافية مستمرة منذ ذلك القرار، وهي مفتوحة على المستقبل.

إن قرار الجيش والأيديولوجيا الكمالية بالحفاظ على فسحة ما للجدل وتداول السلطة هو الحدث الأنطولوجي الأبرز لدى الأتراك ومختلف التكوينات الاجتماعية ـ الإثنية والسياسية في تركيا. وتكشف مقولة "العلاقات المدنية ـ العسكرية" أكثر المفردات التحليلية المستخدمة في دراسة جدليات المجتمع والدولة لجهة اشتمالها على:

- البعد الاجتماعي أو المدني (غير العسكري).
- البعد السياسي الخاص بالدولة أو السلطة.
- البعد المرجعي الإرشادي (العسكري) ذي القوامة على البعدين السابقين (المجتمع والدولة).

وكان تكوين المجتمع والدولة جزءاً من الفعالية السياسية للجيش، ولكن الموضوع برمته خلافي بالطبيعة، فكيف يكون الأمر في الحالة التركية، حيث لا استقرار للأفكار والوقائع المتعلقة بالدولة والمجتمع، إذ لا الدولة متفق عليها ولا المجتمع، وينال ذلك ليس فقط الأفكار والمواقف النظرية وإنما أيضاً التطورات الحدثية والتاريخية.

لماذا لا تشهد التكوينات الاجتماعية (ليست مجتمعاً بعد) اندماجاً فعالاً، على الرغم من تجاورها لفترة طويلة؟ ولماذا لا تشهد الدولة اتفاقاً على شرعيتها التأسيسية منذ عام 1923؟

الدولة أقوى من المجتمع تمارس تسلطها عليه وتتغلغل فيه، والجيش بدوره يمارس قوامته على الدولة (والمجتمع)، وهكذا يمثل ثلاثي التحليل (الجيش-الدولة-المجتمع) حالة اختراق متسلسل وتفاعل مركب، وأما الاستقرار النسبي للعلاقات المدنية ـ العسكرية وضمنها جدليات المجتمع والدولة، فإنه لا يعني أن تركيا دولة مستقرة وقادرة.

وقد انطلق الكتاب في معالجته لموضوعاته من اعتقاده بأن الجيوش عموماً، وليس الجيش التركي فقط، هي أكثر من كونها قوة عسكرية ومؤسسات دفاع، إنها فضلاً عن ذلك قوى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمارس أدواراً نشطة ومركبة في الحياة السياسية، فكيف إذا أضفنا في حالة تركيا، اعتبار المؤسسة العسكرية قوة مؤسِّسة للدولة وذات رسالة تحديثية ودور تاريخي وقوامة معترَف بها اجتماعياً وثقافياً على السياسة؟

وقد اعتبر الكتاب أن الجيش هو الذي أسس الدوَلة (والمجتمع) وليس العكس كما هو مفترض. وهذا يفسر تاريخياً وواقعياً وتنظيرياً قوامة العسكر في الفكر السياسي على السياسة العملية لتركيا، وكيف أن مفهوم الدولة لا يشكل ذروة الشرعية أو كمال المعقولية السياسية فيها، وأنه موضوع تنازع وجدال سياسي حاد بين مختلف القوى والتيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية لأن النقاش، خارج العقيدة الرسمية، لم يستقر على أن الدولة التركية الراهنة هي الصيغة النهائية والكاملة للتشكل السياسي للأتراك على أساس قومي أو ديني إثني. وعليه فقد برزت سياسات متنافسة حول مفهوم الدولة وهويتها ومرجعيتها.

وماذا عن المستقبل؟ كيف يمكن النظر إلى مستقبل جدليات المجتمع والدولة في تركيا؟

ينطوي مفهوم الجدلية ، وهو مفهوم مركب ذو قدرة تحليلية كبيرة وفعالة على بعد مستقبلي، وهو يشير حسب ماركس إلى حدس بالمستقبل وإلى قدرة المجتمعات على إحداث التغيير. وهو حسب جورج جورفيتش، مفهوم ينطوي على "التورط المتبادل" بين معطيات ورؤى واتجاهات تنطوي على "احتمالات" متعددة ولكنها قابلة للتغيير، وعلى هذا فإن جدليات المجتمع والدولة في تركيا هي جدليات مفتوحة على المستقبل، بل إن المستقبل هو بعد من أبعادها، وتنطوي الجدلية بالمعنى المذكور على راهنية وحيوية دور الجيش في السياسة العامة، ويمكن تحديد مستويات التطور المستقبلي لجدليات المجتمع والدولة في النقاط التالية:

تتجه التفاعلات المجتمعية إلى وضعية أكثر انخراطاً وتأثراً بالسياق المجتمعي العالمي، ولم تعد القوى المجتمعية ما دون الدولة (أو العابرة للدولة) تخرق بتواصلها القانون الوطني أو الدولي أو البنى والقناعات السيكولوجية والقومية، كما أن ارتباط التكوينات المجتمعية بـ "الوطن" و"الدولة" كـ "قيمة عليا" و"تابو" أصبح أقل حضوراً، إذ ثمة تعبيرات أخرى بهذا الصدد تحيل إليها ولاءات مجتمعية سياسية دون الدولة (أو خارجها). ولم يعد البحث عن أفكار سياسية وحداثات وأصوليات وهويات "وطنية" بديلة أمراً رجعياً أو "خيانة" بل أمسى استجابة طبيعية لنداء الهوية القوي، العنيف أحياناً، وهكذا فإن التطور المجتمعي وتطور السياسات وضع الكثير من الأفكار ومنها فكرة المجتمع الموحد والمتماسك والوطن القومي في "خانة الوهم".

وتشهد التكوينات المجتمعية في تركيا "ثورة هويات"، ووراء كل مطالب ثقافية و"هُوّيوية" "توجد استراتيجية سياسية، ولعبة يمارسها لاعبون، تثير أعمالاً للتعبئة السياسية وتعززها، وتصوغ الهويات وتغيرها، كما تعيد تعريف أبعادها وطبيعتها. ولا تنفصل الهوية عن الممارسة السياسية من هذه الناحية.[338] وهكذا تدخل جدليات التكوين

الاجتماعي في تركيا مرحلة نشطة مفتوحة على احتمالات التعدد الثقافي والإثني و"الهويوي" قد تختلف تجلياته السياسية من وجود ثقافي-سياسي إلى وجود سيادي استقلالي أو دولتي.

ثمة مستويات للحديث عن مستقبل الدولة في تركيا، الأول: هو مستقبل الدولة كمفهوم وطبيعة رؤية الأتراك (وغير الأتراك) لها، والثاني هو مستقبل الدولة التركية كحالة سياسية وكيانية واقعية، وتشهد الدولة في تركيا أزمة عميقة تتوافق مع أزماتها على الصعيد العالمي. إن النظام العالمي هو وليد الدولة وليس العكس، هذا يصح تاريخياً وفي الغرب والعالم المتقدم، أما في الأطراف والهوامش فالعكس هو الصحيح، أي أن النظام العالمي هو الذي أنشأ الدولة، وتركيا مثال واضح على ذلك، وهكذا فإن مستقبل الدولة عالمياً محكوم بما أنتجته هي (الدولة) وأما مستقبلها في الأطراف فمحكوم بما أنتجها هي (النظام العالمي). وتتطلب تجربة بناء الدولة في تركيا المماهاة بين مفهوم الدولة التقليدي ومفهومها العولمي المعاصر، لجهة الإقرار بسلطات عليا وقوامة على الناس، في حين أن مستقبل بناء الدولة يكون باعتماد آليات حداثية (أو بعد حداثية) لمفاهيم السياسة والسيادة والمواطنة والحقوق والحريات العامة.

إن تغير النظام العالمي وطبيعة الاستجابات المحلية والمجتمعية وغيرها تؤثر على مستقبل الدولة في تركيا، إذ تهتز أركانها وتتغير مفاهيمها حتى تكاد تفقد قوتها ومعناها، ولكنها تعود فتمسك بصلاحياتها من جانب آخر. هذا يعني أننا أمام شيء ليس هو "الدولة" بالمعنى التقليدي، وإنما هو – ونحن هنا نقترح التسمية- "ديناميات الدولة" أي وجود حالة من النشاط والفعالية بين الدولة والسياسة تشبه انسحاب الدولة من الاقتصاد وإشرافها عليه في الآن نفسه، بحيث تشكل "الدولة الجديدة" أو "ديناميات الدولة" مفاهيم السلطة والمركزية بصورة اختيارية وغير مدفوعة بمحركات نفسية أو قهرية أو أيديولوجية أو إيمانية أو استغفالية، ذلك أن السياسات العليا أو العامة لمجتمعات متعددة الإثنيات ونظام عالمي شديد الاختراق والتدخل تتطلب تفهماً مختلفاً.

تشهد الدولة في تركيا وضعاً ملتبساً ومقلقاً لدى مواطنيها وجوارها والمهتمين بها، فهي دولة "قوية" و"هشة"، مقبولة ومرفوضة في الآن نفسه، وتُزاوِج في نظرتها للمستقبل بين الكثير من الثقة والكثير من الشك. ويمكن الكلام عن مستقبل الدولة على النحو التالي:

- دولة مؤدلجة، تشهد تجاذبات ومنافسات دائمة حول السياسة التي يجب اتباعها بشأن مختلف قضايا السياسة العامة.
- دولة "انقسامية"، تسيطر عليها الهواجس والاتجاهات الفعلية للتشكل في كيانات سياسية سيادية في إطار حكم ذاتي أو فيدرالية أو دول منفصلة.
- دولة تعددية، تتأسس على مراجعة كلية لتجربتها السابقة، وتستجيب للتحديات الداخلية ولتحفظات الاتجاهات المجتمعية والثقافية والهويوية والقوى السياسية.

لقد تطلب الاشتغال على الموضوع محاولة الانطلاق في التحليل من النقطة "صفر الكتابة" بمعنى أنه كان على إرادة البحث أن "تحفر إركيولوجياً" في عدد كبير من الدراسات والمعطيات وأن "تفكك" الصور النمطية و"تزحزح" ما اعتُبِر مسلمات أو قناعات مستقرة حول الموضوع، والتي شكلت طبقات وطيات وحجباً بينه وبين إمكانية فهمه ومعرفته بصورة دقيقة ومطابقة. ولا تدعي أنها توصلت إلى "معرفة تامة" أو "نهائية" أو "مطابقة" لواقع الحال بقدر ما تأمل أنها قدمت قراءة علمية وفق أسس منهجية متماسكة وميسرة ما أمكن.

الهوامش

مقدمة

1. مادلين غراويتز، **مناهج العلوم الاجتماعية: منطق البحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: سام عمار (دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة، 1993)، ص71.

الفصل الأول

2. جون بودون، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1988)، ص238.
3. يمكن المقارنة ولكن بحذر مع: جوردون مارشال (محرر)، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة: محمد الجوهري (وآخرون)، ج1 (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2000)، ص566- 567.
4. هشام شرابي، **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، دون تاريخ)، ص19.
5. انظر مثلاً ورقة وجيه كوثراني في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، **المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 1992) ، ص129.
6. برهان غليون، "الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي"، في: بيير سلامة (وآخرون)، **جدلية المجتمع والدولة في المغرب** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1992)، ص53 – 61.
7. خلدون النقيب، **آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة** (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص29.
8. انظر العرض المميز لهذه المسألة في: المرجع السابق، ص20 وما بعدها.
9. برتراند بادي، **التنمية السياسية** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2001)، ص173.
10. من أجل رؤية نظرية عامة حول الموضوع انظر مثلاً: ميشيل سكودسون، «الثقافة وتكامل المجتمعات القومية»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 139 (القاهرة: شباط/ فبراير، 1994)، ص94- 118.
11. انظر مثلاً: برتراند بادي، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة: جوزيف عبدالله وجورج أبو صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، دون تاريخ)؛ وأحمد أبو زيد، **الدولة في العالم الثالث: رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الثقافة، 1985).
12. نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة** (بيروت: دار الساقي، 1992)، ص28.

13. برتراند بادي، **سوسيولوجيا الدولة**، مرجع سابق، ص89.

14. المرجع السابق، ص90.

15. أحمد أبو زيد، **الدولة في العالم الثالث**، مرجع سابق، ص9- 43.

16. عبدالخالق عبدالله، **التبعية والتبعية السياسية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1986)، ص81- 83 ؛ ونزيه الأيوبي، مرجع سابق، ص32.

17. عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص83- 84.

18. المرجع السابق، ص85- 86.

19. خلدون النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

20. محمد أركون، **الإسلام: الأخلاق والسياسة** (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)؛ وعبدالله العروي، **مفهوم الدولة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1988)؛ وبرهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992).

21. حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد** (القاهرة: دار الشروق، 1998).

22. انظر وقارن:

Christopher Dandecker, *Military and Society: The Problem, Challenges, andPpossible Answers* (London: King's College, 2002). p.1.

23. انظر حول هذا الموضوع الدراسات التالية:

Mathew Morgan, "Army Recruiting and the Civil-Military 'Gap'," *Parameters* (Summer 2001): 101-117 and Lindsay Cohn, *The Evolution of the Civil- Military 'Gap'* (Duke: Duke University, 1999), 1.

24. انظر وقارن:

Peter Feaver, "The Civil- Military Problematic: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control," *Armed Forces and Society* vol. 23, no. 2 (Winter 1996): 166.

25. الأسئلة معادة صياغتها نسبياً. انظر: موريس جانوفيتز، **الجيش والتطور السياسي في الدول الجديدة** (دمشق: إدارة المخابرات العامة، 1973)، ص8.

26. انظر:

Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957), 64 – 65, 79.

27. Ibid., 64- 65.

28. نعتمد في عرض أفكار فاينر في هذه الفقرة على النص التالي:

S.E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (Boulder, CO: Westview Press, 1988), 28-73.

29. انظر وقارن:

Stephen Peter Rosen, *Societies and Military Power: India and its Armies* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), xi.

30. انظر وقارن:

Rebecca L. Schiff, "Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance," *Armed Forces and Society* vol. 22, no.1 (Fall 1995): 11.

31. علي الدين هلال (تقديم)، **تحليل السياسات العامة في مصر** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988)، ص هـ.

32. حسنين توفيق إبراهيم، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية** (الكويت: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 2003)، ص77.

33. أماني قنديل، «دراسة السياسات العامة في الدول العربية»، في: علي الدين هلال (تقديم)، مرجع سابق، ص201.

34. سلوى شعراوي، "أنماط القيادة والسياسات العامة"، في: المرجع السابق، ص126.

35. مراد وهبة، «حدود السياسة العامة في بلدان العالم الثالث: الإطار النظري»، في: المرجع السابق، ص61.

36. السيد يسين، «السياسات العامة: القضايا النظرية والمنهجية»، في: المرجع السابق، ص3.

37. انظر وقارن بخصوص واحد أو أكثر من هذه النقاط: علي الدين هلال (تقديم)، المرجع السابق، ص ز.

38. انظر وقارن: أماني قنديل، مرجع سابق، ص13 – 16.

39. جهاد عودة، «المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية: إطار بحثي»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد 31 (بيروت: كانون الثاني/ يناير 1990)، ص165– 185.

الفصل الثاني

40. عبدالله العروي، مرجع سابق، ص93 وما بعد.

41. جمال كفادار، «ظهور الدولة العثمانية في الدراسات التاريخية المعاصرة»، ترجمة عبداللطيف الحارس، **الاجتهاد**، العددان 41 و42 (بيروت: شتاء وربيع 1999)، ص14.

42. محمد فؤاد كوبريلي، **قيام الدولة العثمانية**، ترجمة: أحمد سليمان (القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 1993)، ص123 وما بعد.

43. خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة: محمد أرناؤوط (بيروت: دار المدار، 2002)، ص15.

44. كلود كاهن، «تركيا قبل العثمانيين»، قراءة: الفضل شلق، **الاجتهاد**، العددان 41 و 42 (بيروت: شتاء وربيع 1999)، ص298. والنص هو قراءة للكتاب التالي:

Claude Cahen, *Pre- Ottoman Turkey* (London: Lidgwick and Jackson, 1968).

45. حكمت قفلجملي، **التاريخ العثماني: رؤية مادية**، ترجمة: فاضل لقمان (دمشق: دار الجليل، 1987)، ص152.

46. جمال كفادار، «بين عالمين: بناء الإمبراطورية العثمانية»، عرض: عبداللطيف الحارس، **الاجتهاد**، العددان 41 و 42 (شتاء وربيع 1999)، ص343– 347. وهو قراءة للكتاب التالي:

Cemal Kafadar, *Between Tow Worlds: The Construction of the Ottoman State* (California: California Press, 1995).

47. حكمت قفلجملي، مرجع سابق، ص189 وما بعدها.

48. انظر مناقشة الكاتب التركي جمال كفادار لهذه المسألة في: جمال كفادار، «ظهور الدولة العثمانية في الدراسات التاريخية المعاصرة»، مرجع سابق، ص 26 وما بعدها.

49. انظر وقارن:

Daniel Goffman, *The Ottoman Empire and Early Modern Europe* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 11- 13.

50. ينسحب ذلك على الطربوش الذي مثل تعبيراً عن تحطيم الإنكشارية، ثم إحلال القبعة محله التي مثلت تعبيراً رمزياً عن التغيير الجذري في بنية وشكل وهوية الدولة في زمن مصطفى كمال أتاتورك، قال أتاتورك: «كان يتعين إلغاء الطربوش الذي كان يتبوأ رؤوس الأمة كشعار للجهل والإهمال والتزمت ومقت التقدم والحضارة، لتحل محله القبعة، غطاء الرأس الذي يستخدمه العالم المتحضر بأسره». انظر: جان فرانسوا بايار، **أوهام الهوية**، ترجمة: حليم طوسون (القاهرة: دار العالم الثالث)، 1998، ص172.

51. هاملتون جيب وهارولد بوين، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة: عبدالمجيد قبيسي (دمشق: دار المدى، 1998)، ص103 وما بعدها.

52. حول البكتاشية كطريقة دينية كان لها دور سياسي كبير في المجال الإسلامي وفي التاريخ العثماني، انظر:

Erik Cornell, *Conversations with A Mursit: On the Creed of the Bektashi Order* (Stockholm: Cornell Caspian Consulting, 2001).

53. انظر:

Faruk Bilici, *The Function of Alevi-Bektashi Theology in Modern Turkey* (Istanbul: The Swedish Research Institute in Istanbul, seminar on Alevism, November 25-27, 1996), at: *http://www.srii.org/ta8.htm*

54. انظر وقارن: حكمت قفلجملي، **التاريخ العثماني**، مرجع سابق، ص 229- 248؛ وهاملتون جيب وهارولد بوين، **المجتمع الإسلامي والغرب**، مرجع سابق، ص 159- 160.

55. تجدر الإشارة إلى أن إرادة البحث قصرت الكلام هنا على القوات العسكرية المركزية في العاصمة ومحيطها.

56. حكمت قفلجملي، مرجع سابق، ص291، وهاملتون جيب وهارولد بوين، **المجتمع الإسلامي والغرب**، مرجع سابق، ص103.

57. شكيب أرسلان، **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق: حسن سويدان (دمشق، بيروت: دار ابن كثير، 2001)، ص268.

58. روبير مانتران، «بدايات المسألة الشرقية: 1774- 1839»، في: روبير مانتران (إشراف)، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، ترجمة: بشير السباعي (القاهرة: دار سينا، د.ت)، ص6.

59. المرجع السابق، ص13.

60. بول دومون، «فترة التنظيمات: 1839- 1878»، في: روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، مرجع سابق، ص 63؛ وانظر:

Islam fiche, "The Beginning of the Tanzimat Reform Era in the Ottoman Empire", in: Halil Inalcik, & J.C. Hurewitz (ed.), *The Middle East and North Africa in World Politics: A documentary Record* (New Haven: Yale University Press, 1975), at: *http://sitemaker.umich.edu/mmes.demo/sourcebook/da.data/82630/FileSource/1839_gulhane.pdf*

61. بول دومون، مرجع سابق، ص63.

62. الفضل شلق، «الدولة العثمانية ودمجها في النظام الرأسمالي»، **الاجتهاد**، العددان 45 و46 (بيروت: شتاء وربيع 2000)، ص13.

63. انظر وقارن: جوستين ماكارثي، «سياسات الإصلاح العثماني»، **الاجتهاد**، العدد 45 و46 (بيروت: شتاء وربيع 2000)، ص63.

64. حول التفكير السياسي للتحديثيين الشباب الأتراك، انظر النص التالي للكاتب التركي شريف ماردين:

Serif Mardin, *The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas*, at: *www.holycross.edu/departments/religiousstudies/ikalin/Reviews/SerifMardin.htm*

65. انظر مثلاً:

Kemal H. Karpat, *The Politicization of Islam: Reconstructing Identity, State, Faith, And Community in the Late Ottoman State* (Oxford: Oxford University Press, 2001), Reviewed by Dina Rizk Khoury, *Journal of Social History* (Winter 2003).

66. انظر:

Donald Quataert, *The Ottoman Empire: 1700- 1922* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 11.

67. انظر وقارن: شكيب أرسلان، مرجع سابق، ص334– 337.

68. المرجع السابق، ص338.

69. بول دومون وفرانسوا جورج، «موت الإمبراطورية: 1908– 1923»، في: روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، مرجع سابق، ص243– 244.

70. حول الضعف العام في التعبئة والتنظيم في الجيش، انظر:

Erik-Jan Zürcher, "The Ottoman Conscription System in Theory and Practice, 1844-1918," *International Review of Social History* vol. 43, no. 3 (1998): 437-449.
http://www.let.leidenuniv.nl/tcimo/tulp/Research/Armingzu.htm

71. انظر:

Aykut Kansu, *Politics in Post-Revolutionary Turkey, 1908-1913* (Leiden: Brill Press, 2000), Reviewed by Ryan Gingeras, *The MIT Electronic Journal of Middle East Studies* vol. 3 (Spring 2003): 44- 46.

72. بول دومون وفرانسوا جورج، مرجع سابق، ص271؛ حول التشكل الإثني في أواخر الفترة العثمانية وبدايات الجمهورية، انظر:

Martin van Bruinessen, "Constructions of Ethnic Identity in the Late Ottoman Empire and Republican Turkey: The Kurds and their Others," at: *www.let.uu.nl/~martin .vanbruinessen/personal/publications/constructions_of_ethnic_identity.htm*

73. بول دومون وفرانسوا جورج، مرجع سابق، ص293.

74. ألقى مصطفى كمال عرضاً وتقييماً للفترة التي سبقت أعمال المقاومة وحرب التحرير، في خطاب مطول استغرقت قراءته ستة أيام، أمام المؤتمر الأول لحزب الشعب الجمهوري في العام (1927). انظر: بول دومون وفرانسوا جورج، مرجع سابق، ص336؛ وانظر عرضاً أوسع للخطاب في: محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة (بيروت: دار الكشاف، 1946).

75. فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان الواسطي وحمدي الدوري (بغداد: بيت الحكمة، 2000)، ص124.

76. المرجع السابق، ص124.

77. صدرت في اليوم نفسه الذي ألغيت فيه الخلافة سلسلة من القوانين بهدف علمنة الدولة منها: جعل أمور التربية والتعليم بيد الدولة، اتباع إدارة الشؤون الدينية والمؤسسات الوقفية إلى رئاسة الحكومة. وفي نيسان/ إبريل 1924 أُلغيت المحاكم الدينية، وفي عام 1925 اعتُبرت الطرق الصوفية والتكايا ممارسات غير قانونية، وفي عام 1926 تم تبني القانون المدني السويسري وقطعت الصلة بين الشريعة والقانون الجنائي، وفي عام 1928 أُلغيت المادة من الدستور التي كانت تنص على أن الإسلام هو دين الدولة، واعتمدت الألفبائية اللاتينية.

78. فيروز أحمد، مرجع سابق، 129.

79. انظر وقارن:

Dae Sung Kim, *Modernization and Educational Reform in Ataturk Period*, Korea, (Hankuk: Hankuk University of Foreign Studies), at: http://segero.hufs.ac.kr/library/iar/8-6.pdf, p. 5-9.

80. فيروز أحمد، **صنع تركيا الحديثة**، مرجع سابق، ص132.

81. حول رؤية أتاتورك للسياسة المدنية الأوربية ونظرة عامة حول إصلاحاته العلمانية، انظر مثلاً:

Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (New York, NY: Routledge, 1999), 461-473.

82. شريف ماردين، «الدين والعلمانية في تركيا»، في: ألبرت حوراني (محرر)، **الشرق الأوسط الحديث: بناء الأيديولوجية القومية والسياسات حتى سنة 1950**، ترجمة أسعد صقر، ج1 (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص34.

83. شريف ماردين، مرجع سابق، ص36.

84. فيروز أحمد، مرجع سابق، ص146.

85. شريف ماردين، مرجع سابق، ص36.

86. فيروز أحمد، مرجع سابق، ص225.

87. المرجع السابق، ص231.

88. المرجع السابق، ص246.

89. فلاديمير دانيلوف، **الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش**، ترجمة يوسف جهماني (دمشق: دار حوران، 1999)، ص62.

90. فيروز أحمد، مرجع سابق، ص282.

91. المرجع السابق، ص292.

92. فلاديمير دانيلوف، مرجع سابق، ص250.

93. المرجع السابق، ص252.

94. فيروز أحمد، مرجع سابق، ص384- 387.

95. المرجع السابق، ص390 وما بعدها.

96. المرجع السابق، ص406.

97. فلاديمير دانيلوف، مرجع سابق، ص380.

98. فيروز أحمد، مرجع سابق، ص413 — 414.

99. المرجع السابق، ص242.

100. انظر:

Fuzan Turkmen, *The Establishment in Turkey: A Historical Overview of its Socio-Political Role* (Istanbul: Galatasaray University, 2004).

101. انظر:

Niufer Narly, "Civil-Military Relation in Turkey," *Insight Turkey* vol. 3, no. 2 (2001): 129.

102. *Yeni Yuzyul* (Turkey : September 25, 1997)؛ وصحيفة السفير (بيروت: 24 و25/ 9/ 1997).

103. انظر:

Metin Heper, *The State Tradition in Turkey* (Washington: The Eothen Press, 1985), Chapter 6.

104. *Milliyet* (Turkey: September 9, 1997).

105. انظر:

Metin Haper, "The Military and the Consolidation of Democracy: The Recent Turkish Experience," *Armed Forces and Society* vol. 26, no. 4 (2000): 639-640.

106. أشار تقرير للاستخبارات التركية في (كانون الثاني/ يناير 1997) إلى أن عدداً من النشطاء الإسلاميين كانوا يحاولون تكوين "بنى دولة بديلة". كما أشار تقرير آخر أعده مدير الأمن العام في تركيا إلى أن أكثر من 300 منظمة إسلامية كانت تعمل من أجل المجيء بـ "نظام يقوم على أساس الشريعة". فضلاً عن تقارير خاصة بنشاط حزب الله — تركيا. انظر بهذا الصدد: Ibid., 640.

107. صحيفة السفير (بيروت: 24/ 8/ 1997).

108. انظر:

Health Lowry, "Betwixt and Between", in: Morton Abramowstz (ed.), *Turkey's Transformation and American Policy* (New York, NY: Foundation Press, 2000), 44.

109. محمد نورالدين، تركيا: الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص113.

110. محمد نورالدين، حجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا (بيروت: دار الريس، 2001)، ص218.

111. انظر:

www.aljazeera.net/NR/exeres/17DB5CE9-300C-4140-B235-B1B2BFD8594E.htm

112. حسني محلي، «قراءة أولية في الانتخابات التركية»، صحيفة المستقبل (بيروت: 5/ 11/ 2002).

113. محمد نور الدين، «زلزال أردوغان: الكمالية في النفق»، صحيفة المستقبل (بيروت: 5/ 11/ 2002).

114. فهمي قورو، «أردوغان: البرنامج والأسلوب»، صحيفة يني شفق (تركيا: 4/ 11/ 2002)؛ وصحيفة المستقبل (بيروت: 5/ 11/ 2002).

115. علي بيرم أوغلو، «ولادة زعيم بناء»، صحيفة يني شفق (تركيا: 4/ 11/ 2002)؛ وصحيفة المستقبل (بيروت: 5/ 11/ 2002).

116. محمد نور الدين، «الجيش في قفص القضاء المدني»، صحيفة السفير (بيروت: 8 آذار/ مارس 2006).

117. هدى الحسيني، «تركيا: عين أردوغان على رئاسة الجمهورية»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 6 نيسان/ إبريل 2006).

118. انظر:

Amanda Akçakoca, *EU-Turkey Relations 43 years on: Train Crash or Temporary Derailment* (Brussels: European Policy Center, EPC Issue Paper no.50, November 2006), 16.

الفصل الثالث

119. المعلومات مأخوذة من: http://geography.about.com/library/cia/blcturkey.htm

120. انظر مثلاً: محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص41 – 42.

121. مرت الإشارة إلى معنى "المجتمع البطريركي" وأنها تنطوي على تكوينات ومعان وأنماط سياسية واقتصادية، ونقصد بـ "الاقتصاد البطريركي" الاقتصاد المنفتح على التحديث والمتجه للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، ولكن الكثير من بناه وعلاقاته ماتزال تقليدية. ويحيل المفهوم أيضاً إلى دور محدد للدولة في السياسات الاقتصادية بين الانسحاب من الحياة الاقتصادية (الاكتفاء بدور ثانوي) لصالح رأس المال الخاص والاستثمار الخارجي، وبين التدخل من أجل خلق بيئة تشريعية وقانونية وضبط الحياة السياسية الموائمة للعمل الخاص والاستثمار والخصخصة.

122. هوري إسلام أوغلو وساجلار حيدر، «قراءة جديدة للتاريخ العثماني»، في: نوبار هوفسبيان (محرر)، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص75 – 104.

123. ز. ي. هرشلاغ، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط**، ترجمة مصطفى الحسيني (بيروت: دار الحقيقة، 1973)، ص22 وما بعدها.

124. انظر وقارن: أنوشروان احتشامي، **تحولات الدولة الكوربوراتية في الشرق الأوسط** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997)، ص27.

125. المعطيات الرقمية مأخوذة من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2006** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006)، ص332، 340، 345، 349.

126. نوزات شواص، «قصة الحكومات التركية»، الجزيرة.نت (قطر: 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، انظر:
www.aljazeera.net/NR/exeres/08E4ED47-3334-46D1-8440-A3A63977B28A.htm

127. فيروز أحمد، مرجع سابق، ص11، وحكمت قفلجملي، **رؤية مادية للتاريخ العثماني**، مرجع سابق، ص152.

128. انظر وقارن: هيثم كيلاني، **جيوش الشرق الأوسط وتحديات القرن الحادي والعشرين** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997)، ص31 – 35.

129. عقيل محفوض، **العلاقات السورية ـ التركية: واقع وآفاق مستقبلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2001، ص55.

130. انظر معطيات رقمية أخرى عن الإنفاق العسكري في تركيا في:

SIPRI, "The Military Expenditure in Turkey," in: *The SIPRI Military Expenditure Database*, at: http://first.sipri.org/non_first/milex.php

131. المعلومات الواردة مستمدة من: **تقرير التنمية البشرية 2006** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006)، ص232.

132. ورد في موسوعة **إينكارتا** أن 70٪ من السكان يعيشون في المدن مقابل 21٪ عام 1950، انظر:

Mirosoft Corporation, *Microsoft Encarta Reference World Atlas 2003*(DVD).

في حين أن تقرير التنمية البشرية لعام 2007 أورد معطيات مختلفة نسبياً، ففي عام 1975 كان سكان المدن في تركيا 41.6٪، وبلغ عام 2005 حوالي 67.3٪، ومن المتوقع أن يبلغ 71.9٪ في عام 2015. **تقرير التنمية البشرية، 2007/ 2008** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007)، ص232.

133. المعطيات الرقمية حول القاعدة السكانية في تركيا والدول الأخرى مأخوذة من: **تقرير التنمية البشرية 2007/ 2008** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007/ 2008)، ص319.

134. المرجع السابق.

135. http://en.wikipedia.org/wiki/Turkey.

136. انظر النص المميز التالي: أدونيس، «بيروت اليوم، أهي مدينة حقاً أم أنها مجرّد اسْم تاريخيّ؟»، وهو محاضرة للشاعر والمفكر الكبير أدونيس ألقاها في قصر الأونيسكو ببيروت، صحيفة السفير (بيروت: 1 / 11 / 2003).

137. حول مفهوم التكوينات والتشكيلات الاجتماعية انظر: خلدون النقيب، **في البدء كان الصراع: جدل الدين و الإثنية والأمة والطبقة** (بيروت: دار الساقي، 1997)، الفصل الثاني، ص17 وما بعدها.

138. انظر: سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1994)، ص21.

139. الارتباط الوشائجي هو: الارتباط الذي ينبثق من "معطيات" الوجود الاجتماعي: الجوار المباشر وصلة القرابة أساساً، ولكن من ورائها المعطى الذي ينبثق من الولادة في مجتمع ديني معين أو التحدث بلغة معينة أو حتى بإحدى لهجات اللغة، ويتبع ممارسة اجتماعية معينة. انظر: كليفورد غيرتز، «الثورة الإدماجية: المشاعر الوشائجية والسياسات المدنية في الدول الحديثة»، في: دانيال برومبرغ (إعداد)، **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟** ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت: دار الساقي، 1997)، ص48- 49.

140. تعتمد المعلومات الرئيسية حول التكوينات الاجتماعية في تركيا وخاصةً المعطيات الرقمية الواردة في هذا الجزء من الكتاب على النصين التاليين (ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك):

Minority Rights Group International, *Minorities in Turkey: Submission to the European Union & the Government of Turkey* (MRGI Report, July 2004); Nigar Karimova, *Minorities in Turkey* (Stockholm: The Swedish Institute of International Affairs, 2001).

141. انظر:

David Zeidan, "Alevi in Anatolian," *Middle East Journal of International Affairs* vol. 3, no. 4 (1999): 74.

142. انظر مثلاً:

Dale Eickelman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (New Jersey, NJ: Prentice Hall, 1989), 283-288.

143. انظر مثلاً: يوسف إبراهيم الجهماني، **العلويون في تركيا** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2003).

144. انظر:

Serif Mardin, "Religion and Politics in Modern Turkey," in: James Piscation (ed.) *Islam in the Political Process* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 138.

145. Ibid., 144-145.

146. انظر:

Martin Van Bruinessen, "Kurds, Turks & the Alevi Revival in Turkey," at: www.arches.uga.edu/~godlas/alevivanb.html

147. David Zeidan, op. cit, 75.

148. إيا سنكلير ويب، «تجربة حج وسياسة وفولكلور في تركيا»، مجلة أبواب، العدد 21 (بيروت: صيف 1999)، ص119.

149. انظر:

Kevin Boyle (ed.), *Freedom of Religion and Belief: A World Report* (London: Routledge, 1997), 391.

150. انظر:

Gunnar Karlsen (ed.), *Freedom of Religion in Turkey: The Secular State Model, the Closing Down of the Welfare Party, and Situation of Christian Groups* (Helsinki: The Norwegian Helsinki Committee, 1998).

151. بصدد معلومات حول السكان الأرمن في تركيا العثمانية والظروف التي أدت إلى هجرتهم، والمناطق التي هاجروا إليها، انظر:

Justin McCarthy, "The Population Of The Ottoman Armenians," at: http://www.tbmm.gov.tr/yayinlar/yayin1/4-McCarty(65-85).pdf

152. ساجلار حيدر، «تركيا الحديثة»، في: نوبار هوفسبيان (محرر)، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص18.

153. انظر:

Ömer Izgi, "Turks And Armenians: The Ottoman Experience," at: http://www.tbmm.gov.tr/yayinlar/yayin1/1-Izgi%20(1-21).pdf

154. انظر مثلاً:

Akcam Taner, *From Empire to Republic: Turkish Nationalism and the Armenian Genocide* (London: Zed Books, 2003); Donald Miller et al., *Survivors: An Oral History of the Armenian Genocide* (California: University of California Press,1993).

وبصدد وجهة النظر التركية انظر مثلاً الدراسة التي أصدرتها الجمعية الوطنية التركية عن الأرمن في نهاية الفترة العثمانية:

The Grand National Assembly of Turkey, *The Armenian in the Late Ottoman Period* (Ankara: 2001), available at: www.tbmm.gov.tr/yayinlar/yayin1/armenian.htm

see also: Seyfi Tashan, "Armenian Question and the Western Powers," (Ankara: Foreign Policy Institute), at: www.foreignpolicy.org.tr/ing/articles.html

155. Nigar Karimova, op. cit., 9-10.

156. انظر مثلاً المؤشرات التالية: صادق البرلمان الفرنسي بالإجماع على إدانة الأتراك بارتكاب إبادة جماعية للأرمن في العام 1915، الجزيرة.نت (قطر: 15/ 10/ 2007)، انظر:

www.aljazeera.net/NR/exeres/AF257709-B394-4719-A492-2DF55123936F.htm

وقد ذكر تشارلز تانوك (نائب رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوربي) هذا الأمر بقوله: «هناك طريق واحد يقود تركيا وأرمينيا والمنطقة بالكامل إلى الأمام، ولن يبدأ المستقبل إلا إذا تخلت تركيا عن سياسة الإنكار وبادرت إلى مواجهة الجرائم الشنيعة التي ارتكبتها في عام 1915، مثلما فعلت ألمانيا في الماضي، وصربيا وكرواتيا في الوقت الحاضر. وحينئذ فقط يصبح الماضي حقاً من الماضي». تشارلز تانوك، «تركيا، أرمينيا، وعبء الذكرى»، ترجمة: أمين علي، بروجيكت سنديكيت، 2005، انظر: www.project-syndicate.org/commentary/tannock2/Arabic

157. انظر:

Andrew Bostom, "Turkish 'Tolerance' of Jews a Sobering Historical Assessment," at: http://answering-islam.org.uk/NonMuslims/turkish-tolerance-jews.pdf

158. انظر:

Joseph Hacker, "Ottoman Policy Toward the Jews and Jewish Attitudes toward the Ottomans during the Fifteenth Century," in: Benjamin Braude and Bernard Lewis (eds), *Christians and Jews in the Ottoman Empire: The functioning of a Plural Society* (New York, NY: Holmes & Meier Publishers, 1982), 117-126.

159. انظر:

Leyla Neyzi, "Turkish Jews in Light of Kemalist Modernism: In Between Christians and Muslims," at: www.brandeis.edu/hbi/pdf/neyzi.pdf, p. 3.

160. حول وضع اليهود في تركيا الجمهورية، انظر: Leyla Neyzi, op. cit, p. 4 – 6. وقد اتجه يهود تركيا لتأسيس منظمات نشطة مثل مركز العام 500 (Yil Vakfi Turk Musevileri of Muzesi 500). وقد تأسس عام 1989 برئاسة رجل الأعمال والسياسي جاك قمحي Jak Kamhi، ومركزه الرئيسي في مدينة إسطنبول. وهدف المركز في البداية إلى إحياء الذكرى الـ 500 لمجيء اليهود إلى تركيا العثمانية بعد طردهم من إسبانيا عام 1492، ولكن الأمر لم يقتصر على الإعداد للاحتفال في عام 1992 بل تعداه إلى تنفيذ برنامج ثقافي موسع بهدف التعريف بأوضاع اليهود وتراثهم وتاريخهم في تركيا وعلاقاتهم مع المجتمع والتكوينات الإثنية الأخرى. لمزيد من المعلومات انظر الروابط الإلكترونية التالية حول اليهود في تركيا، ومنها موقع المركز المذكور:

http://www.mersina.com

http://www.muze500.com

http://en.wikipedia.org/wiki/Jews_in_Turkey

161. انظر:

Shelomo Alfassa, "A Quick Explanation of Ladino (Judeo-Spanish)," at: http://www.sephardicstudies.org/quickladino.html

162. انظر مثلاً: صحيفة السفير (بيروت: 21 / 11/ 2003).

163. محمد نور الدين، تركيا الحائرة، مرجع سابق، ص67.

164. المعطيات الرقمية حول تبادل السكان والهجرات القسرية مأخوذة من:
http://www.project-syndicate.org/commentary/tannock2/Arabic;
http://www.umsl.edu/services/govdocs/wofact2004/geos/tu.html

وثمة معطيات أخرى قريبة منها في: ساجلار حيدر، تركيا الحديثة، مرجع سابق، ص18.

165. محمد نور الدين، تركيا الحائرة، مرجع سابق، ص67.

166. نُذَكِّر بأن المعطيات الرقمية والإحصاءات حول التكوينات الاجتماعية في تركيا تستند إلى مصدرين رئيسيين ذكرناهما سابقاً (ما لم نُشِر إلى ذلك صراحةً)، وأما المصدران المعنيان فهما:

Minority Rights Group International, op. cit.; Nigar Karimova, op. cit.

167. انظر:

Bilgin Esme & Aggeliki Ralli, "Greek Speaking Muslims," at: www.tufts,edu/org/hellenic/m-asia/muslim-greeks.html

168. انظر مثلاً: Nigar Karimova, op. cit., 11.

169. Ibid., 12.

170. محمد نور الدين، تركيا الحائرة، مرجع سابق، ص70.

171. انظر:

Racho Donef, "Assyrians in Turkey: Disappearance of a culture?" *Assyrian Australian Academic Journal* (Sydney : 2000), at: www.atour.com/education/20000825c.html

172. انظر:

Racho Donef, "Assyrians in Turkey: Ethnic and Religious Recognition Revisited," *Armenian, Assyrian and Hellenic Genocide News* (Sydney: August 28, 2003), at: www.atour.com/~aahgn/news/20030828a.html

173. Ibid.

174. انظر تعميم رئيس الحكومة التركية آنذاك بولنت أجاويد في:

Racho Donef, "The Assyrian Genocide and Article 312 of the Turkish Penal Code: The Case of an Assyrian Priest in Turkey," at: www.atour.com/government/docs/200109262a.html

175. *Milliyet* (Turkey: February 21, 2003).

176. لمزيد من التفاصيل حول مشكلات عودة السريان من الشتات إلى مواطنهم وأملاكهم، انظر:

Racho Donef, op. cit.

177. يشير المعنى اللغوي لكلمة إثنية (Ethnic) إلى العرق والقومية، وكلمة إثنية مشتقة من الأصل اليوناني (Ethnos) بمعنى شعب أو أمة أو جنس (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص21). ولكن المعنى الاصطلاحي يتجاوز ذلك ليشير إلى «أية مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة» (المرجع السابق، ص29). وقد فضلت الدراسة استخدام مسمى "التكوينات الاجتماعية" بالمعنى العام والكلي للإشارة إلى المضامين السابقة، وقَصَرَت مسمى الإثنية في هذا الجزء من البحث على دلالاته الشائعة واللغوية أي في معانيه العرقية والقومية والسلالية. ولكنها تجاوزت عن ذلك في بعض المواقع الأخرى انسجاماً مع السياق العلمي للمفهوم.

178. حول البنى الإثنية والثقافة السياسية وتأثيرها في المجتمعات المتعددة الإثنيات، وإشارات مقارنة بهذا الصدد حول العالم، انظر:

Brian D. Silver, *Measuring Political Culture in Multi - Ethnic Societies: Reaggregating the World Values Survey* (Michigan, MI: Michigan State University, 2000), 1-32.

179. انظر وقارن: كليفورد غيرتز، مرجع سابق، ص51 – 53.

180. حول الفروق الإثنية بشأن الجماعات الكردية في تركيا، انظر مثلاً النص التالي:

Paul White, "Ethnic Differentiation among the Kurds: Kurmancî, Kizilbash and Zaza," at: http://members.tripod.com/~zaza_kirmanc/research/paul.htm#5

181. يعيش أكثر من 50٪ من الأكراد خارج تركيا ويعتبرون المنطقة المعروفة باسم كردستان هي وطنهم، انظر:

Murat Somer, "Ethnic Kurds, Endogenous Identities, and Turkey's Democratization and Integration with Europe," *The Global Review of Ethnopolitics* vol. 1, no. 4 (June 2002), 77.

182. تختلف التقديرات حول عدد الأكراد في الشرق الأوسط والشتات، انظر مثلاً: المعطيات الواردة في موقع موسوعة ويكيبيديا *wikipedia* على الإنترنت في:

http://en.wikipedia.org/wiki/Kurdish_people

http://en.wikipedia.org/wiki/Kurds_in_Turkey

وموقع المعهد الكردي في باريس في:

Institut Kurde de Paris, The Kurdish Diaspora (Paris: Institut Kurde de Paris, 2006), at: http://www.institutkurde.org/en/kurdorama/

183. تورد بعض الكتابات مساحة إضافية من الاتحاد السوفيتي (السابق)، وتقدر بـ 8 آلاف كم^2 انظر: سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص214، ويقدر الزعيم الكردي الإيراني الراحل عبدالرحمن قاسملو مساحة كردستان بـ 410 كم^2، انظر: عبدالرحمن قاسملو، **كردستان والأكراد: دراسة سياسية واقتصادية** (بيروت: المؤسسة اللبنانية للنشر، 1970)، ص2 – 3.

184. انظر:

Svante E. Cornell, "The Kurdish Question in Turkish Politics," *Orbis* vol. 45 no. 1 (Winter 2001), at : http://www.cacianalyst.org/Publications/Cornell_Orbis.htm

185. Nigar Karimova, op. cit., 13.

186. محمد نور الدين، **تركيا الحائرة**، مصدر سابق، ص72.

187. *BBC* Arabic News (London: 2/9/2003).

188. بصدد الفروق اللغوية بين الأكراد في تركيا والشرق الأوسط، انظر مثلاً:

Orville Boyd Jenkins, "The Kurdish People: An Analysis by Language, Geography, Religion & Ethnicity," at: www.spongobongo.com/her9707.htm

189. حول سياسات الدولة التركية لمواجهة الحركة الكردية، وأيضاً السياسات التي اتبعها الأكراد، انظر مثلاً الدراستين المميزتين التاليتين:

Martin van Bruinessen, "The Kurds in Movement: Migrations, Mobilizations, Communications and the globalization of the Kurdish Question," at: www.let.uu.nl/~martin .vanbruinessen/personal/publications/Kurds_in_movement.htm ; Martin van Bruinessen, "Race, Culture, Nation & Identity Politics in Turkey: Some Comments," at: www.let.uu.n/~martin.vanbruinessen/personal/publications/identity politics.htm

190. يذكر سيفان كورنيل أن المسألة الكردية ليست فقط المسألة الأكثر جدية على صعيد الداخل في تركيا، ولكنها أيضاً، تشكل «عقبة رئيسة أمام مطامح تركيا بالاندماج الكامل في المؤسسات الأوربية». انظر:

Svante E. Cornell, "The Kurdish Question in Turkish Politics," at: http://www.cacianalyst.org/Publications/Cornell_Orbis.htm

191. انظر بهذا الصدد، ملاحظات المجموعة الدولية لحقوق الأقليات في التقرير الذي قدمته إلى كل من الاتحاد الأوربي والحكومة التركية في تموز/ يوليو 2004:

Minority Rights Group International, op. cit.

192. انظر مثلاً: كراس (غفل من ذكر الاسم)، **المحادثات السرية بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية** (دمشق: دار الشموس، 2000).

193. عقد حزب العمال الكردستاني مؤتمره الثامن الذي أعلن فيه عن إجراء تغييرات مهمة في الاستراتيجية العامة وفي التسمية، وأعلن عن تحوله إلى مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني. انظر: صوت كردستان، **قرارات المؤتمر التأسيسي لمؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني وبيان التحول** (د. م.: منشورات صوت كردستان، تموز/ يوليو، 2002). وانظر: عبدالله أوجلان، **التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر السابع (الطارئ) لحزب العمال الكردستاني**، منشورات حزب العمال الكردستاني (د. م. د. ت.).

194. نشر مئتا مثقف وسياسي كردي في تركيا وأوربا تقريراً بعنوان: "البيان الكردي: ماذا يريد الأكراد؟" تحدثوا فيه عن مطالب 15 – 20 مليوناً من أكراد تركيا بالمساعدة من أوربا والعالم «على تحقيق المطالب الكردية في دستور تركي ديمقراطي يحفظ حق الأكراد في تعلم اللغة الكردية والتعليم بها وتشكيل أحزابهم ومؤسساتهم». وكان البيان قد لقي ردود أفعال في تركيا خاصةً وأنه تضمن إشارات تشبه مطالب الباسك وقبرص. البيان الكردي نشرته صحيفة **انترناشيونال هيرالد تريبيون** 8 تموز/ يوليو 2004. انظر التعليق على البيان وردود الأفعال عليه في: محمد نور الدين، «ماذا يريد الأكراد في تركيا؟»، صحيفة **السفير** (بيروت:15 / 11/ 2004).

195. علي عرايسي، "الأقلية الغجرية في أوربا: بعض الاعتبارات"، ترجمة: أحمد رضا، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 156 (القاهرة: حزيران/ يونيو 1998)، ص139. والواقع أن ثمة تقديرات للسكان الغجر في تركيا هي أكبر من ذلك بكثير، ومن ذلك أن تقرير **الإيكونومست** البريطانية تقدرهم بـ 2 مليون. انظر:

"Turkey's Gypsies: Fighting Bulldozers," *Economist* (London: August 17, 2006). at: http://www.economist.com/background/displayBackground.cfm?story_id= 7798835

196. Nigar Karimova, op. cit., 14.

197. "Turkey's Gypsies: Fighting Bulldozers," op. cit.,.

198. Ibid.

199. سيد عبدالمجيد، «اليهود في العقل الجمعي التركي»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي: 16 تموز/ يوليو 2003).

200. نصرت مردان، «هل ينقذ يهود الدونمة تركيا؟»، **الزمان** (لندن: 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2002).

201. انظر:

Encyclopedia Britanica online at: *www.britanica.com/bcom/eb/article /9/0, 5716, 3143941.00html*

202. محمد نور الدين، **تركيا الحائرة**، مرجع سابق، ص76.

203. يركز مشروع الدستور المقترح الذي ينادي به حزب **جبهة التحرر الشعبي الثوري DHKC** في مادته الأولى على دولة جمهورية شعبية تتكون من «وحدة طوعية للقوميتين التركية والكردية إضافة إلى القوميات والأقليات الأخرى مثل العرب، واللاز، والجيورجيين والشراكس، والبوشناق الخ». انظر: حزب جبهة التحرر الشعبي الثوري، **مشروع دستور شعبي**، منشورات الحزب (د. م. د. ت.)، ص10؛ وانظر عدداً من الدراسات والمنشورات الأخرى وهي مُتاحة على موقع الحزب على شبكة الإنترنت: http://www.dhkc.net

204. عبدالرحمن الشهبندر، «النهضة التركية الكمالية أو الحياة بعد الموت»، **المقتطف**، مجلد 84، ج1 (كانون الثاني/ يناير 1934)، ص73 – 77، في: وَجيه كوثراني، **الدولة والخلافة إبان الثورة الكمالية في تركيا: دراسة ونصوص** (بيروت: دار الطليعة، 1996)، ص191.

205. إريك هوبسباوم، **الأمم والنزعة القومية**، ترجمة عدنان عباس (دمشق: دار المدى، 1999)، ص193 وما بعدها.

الفصل الرابع

206. م. أ. حسرتيان، **القضايا القومية في تركيا**، ترجمة: سيامند سيرتي (د. م.: د. ن.، د. ت.)؛ وجليلي جليل، **نهضة الأكراد الثقافية والقومية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**، ترجمة: بافي نازي (بيروت: رابطة كاوا للثقافة الكردية، 1986).

207. إرنست دون، «من العثمانية إلى العروبة»، في: ألبرت حوراني (محرر)، **الشرق الأوسط الحديث، بناء الأيديولوجية القومية والسياسات**، ترجمة: أسعد صقر (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص49 – 70.

208. برتراند بادي، **الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**، ترجمة: نخلة فريفر (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996)، ص33.

209. انظر وقارن: إيليا حريق، **الديمقراطية وتحديات الحداثة: بين الشرق والغرب** (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص246 وما بعدها.

210. كان التحديث متفاوتاً ولم يشمل كل البنى والتكوينات الاجتماعية في البلاد، ولم يستطع أن يوجد قناعة راسخة به، ذلك أن قطاعات اجتماعية وجماعات إثنية وجهوية لم يشملها التحديث إلا في جوانب عمومية وشكلية، أو أنها لم تنخرط في المشروع التحديثي لأسباب عديدة منها: عدم قدرة التحديث على الوصول إليها، أواعتراضها عليه كونه لم يعترف بهوياتها وخصوصياتها ومطالبها الإثنية. وهكذا فقد تركزت جهود التحديث في المراكز المدينية أكثر من الأرياف وفي مناطق غرب البلاد وشمالها أكثر من شرقها وجنوبها.

211. علي حرب، **الممنوع والممتنع: نقد الذات المفكرة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص100.

212. تنطوي تفسيرات كليفورد غيرتـز في دراسته عـن "الثـورة الإدماجيـة" عـلى بـصيرة نافـذة في هـذا الموضوع. انظر: كليفورد غيرتز، مرجع سابق، ص45 – 100.

213. آلان تورين، «التحولات الاجتماعية في القرن العشرين»، ترجمة: بهجت عبـدالفتاح، **المجلـة الدوليـة للعلوم الاجتماعية** (القاهرة: العدد 156، يونيو/ حزيران، 1998)، ص15.

214. Martin van Bruinessen, op. cit.

215. Ibid.

216. يصحح المستكرد أو المستشرق الروسي باسيل نيكيتين هذه المقولات أو الادعاءات التركية بشأن ثورة ديرسيم في كتابه التالي: باسيل نيكيتين، **الكرد: دراسة سوسيولوجية وتاريخية**، ترجمة: نـوري طالبـاني (أثينا: دار أخيل، 1998)، ص494 – 498.

217. فعل "الرض" هو من حيث الكم أكثر حدة من فعل "الصدم" وهو من حيث الكيف يترك أثراً يفوق قدرة المتلقي على استيعابه وتحمله، ولذا فإنه يؤدي إلى استجابات نفـسية عكـسية، وعليـه فـإذا كـان للصدمة مفعول صحي ينبه الوعي إلى ضرورة التجاوز والتغيـير، فـإن الرضـة تفيـد معنـى المفاجـأة والذهول الخائف والعجز تجاه الآتي، ولذا فإن المصاب يميل إلى "التثبيت" وهو آلية احترازية تنقلـب بسببها آلية الدفاع السوي إلى آليـة دفـاع مـرضي مـن الـنمط الانفعـالي أو القـوقعي. حـول مفـاهيم "الصدمة" و"الرضة" بالمعنى السيكولوجي انظر: جورج طرابيشي، **المثقفون العرب والتراث: تحليل نفسي لعصاب جماعي** (بيروت: دار الريس، 1991).

218. انظر وقارن: سمير أمين، **أزمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)، ص185.

219. إسماعيل بيشكجي، **كردستان: مستعمرة دولية** (أثينا: دار أخيل، 1998). وإسماعيل بيشكجي، **دفاعاً عن الأمة الكردية: رسالة إلى اليونسكو**، (مركز عامودا للثقافة الكردية www.amude.com، 2003).

220. يسرد عبدالله أوجلان سيرة هذا التحول في كتابه التالي: عبدالله أوجلان، **حقيقة الثورة: بـين الخطـاب والممارسة** (أثينا: دار أخيل، 1996).

221. م. أ. حسرتيان، مرجع سابق، ص12 – 14.

222. لاله يالجين هكمان، «التنظيمات العشائرية الكردية والعمليات الـسياسية المحليـة»، في: أنـدرو فنكـل ونوكهت سيرمان (محرران)، **تركيا: المجتمـع والدولـة**، ترجمـة: حمـدي الـدوري وعـدنان مـصطفى (بغداد: دار الحكمة، 2002)، ص335 – 336.

223. انظر تحليلاً خاصاً بالموضوع في: لالـه يـالجين هكـمان، المرجـع الـسابق، ص335 – 363. ويُـذكر أن الدولة التركية شكّلَت (وشجعت على تشكيل) منظمات دينية كردية مثل حزب الله (الكردي) بهـدف مقاومة حزب العمال الكردستاني في الوسط الكردي. انظر مثلاً: محمد نور الدين، **مدخل إلى الحركـة الإسلامية في تركيا** (بيروت: دار النهار، 1997)، ص53.

224. انظر مثلاً: سليم مطر، جدل الهويات: صراع الانتماءات في الشرق الأوسط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2003)؛ ومحمد نور الدين، مدخل إلى الحركة الإسلامية في تركيا، مرجع سابق، ص53 وما بعدها.

225. تركز الدراسات حول الشامانية Shamanism والدراسات الآسيوية على أنها عقائد دينية وفلسفية ودهرية مؤسسة على آراء صوفية وتأملية، ولكن الجماعة العلوية في تركيا تعتبر أن التكوين الشاماني هو تكوين تاريخي وثقافي وليس تكويناً إيمانياً وعقدياً في نظامها الديني. والشامانية، حسب موسوعة علم الاجتماع، هي: مصطلح يستمد أصوله من سيبريا، يُستخدم في وصف مجموعة من الأنشطة الدينية المتنوعة التي تُمارَس في مجتمعات عديدة... والشامان هو متخصص ديني كاريزمي أو موهوب، ولكنه غير متفرغ، ولا يعمل في إطار تنظيمي أو مؤسسي، يستمد قوته (أو قوتها) من التصور السائد عن امتلاكه القدرة على الاتصال بالقوى الروحية الخارجية، ومن خلالها يستطيع أن يصف حلولاً للمشكلات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية لمجتمعه. جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص841. ويذكر إريك كورنيل أن الأتراك الذين هاجروا من وسط آسيا غرباً إلى آسيا الصغرى والأناضول جاؤوا بتكوين ثقافي و"عقدي" مركب كانت الشامانية جزءاً منه، ولكن التكوين القيمي والديني والدهري والاجتماعي للشامانية تأثر بالثقافات العديدة التي مروا بها مثل البوذية والإسلامية والفلسفة اليونانية (الأفلاطونية) . انظر:

Erik Cornell, "Conversations with a Mursit on the Creed of the Bektashi Order," *Caspian Brief* no. 17 (June 2001), at: http://www.cornellcaspian.com/pub/17_0105 Bektashism.htm

ولمزيد من المعلومات عن "الشامانية الإسلامية" انظر: فلاديمير باسيلوف، «الشامانية الإسلامية بين شعوب وسط آسيا»، ترجمة: محمد عزب، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية**، العدد 158/ 102 (القاهرة: دون تاريخ)، ص7 – 22.

226. انظر:

Gran Livni, "Alevi Identity in Turkey Historiography," at: www.cas.uchicago.edu/workshops/meht/livni.pdf, p. 3.

227. Ibid., 10.

228. انظر وقارن:

George Elwert, "Switching of We- Group Identity: The Alevi as a Case among Many Others," in: Kristina Kehl – Bordrogi (ed.), *Syncretistic Religious Communities* (Leidn: Brill, 1997), 65-85.

229. انظر:

Catherina Raudvere, "Urban and Religious Communities: Access and Visibility," in: Tord Olson (ed.), *Alevi Identity* (Istanbul: Sweden Institute in Istanbul, 1998), 185-197.

230. تشهد تركيا تجاوزات واسعة النطاق لحقوق الإنسان خلال عدة عقود، ولم تتغير السياسة العامة بهذا الصدد إلا قليلاً؛ ويتعرض السكان، على اختلاف هوياتهم الإثنية وانتماءاتهم، ولكن بصفة مركزة الأكراد والجماعات اليسارية المعارضة، لأشكال مختلفة من الضغوط والتجاوزات، انظر مثلاً: منظمة العفو الدولية، «تركيا: ضعوا حداً للعنف الجنسي الممارس ضد النساء في الحجز»، الوثيقة رقم (EUR 44/006/200) (جنيف: 26 شباط/ فبراير 2003)؛ ومنظمة هيومان رايتس ووتش، «تركيا: المشردون لا يكترث بهم أحد: فشل برامج الحكومة لإعادة النازحين إلى قراهم» (واشنطن: تشرين الأول/ أكتوبر 2003)؛ ومنظمة العفو الدولة، «تركيا: التعذيب والاعتقال فترات طويلة في المنطقة الخاضعة لحالة الطوارئ»، وثيقة رقم (EUR 45/007/2001) (جنيف: 1 شباط/ فبراير 2002)، وثمة تقارير معلومات كثيرة حول ذلك.

231. انظر بصورة عامة: أسطفان براسيموس، **المسألة الشرقية: حدود وأقليات من البلقان إلى القفقاس**، ترجمة: كمال خوري (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1996).

232. انظر مثلاً رأي السوسيولوجي التركي إسماعيل بيشكجي في رسالة وجهها إلى اليونسكو في: إسماعيل بيشكجي، **دفاعاً عن الأمة الكردية: رسالة إلى اليونسكو** (منشورات مركز عامودا للثقافة الكردية www.amude.com، 2003)، ص9 – 21.

233. اعتبرت المفوضية الأوربية في تقريرها الذي أوصى ببدء محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي الأكراد "جماعة إثنية"، صحيفة السفير (بيروت: 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2004).

234. Minority Rights Group International, op. cit., 9.

235. Ibid., 10.

236. أجازت التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان (26 أيلول/ سبتمبر 2001) استخدام اللغات غير التركية مثل الكردية والعربية في الإعلام والنشر، وقد اعتبر نائب حزب ديمقراطية الشعب (كردي) عثمان أوزشليك أن ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح «من أجل بناء تركيا ديموقراطية وحل المسألة الكردية»، ورأى أن التعديلات اعتراف رسمي بوجود الأكراد في تركيا، لكنه لفت إلى أنها لم تشمل إعطاء الحق بتعلم اللغة الأم وهو حق إنساني مشروع». صحيفة الحياة (لندن: 27 أيلول/ سبتمبر 2001).

237. ذكرت إحدى الصحف التركية أن السلطات نقلت المعلم أوكتاي إرليمان (Oktay Erliman) إلى مدرسة نائية عقاباً له لأنه طلب من الطلاب ذكر قصيدة كردية تتحدث عن السلام. ورد ذلك في: *Batman Daily* (May 14, 2004).

238. انظر التصريحات حول الموضوع والخاصة بإجراءات إغلاق الاتحاد المهني لعمال التعليم (EGITIM_SEN) في 30 حزيران/ يونيو 2004 في: www.egitimsen.org.tr.

239. حول خلفية تاريخية لسياسات الهوية اللغوية في تركيا انظر:

Ozlem Eraydin Virtanen, *Recent Changes in Turkey's Language Legislation* (Barcelona: International Center For Ethnic Minorities and Nations, 2003), 3-7.

وحول التغييرات في اللغة التركية، انظر:

Nafi Yalcin, "The Turkish Language Reform: A Unique Case of Language Planning in the World," at: http://www.kho.edu.tr/yayinlar/bilimdergisi/bilimder/doc/2002-3/9_bilder.doc

240. فيروز أحمد، مرجع سابق، ص374 وما بعدها.

241. تسليم تورة، المرافعة أمام محكمة أمن الدولة التركية، **لماذا نسعى لإسقاط الدولة؟** (د. م.: منشورات حزب العمل الشيوعي في تركيا، د. ت).

242. انظر: محمد نور الدين، **تركيا الحائرة**، مرجع سابق، ص63.

243. محمد نور الدين، **حجاب وحراب، الكمالية وأزمات الهوية في تركيا** (بيروت: رياض الريس، 2001)، ص223.

244. انظر مثلاً:

Catherina Raudvere, "Urban and Religious Communities: Access and Visibility," op.cit.

245. انظر وقارن: Gran Livni, op.cit., 15.

246. انظر:

Resar Kasaba & Sibel Bozdogan, "Turkey at a Crossroad," *Journal of International Affairs* vol. 54, no.1 (Fall 2000): 6.

247. انظر بصدد موقف الطرق الدينية والأسلمة الاجتماعية في تركيا: محمد نور الدين، **مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا**، مرجع سابق.

248. انظر وقارن: محمد أركون، **العلمنة والدين: الإسلام المسيحية الغرب**، ترجمة: هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص72.

249. شريف ماردين، مرجع سابق، ص36.

250. روشين شاكر، «الحركة الإسلامية في تركيا»، في: محمود أمين العالم (محرر)، **الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن** (القاهرة: قضايا فكرية، 1993)، ص115 – 116.

251. بصدد تجربة الإسلام السياسي في تركيا والجزائر، انظر الدراسة التالية حول تحليل الخطاب الإسلامي والتطور الاجتماعي (وهي بالأصل رسالة ماجستير):

Sadik Kirazi, *Changes in Islamic Hermeneutics and Social Evolution: A Comparative Study of Turkey and Algeria* :A Thesis Presented to the Faculty of the Center for Social and Public Policy, McAnulty College & Graduate School of Liberal Arts, (Duquesne University, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, October 9, 2003).

252. حول تأثير التحديث العلماني في البنـاء المجتمعـي في تركيـا في المراحـل الأولى للمـشروع العلـماني في ثلاثينيات القرن العشرين، انظر:

Joost Jongerden, *Rural Constitution of a Turkish Popular Identity, Peasants, Modernization, and the Nation* (Oxford: European Studies Center, 2004).

253. انظر:

Nur Vergin, "De-Realization in Turkey and Quest for Islamic cognition", at: http://www.tusiad.org.tr/yayin/private/winter96/html/sec10.html; Jenny White, "Islam and Democracy: The Turkish Experience," *Current History* (January 1995): 7-12.

254. محمد أركون، **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**، ترجمة: هاشم صالح (بيروت: مركز الإنماء الحـضاري، 1996)، ص180.

الفصل الخامس

255. لتحديد موسع لطبيعة الدولة الفاشلة، انظر النص التالي: روبرت روتبرج، "الطبيعة الجديـدة لفـشل الدولة"، ترجمة: شهرت العالم، **الثقافة العالمية**، العدد 117 (الكويت: آذار/ مارس – نيـسان/ إبريـل، 2003)، ص50 – 65.

256. انظر:

T. Callaghy, "The State as Lame Leviathan: The Patrimonial Administrative State in Africa," in: Z. Ergass (ed.), *The African State in Transition* (UK: Macmillan, 1987), 87-116.

نأخذ تسمية "تنين أعرج" من دراسة عن الدولة في أفريقيا، ونعتقد أنها تنطبق عـلى الدولـة في تركيـا، والإشارة السابقة مأخوذة من الدراسـة التاليـة: برترانـد بـادي، **الدولـة المستوردة: تغريـب النظـام السياسي**، ترجمة: لطيف فرج (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996)، ص19.

257. انظر الإشارات الخاصة بعدد من المفاهيم الواردة في الفصل الأول من هذه الدراسة، ويمكـن إعـادة التأكيد على عدد من الإحالات المرجعية، انظر مـثلاً: عبـدالخالق عبـدالله، مرجـع سـابق؛ وخلـدون النقيب، مرجع سابق، و انظر:

Boris Wilke, *State – Formation and the Military in Pakistan: Reflections on the Armed Forces, Their State and Some of Their Competitors* Working Paper, no. 2 (Hamburg: University of Hamburg, 2001).

258. موريس جانوفيتز، مرجع سابق، ص19.

259. انظر وقارن: محمد نور الدين، **تركيا الحائرة**، مرجع سابق، ص81 – 82.

260. جنكيز تشاندار، «صورة لتركيا من الداخل: أزمة النظام ودور الجيش»، **شـؤون الأوسـط**، العـدد 41 (بيروت: آب/ أغسطس 1997)، ص14 وما بعدها.

261. انظر مثلاً:

Aira Chtena, *The Military in Modern Turkey: A Lasting Political Force*, at: http://jspc.library.wisc.edu/issues/1998-1999/article5.html

262. انظر: محمد نور الدين، **تركيا الحائرة**، مرجع سابق، ص83.

263. حول استراتيجيات تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة العامة في الدول النامية، انظر: صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية عبود (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص229 – 251.

264. انظر مثلاً:

Aira Chtena, op.cit.; Nasser Momayezi, "Civil – Military Relations in Turkey," at: http://www.tamiu.edu/~ nmomayezi/Civil.htm

265. انظر مثلاً: زكي الميلاد، «صدمة زوال الخلافة العثمانية في الفكر الإسلامي»، **الاجتهاد** (بيروت: العددان 45 و46، شتاء وربيع 2000)، ص275 – 294؛ ووجيه كوثراني، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا: دراسة ونصوص** (بيروت: دار الطليعة، 1996).

266. انظر مثلاً: Martin van Bruinessen, op. cit.

267. انظر:

K. Krrause, *Turkey: Between Empire and Republic, Between Ottoman and Kemalism: An Account of the Roots of the Social and Political Dynamics Present in Contemporary Turkey* (Geneva: University of Geneva, Graduate Institute of International Studies, 2003), at: www.unige.ch/~athiso3/aris.doc

268. انظر وقارن: محمد أركون، **الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد**، ترجمة وتعليق: هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، 1990)، ص67 – 71.

269. لمزيد من المعلومات حول تطور رؤية الكمالية والمؤسسة العسكرية لسياسة التحديث، يمكن النظر في:

Naim Turfan, *Looking after and Protecting the Republic: The Legitimation of the Military's Authority in Turkey*, Paper originally presented at the British Society for Middle East Studies Annual Conference (UK: University of Exeter, July12-15, 1987).

270. انظر:

Fusan Turkmen, *The Military Establishment in Turkey: A historical overview of its socio-political role* (Istanbul: Galatasaray University, 2004), 1.

271. انظر:

Stanford Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey* vol. 1 (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), 341.

نقلاً عن: Fusan Turkmen, *The Military Establishment in Turkey,* op. cit., 10.

.Stanford Shaw, op. cit., 344 .272

273. إرغون أوزبودون، "النخبة السياسية والثقافة الديمقراطية في تركيا"، في: لاري دايموند (إعداد)، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة: سمية عبود (بيروت: دار الساقي، 1994)، ص123.

274. انظر:

Ilter Turan, "The Military in Turkish Politics," *Mediterranean Politics* vol. 2, no. 2 (1997): 123-135.

وانظر الترجمة العربية في: إلتر توران ودانيال بايبس، **رجال أتاتورك: العسكر وإدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1998)، ص6 – 20.

275. انظر:

William Hale, *Turkish Politics and Military* (London: Routledge, 1994), 72.

.Ibid., 76 .276

277. إيما سنكلير ويب، «الخدمة العسكرية والرجولة في تركيا»، في: إيما سنكلير ويب (إعداد)، **الرجولة المتخيلة: الهوية الذكورية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث** (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص81.

278. انظر:

Mehmet Ali Birand, *Shirts of Steel: An Anatomy of the Turkish Army* (London: I. B. Tauris, 1991), 29-30.

279. ثمة كتابات محدودة حول العلاقات المدنية – العسكرية في المنطقة العربية، ويمكن الإشارة مثلاً إلى الدراستين التاليتين: فؤاد خوري، **العسكر والحكم في البلاد العربية** (بيروت: دار الساقي، 1990)؛ ومحمد جمال باروت (مشارك)، **الجيش والسياسة والسلطة في الدول العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002) .

280. بصدد مفهوم النظام السياسي ودراسة النظم السياسية، يمكن النظر على سبيل المثال في: روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة: علا أبو زيد (القاهرة: مركز الأهرام، 1993)، ص71 – 100؛ وحسين إبراهيم، **الاتجاهات المعاصرة لدراسة النظم السياسية** (الكويت: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 2003)؛ وعلي الدين هلال، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

281. نعرض اختصاصات السلطات الرئيسية في تركيا كما حددها الدستور التركي وفق التعديلات التي أقرت في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2001. انظر نص الدستور في:

Republic of Turkey, *The Constitution of Republic of Turkey*, As amended on October 17, 2001, at: http://www.tbmm.gov.tr/anayasa/constitution.htm

282. انظر:

Ali Arslan, "A Different Modernization Experience: Turkish Modernization And The Army," International Journal of Human Sciences, at: www.insanbilimleri.com/en/makaleler/sosyoloji/A_Different_Modernisation_Experience.htm

283. تتحدث كريس كوتشيرا عن الإعداد الأيديولوجي للعسكريين والضباط في الجيش التركي والتركيز على تعاليم مصطفى كمال التي تشكل ما نسبته 20٪ من منهاج التعليم في المدارس والأكاديميات العسكرية. انظر:

Chris Kutscher, "Turkey: The Little Known World of the Military Hierarchy," *The Middle East Magazine* (February 2000), at: http://www.chris-kutschera.com/A/turkish_military.htm

284. انظر موقع هيئة الأركان العامة التركية على شبكة الإنترنت:

www.tsk.mil.tr/eng/gen1-konular/gorevi.htm

285. بصدد السياسات الأمنية للمؤسسة العسكرية التركية والقضايا التي تواجهها، يمكن النظر في الدراسة التالية:

Stephen Lanier, *Military Trends in Turkey: Strengths and Weakness* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004).

286. انظر:

CIA, *World Fact book*, 2004 (Washington, DC: CIA, 2004), http://www.umsl.edu/services/govdocs/wofact2004/index.html

287. يقدر تقرير المعهد السويدي لأبحاث السلام العالمي الإنفاق العسكري التركي لعام 2005 بـ 17.8 مليار دولار. انظر تقديرات الإنفاق بصورة مقارنة في:

P. Stålenheim et al., *SIPRI Yearbook 2006* (Stockholm : Stockholm International Peace Research Institute, Oxford: Oxford University Press, 2006), 295-324.

288. انظر:

Lale Ibrahmoglu, "Turkey Amends its Constitution," *Jane's Defense Weekly* no. 2 (June 2004).

289. Stephen Lanier, op. cit. 7.

290. Lale Ibrahmoglu, op. cit.

291. Fusan Turkmen, op. cit. 13.

292. Ibid., 16.

293. انظر:

Nilufer Narli, "Civil – Military Relations in Turkey," *Insight Turkey* vol. 3, no. 2 (2001): 129.

294. Republic of Turkey, *The Constitution Of Republic Of Turkey*, op. cit.

295. Ibid.

296. انظر:

Hootan Shambayati, *Constitution Development in Turkey, 1983- 2003* (Athens: *RIGAS* Network Closing Conference, March 24, 2003), at: www.cecl.gr/rigasnetwork/databank/reports/r23/shambayati.htm

297. Lale Ibrahimoglu, op. cit.

298. انظر كلام مصطفى كمال والإشارة المباشرة لتفسيراته في:

George Harris, "The Role of The Military in Turkey in The 1998s: Gaurdian or Decision Maker," in: Metin Happer (ed.), *State, Democracy the Military: Turkey in the 1980s* (New York, NY: Walter De Grayter, 1988), 181.

299. انظر: Fusan Turkmen, op. cit., 3، نقلاً عن: *Cumhuriyet* (Turkey February 28, 2001).

300. انظر:

Matin Haper, "The Military and the Consolidation of Democracy: The Recent Turkish Experience," *Armed Forces and Society* vol. 26, no. 4 (2000): 639-640.

301. انظر تصريح الجنرال حسين كفريك أوغلو، وكان آنذاك رئيساً للأركان العامة للجيش، في:
Turkish Daily News (Turkey August 23, 2001).

وقد عُدِّلَت المادة (14) من الدستور بتاريخ 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2001. انظر الصيغة الجديدة للمادة (14) في نص الدستور:

Republic of Turkey, *The Constitution of Republic of Turkey*, op., cit.

الفصل السادس

302. انظر مثلاً: نزيه نصيف الأيوبي، مرجع سابق، ص57 – 60.

303. عبدالله العروي، مرجع سابق.

304. انظر وقارن: مارشال هودجسون، «تصور تاريخ العالم»، الاجتهاد، العددان 26 و27 (بيروت: شتاء وربيع 1995)، ص19 – 60.

305. K. Krrause, op. cit., 4-5.

306. جيمس صيداوي، «جغرافيا ما بعد الاستعمار»، ترجمة: أسعد حليم، **الثقافة العالمية**، العدد 108 (الكويت: أيلول/ سبتمبر 2000)، ص25 – 77.

307. K. Krrause, op. cit., 4-5.

308. انظر الإشارة إلى رؤية إيمانويل والرشتين عن تشكيل الدولة في البلدان النامية في: نزيه نصيف الأيوبي، مرجع سابق، ص33 – 35؛ ومن أجل رؤية أشمل انظر: إيمانويل والرشتين، «البزوغ والزوال المستقبلي للنظام الرأسمالي: مفاهيم للتحليل المقارن»، في: تيمونز روبيرتس، **من الحداثة إلى الدولة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**، ترجمة: سمر شيشكلي، **عالم المعرفة**، العدد 310 (الكويت: كانون الأول/ ديسمبر 2004)، ص23 – 50.

309. انظر وقارن: برتراند بادي، **سوسيولوجيا الدولة**، مرجع سابق، ص89 – 96.

310. المرجع السابق، ص94 – 95.

311. انظر وقارن: صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب (القاهرة: دار سطور، 1999)، ص203 – 244.

312. تضمنت الدراسة إشارات وإحالات عديدة حول الموضوع، ويمكن الاطلاع بصورة عامة على:

Ertan Aydin, *The Peculiarities of the Revolutionary Ideology in the 1935s: The Version of Kemalism 1933-1936*, a PhD Dissertation of Political Science and Public Administration, Ankara: Bilkent University, 2003.

ويمكن العودة إلى دراسة قديمة نسبياً عن الأيديولوجيا الكمالية وهي في الأصل رسالة ماجستير في العلوم السياسية في جامعة ستانفورد عام 1929! وتفيد في الاطلاع على رؤية مدرسية معاصرة، ولو من بعيد، للفترة أو للتجربة الكمالية، انظر:

Leng Wang, *Kemalism: A General Political Survey of the Rise of Turkish Nationalism between 1918 – 1929*, A Thesis Submitted to the Department of Political Sciences, Stanford University, June, 1929.

والنص مُتاح على شبكة الإنترنت: http://dlib.stanford.edu:6520/text1/dd-ill/kemalism.pdf

313. للاطلاع على مبادئ أتاتورك ومراجعة عامة لها في ضوء التغيرات العالمية، انظر:

Nathalie Tocci, *21st Century Kemalism Redefining Turkey – EU Relation in the Post – Helsinki Era* (Brussels: Center for European Policy Studies, 2001), 1-13.

314. صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، مرجع سابق، ص236.

315. محمد نور الدين، «تركيا والاتحاد الأوربي: مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط»، **شؤون الأوسط**، العدد 116 (بيروت: خريف 2004)، ص67 – 68.

316. صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، مرجع سابق، ص252.

317. انظـر وقـارن: إيرغـون أوزبـودون، «العولمـة الثقافيـة في تركيـا: الأطـراف الفاعلـة، الخطابـات، الاستراتيجيات»، في: صموئيل هنتنغتون (محرر)، عولمات كثيرة: التنوع الثقافي في العالم المعاصر، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص426 – 429.

318. انظر وقارن: صموئيل هنتنغتون، صـدام الحـضارات وإعـادة صـنع النظـام العـالمي، مرجـع سـابق، ص284 – 289.

319. انظر الدراسة التالية حول مصادر نهوض الهوية السياسية الإسلامية في تركيا:

Ihsan Dagi, "Islamic Political Identity in Turkey: Rethinking the West and Westernization," at: www.policy.hu/dagi/osi-finareport.htm

320. انظر:

N. Gole, "Secularism and Islamism in Turkey: The Making of Elites and counter – Elites," *Middle East Journal* vol. 51, no. 1 (1997): 46-58.

321. انظـر وقـارن: إيرغـون أوزبـودون، «العولمـة الثقافيـة في تركيـا: الأطـراف الفاعلـة، الخطابـات، الاستراتيجيات»، مرجع سابق، 426.

322. حول آليات التأثير المتعاكسة للعولمة في الهويات والسياسات المحلية والكونية، انظر الدراسة المتميـزة التالية: بنيامين باربر، عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة: أحمد محمـود (القـاهرة: المجلـس الأعلى للثقافة، 1998)؛ وأنتوني جيدنز، عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟، ترجمة: محمـد محي الدين (القاهرة: دار ميريت، 2000).

323. انظر وقارن: برهان غليون، نظام الطائفية: من الدولـة إلى القبيلـة (بـيروت: المركـز الثقـافي العـربي، 1990)، ص137 – 138.

324. لمزيد من المعلومات عن تفسير "مدرسة الاقتصاد السياسي" لنشوء الدول في أطراف وهوامش النظام العالمي (العالم الثالث)، والعـودة إلى فكـرة الـسوسيولوجي الباكـستاني حمـزة علـوي عـن "الدولـة المتضخمة"، انظر: نزيه نصيف الأيوبي، مرجع سابق، ص32؛ وأحمد زايد، الدولـة في العـالم الثالـث: رؤية سيوسيولوجية (القاهرة: دار الثقافة، 1985)، ص81 – 86.

325. ينسجم هذا التحليل مع رأي جيليرمو أودونيـل حـول طبيعـة "الدولـة البيروقراطيـة التـسلطية" في البلدان النامية، راجع الفصل الأول من الدراسة.

326. يمكن العودة إلى موقع منظمة الشفافية الدولية ومراجعة المعلومـات والتقـارير الدوليـة والإقليميـة حـول الفساد في تركيا والشرق الأوسط ودول أخرى. انظر: http://www.transparency.org.

وانظر تقرير المنظمة للعام 2006 في:

International Transparancy, *Global Corruption Report, 2006* (London: Pluto Press, 2006).

327. انظر مثلاً:

Burhan Senatalar, "Public Sector Reform and Combating Corruption", in: Bertil Duner (Ed.), *Turkey: The Road Ahead?* (Stockholm: The Swedish Institute of International Affairs, 2002), 66-67.

328. حول تطور سياسات الخصخصة في تركيا، انظر مثلاً:

Onis, Ziya, "The Evolution of Privatization in Turkey," *Journal of Middle East Studies* vol. 23 (1991): 163-176.

وحول تأثير الفساد في الاقتصاد التركي انظر أيضاً:

Baran, Zeyno, "Corruption: The Turkish Challenge," *Journal of International Affairs* no. 54 (Fall 2000).

329. شرعت الدولة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي إثر الانقلاب العسكري 1980 وقد تولى تورغوت أوزال ذلك بأمر من زعيم الانقلاب ورئيس الجمهورية كنعان إيفرين. حول السياسات الليبرالية لتورغوت أوزال، انظر:

Ziya Öniş, "Turgut Ozal and his Economic Legacy Turkish Neo – Liberalism in Critical Perspective," at: http://home.ku.edu.tr/~zonis/Onis-Ozal%20Paper-Final%20Draft.pdf

330. انظر مثلاً: إيرغون أوزبودون، العولمة الثقافية في تركيا: الأطراف الفاعلة، الخطابات، الاستراتيجيات»، مرجع سابق، ص425 – 456.

331. انظر وقارن: فريدريك تيرنر وأليخاندرو كورباتشو، «أدوار جديدة للدولة»، ترجمة: محمد بهنسي، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 163 (القاهرة، آذار/ مارس2000)، ص145 – 160.

332. لمزيد من المعلومات عن العلاقة بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية في منطقة الشرق الأوسط، انظر: يزيد صايغ، **العولمة الناقصة: التكامل الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط**، سلسلة دراسات عالمية، العدد 28 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)؛ وانظر: أنوشروان احتشامي، مرجع سابق.

333. انظر الأمثلة التي يوردها يوردها الأكاديمي التركي فيروز أحمد في: فيروز أحمد، مرجع سابق، ص132 وما بعدها.

334. تتكرر الإشارة إلى آليات تكوين جماعة قومية حديثة، بحسب كارل دويتش، انظر مثلاً: عبدالمنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص24.

335. يمكن مقارنة مستويات التنمية البشرية لتركيا ودول الجوار وغيرها من الدول حول العالم في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2006** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006).

336. يتحدث تشارلز تيللي Charles Tilly عن "الدولة المبتزة" التي تطالب رعاياها بمزيد من الالتزام مقابل خدماتها المتمثلة بالأمن، انظر: برتراند بادي، **انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة: سوزان خليل (القاهرة: دار العالم الثالث، 1998)، ص10. ولكننا نستخدم المفهوم أو التسمية للإشارة إلى الوحدة الدولية التي تطالب الوحدات الدولية الأخرى بالموارد المادية والمعنوية لقاء خصائص أو مزايا تتمتع بها أو مواقف وسياسات تتبناها.

337. من أجل رؤية تركية عن الإصلاحات الدستورية والتطورات في الحياة الديمقراطية في تركيا للفترة 1993 – 2004، انظر الدراسة التالية التي أصدرتها المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية TESEV:

Ergun Özbudun & Serap Yazici, *Democratization Reforms in Turkey (1993-2004)* (Istanbul: Turkish Economic and Social Studies Foundation), 2004.

خاتمة

338. برتران بادي، **انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، مرجع سابق، ص20.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ. الكتب:

1. أحمد، فيروز، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان الواسطي وحمدي الدوري (بغداد: بيت الحكمة، 2000).

2. أرسلان، شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق: حسن سويدان (بيروت: دار ابن كثير، 2001).

3. أركون، محمد، الإسلام: الأخلاق والسياسة (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990).

4. أركون، محمد، الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، ترجمة وتعليق: هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، 1990).

5. أركون، محمد، العلمنة والدين: الإسلام المسيحية الغرب، ترجمة: هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، 1993).

6. أركون، محمد، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة: هاشم صالح (بيروت: مركز الإنماء الحضاري، 1996).

7. أمين، سمير، أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985).

8. الأنصاري، محمد جابر، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).

9. أوجلان، عبد الله، حقيقة الثورة: بين الخطاب والممارسة (أثينا: دار أخيل، 1996).

10. أولسن، روبرت، المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية، ترجمة: محمد رمضان (أربيل: دار أراس، 2001).

11. الأيوبي، نزيه نصيف، العرب ومسألة الدولة (بيروت: دار الساقي، 1992).

12. إبراهيم، سعد الدين، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1994).

13. إبراهيم، حسنين، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية (الكويت: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 2003).

14. العروي، عبدالله، مفهوم الدولة (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1984).

15. إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد أرناؤوط (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002).

16. بادي، برتراند، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبدالله وجورج أبي صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، د. ت.).

17. بادي، برتراند، الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، ترجمة: لطيف فرج (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996).

18. بادي، برتراند، الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام، ترجمة: نخلة فريفر (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996).

19. بادي، برتراند، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل (القاهرة: دار العالم الثالث، 1998).

20. بادي، برتراند، التنمية السياسية، ترجمة: محمد المهدوي (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2001).

21. باربر، بنيامين، عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة: أحمد محمود (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998).

22. باروت، محمد جمال (مشارك)، الجيش والسياسة والسلطة في الدول العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

23. بايار، جان فرانسوا، أوهام الهوية، ترجمة: حليم طوسون (القاهرة: دار العالم الثالث، 1998).

24. ببلاوي، حازم، دور الدولة في الاقتصاد (القاهرة: دار الشروق، 1998).

25. برومبرغ، دانيال (إعداد)، التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ ترجمة:عمر الأيوبي (بيروت: دار الساقي، 1997).

26. بودون، جون، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1988).

27. بيشكجي، إسماعيل، كردستان: مستعمرة دولية (أثينا: دار أخيل، 1998).

28. بيشكجي، إسماعيل، دفاعاً عن الأمة الكردية: رسالة إلى اليونسكو (د. م.: مركز عامودا للثقافة، 2003).

29. جانوفيتز، موريس، الجيش والتطور السياسي في الدول الجديدة (دمشق: إدارة المخابرات العامة، 1973).

30. جليل، جليلي، نهضة الأكراد الثقافية والقومية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ترجمة: باقي نازي (بيروت: رابطة كاوا للثقافة الكردية، 1986).

31. جهاني، يوسف، العلويون في تركيا (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2003).

32. جيب، هاملتون وبوين هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: عبدالمجيد قبيسي، ج1و2 (بيروت: دار المدى، 1998).

33. جيدنز، أنتوني، **عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟** ترجمة: محمد محي الدين (القاهرة: دار ميريت، 2000).

34. حريق، إيليا، **الديمقراطية وتحديات الحداثة: بين الشرق والغرب** (بيروت: دار الساقي، 2001).

35. حسرتيان، م. أ، **القضايا القومية في تركيا**، ترجمة: سيامند سيرتي (د. م.: د. ن.، د. ت.).

36. حوراني، ألبرت (محرر)، **الشرق الأوسط الحديث: بناء الإيديولوجية القومية والسياسات حتى سنة 1950**، ترجمة أسعد صقر (دمشق: دار طلاس، 1996).

37. خوري، فؤاد، **العسكر والحكم في البلدان العربية** (بيروت: دار الساقي، 1990).

38. دال، روبرت، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة: علا أبو زيد (القاهرة: مركز الأهرام، 1993).

39. دانيلوف، فلاديمير، **الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش**، ترجمة: يوسف جهماني (دمشق: دار حوران، 1999).

40. دايموند، لاري (إعداد)، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة: سمية عبود (بيروت: دار الساقي، 1994).

41. دروزة، محمد عزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: دار الكشاف، 1946).

42. روبيرتس، تيمونز، **من الحداثة إلى الدولة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**، ترجمة: سمر شيشكلي، عالم المعرفة، العدد 310 (الكويت: كانون الأول/ ديسمبر 2004).

43. زايد، أحمد، **الدولة في العالم الثالث: رؤية سيوسيولوجية** (القاهرة: دار الثقافة، 1985).

44. سعيد، عبد المنعم، **العرب ودول الجوار الجغرافي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

45. شرابي، هشام، **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، د. ت.).

46. صايغ، يزيد، **العولمة الناقصة: التكامل الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط**، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 28 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).

47. طرابيشي، جورج، **المثقفون العرب والتراث: تحليل نفسي لعصاب جماعي** (بيروت: دار الريس، 1991).

48. عالم، محمود أمين (محرر)، **الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن** (القاهرة: قضايا فكرية، 1993).

49. عبدالله، عبدالخالق، **التبعية والتبعية السياسية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1968).

50. غراويتز، مادلين، **مناهج العلوم الاجتماعية: منطق البحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: سام عمار (دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة، 1993).

51. غليون، برهان، **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990).

52. غليون، برهان، **نقد السياسة: الدولة والدين** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991).

53. فنكل، أندرو وسيرمان نوكهت (محرران)، تركيا: المجتمع والدولة، ترجمة: حمدي الدوري وعدنان مصطفى (بغداد: دار الحكمة، 2002).

54. قاسملو، عبد الرحمن، كردستان والأكراد: دراسة سياسية واقتصادية (بيروت: المؤسسة اللبنانية للنشر، 1970).

55. قفلجملي، حكمت، التاريخ العثماني: رؤية مادية، ترجمة: فاضل لقمان (دمشق: دار الجليل، 1987).

56. كوبريلي، محمد فؤاد، قيام الدولة العثمانية، ترجمة: أحمد سليمان (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1993).

57. كوثراني، وجيه، الدولة والخلافة إبان الثورة الكمالية في تركيا: دراسة ونصوص (بيروت: دار الطليعة، 1996).

58. كيلاني، هيثم، جيوش الشرق الأوسط وتحديات القرن الحادي والعشرين (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997).

59. مارشال، جوردون (محرر)، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، ج1 (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2000).

60. مانتران، روبير (إشراف)، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي (القاهرة: دار الفكر للدراسات، 1993).

61. مطر، سليم، جدل الهويات: صراع الانتماءات في الشرق الأوسط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2003).

62. النقيب، خلدون، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

63. النقيب، خلدون، في البدء كان الصراع: جدل الدين والإثنية والأمة والطبقة (بيروت: دار الساقي، 1997).

64. النقيب، خلدون، آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة (بيروت: دار الساقي، 2002).

65. نور الدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات (بيروت: دار الريس، 1997).

66. نور الدين، محمد، مدخل إلى الحركة الإسلامية في تركيا (بيروت: دار النهار، 1997).

67. نور الدين، محمد، تركيا: الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998).

68. نور الدين، محمد، حجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا (بيروت: دار الريس، 2001).

69. نيكيتين، باسيل، **الكرد: دراسة سوسيولوجية وتاريخية**، ترجمة: نوري طالباني (أثينا: دار أخيل، 1998).

70. هرشلاغ، ز. ي، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط**، ترجمة مصطفى الحسيني (بيروت: دار الحقيقة، 1973).

71. هلال، علي الدين (تقديم)، **تحليل السياسات العامة في مصر** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1988).

72. هلال، علي الدين ونيفين مسعد ، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

73. هنتنغتون، صموئيل (محرر)، **عولمات كثيرة: التنوع الثقافي في العالم المعاصر**، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).

74. هنتنغتون، صموئيل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية عبود (بيروت: دار الساقي، 1993).

75. هنتنغتون، صموئيل، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب (القاهرة: دار سطور، 1999).

76. هوبسباوم، إريك، **الأمم والنزعة القومية**، ترجمة: عدنان عباس (دمشق: دار المدى، 1999).

77. هوفسبيان، نوبار (محرر)، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985).

78. ويب، إيما سنكلير (إعداد)، **الرجولة المتخيلة: الهوية الذكورية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث** (بيروت: دار الساقي، 2002).

ب. المقالات:

1. احتشامي، أنوشروان، **تحولات الدولة الكوربوراتية في الشرق الأوسط** (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1997).

2. تشاندار، جنكيز، «صورة لتركيا من الداخل: أزمة النظام ودور الجيش»، **شؤون الأوسط**، العدد 41 (بيروت: آب/ أغسطس 1997).

3. توران، إلتر وبايبس دانيال، **رجال أتاتورك: العسكر وإدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا** (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1998).

4. تورة، تسليم، **المرافعة أمام محكمة أمن الدولة التركية: لماذا نسعى لإسقاط الدولة؟** (د. م.: منشورات حزب العمل الشيوعي في تركيا، د. ت.).

5. تورين، آلان، «التحولات الاجتماعية في القرن العشرين»، ترجمة: بهجت عبدالفتاح، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 156 (القاهرة: حزيران/ يونيو 1998).

6. تيرنر، فريدريك وكورباتشو أليخاندرو، «أدوار جديدة للدولة»، ترجمة: محمد بهنسي، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 163 (القاهرة: آذار/ مارس 2000).

7. روتبرج، روبرت، «الطبيعة الجديدة لفشل الدولة»، ترجمة: شهرت العالم، **الثقافة العالمية**، العدد 117 (الكويت: آذار/ مارس – نيسان/ أبريل 2003).

8. سكودسون، ميشيل، «الثقافة وتكامل المجتمعات القومية»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 139 (القاهرة: شباط/ فبراير 1994).

9. شلق، الفضل، "الدولة العثمانية ودمجها في النظام الرأسمالي"، **الاجتهاد**، العددان 45 و46 (بيروت: شتاء وربيع 2000).

10. صيداوي، جيمس، «جغرافيا ما بعد الاستعمار»، ترجمة: أسعد حليم، **الثقافة العالمية**، العدد 108 (الكويت: أيلول/ سبتمبر 2000).

11. عودة، جهاد، «المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد 31 (بيروت: كانون الثاني/ يناير 1990).

12. كاهن، كلود، «تركيا قبل العثمانيين. قراءة: الفضل شلق»، **الاجتهاد**، العددان 41 و42 (بيروت: شتاء وربيع 1999).

13. كفادار، جمال، «ظهور الدولة العثمانية في الدراسات التاريخية المعاصرة»، ترجمة: عبداللطيف الحارس، **الاجتهاد**، العدد 41 و42 (بيروت: شتاء وربيع 1999).

14. كفادار، جمال، "بين عالمين: بناء الإمبراطورية العثمانية"، عرض: عبداللطيف الحارس، **الاجتهاد**، العدد 41 و42 (بيروت: شتاء وربيع 1999).

15. ماكارثي، جوستين، «سياسات الإصلاح العثماني»، **الاجتهاد**، العدد 45 و46 (بيروت: شتاء وربيع 2000).

16. ميلاد، زكي، «صدمة زوال الخلافة العثمانية في الفكر الإسلامي»، **الاجتهاد**، العددان 45 و46 (بيروت: شتاء وربيع 2000).

17. هودجسون، مارشال، «تصور تاريخ العالم»، **الاجتهاد**، العددان 26 و27 (بيروت: شتاء وربيع 1995).

18. ويب، إيما سنكلير، «تجربة حج وسياسة وفولكلور في تركيا»، **أبواب**، العدد 21 (بيروت: صيف 1999).

ثانياً: المراجع الأجنبية

أ. الكتب:

1. Bilici, Faruk, *The Function of Alevi-Bektashi Theology in Modern Turkey* (Istanbul: The Swedish Research Institute in Istanbul, seminar on Alevism, November 25-27, 1996), at: http://www.srii.org/ta8.htm

2. Turkmen, Fusan, *The Military Establishment in Turkey: A historical Overview of its Socio-Political Role* (Istanbul: Galatasaray University, 2004).

3. Abramowstz, Morton (ed.), *Turkey's Transformation and American Policy* (New York, NY: Foundation Press, 2000).

4. Aydin, Ertan, *The Peculiarities of the Revolutionary Ideology in the 1935s: The Version of Kemalism 1933-1936*, a PhD Dissertation of Political Science and Public Administration, Ankara: Bilkent University, 2003.

5. Berkes, Niyazi, *The Development of Secularism in Turkey* (New York, NY: Routledge, 1999).

6. Cahen, Claude, *Pre- Ottoman Turkey* (London: Lidgwick and Jackson, 1968).

7. Duner, Bertil (ed.), *Turkey: The Road Ahead?* (Stockholm: The Swedish Institute of International Affairs, 2002).

8. Eickelman, Dale, *The Middle East: An Anthropological Approach* (New Jersey, NJ: Prentice Hall, 1989).

9. Ergass, Z (ed.), *The African State in Transition* (London: Macmillan, 1987).

10. Finer, S.E., *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (Boulder, CO: Westview Press, 1988).

11. Goffman, Daniel, *The Ottoman Empire and Early Modern Europe* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

12. Happer, Metin (ed.), *State, Democracy the Military: Turkey in the 1980s* (New York, NY: Walter De Grayter, 1988).

13. Karlsen, Gunnar (eds,), *Freedom of Religion in Turkey: The Secular State Model, the Closing Down of the Welfare Party, and Situation of Christian Groups* (Helsinki: The Norwegian Helsinki Committee, 1998).

14. Krrause, K., *Turkey: Between Empire and Republic, Between Ottoman and Kemalism: An Account of the Roots of the Social and Political Dynamics Present in Contemporary Turkey* (Geneva: University of Geneva, Graduate Institute of International Studies, 2003), at: www.unige.ch/~athiso3/aris.doc

15. Metin, Heper, *The State Tradition in Turkey* (London: The Eothen Press, 1985).

16. National Security Council, *1982 - 12 September in Turkey, before and after,* (Ankara: National Security Council-NSC, no date).

17. Olson, Tord (ed.), *Alevi Identity* (Istanbul: Sweden Institute in Istanbul, 1998).

18. Piscation, James (ed.), *Islam in the Political Process* (UK: Cambridge University Press, 1988).

19. Rosen, Stephen Peter, *Societies and Military Power: India and Its Armies* (New York, NY: Cornell University Press, 1996).

20. Wang, Leng, *Kemalism: A General Political Survey of the Rise of Turkish Nationalism between 1918 – 1929,* Stanford, Stanford University: A thesis submitted to the Department of Political Sciences, 1929. at: http://dlib.stanford.edu:6520/text1/dd-ill/kemalism.pdf

ب. المقالات:

1. Bilici, Faruk, "The Function of Alevi-Bektashi Theology in Modern Turkey," (Istanbul: The Swedish Research Institute in Istanbul, 1996), at: http://www.srii.org/ta8.htm

2. Bruinessen, Martin Van, "Race, Culture, Nation & Identity Politics in Turkey: *Some Comments," at: www.let.uu.n/~martin.vanbruinessen/personal/publications/ identitypolitics.htm.*

3. Bruinessen, Martin Van, "The Kurds in Movement: Migrations, Mobilizations, Communications and the Globalization of the Kurdish Question," at: ww.let.uu.nl/~martin.vanbruinessen/personal/publications/Kurds_in_movement.h tm

4. Bruinessen, Martin Van, "Kurds, Turks & the Alevi Revival in Turkey," at: www.arches.uga.edu/~godlas/alevivanb.html

5. Bruinessen, Martin van, "Constructions of Ethnic Identity in the late Ottoman Empire and Republican Turkey: The Kurds and their Others," at: www.let.uu.nl/~martin.vanbruinessen/personal/publications/constructions_of_eth nic_identity.htm

6. Bruinessen, Martin Van, "The Kurds, Turkey and Iran after America's Iraq War: New Possibilities?" at: www.let.uu.n/~martin.vanbruineesen/personal/publications /kurds-after-the-war.htm

7. Chtena, Aira, "The Military in Modern Turkey: A Lasting Political Force," at: http://jspc.library.wisc.edu/issues/1998-1999/article5.html

8. Cohn, Lindsay, *The Evolution of the Civil- Military "Gap"* (Durham: Cohn University, Cohn, 1999).

9. Cornell, Erik, *Conversations with a Mursit: on the Creed of the Bektashi Order* (Stockholm: Cornell Caspian Consulting, 2001), at: http://www.cornellcaspian.com/pub/17_0105Bektashism.htm

10. Cornell, Svante, "The Kurdish Question in Turkish Politics," *Orbis* vol. 45 no. 1 (Winter 2001), at: www.cacianalyst.org/Publications/Cornell_Orbis.htm

11. Dagi, Ihsan, "Islamic Political Identity in Turkey: Rethinking the West and Westernization," at: www.policy.hu/dagi/osi-finareport.htm

12. Dandecker, Christopher, *Military and Society: The Problem, Challenges, and Possible Answers* (London: King's College, 2002).

13. Esme, Bilgin & Ralli Aggeliki, "Greek Speaking Muslims," at: www.tufts,edu/org/ hellenic/m-asia/muslim-greeks.html

14. Feaver, Peter, "The Civil- Military Problematic: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilain Control," *Armed Forces and Society* vol. 23, no. 2 (Winter 1996).

15. Gole, N, "Secularism and Islamism in Turkey: The Making of Elites and counter – Elites," *Middle East Journal* (Vol. 51, No. 1, 1997), pp. 46 – 58.

16. Heper, Matin, "The Military and the Consolidation of Democracy: The Recent Turkish Experience," *Armed Forces and Society* vol. 26, no. 4 (2000).

17. Ibrahmoglu, Lale, "Turkey Abolishes Four Brigades," *Jane's Defence Weekly* no. 16 (June 2004), at: *http://www.janes.com/*

18. Ibrahmoglu, Lale, "Turkey Amends its Constitution," *Jane's Defense Weekly* no. 2 (June 2004), at: http://www.janes.com/

19. Jenkins, Orville Boyd, "The Kurdish People: An Analysis by Language, Geography, Religion, & Ethnicity," at: www.spongobongo.com/her9707.htm

20. Jongerden, Joost, *Rural Constitution of a Turkish Popular Identity, Peasants, Modernization, and the Nation* (Oxford: European Studies Center, 2004).

21. Kansu, Aykut, *Politics in Post-Revolutionary Turkey, 1908-1913* (Leiden: Brill Press, 2000), Reviewed by Ryan Gingeras, *The MIT Electronic Journal of Middle East Studies* vol. 3 (Spring 2003), at: http://web.mit.edu/cis/www/mitejmes/intro.htm

22. Karimova, Nigar, *Minorities in Turkey* (Stockholm: The Swedish Institute of International Affairs, 2001).

23. Kasaba, Resar & Sibel Bozdogan, "Turkey at a Crossroad," *Journal of International Affairs* vol. 54, no.1 (Fall 2000)), at: http://jia.sipa.columbia.edu/media/kasaba_final.pdf

24. Lanier, Stephen, *Military Trends in Turkey: Strengths and Weakness* (Washington: Center For Strategic and International Studies, 2004).

25. Kutscher, Chris, "Turkey: The Little Known World of the Military Hierarchy," *The Middle East Magazine* (February, 2000), at: www.chris-kutschera.com/A/turkish_military.htm

26. Livni, Gran, "Alevi Identity in Turkey Historiography," at: www.cas.uchicago.edu/ workshops /meht/livni.pdf.

27. Mardin, Serif, "The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas," at: www.holycross.edu/departments/ religiousstudies/ikalin/Reviews/SerifMardin.htm

28. McCarthy, Justin, "The Population of The Ottoman Armenians," at: www.tbmm.gov.tr/yayinlar/yayin1/4-McCarty(65-85). pdf

29. Momayezi, Nasser, "Civil – Military Relations in Turkey," at: *www.tamiu.edu/~nmomayezi/civil.htm*

30. Morgan, Mathew, "Army Recruiting and the Civil-Military 'Gap'" *Parameters* (Summer 2001).

31. Narly, Niufer, "Civil – Military Relation in Turkey," *Insight Turkey* vol. 3, no. 2 (2001).

32. Neyazi, Leyla, "Turkish Jews in Light of Kemalist Modernism: In between Christians and Muslims," at: www.brandeis.edu/hbi/pdf/neyzi.pdf

33. Öniş, Ziya, "Turgut Ozal and his Economic Legacy Turkish Neo – Liberalism in Critical Perspective," at: http://home.ku.edu.tr/~zonis/Onis-Ozal%20Paper-Final%20Draft.pdf

34. Schiff, Rebecca, "Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance," *Armed Forces and Society* vol. 22, no.1 (1995).

35. Shambayati, Hootan, *Constitution Development in Turkey, 1983- 2003* (Athens: *RIGAS* Network Closing Conference, March 24, 2003), at: www.cecl.gr/rigasnetwork/ databank/reports/r23/shambayati.htm

36. Silver, Brian, 2000 - Measuring Political Culture in Multi – Ethnic Societies: Segregating the World Values Survey (USA, Michigan: Michigan State University, 2000).

37. Somer, Murat, "Ethnic Kurds, Endogenous Identities, and Turkey's Democratization and Integration with Europe," *The Global Review of Ethnopolitics* (USA: Vol. 1, No. 4, 2002), p. 74 – 93.

38. Tocci, Nathalie, *21st Century Kemalism Redefining Turkey – EU Relation in the Post – Helsinki Era* (Brussels: Center for European Policy Studies, 2001).

39. Turan, Ilter, "The Military in Turkish Politics," *Mediterranean Politics* vol. 2, no. 2 (1997).

40. Turfan, Naim, *Looking after and Protecting the Republic: The Legitimation of the Military's Authority in Turkey*, Paper originally presented at the British Society for Middle East Studies Annual Conference (UK: University of Exeter, July12-15, 1987).

41. Vergin, Nur, "De-Ruralization in Turkey and Quest for Islamic Cognition," at: www.tusiad.org.tr/yayin/private/winter96/html/sec10.html

42. White, Jenny, "Islam and Democracy: The Turkish Experience," *Current History* vol. 94, no. 588 (1995).

43. White, Paul, "Ethnic Differentiation among the Kurds: Kurmancî, Kizilbash and Zaza," at: http://members.tripod.com/~zaza_kirmanc/research/paul.htm#5

44. Wilke, Boris, *State–Formation and the Military in Pakistan: Reflections on the Armed Forces, Their State and Some of Their Competitors* (Hamburg: University of Hamburg, 2001).

45. Yalcin, Nafi, "The Turkish Language Reform: A Unique Case of Language: Planning in the World," at: www.kho.edu.tr/yayinlar/bilimdergisi/bilimder/doc/2002-3/9_bilder.doc

46. Zeidan, David, "Alevi in Anatolian," *Middle East Journal of International Affairs* vol. 3, no. 4 (1999), at: http://meria.idc.ac.il/journal/1999/issue4/zeidan.pdf

47. Zürcher, Erik-Jan, "The Ottoman Conscription System in Theory and Practice, 1844-1918," *International Review of Social History* vol. 43, no. 3 (1998), at: www.let.leidenuniv.nl/tcimo/tulp/Research/Armingzu.htm

ثالثاً: تقارير ووثائق

أ. العربية:

1. أوجلان، عبدالله، **التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر السابع الطارئ لحزب العمال الكردستاني** (تركيا: منشورات حزب العمال الكردستاني، دون تاريخ).

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، للسنوات 2004 – 2006** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

3. حزب التحرر الشعبي الثوري، **وثائق المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرر الشعبي الثوري** (تركيا: منشورات حزب التحرر الشعبي الثوري، دون تاريخ).

4. حزب العمال الكردستاني، **التحول: المرحلة والمهام**، تقرير اللجنة المركزية لحزب العمال الكردستاني المقدم إلى المؤتمر السابع الطارئ (تركيا: منشورات حزب العمال الكردستاني، دون تاريخ).

5. منظمة العفو الدولية، تركيا: التعذيب والاعتقال فترات طويلة في المنطقة الخاضعة لحالة الطوارئ، وثيقة رقم: EUR45/007/2001 (جنيف: منظمة العفو الدولية، 2003).

6. منظمة العفو الدولية، تركيا: ضعوا حداً للعنف الجنسي الممارس ضد النساء في الحجز، وثيقة رقم: EUR44/oo6/200 (جنيف: منظمة العفو الدولية، 2003).

ب. الإنجليزية:

1. Boyle, Kevin (ed.), *Freedom of Religion and Belief: A World Report* (London, New York: Rutledge, 1997).
2. CIA, *World Factbook* (USA: Washington: CIA, 2004), at: www.cia.gov.
3. Jaffee Center for Strategic Studies, *Middle East Military Balance: 2003-2004* (updated on: 24\5\2006), (Tel Aviv: University of Tel Aviv), at: http://www.tau.ac.il/jcss/balance/Turkey.pdf
4. Minority Rights Group International, *Minorities in Turkey: Submission to the European Union & the Government of Turkey* (MRGI Report, July 2004).
5. Republic of Turkey, *The Constitution of Republic of Turkey*, As amended on October 17, 2001, at: http://www.tbmm.gov.tr/anayasa/constitution.htm
6. P. Stålenheim et al., *SIPRI Yearbook 2006* (Stockholm : Stockholm International Peace Research Institute, Oxford: Oxford University Press, 2006).
7. The International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance, 2006* (London: The International Institute for Strategic Stúdies, 2006).
8. Transparency International, *Annual Report, 2004, The Coalition against Corruption* (London: Pluto Press, 2004).

نبذة عن المؤلف

عقيل سعيد محفوض: حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من كلية الاقتصاد بجامعة حلب في سوريا عام 2006. يعمل مديراً للتعاون الدولي بوزارة التعليم العالي في سوريا منذ عام 2007. عمل في إدارة العلاقات الدولية بوزارة السياحة في سوريا في الفترة 2002– 2003، وتفرغ للبحث العلمي لصالح وزارة التعليم العالي في الفترة 2003– 2006.

نشر له كتاب حول: **السياسة الخارجية وصنع القرار السياسي: دراسة تحليلية** (دمشق: دار الينابيع، 1996)؛ ودراسة حول: «المسألة الكردية: دورات النهوض والانكسار»، **مجلة النهج**، العدد 56/ 57 (دمشق: 1999).

قواعد نشر الكتب

لدى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث التي تتناول القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الاستراتيجية أو الإعلامية أو المعلوماتية المتصلة بمنطقة الخليج العربي خصوصاً، والعالم العربي عموماً، والتي تتناول أهم المستجدات على الساحة الدولية.
2. يشترط أن يعالج الكتاب موضوعاً جديداً ومبتكراً، وأن يكون مستوفياً للشروط العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، وأن يكتب بلغة بحثية رصينة.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الكتاب، أو عرض للنشر لدى جهات أخرى.
4. يتراوح حجم الكتاب بين 50 - 60 ألف كلمة (250 - 300 صفحة مطبوعة)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم مؤلف الكتاب نسخة واحدة من نص الكتاب، مطبوعة ومدققة وخالية من الأخطاء الإملائية والطباعية.
6. يرفق المؤلف بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل.
7. يرفق المؤلف موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً لإنجاز كتابه (إن وجدت).
8. يتم وضع الهوامش مسلسلة في نهاية الكتاب، تتبعها قائمة بالمصادر والمراجع مرتبة ترتيباً ألفبائياً.
9. يتم وضع الجداول والرسوم البيانية والصور والخرائط على صفحات مستقلة، مع الإشارة إلى مواقعها في متن الكتاب.
10. يراعى عند كتابة الهوامش الالتزام بالأسلوب التالي:

    الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

    الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: سنة النشر)، الصفحة.
11. تقوم هيئة التحرير بتحرير نص الكتاب ومراجعته لغوياً، وتعديل المصطلحات التي ترد ضمنه، بالشكل الذي لا يخل بمحتوى الكتاب أو مضمونه.
12. يقدم المركز لمؤلف الكتاب المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 5000 (خمسة آلاف) دولار أمريكي وخمس نسخ كإهداء من الكتاب عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. يتم تبليغ المؤلف بما يفيد تسلم نص كتابه خلال شهر من تاريخ تسلم النص.
2. تخضع نصوص الكتب لمراجعة هيئة التحرير بالمركز خلال ستة أسابيع.
3. إذا حاز الكتاب الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها.
4. يرسل الكتاب إلى محكمين اثنين من ذوي الاختصاص في موضوعه.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى المؤلف لإجراء التعديلات اللازمة على نص الكتاب، على أن يقوم بذلك خلال مدة أقصاها شهران.
6. تصبح نصوص الكتب المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمؤلف إعادة نشرها - كلياً أو جزئياً، أو نشرها مترجمة بلغة أخرى - دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.
7. المركز غير ملزم بإرجاع نصوص الكتب التي ترده بهدف النشر في حالة تعذر نشرها.

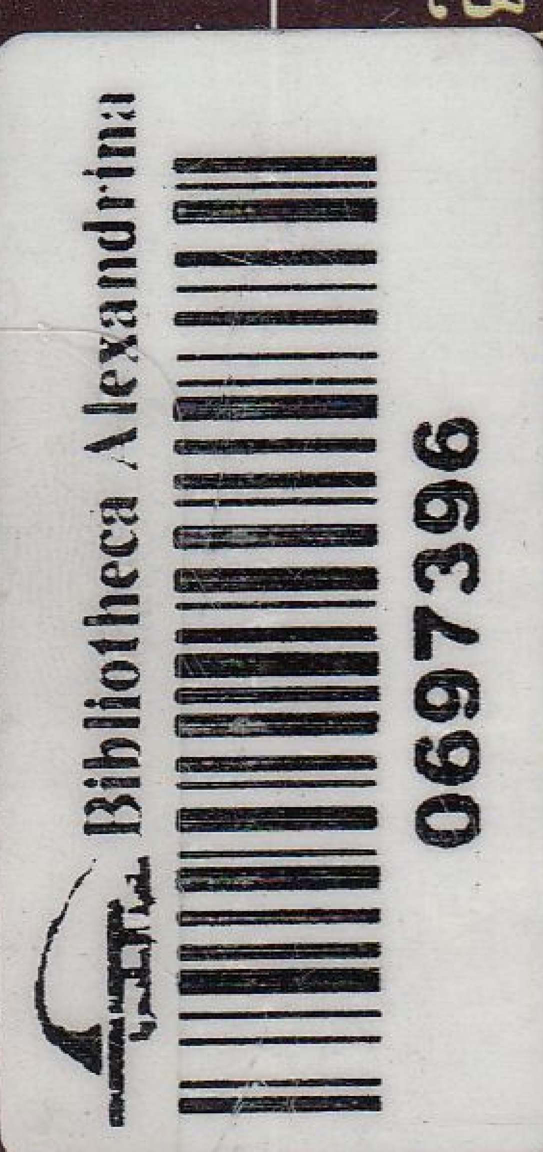
جدليات المجتمع والدولة في تركيا

المؤسسة العسكرية والسياسة العامة

يدرس هذا الكتاب الأسس التاريخية للدولة التركية، وأنماط القيم الحاكمة لها وللمجتمع، كما يبحث في مسألة التكوين المجتمعي، وطبيعة الدولة، ويتيح التعرف على دور المؤسسة العسكرية في صنع الدولة نفسها وصياغة نظامها السياسي والاجتماعي، وتكوين نمط قيم سياسي عن الهوية والحداثة والتاريخ والقومية والأسلمة والتغريب... إلخ. وينطلق من اعتبار الجيش ليس فقط دبابات وجنوداً يراقبون السياسة وقد يدبرون الانقلابات، وإنما هو أيضاً قوة اجتماعية وسياسية واقتصادية تهتم بالشأن العام «غير العسكري» ولديها برنامج تعمل من أجله. إن دراسة دور الجيش في السياسة العامة من خلال جدليات المجتمع والدولة تتيح معرفة الناظم الرئيسي للسلوك السياسي للدولة.

وتتطلب المعرفة بدور المؤسسة العسكرية معرفة بالمؤسسة نفسها وآليات فعلها ودورها السياسي، بمعنى أن المطلوب هو مزيد من التركيز على سوسيولوجيا المؤسسة العسكرية بهدف الحصول على معارف وثيقة الصلة بموضوعها ومصدرها، ومن ثم إزالة الغموض حول الجيش التركي أو الشؤون التركية.

يسعى هذا الكتاب لمقاربة جدليات التكوين الاجتماعي والدولة والعلاقة
الجيش والسياسة مقاربة نظرية أكاديمية، وبيان التطور التاريخي لدور المؤس
العسكرية في السياسة العامة في تركيا، وبحث التكوين الاجتماعي والتكوين الدو
الجمهوري (والعثماني السابق) وموقع المؤسسة العسكرية في النظام السي
والسياسة العامة والجدليات المتأتية عن ذلك.




ISBN 978-9948-00-945-0
9789948009450